

الفقه

مجمع الفقهاء
عبد الحكيم بن محمد بن عبد الوهاب
تأليفه

كتاب الطهارة



دار العلوم
بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ١٠
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	كتاب الطهاره
١٤	اشاره
١٦	فصل فى غسل الجنابه
١٦	مسأله ٦ احتلام المرأه كالرجل
٢٠	مسأله ٧ ما لو تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج إلى خارج
٢٣	مسأله ٨ جواز إجناب الشخص نفسه
٢٩	مسأله ٩ مع الشك فى حصول الدخول أم لا
٣٠	مسأله ١٠ عدم الفرق فى كون ادخال تمام الذكر أو الحشفه
٣١	مسأله ١١ الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل
٣٢	فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه
٣٨	فصل فيما يحرم على الجنب
٣٨	اشاره
٦٣	مسأله ١ حكم من نام فى أحد المسجدين واحتلم
٦٧	مسأله ٢ عدم الفرق فى حرمه دخول الجنب فى المساجد بين المعمور منها والخراب
٦٩	مسأله ٣ المكان المخصوص للصلاه فى المتزل لا يجرى عليه حكم المسجد
٧١	مسأله ٤ حكم ما شك فى أنه جزء من المسجد كالصحن
٧٢	مسأله ٥ ما يجب على الجنب اجتنابه من الآيات
٧٤	مسأله ٦ عدم دخول الجنب المسجد وإن كان صبيا أو مجنونا
٧٦	مسأله ٧ عدم جواز استئجار الجنب لكنس المسجد
٨٢	مسأله ٨ ما لو كان جنبا وكان الماء فى المسجد

- ٨٥ مسأله ٩ لو علم إجمالاً جنباه أحد الشخصين ففي جواز
- ٨٧ مسأله ١٠ الشك في جنباه
- ٨٨ فصل في ما يكره على الجنب
- ١٠٨ فصل في كيفية الغسل وأحكامه
- ١٠٨ اشاره
- ١٦٠ مسأله ١ الغسل الترتيبي والارتماسي
- ١٦٢ مسأله ٢ موارد تعيين الغسل الارتماسي والترتيبي
- ١٦٣ مسأله ٣ كيفية الغسل الترتيبي
- ١٦٥ مسأله ٤ كيفية الغسل الارتماسي
- ١٦٨ مسأله ٥ اشتراط طهاره الأعضاء قبل الغسل
- ١٧٢ مسأله ٦ التيقن من وصول الماء إلى جميع الأعضاء
- ١٧٣ مسأله ٧ الشك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن
- ١٧٥ مسأله ٨ الموارد التي تعتبر فيها الموالاه في الغسل الترتيبي
- ١٧٦ مسأله ٩ جواز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب
- ١٧٩ مسأله ١٠ جواز العدول عن الترتيب إلى الارتماس
- ١٨٠ مسأله ١١ حكم الاغتسال من الحوض الغير بالغ كرا
- ١٨٤ مسأله ١٢ شرائط صحه الغسل
- ١٩٢ مسأله ١٣ ما لو خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه
- ١٩٣ مسأله ١٤ ما لو ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا
- ١٩٤ مسأله ١٥ ما لو اغتسل معتقدا سعه الوقت فتبين ضيقه
- ١٩٦ مسأله ١٦ لو كان قصده عدم إعطاء الأجره للحمامي
- ١٩٩ مسأله ١٧ لو كان ماء الحمام مباحا ولكن سخن بالحطب المغصوب
- ٢٠٠ مسأله ١٨ الغسل في حوض المدرسه لغير أهله
- ٢٠٢ مسأله ١٩ الماء الذي يسيلونه
- ٢٠٣ مسأله ٢٠ الغسل بالمتزز الغصبي
- ٢٠٤ مسأله ٢١ ثمن ماء غسل المرأه من جنباه والحيض وما إلى ذلك

- مسألة ٢٢ حكم من اغتسل ارتماسا نسيانا وكان مجنبا ٢٠٥
- فصل في مستحبات غسل الجنابه ٢٠٩
- اشاره ٢٠٩
- مسألة ١ الاستعانه بالغير في المقدمات القريبه ٢٢٧
- مسألة ٢ الاستبراء بالبول قبل الغسل ٢٢٨
- مسألة ٣ ما لو اغتسل بعد الجنابه بالانزال ثم خرج منه رطوبه ٢٣٠
- مسألة ٤ لو خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك في أنه استبرأ أم لا ٢٤٠
- مسألة ٥ عدم الفرق في جريان حكم الرطوبه المشتبهه أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار ٢٤١
- مسألة ٦ حكم الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأه ٢٤٢
- مسألة ٧ عدم الفرق في ناقضيه الرطوبه المشتبهه الخارجه قبل البول ٢٤٣
- مسألة ٨ ما لو أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه ٢٤٤
- مسألة ٩ ما لو أحدث بالأكبر في أثناء الغسل ٢٥٠
- مسألة ١٠ الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه ٢٥٥
- مسألة ١١ ما لو شك في غسل عضو من الأعضاء قبل الدخول في العضو الآخر ٢٥٨
- مسألة ١٢ ما لو ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك ٢٦٢
- مسألة ١٣ لو انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسي ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل ٢٦٤
- مسألة ١٤ لو صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا ٢٦٦
- مسألة ١٥ ما لو اجتمع عليه أغسال متعدده ٢٧٠
- مسألة ١٦ صحه غسل الجمع من الجنب والحائض ٢٨٣
- مسألة ١٧ ما لو علم أن عليه أغسالا ولا يعلم بعضها بعينه ٢٨٤
- فصل في الحيض ٢٨٩
- صفات دم الحيض ٢٨٩
- سنوات الحيض ٢٩٣
- حد اليأس ٢٩٧
- المراد بالقرشيه ٣٠١
- الشك في كون المرأه قرشيه ٣٠٤

- مسألة ١ الدم ذو الصفات من مشكوكه البلوغ ٣٠٦
- مسألة ٢ عدم الفرق في حد اليأس بين الأفراد والحالات ٣١٤
- مسألة ٣ اجتماع الحيض مع الحمل ٣١٥
- مسألة ٤ اجتماع الحيض مع الحمل ٣٢٥
- مسألة ٥ المناط في جريان أحكام الحيض ٣٢٨
- اشاره ٣٢٨
- الدم المشتبه ٣٣٠
- وجوب الاختبار عند اشتباه الدم ٣٤١
- تعذر الاختبار عند اشتباه الدم ٣٤٤
- اشتباه دم الحيض بدم القرحة ٣٤٦
- اشتباه دم الحيض بدم آخر ٣٥٢
- مسألة ٦ أقل وأكثر الحيض ٣٥٤
- اشاره ٣٥٤
- أقل الطهر ٣٦٠
- اعتبار التوالى فى أيام الحيض الثلاثه ٣٦٢
- الليالى المشموله للحكم المذكور والليالى غير المشموله ٣٧٠
- مسألة ٧ أقل الطهر ٣٧٤
- مسألة ٨ تقسيمات الحائض ٣٨٤
- مسألة ٩ تقسيمات العاده ٣٨٦
- مسألة ١٠ انقلاب تقسيمات الحيض ٣٩٠
- مسألة ١١ العاده المركبه ٣٩٢
- مسألة ١٢ حصول العاده بالتمييز ٣٩٥
- مسألة ١٣ العاده أيام الدم فقط ٣٩٩
- مسألة ١٤ شروط تحقق العاده العدديه ٤٠٢
- مسألة ١٥ ترتب جميع أحكام الحيض بمجرد رؤيه الدم ٤٠٦
- مسألة ١٦ صاحبه العاده المستقره ترتب أحكام الحيض إذا رأت العدد فى غير وقتها ٤٢٤

٤٢٧ المحتويات

٤٣٤ تعريفاً مركز

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵-ح ۵۶ ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱

الفقه

موسوعه استدلاليه فى الفقه الإسلامى

آيه الله العظمى

السيد محمد الحسينى الشيرازى

دام ظله

كتاب الطهاره

الجزء التاسع

دار العلوم للتحقيق والطباعه والنشر والتوزيع

بيروت _ لبنان

ص: ٣

الطبعة الثانية

١٩٨٧ _ ١٤٠٧ هـ

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: حاره حريك _ بئر العبد _ مقابل البنك اللبناني الفرنسي

ص.ب ٦٠٨٠ شوران

ص: ٤

كتاب الطهاره

اشاره

كتاب الطهاره

الجزء التاسع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

(مسأله _ ٦): المرأه تحتلم كالرجل، ولو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل، والقول بعدم احتلامهن ضعيف.

(مسأله _ ٦): {المرأه تحتلم كالرجل} في اليقظه والمنام {ولو خرج منها المنى حينئذ وجب عليها الغسل، والقول بعدم احتلامهن ضعيف} فإن المشهور إناؤها كالرجل، بل في المستند أنه المجمع عليه عندنا، وعن المدارك دعوى إجماع علماء الإسلام على ذلك، وأن الأخبار الواردة به متظافره.

نعم المحكى عن ظاهر المقنع، وميل الوافى عدم احتلامهن، والحق هو المشهور، لروايه معاويه بن حكيم: «إذا أمنت المرأه والأمه من شهوه، جامعها الرجل أولم يجمعها، في نوم كان ذلك أو في يقظه، فإن عليها الغسل»(١).

وصحيحه محمد بن إسماعيل: عن المرأه ترى في منامها فتنزّل، أعليها غسل؟ قال (عليه السلام): «نعم»(٢).

وقريبه منها: حسنه أديم بن الحر(٣).

وصحيحه الحلبي: عن المرأه ترى في المنام ما يرى الرجل؟ قال (عليه السلام): «إذا أنزلت فعليها الغسل، وإن لم تنزل فليس عليها الغسل»(٤).

ص: ٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٧٣ الباب ٧ من أبواب الجنابه ح ١٤

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٨ الباب ٦٣ في خروج المنى ح ١٤

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٦٣ في خروج المنى ح ٢

٤- الكافي: ج ٣ ص ٤٨ باب احتلام الرجل والمرأه ح ٥

وصحيحه الأشعري: «إذا أنزلت من شهوه فعليها الغسل» (١).

وروايه محمد بن الفضيل: «إذا جاءتها الشهوه فأنزلت الماء وجب عليها الغسل» (٢).

وروايه ابن أبي طلحه: «أليس قد أنزلت من شهوه؟» قلت: بلى. قال (عليه السلام): «عليها غسل» (٣).

وروايه ابن سنان: عن المرأة ترى أن الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل؟ قال: «تغتسل» (٤).

وفي روايه علي (عليه السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): ما ترى في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، هل عليها غسل؟ قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «نعم عليها الغسل» (٥). إلى غيرها من الروايات.

أما ما يستدل به للقول الآخر، فهو جملة من الروايات أيضاً:

كصحيحه عمر بن يزيد، قلت: فإن أمنت هي ولم يدخله؟ قال

ص: ٨

-
- ١- الكافي: ج ٣ ص ٤٧ باب ما يوجب الغسل ح ٥
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٧ باب ما يوجب الغسل ح ٧
 - ٣- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٦٣ في خروج المنى ح ٤
 - ٤- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٦٣ في خروج المنى ح ١. والكافي: ج ٣ ص ٤٨ باب احتلام الرجل والمرأة ح ٦
 - ٥- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٦٦ الباب ٤ من أبواب الجنابه ح ٦

(عليه السلام): «ليس عليها غسل» (١).

وفى صحيحته الأخرى بعد قول السائل: ففخذت لها فأمدت أنا وأمنت هي؟ قال (عليه السلام): «ليس عليك وضوء ولا عليها غسل» (٢).

وصحيحه ابن أذينة: المرأة تحتلم فى المنام فتهرق الماء الأعظم؟ قال (عليه السلام): «ليس عليها الغسل» (٣).

وروايه عبيد بن زرارہ: هل على المرأة غسل من جنباتها إذا لم يأتها الرجل؟ قال (عليه السلام): «لا» (٤).

ثم إن فى بعض الروايات دلالة على إمنائهن، لكن لا يخبرن بذلك، كالذى رواه الكافى، قال (عليه السلام): «عليها غسل ولكن لا تحدثوهن بهذا فيتخذنه عله» (٥).

وفى روايه أديم: أعليها غسل؟ قال (عليه السلام): «نعم، ولا تحدثوهن فيتخذنه عله» (٦)، فإن ظاهرهما وجوب الغسل عليهن، ولكن

ص: ٩

- ١- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٦٣ فى المرأة إذا أنزلت ح ٦
- ٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٦٣ فى المرأة إذا أنزلت ح ٧
- ٣- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٦٣ فى المرأة إذا أنزلت ح ٩
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٦٣ فى المرأة إذا أنزلت ح ١١
- ٥- الكافى: ج ٣ ص ٤٨ باب احتلام الرجل والمرأة ح ٦
- ٦- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٥ الباب ٦٣ فى المرأة إذا أنزلت ح ٢

فى تتمه روايه عبيد: «وأىكم يرضى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته أو أخته أو أمه أو زوجته أو واحده من قرابته قائمه تغتسل، فيقول: ما لك؟ فتقول: احتلمت وليس لها بعل. ثم قال (عليه السلام): «لا، ليس عليهن ذلك، وقد وضع الله ذلك عليكم. قال الله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» (١) ولم يقل ذلك لهن» (٢).

فإنها صريحه فى عدم الغسل عليها، ولولا ذهاب المشهور إلى القول الأول، لأمكن الجمع بين الطائفتين بحمل الطائفة الأولى على الاستحباب، بعد إسقاط خبر عبيد بالإرسال، كما ضعفها الشيخ كذلك، لكن بعد ذهاب المشهور فلا بد من رد علم هذه الروايات إلى أهلها، فإنهم (عليهم السلام) أمروا بأخذ ما اشتهر فى صورته التعارض.

أما روايه عدم إخبارهن فاستظهر السيد البروجردى (رحمه الله): (إن ما رواه الكافى إنما هو روايه أديم بنفسها، فهى روايه واحده ولا تقدر أن تقاوم روايات المشهور) وما دل على وجوب نشر الأحكام.

ثم إنها لو أمّنت قبل أن تدخل العاشره فهل ذلك علامه بلوغها، كما أنها إذا حاضت كذلك؟ احتمالان، ومحل ذلك كتاب الحجر، والله سبحانه العالم.

ص: ١٠

١- سورة المائده: الآيه ٦

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٦٣ فى المرأه إذا أنزلت ح ١١

مسألة ٧ ما لو تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج إلى خارج

(مسألة ٧ -): إذا تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل كما مر، فإذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا؟ الأقوى عدم الوجوب، وإن لم يتضرر به. بل مع التضرر يحرم ذلك،

(مسألة ٧ -): {إذا تحرك المنى فى النوم} أو فى اليقظة {عن محله بالاحتلام} أو بالملاعبة مع زوجته أو غيرها {ولم يخرج إلى خارج لا يجب الغسل كما مر} إذ ظاهر الأدلة أن الخروج موجب للغسل {فإذا كان} قبل دخول الوقت لم يجب حبسه وإن علم أنه فى الوقت لم يحصل على ماء ولا تراب مما يوجب فقده للطهورين، إذ لا تجب الصلاة قبل الوقت فلا يجب الطهور، قال (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة» (١).

وأما إذا كان {بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل} فله صور: لأنه إما أن يتمكن من التيمم أم لا، وعلى التقدير الثانى إما أن يكون فى حبسه ضرر أم لا.

{هل يجب عليه حبسه عن الخروج أو لا؟ الأقوى عدم الوجوب وإن لم يتضرر به، بل مع التضرر يحرم ذلك} إذا كان تضرراً منهياً عنه.

ص: ١١

فبعد خروجه يتيمم للصلاه.

نعم لو توقف إتيان الصلاه فى الوقت على حبسه بأن لم يتمكن من الغسل ولم يكن عنده ما يتيمم به وكان على وضوء بأن كان تحرك

والحاصل أنه مع الإمكان عن التيمم، له صور:

الأولى: إن لم يتضرر بالحبس، وفيها يجوز الإطلاق وعدم الحبس لما يأتى فى المسأله الآتیه من جواز الإجناب عمداً لمن يتمكن من التيمم.

الثانيه: أن يتضرر بالحبس ضرراً غير بالغ، وفيها يجوز الإطلاق كما يجوز الحبس، لأنه دليل على حرمه الضرر غير البالغ، كما ذكرناه مكرراً فى هذا الشرح.

الثالثه: أن يتضرر بالحبس ضرراً بالغاً، وفيها يحرم الحبس، للنهى عن إضرار الإنسان بنفسه، ولو حبس صحت صلاته، إذ الصلاه ليست منهيّاً عنها.

وكيف كان {فبعد خروجه يتيمم للصلاه} ومما تقدم تبين حال ما إذا لم يتمكن من التيمم، ولكن كان فى حبسه ضرر بالغ، فإنه يحرم حبسه، وإذا أطلقه جاءت مسأله فاقد الطهورين.

{نعم لو توقف إتيان الصلاه فى الوقت} بأن كان بعد دخول الوقت {على حبسه بأن لم يتمكن من الغسل ولم يكن عنده ما يتيمم به} فإذا أطلقه صار فاقد الطهورين {وكان على وضوء بأن كان تحرك

المنى فى حال اليقظه، ولم يكن فى حبسه ضرر عليه لا- يبعد وجوبه، فإنه على التقادير المفروضه لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاه فى الوقت، ولو حبسه يكون متمكناً.

المنى فى حال اليقظه ولم يكن فى حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه { إذا تمكن بهذه القيود الخمسه، لأنه لو كان قبل الوقت لم يجب الحبس إذ لا- أمر بالصلاه، ولو كان فى الوقت لكن تمكن من التيمم جاز إطلاقه، لما يأتى فى المسأله الآتیه، ولو لم يكن على وضوئه جاز إطلاقه، إذ هو فاقد للطهورين على كل حال، ولا دليل على الفرق بين الحدث الأصغر والحدث الأكبر فى المقام، ولو كان فى حبسه ضرر بالغ عليه لم يجز حبسه، لدليل «لا ضرر»، ولو لم يتمكن من حبسه لم يكن مكلفاً، إذ لا تكليف بغير المقدور.

{فإنه على التقادير المفروضه لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاه فى الوقت} بناءً على القول بعدم صحه الصلاه من فاقد الطهورين، لكنه خلاف الظاهر، كما سيأتى فى كتاب الصلاه إن شاء الله تعالى.

لكن لا إشكال فى عدم جواز أن يجعل الإنسان نفسه فاقد الطهورين، لأنه تفويت لأمر المولى بالصلاه مع الطهاره.

{ولو حبسه يكون متمكناً} فاللازم حفظ الطهاره، هذا كله من جهه الحدث، ومنه يعلم الكلام من جهه الخبث ونجاسه بدنه بالمنى، فإنه لا يجوز مع التمكن، لأن الشارع أراد الصلاه بطهاره اللباس والبدن.

(مسألة - ٨): يجوز للشخص إجناب نفسه، ولو لم يقدر على الغسل

(مسألة - ٨): {يجوز للشخص إجناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل} سواء كان قبل دخول الوقت أو بعده، أما قبل دخول الوقت فبلا إشكال ولا خلاف، لأنه لم يكن مكلفاً بالصلاة ولا الطهارة، فقد قال (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة»^(١).

ومنه يعلم جواز ذلك حتى إذا فقد التراب أيضاً، فإذا حان الوقت صلى من غير طهورين، لقوله (عليه السلام): «لا تدع الصلاة على حال»^(٢) خلافاً لمن قال بعدم الصلاة، وسيأتي الكلام في ذلك.

وأما بعد دخول الوقت لمن يقدر على التيمم، فبلا إشكال، بل عليه دعوى الإجماع عن المعتمر وغيره، خلافاً لما عن المفيد وابن الجنيد، حيث منعا عن ذلك، والأوفق بالأدلة هو المشهور، ويدل عليه موثقه إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم (عليه السلام)^(٣) عن الرجل يكون معه أهله في السفر، ولا يجد الماء أيأتي أهله؟ قال: «ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شبقاً أو»^(٤) يخاف على نفسه»^(٥) قال قلت: طلب بذلك اللذة أو يكون شبقاً إلى

ص: ١٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ١٤ من أبواب الجنابة ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٥ الباب ١ من أبواب الاستعاضة ح ٥٠٠؟

٣- في الكافي والوسائل عن أبي عبد الله

٤- كذا في نسخه التهذيب

٥- إلى هنا في التهذيب

النساء؟ قال: «إن الشيق يخاف على نفسه». قلت: يطلب بذلك اللذه؟ قال (عليه السلام): «هو حلال». قلت: فإنه يروى عن النبي (صلى الله عليه وآله) أن أباذر سأله عن هذا، فقال: «أنت أهلكك توجر». فقال: يا رسول الله آتيهم وأوجر؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «كما إنك إذا أتيت الحرام أذرت فكذلك إذا أتيت الحلال أجزت». فقال أبو عبد الله (عليه السلام): «ألا ترى أنه إذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجز» (١).

وعن الدعائم، عن علي (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يجامع الرجل امرأته في السفر وليس معه ماء ويتيمم ويصلي، وسئل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن مثل هذا؟ فقال: أنت أهلك وتيمم وصل توجر» (٢).

أما من قال بعدم الجواز، فكأنه لعدم جواز إلقاء النفس في الاضطرار بعد التمكن من الحكم الاختياري، ولما دل على وجوب الغسل على من أجنب نفسه وإن تضرر.

ولروايه أبي ذر، حيث قال للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):

ص: ١٥

١- الكافي: ج ٥ ص ٤٩٥ باب كراهيه الرهبانيه ح ٣، وانظر التهذيب ج ١ ص ٤٠٥ الباب ٢٠ في التيمم وأحكامه ح ٧

٢- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٢١ في ذكر التيمم

هلكت، جامعت على غير ماء، قال: فأمر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمحمل فاستترت به، وبماء فاغتسلت أنا وهي، ثم قال: (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا أباذر يكفيك الصعيد عشر سنين»^(١). وفي الكل ما لا يخفى.

إذ يرد على الأول: إنه لا- دليل على أن كل بدل طولى لا يجوز للإنسان أن يقع فيه باختياره، وفي التيمم توسعه كما يظهر من الأدلة الدالة على أنه يكفي عشر سنين، وإنه يجوز السفر لمن يفقد الماء وغيرهما.

والحاصل أنه لا دليل على أن التيمم حكم اضطرارى، بل كونه بدلاً، ولا تلازم بين البدليه والاضطرار، وإن كان ذهب غير واحد إلى أنه بدل اضطرارى، هذا بالإضافة إلى أن الموثق السابق دليل على الحكم، فلا يؤخذ فيه بالقاعده ما دام النص موجوداً.

وعلى الثانى: إنه لا- تلازم بين حرمة الجنابه ووجوب الغسل، بل بعض تلك النصوص مورده جنابه الإمام نفسه، الذى يستحيل عليه فعل الحرام فيكون دليلاً على الحل.

وعلى الثالث:

ص: ١٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٣ الباب ١٤ من أبواب التيمم ح ١٢

وكان بعد دخول الوقت.

نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا يجوز ذلك، وأما في الوضوء

أولاً: إنه دليل على الحل، لقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): "يكفيك عشر سنين".

وثانياً: إنه لا دليل فيه على تقرير النبي (صلى الله عليه وآله) لقول أبي ذر "هلكت"، وليس قول أبي ذر في نفسه حجة.

ثم إن المستمسك نقل الإجماع على الجواز عن المستند، والذي وجدت في المستند نسبته إلى الشهره من دعوى الإجماع، وإنما ادعى الإجماع في مورد آخر، فراجع.

ثم إن عدم قدره على الغسل أعم من عدم الماء أو الضرر في استعماله لبرد أو نحوه، أو غير ذلك من الأعذار المسوغه للتيمم.

{و} قد رأيت في إطلاق النص والفتوى أنه لا فرق بين أن {كان} قبل دخول الوقت أو {بعد دخول الوقت} للأصل والإطلاق والفتوى.

{نعم إذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا- يجوز ذلك} للأصل، بعد كونه مأموراً بالصلاه مع الطهاره، والنصوص لا تشمل هذه الصوره.

{وأما في الوضوء ف-} الظاهر أنه إذا كان قبل الوقت جاز له

فلا يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو أحدث، أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت

تفويت الوضوء، وإن كان بعد الوقت فاقد الطهورين، كما أنه يجوز له أن يبيع ماءه المنحصر، وأن يهبه، وأن يريقه، وأن لا يتوضأ، وإن مر على ماء، مع علمه بأنه لا يتمكن من الماء في داخل الوقت، وذلك لأن الوضوء ليس واجب الآن، فإنه إذا دخل الوقت وجب الطهور.

نعم {لا- يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه إذا كان بعد دخول الوقت} وكذا يجب حفظ الماء، إلى آخر ما ذكرناه في فرع ما قبل الوقت، وهذا هو المشهور بين الفقهاء، بل ادعى عليه الإجماع، مما عدا المحقق في المعتمد، حيث أجاز إبطال الوضوء، والظاهر هو المشهور، وذلك لأن الطهور المائي واجب مطلق، فتفويته اختياراً تفويت للواجب المطلق وهو لا يجوز.

أما أن الطهور المائي واجب مطلق، فلقوله تعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) (١) ولجملة من الروايات.

وأما أن تفويت الواجب المطلق، لأن فائده الوجوب المطلق هو ذلك، ومن الواضح أن التيمم ليس في عوض الماء، فلا يجوز التنزل إليه اختياراً، واستدل المحقق بأن الإنسان مكلف بصلاة واحده في أى جزء من أجزاء الوقت، فإذا أراد الصلاة لاحظ حالته من قصر أو

ص: ١٨

ففرق فى ذلك بين الجنابه والحدث الأصغر، والفارق النص.

تمام، بماء أو بتراب، ولا يجب فى الحاله المتقدمه حفظ حالته للزمان المتأخر.

وفيه: إنه فرق بين السفر والحضر، فإنهما حالتان عرضيتان، وبين الماء والتراب، فهما حالتان طويلتان، فلا يجوز التنزل اختياراً إلى الحاله الثانيه مع إمكان الحاله الأولى، فهما من قبيل الصلاه قائماً وقاعداً، وهذا لا ينافى ما ذكرناه سابقاً من أن التيمم ليس حكماً اضطرارياً، إذ التيمم وسط بين العرضيه والطوليه الاضطراريه، ولذا جاز السفر وجاز الإجناب إلى غير ذلك، لكن لم يجز فقد الماء اختياراً، فإن هذه الوسطيه هى المستفاده من الأخبار.

وكيف كان {ففرق فى ذلك بين الجنابه والحدث الأصغر والفارق النص} فمقتضى القاعده عدم جواز كليهما، لكن حيث دل النص على الجواز فى الجنابه نقول به، وفى الحدث نعمل بمقتضى القاعده، فتأمل.

مسألة ٩ مع الشك في حصول الدخول أم لا

(مسألة _ ٩): إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل، وكذا لو شك في أن المدخول فرج أو دبر أو غيرهما فإنه لا يجب عليه الغسل.

(مسألة _ ٩): {إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا؟ لم يجب عليه الغسل} لأصالة عدم الدخول.

{أو كذا لو شك في أن المدخول} فيه {فرج أو دبر أو غيرهما فإنه لا- يجب عليه الغسل} للأصل المذكور، وكذا لو علم بالدخول لكن شك في أن القدر الداخل هل هو كل الحشفه أو بعضها، والظاهر أنه يشترط في الدخول المماسه أو ما قام مقامها كمماسه الغلاف الملتصق بالذكر.

أما إذا أدخل في فضاء الفرج بدون مماسه إطلاقاً فلا يجب الغسل، لانصراف الأدله عن مثله، بالإضافة إلى قوله (عليه السلام): «إذا التقى الختانان»^(١) ولا التقاء للختانين في المقام.

أما الإدخال بخرقه أو مطاط أو نحوهما، فالأدله صادقه عليه، كما سيأتي في المسألة التاليه.

ص: ٢٠

مسألة ١٠ عدم الفرق في كون ادخال تمام الذكر أو الحشفه

(مسألة _ ١٠): لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجباً للجنابه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصله أو غيرها، إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع.

(مسألة _ ١٠): {لا- فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفه موجباً للجنابه بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصله أو غيرها} كما هو المشهور بينهم، بل عن شرح المفاتيح لكاشف الغطاء نسبه إلى الفقهاء، وذلك لصدق الأدله.

{إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع} لكن عن القواعد أنه قال: [وفي الملفوف نظر] (١١) وعن النهايه احتمال التفصيل بين كون الخرقه لينه لا- تمنع وصول بلبل الفرج إلى الذكر وحصول الحراره من أحدهما إلى الآخر، وما ليست، ليست بحصول الجنابه بالأولى دون الثانيه، والظاهر أن وجه نظره أو تفصيله عدم صدق الجماع والإيلاج ونحوهما، لكن الظاهر الصدق كما عرفت.

نعم لو لم يصدق فلا- إشكال في عدم الجنابه، ولو شك في الصدق كان الأصل العدم، لأن الحكم لا يتكفل موضوعه، ومثل الكلام في لف الذكر جعل غطاء حول الفرج، ولو جرد الذكر أو الفرج عن جلده بعمله جراحيه، دار الأمر مدار الصدق أيضاً.

ص: ٢١

مسأله ١١ الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل

(مسأله - ١١): في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء، الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول ونحوه، ثم يتوضأ، لأن الوضوء مع غسل الجنابه غير جائز، والمفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه.

(مسأله - ١١): في الموارد التي يكون الاحتياط في الجمع بين الغسل والوضوء الأولى أن ينقض الغسل بناقض من مثل البول ونحوه، ثم يتوضأ، لأن الوضوء مع غسل الجنابه غير جائز، والمفروض احتمال كون غسله غسل الجنابه { وإنما جعله أولى لأن ظاهر الأدله عدم جواز الوضوء بقصد المشروعيه، لا أنه حراماً ذاتاً، فلا يصدق مع الإتيان به براءه المطلوبيه والاحتياط التشريع، كما أنه يصح أن يأتي بالوضوء قبل الغسل ببراءه المطلوبيه.

فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابه

فصل

فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه

وهى أمور:

الأول: الصلاه

فصل

فى ما يتوقف على الغسل من الجنابه

{وهى أمور:}

{الأول: الصلاه} بلا- إشكال ولا- خلاف، بل إجماعاً متواتراً نقله، بل ضروره من الدين، ويدل عليه ما دل من الكتاب على اشتراط الصلاه بالطهاره، بعد وضوح أن الجنابه خلاف الطهاره، كما يدل عليه الروايات المتواتره الموجوده فى مختلف أبواب الصلاه.

كروايه الحلبي: فيمن أجنب فى شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج الشهر: «عليه أن يغتسل ويقضى الصلاه والصيام»^(١).

ص: ٢٣

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٣ الباب ٣٩ من أبواب الجنابه ح ١

واجبه أو مستحبه، أداءً وقضاءً لها ولأجزائها المنسيه، وصلاه الاحتياط، بل وكذا سجدا السهو على الأحوط.

وروايه زراره، فيمن ترك بعض ذراعه، أو بعض جسده من غسل الجنابه، حتى دخل في الصلاه وبه بله مسح عليه وأعاد الصلاه (١)، وحديث «لا تعاد» (٢) وحديث «لا صلاه إلا بطهور» (٣) إلى غيرها.

{واجبه أو مستحبه أداءً وقضاءً} يومية أو غيرها، عن النفس أو الغير، إجباريه أو اضطراريه، وصلاه الأموات ليست صلاه حقيقه، وإن سمي بها لغه، بل هي دعاء وتكبيرات، فهي خارجه موضوعاً لا حكماً.

{لها ولأجزائها المنسيه} كالتشهد والسجده، لأنها أجزاء الصلاه تأخرت، فيدل على وجوب الطهاره فيها ما دل على وجوب الطهاره للصلاه.

{وصلاه الاحتياط} لأنها إما جزء صلاه، أو صلاه مستحبه، وفي كليهما تشترط الطهاره.

{بل وكذا سجدا السهو على الأحوط} لأنها من توابع الصلاه

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٤ الباب ٤١ من أبواب الجنابه ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٠ الباب ٣ من أبواب الوضوء ح ٨

٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٣ الباب ١٤ من أبواب الجنابه ح ٢

نعم لا يجب في صلاة الأموات ولا في سجده الشكر والتلاوه.

فيشترط فيها ما يشترط في الصلاة، وليست من قبيل التعقيب، إذ تلاحقها بالصلاه وكونها مكمله لها والفوريه بينها وبين الصلاه إلى غير ذلك، تجعلها كالصلاه في الشرائط، لكن الأقرب عدم الاشتراط، للأصل، بعد عدم استفاده الاشتراط من ما ذكر من الاستحسانات، وإطلاقات أدلتها تقتضى ذلك، ولا محل لقاعده الاشتغال بعد ما ذكر.

{نعم لا يجب في صلاة الأموات} لما يأتي من النصوص الكثيره الداله على ذلك، وإن كان يستحب فيها.

{ولا في سجده الشكر والتلاوه} لإطلاق أدلتها، من غير ما يدل على الاشتراط فيهما، بل دل الدليل على عدم الاشتراط.

كخبر أبي بصير، قال (عليه السلام): «إذا قرئ بشيء من العزائم الأربع فسمعتها، فاسجد، وإن كنت على غير وضوء، وإن كنت جنباً، وإن كانت المرأة لا تصلى» (١).

نعم لا إشكال في استحباب الطهاره استحباباً مطلقاً، أو بالخصوص، ففي صحيحه عبد الرحمان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «من سجد سجده الشكر لنعمه وهو متوضى كتب الله له بها

ص: ٢٥

١- الوسائل: ج ٤ ص ٨٨٠ الباب ٤٢ من أبواب قراءه القرآن ح ٢

الثانى: الطواف الواجب دون المندوب، لكن يحرم على الجنب دخول المسجد الحرام، فتظهر الثمره فيما لو دخل سهواً وطاف، فإن طوافه محكوم بالصحة.

عشر صلوات ومحى عنه عشر خطايا عظام»(١).

{الثانى: الطواف الواجب} وهو ما كان جزءاً من حج أو عمره، ولو كانا مندوبين، فإن الشروع فيهما يوجب إتمامهما، قال سبحانه: {وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ} (٢).

{دون المندوب} إذ قد دل الدليل على عدم اشتراطه بالطهاره من الحدث الأصغر، وهو ما يؤتى به وحده استحباباً، بل أو وجوباً عرضياً، إذ الوجوب العرضى كالاستحباب العرضى _ فى مثل الصلاه اليوميه المعاده _ لا- يغير حقيقه الشىء، فقوله (عليه السلام): «الطواف بالبيت فإن فيه صلاه»(٣) لا يوجب اشتراط الطهاره فى الطواف المستحب.

{لكن يحرم على الجنب دخول المسجد الحرام فتظهر الثمره} لعدم اشتراط المندوب بالطهاره من الجنابه {فيما لو دخل سهواً وطاف، فإن طوافه محكوم بالصحة} إذ لا فعليه للنهى لمكان السهو، وكذا إذا كان جاهلاً بالحكم جهل قصور.

ص: ٢٤

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٧٠ الباب ١ من أبواب سجدي الشكر ح ١

٢- سورة البقره: الآيه ١٩٦

٣- الوسائل: ج ٩ ص ٤٤٥ الباب ٣٨ من أبواب الطواف ح ٦

نعم يشترط فى صلاه الطواف الغسل، ولو كان الطواف مندوباً.

الثالث: صوم شهر رمضان وقضاؤه، بمعنى أنه لا يصح إذا أصبح جنباً معتمداً، أو ناسياً للجنبه، وأما سائر الصيام ما عدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالإصباح جنباً، وإن كانت واجبه، نعم الأحوط فى الواجبه منها ترك تعمد الإصباح جنباً.

نعم الجنبه العمديه فى أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى

وأما إذا كان مضطراً إلى البقاء فى المسجد، فهل يصح طوافه من جهه الاضطرار، أو لا- يصح من جهه أنه تجول أزيد من الاضطرار، فلا اضطرار بالنسبه إليه، احتمالان.

{نعم يشترط فى صلاه الطواف الغسل، ولو كان الطواف مندوباً} فبدونه باطله، وإن كان عن جهل أو نسيان، لأن الطهاره شرط واقعى بالنسبه إلى الصلاه، كما قرر فى محله.

{الثالث: صوم شهر رمضان وقضاؤه بمعنى أنه لا يصح إذا أصبح جنباً معتمداً أو ناسياً للجنبه، وأما سائر الصيام ما عدا رمضان وقضائه فلا يبطل بالإصباح جنباً وإن كانت واجبه، نعم الأحوط فى الواجبه منها ترك تعمد الإصباح جنباً} هذا كله بالنسبه إلى الإصباح جنباً.

{نعم الجنبه العمديه فى أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى

المندوبه منها.

وأما الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان.

المندوبه منها { بخلاف السهويه.

{وأما الاحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان} وحيث ذكرنا تفصيل الكلام حول هذه المسأله فى كتاب الصوم من هذا الشرح تركنا التعرض له هنا.

ص: ٢٨

فصل

فيما يحرم على الجنب

وهي أيضاً أمور:

الأول: مس خط المصحف على التفصيل الذي مرّ في الوضوء.

فصل

في ما يحرم على الجنب

{وهي أيضاً أمور}

{الأول: مس خط المصحف على التفصيل الذي مرّ في الوضوء} بلا إشكال ولا خلاف، كما قيل، بل عن المعتمد والمنتهى أنه إجماع علماء الإسلام، بل قال الشيخ المرتضى أنه استفاض نقل الإجماع على ذلك، خلافاً للمبسوط والإسكافي حيث قالوا بالكراهه، وإن احتمل أن مرادهما الحرمة لا الكراهه المصطلحه.

واستدل له من الكتاب: بقوله سبحانه: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا

وكذا مس اسم الله تعالى

المُطَهَّرُونَ(١).

ومن السنه: بما رواه إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن (عليه السلام) قال: «المصحف لا تمسه على غير طهر، ولا جنباً، ولا تمس خطه، ولا تعلقه، إن الله تعالى يقول: (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)(٢).

وقد تقدم فى بحث الوضوء الإشكال فى دلاله الآيه، وفى سند ودلاله الروايه، بالإضافة إلى وجود بعض الروايات التى تدل على جواز مس الدرهم، وقد كان مكتوباً بآيات القرآن فى زمن الأئمه (عليهم السلام)، كما ذكره المستمسك وغيره.

كنخبر ابن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «إني لأوتى بالدرهم فأخذه وإنى لجنب»(٣)، ثم ذكر (عليه السلام) أن عليه سوره من القرآن. وحمله على اختصاص ذلك بالإمام خلاف الظاهر.

نعم لا إشكال فى أن الأحوط ما ذكره المصنف.

{وكذا مس اسم الله تعالى} على المشهور شهره عظيمه، بل عن نهايه الأحكام عدم الخلاف فيه، وفى الجواهر(٤): لم يظهر فيه خلاف

ص: ٣٠

١- سوره الواقعه: الآيه ٧٩

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٨ فى الجنب لا يمس المصحف ح ٣

٣- المعتبر: ص ٥٠ سطر ٣

٤- الجواهر: ج ٣ ص ٤٦

إلا من بعض متأخري المتأخرين.

وعن الغنيه، وظاهر المنتهى، الإجماع عليه، خلافاً لمن تقدم على الشيخين، كما عن بعض الأجله، وللأردبيلي والمدارك والكفايه والمستند.

استدل الأولون: بموثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله»^(١). وبأنه خلاف تعظيم الشعائر الواجب لقوله سبحانه: (فإنها من تقوى القلوب)^(٢) وحيث إن التقوى واجبه فالتعظيم واجب، وبالإجماع المتقدم، وفيه: عدم تسلّم أنه خلاف التعظيم، والإجماع محل نظر صغرى وكبرى، والروايه محموله على الكراهه بقريته الروايات المجوّزه. كروايه أبي الربيع، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله؟ فقال (عليه السلام): «لا بأس به ربما فعلت ذلك»^(٣) ولا إشكال في سنده بعد وثاقه خالد ولا أبي الربيع، إذ حسن بن محبوب لا يروى إلا عن ثقه، بالإضافة إلى أنه من أصحاب الإجماع.

ص: ٣١

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٧ في الجنب لا يمس الدراهم ح ١

٢- سورة الحج: الآية ٣٢

٣- المعتبر: ص ٥٠ سطر ٥

وصحيح إسحاق، عن أبي إبراهيم (عليه السلام) عن الجنب والطامث يمسان بأيديهما الدراهم البيض؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(١)، بضميمه أن الدراهم البيض كانت مكتوبه.

وما رواه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر، هل يمس الرجل الدرهم الأبيض وهو جنب؟ فقال: «والله إنى لأوتى بالدرهم فأخذه وإنى لجنب». فالقول بالكراهه هو مقتضى الصنائه، وإن كان سبيل الاحتياط لا غبار عليه.

ولا يخفى أن اللازم نقش أسامي الله، والرسول، والقرآن الحكيم، على الدراهم والدنانير، فإنه أعظم دعايه للإسلام، كما كان كذلك في زمان حكم الإسلام، واستلزام ذلك لمس الجنب والحائض وغير المتوضئ لا يسقط ذلك، إذ على تقدير حرمه لمسهم فهو تكليفهم، قال تعالى: (فَمَنْ يَدِدْ لَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ) ^(٢)، فهل يشك أحد في استحباب الوقف مع وضوح أن كثيراً من الأوقاف يؤكل، ولا يعمل المتولى بوظيفته بالنسبه إليها.

{وسائر أسمائه وصفاته} لإطلاق اسم الله على كلها، فيشملة موثق عمار المتقدم، مضافاً إلى المناط والتعظيم وغيرها، من غير فرق

ص: ٣٢

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٧ في الجنب لا يمس الدراهم ح ٢

٢- سورة البقره: الآية ١٨١

المختصه، وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام على الأحوط.

فى كل ذلك بين الصفات {المختصه}.

أما المشتركه فلا يصدق عليها اسم الله، إلا فيما إذا صدق، كما إذ مس اسم "الحاكم" أو "الطيب" أو "العالم" فى الأدعيه، ولعل مراد المصنف من المختصه ما ذكرناه، وإلا فلا وجه للتخصيص.

{وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام} والصديقه الطاهره (سلام الله عليها) {على الأحوط} كما عن المشهور.

وعن شرح الجعفرية نسبتة إلى الأصحاب، وعن الغنيه الإجماع عليه، خلافاً لغير واحد، حيث قالوا بالجواز، وهو الأقرب.

استدل الأولون: بإجماع الغنيه، ومناط اسم الله تعالى، حيث ورد فى الدعاء: «لا فرق بينك وبينها إلا أنها...» إلى آخره، والتعظيم، وفى الكل ما لا يخفى، فالأصل البراءه.

أما أسامى سيدنا العباس، وزينب، وعلى الأكبر، ومن أشبههم (عليهم السلام) فلم أجد من قال بحرمة مسها، وإن كان الأدب يقتضى ذلك، وكلما كان أدب الإنسان تجاه الله سبحانه وأوليائه أكثر ارتفع مقامه.

ثم إنه لا إشكال فى أن المراد بأسامى الأنبياء والحجج ما أريد به

الثانى: دخول المسجد الحرام، ومسجد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن كان بنحو المرور.

ذواتهم (عليهم السلام) لا ما أريد به غيرهم، وإن كان فى التحرز للشباهه الصوريه أدب بالغ، والله العالم.

{الثانى: دخول المسجد الحرام، ومسجد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن كان بنحو المرور} إجماعاً ممن تعرض له، بل ادعى عليه الإجماع الغنيه، والمعتبر، والمدارك، والتذكرة، وغيرهم.

نعم عن جماعه أنهم لم يتعرضوا له، كالصدوقين، والمفيد، والديلمى، والشيخ فى الجمل، والاقتصاد، والمصباح، ومختصره، والكيدرى، وقد أطلقوا جواز الاجتياز فى المساجد، اللهم إلا أن يقال بانصراف كلماتهم إلى سائر المساجد، لكن الأقوى هو ما ذكره المشهور، ويدل عليه جملة من النصوص:

كصحيح جميل، عن الصادق (عليه السلام)، عن الجنب يجلس فى المساجد؟ قال (عليه السلام): «لا ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام، ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله)» (١) ونحوه خبره الآخر (٢) وخبر محمد بن حمران (٣).

وصحيح أبى حمزه، قال أبو جعفر (عليه السلام): «إذا كان

ص: ٣٤

- ١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٢
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٤
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٥

الثالث: المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور.

الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فاحتلم، فأصابته جنابه فليتيمم، ولا يمر في المسجد إلا متيمماً، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد»^(١).

وخبر محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) _ في حديث الجنب والحائض _ «ويدخلان المسجد مجتازين، ولا يقعدان فيه، ولا يقربان المسجدين الحرمين»^(٢).

والمراد بالقرب الدخول، مثل قوله تعالى: (لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَإِنَّكُمْ سُكَارَى) ^(٣)، وقوله تعالى: (فلا يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) ^(٤)، وقوله تعالى: (لا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ) ^(٥).

{الثالث: المكث في سائر المساجد، بل مطلق الدخول فيها على غير وجه المرور} وفاقاً للمشهور، بل عن الخلاف، والغنية، والمحقق، الإجماع عليه، خلافاً للمحكي عن الديلمي، فقال بالكراهه.

ص: ٣٥

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٥٨ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٦

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٨ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ١٧

٣- سورة النساء: الآية ٤٣

٤- سورة التوبة: الآية ٢٨

٥- سورة الإسراء: الآية ٣٤

وعن الفقيه، والمقنع، جواز نومه فيها، والأقوى هو المشهور، لصحيح ابن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام)، قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: «الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، إن الله تبارك وتعالى يقول: (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا)» (١) «(٢)».

ومثله المروى في تفسير العياشى (٣)، والقمى (٤)، عن الباقر والصادق (عليهما السلام).

وفيما رواه الطبرسى، عن الباقر (عليه السلام) أن معناه لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد وأنتم جنب إلا مجتازين (٥).

وعن الخصال ومجالس الصدوق: «ونهى أن يقعد الرجل في المسجد وهو جنب» (٦)، وصحيح أبي حمزة المتقدم.

وخبر الدعائم، قال على (عليه السلام) في قول الله تعالى: (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) قال: «هو الجنب يمر في المسجد مروراً»

ص: ٣٦

١- سورة النساء: الآية ٤٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٦ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ١٠

٣- تفسير العياشى: ج ١ ص ٢٤٣ ح ١٣٨

٤- تفسير القمى: ج ١ ص ١٣٩

٥- مجمع البيان: المجلد ٢ الجزء الخامس ص ١١٢ ط الحياه

٦- الأمالى: ص ٣٤٧ المجلس ٦٦ ح ١ وانظر الخصال ص ٣٢٧ باب الستة ح ١٩

ولا يجلس فيه»(١). إلى غيرها.

أما القائل بالكراهة، فقد استدل بجمله من الروايات:

كالمروى فى الفقيه فى وصيه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلى (عليه السلام) «يا على، كره الله عز وجل لأمتى العبث فى الصلاة، والمن فى الصدقه، وإتيان المساجد جنباً»(٢).

وما رواه الفقيه، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «أن الله ... كره لى ست خصال، وكرهتهن للأوصياء من ولدى، وأتباعهم من بعدى _ إلى أن قال: _ وإتيان المساجد جنباً»(٣).

وقريب منه ما رواه الديلمى، عن أبيه، عن الصادق (عليه السلام)(٤).

وفى روايه الجعفریات، عن على (عليه السلام)، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن الله تعالى كره لكم أشياء _ إلى أن قال: _ والجلوس فى المساجد وأنتم جنب»(٥).

وصحيحه محمد بن القاسم قال: سألت أبا الحسن (عليه

ص: ٣٧

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٩ فى ذكر المساجد

٢- الفقيه: ج ٤ ص ٢٥٨ الباب ١٧٦ فى النوادر ح ٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٢٧ فى النوادر ح ١٧

٤- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٨ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ١٦

٥- الجعفریات: ص ٣٧

وأما المرور فيها بأن يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به

السلام) عن الجنب ينام في المسجد؟ فقال: «يتوضأ ولا بأس أن ينام في المسجد ويمر فيه» (١).

لكن الكراهة في تلك الروايات لا بد وأن يراد بها معناها اللغوي، لا الكراهة المصطلحة، لقوة النهي في تلك الروايات، وصحيحه ابن القاسم محموله على التقيه، أو يرد علمها إلى أهلها، لأنها من أظهر الأخبار المعارضة للأخبار المتقدمة، فإن ذلك مذهب الحنابلة، كما في المستند، وهي معرض عنها، والشهرة في خلافها.

أما إرادته الغسل من التوضؤ فهو خلاف، وإن صح إطلاق الوضوء على الغسل لغه، واحتمله بعض الفقهاء.

{وأما المرور فيها بأن يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به} بلا إشكال ولا خلاف، لدلالة الروايات المتقدمة عليه.

نعم قد اختلفوا في أن الجائر هل هو الدخول من باب والخروج من آخر مطلقاً؟ أو فيما إذا كان البابان متقابلين أو شبه متقابلين، فلا يجوز ذلك إذا كان البابان متلاصقين، أو يشمل الدخول والخروج من باب واحد، من غير انحراف وتردد، أو يشمل التردد والمشى في الجوانب من غير جلوس ومكث.

ص: ٣٨

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٧١ الباب ١٧ في الاغتسال ح ٢٧

استدل للأقوال الثلاثة الأول: بعدم صدق الاجتياز والمرور، إلا إذا كان بابان متقابلان، أو شبه متقابلين، أو بصدقه فيما إذا كان بابان مطلقاً، أو بصدقه حتى إذا كان باب واحد.

واستدل للقول الرابع: بحسنه جميل، عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال: «لا ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول» (١).

وخبره: «للجنب أن يمشى في المساجد كلها، ولا يجلس فيها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)» (٢).

فإن إطلاقهما يقتضى جواز التردد، ولا تعارض بينهما وبين روايات عابري سبيل، لأنها نسان و"عابري سبيل" ظاهر، ولذا يصدق أن يقول من يتجول إنى عابر سبيل، فإن عبور السبيل في مقابل المكث، فالقول الرابع أقرب، وإن كان الأحوط هو القول الثانى.

ثم الظاهر إنه لا يلزم اختيار أقرب الطريقتين فى الاجتياز، بل يجوز سلوك الأبعد، لصدق الاجتياز والمرور، كما لا يلزم الاستقامه فى السلوك، فيجوز الانحراف اليسير الذى لا ينافى صدق الاجتياز والمرور، خلافاً للمنتهى، فأوجب اختيار الأقرب، اقتصاراً فى محل

ص: ٣٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٤

وكذا الدخول بقصد أخذ شيء منها، فإنه لا بأس به،

المنع على الضروره، وفيه: إنه مع الصدق لا وجه للمنع.

{وكذا الدخول بقصد أخذ شيء منها فإنه لا بأس به} كما ذهب إليه غير واحد، خلافاً لمن لم يجوز الدخول لهذا الشأن، بل أجاز الأخذ فقط من الخارج، وقال: بأنه في مقابل الوضع الممنوع، لكن ظاهر النص هو الأول.

ففي صحيح ابن سنان، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال: «نعم ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً»^(١).

وصحيح زراره ومحمد، عن أبي جعفر (عليه السلام)، في الحائض والجنب... «ويأخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً».

قال زراره: قلت له: فما بهما يأخذان منه ولا يضعان فيه؟ قال (عليه السلام): «لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه، ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره»^(٢).

ومثله روايه على بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام)^(٣)، وروايه زراره عن الباقر (عليه السلام)^(٤)، وروايه الفقيه الرضوي^(٥).

ص: ٤٠

١- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ٨

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩١ الباب ١٧ من أبواب الجنابه ح ٢

٣- تفسير القمي: ج ١ ص ١٣٩

٤- تفسير العياشي: ج ١ ص ٢٤٣ ح ١٣٨

٥- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٧

والمشاهد كالمساجد في حرمه المكث فيها.

فإن ظاهر التحليل، جواز الدخول للأخذ.

ثم الظاهر أن جواز الدخول لأخذ شيء من المسجد خاص بغير المسجدين، لأن أدله المنع عن دخولهما أظهر من إطلاقات الدخول لأجل الأخذ، فالقول بأن بين الطائفتين عموماً من وجه، لأن طائفه المسجدين تقول لا تقرب المسجدين مطلقاً، وطائفه المطلقات تقول يجوز الدخول للأخذ، ففي مورد الاجتماع يكون المرجح هو الأصل، غير تام.

ثم إنه لو دخل بقصد الأخذ أو المرور فيها واشترطنا وجود بايين، ثم ظهر له أن الشيء لا يوجد في المسجد، أو أن الباب الآخر مسدود مثلاً لم يأتهم، إذ الاستفادة من النص عدم الخصوصية.

نعم الظاهر لزوم الاطمينان بوجود الشيء وانفتاح الباب الآخر، فلا يجوز الدخول مع الشك والظن، ولو دخل ثم بدا له الرجوع، أو عدم الأخذ لم يأتهم، فلا يلزم المرور والأخذ حينئذ.

{والمشاهد كالمساجد في حرمه المكث فيها} كما عن المفيد، والشهيد، وجمله من المتأخرين، وقيل بالعدم، كما اختاره جمع آخر، وقيل بأنها كالمسجدين، كما اختاره بعض، فالأقوال في المسألة ثلاثة.

استدل الأولون: بأن مكث الجنب هتك، وهو لا يجوز، وبأنه خلاف التعظيم، وقد قال تعالى: (وَمَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ

تَقْوَى الْقُلُوبِ (١) وخلاف التعظيم حرام، لأنه خلاف التقوى، وقد قال تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ) (٢) وبأن بيوتهم من مصاديق قوله تعالى: (فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ) (٣) كما في زياره الجامعه: «فجعلكم في بيوت أذن الله أن ترفع» (٤)، مع وضوح أن هذه الآيه وردت في المساجد.

ومنه: يعلم أن حكم بيوتهم حكم المساجد، وبما ورد من أن فضل المساجد إنما هو لأجل وجود قبر المعصوم هناك، كما قالوا:

والسر في فضل صلاه المسجد

قبر لمعصوم به مستشهد (٥)

وبالسيره المستمره على تجنب المتدينين عن دخول مشاهدهم (عليهم السلام) جنبا، وبما ورد من المنع عن دخول بيوتهم جنبا، بضميمه أن حرمتهم (عليهم السلام) ميتا كحرمتهم حيا.

كروايه بكير، قال: لقيت أبا بصير المرادى فقال: أين تريد؟ قلت: أريد مولاك، قال: أنا أتبعك، فمضى فدخلنا عليه وأحد النظر إليه، وقال: «هكذا تدخل بيوت الأنبياء وأنت جنب»، فقال:

ص: ٤٢

١- سورة الحج: الآيه ٣٢

٢- سورة المائده: الآيه ١٠٠

٣- سورة النور: الآيه ٣٦

٤- مفاتيح الجنان: ص ١٠١١ زياره الجامعه الكبيره

٥- منظومه علامه الطباطبائي: ص ٩٥ سطر ١٢ في المشاهد

أعوذ بالله من غضب الله وغضبك، وقال: استغفر الله ولا أعود^(١).

وفى حديث آخر، فقال (عليه السلام): «يا أبا محمد أما تعلم أنه لا ينبغي للجنب أن يدخل بيوت الأوصياء، فرجع أبو بصير ودخلنا»^(٢).

وفى حديث ثالث: «بيوت الأنبياء والأوصياء»^(٣).

وفى حديث رابع: «أما علمت أن بيوت الأنبياء وأولاد الأنبياء لا يدخلها الجنب»^(٤).

وفى روايه جابر الجعفي، عن زين العابدين (عليه السلام): دخل أعرابي على الحسين (عليه السلام) وهو جنب، فقال له الحسين (عليه السلام): «أما تستحيي يا أعرابي أن تدخل على إمامك وأنت جنب»^(٥).

إلى غيرها من الروايات، ولا يخفى أن فى مجموع هذه الأدله كفايه، وإن كان بعضها قابلاً للمناقشه.

ص: ٤٣

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٠ الباب ١٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٦٧ الباب ٨ من أبواب الجنابه ح ٢

٣- بصائر الدرجات الكبرى: ص ٢٦١ الجزء الخامس ح ٢٣

٤- الارشاد، للمفيد: ص ٢٧٣

٥- الخرائج والجرائح: ص ٢٢٦

أما من ألحقها بالمسجدين، فقد استدل بالحديث الوارد من أن كربلاء أعظم حرمة من الكعبة (١) كما قال السيد:

ومن حديث كربلاء والكعبة

لكربلاء بان علوّ الرتبة (٢)

بعد وضوح أنه لا فرق بين الأئمة (عليهم السلام) فكلهم نور واحد، وبما ورد من الفضل في الصلاة عند علي (عليه السلام) أو عند الحسين (عليه السلام) بما لم يرد مثله في المسجدين.

وفيه: إن الأفضلية من جهة لا تلازم التساوي في الأحكام.

وأما من قال بعدم منع دخول الجنب، فقد استدل بالأصل، وبوضوح أن عوائل الأئمة (عليهم السلام) كانوا يدخلون بيوتهم في حال الجنابة والحيض، ولا فرق بين عوائلهم وسائر الناس، ولا يمكن أن يكون حالهم أمواتاً أعظم من حالهم أحياءً.

وفيه: إن الأصل مرفوع بالدليل المتقدم، ولا يقاس غير عوائلهم بعوائلهم، لمكان الاضطرار بالنسبة إلى عوائلهم، كما أنه يظهر من الأدلة أكثرية حرمتهم أمواتاً لمكان الإذن في مشاهدتهم، والزيارة، وحرمة كون مرحاض وما أشبه في مشاهدتهم، وعدم جواز التقدم على قبرهم في الصلاة، واستجابة الدعاء عندهم، والتبرك والاستشفاء بتربتهم، والثواب للصلاة في مشاهدتهم، إلى غير ذلك، وكل هذه

ص: ٤٤

١- كالمروى في كامل الزيارات: ص ٢٦٧ الباب ٨٨ ح ٣

٢- منظومه العلامة الطباطبائي: ص ٩٦ سطر ٢ في المشاهد

الأمر مفقود في حال حياتهم.

ثم لعل سر هذه الاحترامات في مماتهم بعد عدمها في حياتهم أن الميت أسرع إلى النسيان، وبنسيان الميت تنسى مبادئه، وليس كذلك الحي، ولذا لا بد وأن يحاط بهاله القدسيه والاحترام، حتى تبقى قوته في النفوس، فيتخذ أسوه، ويعمل بمبادئه، ولعل هذا هو سر الأحكام لهم (عليهم السلام) في حياتهم، حتى يبقى هبتهم في النفوس، فلا يعدون أناساً عاديين، ولذا جاز لهم دخولهم المساجد جنباً، واجنباهم في المساجد فإن من الناس من يخصصهم (عليهم السلام) دون مستواهم، ولذا لزم ترفيع شأنهم بأمثال هذه الأحكام، كما أن من الناس من يرفعهم عن مستواهم، ولذا لزم التأكيد على بشريتهم، كما قال سبحانه: (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) (١١).

وأما جواز جماعهم مع زوجاتهم فلأن الأزواج من شئونهم، وإن لم يجز البقاء جنباً وحائضاً في المسجد لنسائهم، انظر إلى تفاصيل الروايات في هذا المقام في باب سد النبي (صلى الله عليه وآله) للأبواب، إلا باب علي وفاطمه (عليهم السلام).

ثم الظاهر أن سرداب الغيبه في حكم الأعتاب المقدسه، لاعتباره بينهم (عليهم السلام) وبقاء قدسيته الشرعيه والعرفيه إلى الآن، وذلك بخلاف بيتهم الذي سقطت قدسيته بعدهم كبيتهم

ص: ٤٥

(عليهم السلام) فى المدينه وفى الكوفه وخان الصعاليك فى سامراء، فإن حال بيوتهم بعدهم حال ما لو استأجروا بيتاً أو سكنوا مكاناً، ثم ذهبوا عنه، ومثله غار ثور وغار حراء.

أما أولادهم وذويهم، كمرقد العباس (عليه السلام)، وسيدتنا زينب (عليها السلام) والسيدة المعصومه (عليها السلام)، فلم أجد من أحقها بمشاهدتهم، والظاهر عدم الإلحاق لعدم الدليل.

أما قبور الأنبياء، فمن أحق المشاهد أحقها لوحده الدليل فى الجميع، ومن قال بأن مثل العباس وعلى الأكبر (عليهما السلام) ملحق بهم لقوله (عليه السلام): «يغبطه بها جميع الشهداء»^(١) الذى يشمل الأنبياء الشهداء، ولتلاوه الحسين (عليه السلام) آيه (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى) (٢) عند ذهاب على الأكبر (عليه السلام) إلى الميدان مما يدل على أفضليته (عليه السلام) أو تساويه للأنبياء فقد تمحل، وكذلك لا يلحق بهم سلمان ومن أشبهه، لعدم دلاله «سلمان منا»^(٣) على مثل هذا الحكم، والظاهر أن الرواق فضلاً عن الصحن، ليس محكوماً بهذا الحكم، لأنه لا يعد من بيوتهم، بل من حواشى بيوتهم.

والظاهر أن الحكم يتوسع ويتضيق بتوسع وتضيق الحضرة الشريفه للصدق، كما يتوسع ويتضيق "دار زيد" بكبرها وصغرها، كما

ص: ٤٦

١- الخصال: ص ٦٨ باب الاثنين ح ١٠١

٢- سوره آل عمران: الآيه ٣٣

٣- الاختصاص: ص ٣٤١ فى فضل سلمان

الرابع: الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها، بل مطلق الوضع فيها، وإن كان من الخارج أو فى حال العبور.

أن الظاهر أن سطح الروضة وسردابها فى حكم نفس الحضرة للصدق.

{الرابع: الدخول فى المساجد} غير المسجدين، لما تقدم من عدم جواز الاجتياز فيهما مطلقاً {بقصد وضع شىء فيها} على المشهور، بل لم ينقل الخلاف فيه إلا من نادر، ويدل عليه صحيح زراره، ومحمد بن مسلم، وعبد الله بن سنان، وغيرهم كما تقدم.

{بل مطلق الوضع فيها، وإن كان من الخارج، أو فى حال العبور} كما هو المحكى عن المحقق والعلامة فى بعض كتبهما، وعن الموجز لابن فهد، وقواه صاحب الجواهر وغيره، وتبعهم المصنف، خلافاً لما عن المشهور من عدم حرمة ذلك، وأن الوضع المحرم هو المستلزم للدخول واللبث، فهو ليس بحرام زائد.

استدل للقول الأول: بإطلاق الأدلة فى حرمة الوضع، كصحيح ابن سنان: «ولكن لا يضعان فى المسجد شيئاً». وفى خبر زراره عن الباقر (عليه السلام): «ويأخذان من المسجد الشىء ولا يضعان فيه شيئاً».

وللثانى: بأن الظاهر من جملة من الروايات أن الممنوع هو الأخذ والوضع، المستلزمان للدخول والمكث، لا الوضع من حيث هو وضع، مثلاً فى صحيح زراره، ومحمد بن مسلم: «لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه ويقدران على وضع ما فى يدهما فى غيره» فإن ظاهره

أن الدخول للأخذ حيث يكون مضطراً إليه جائز، وأما الدخول للوضع حيث لا يكون مضطراً إليه فلا يجوز، وإذا لم يكن هذا معنى الحديث يستلزم تعليل أمر تعبدى بأمر تعبدى آخر، فللسائل أن يسأل مره ثانيه، فليكن يقدر على وضع ما فى يده فى غيره فلماذا لم يجر أن يضع ما فى يده فيه؟.

ومثل هذه الصحيحه فى الدلاله، ما رواه زراره، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته كيف صارت الحائض تأخذ ما فى المسجد ولا تضع فيه؟ فقال: «لأن الحائض تستطيع أن تضع ما فى يدها فى غيره ولا تستطيع أن تأخذ ما فيه إلا منه»^(١)، وكذلك ما فى الرضوى: «ولهما أن يأخذا منه وليس لهما أن يضعا فيه شيئاً»^(٢)، لأن ما فيه لا يقدر على أخذه من غيره، وهما قادران على وضع ما معهما فى غيره.

وما فى تفسير على بن إبراهيم، عن الصادق (عليه السلام) بعد سؤاله عن عله الفرق بين الأخذ والوضع؟ قال (عليه السلام): «لأنهما يقدران على وضع الشىء فيه من غير دخول ولا يقدران على أخذ ما فيه حتى يدخل»^(٣). ثم اللازم تقييد محظوريه الدخول للوضع

ص: ٤٨

١- الكافى: ج ٣ ص ١٠٦ فى الحائض تأخذ من المسجد ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٧

٣- تفسر القمى: ج ١ ص ١٣٩

الخامس: قراءه سور العزائم، وهى سوره: اقرأ، والنجم، وألم تنزيل، وحم السجده،

بما إذا استلزم اللبث، وإلا فإن كان فى حال الاجتياز أو الإلقاء من الخارج لم يكن به بأس كما يستفاد من روايات جواز الاجتياز، وهذا القول هو الأقرب، وإن كان ما ذهب إليه المشهور أحوط، ولذا اختار عدم بقاء سلسيه الحكم جماعه من الشراح والمعلقين.

ثم إنه على قول من يمنع الوضع مطلقاً، الظاهر أن حملة على دابه لتلقيه فى المسجد، أو إرساله على جناح طير، أو بإطلاق رصاص، أو إرساله بيد طفل أو الأبله لا بأس به، لانصراف الموضع إلى غير هذه الصور.

{الخامس: قراءه سور العزائم} جمع عزيمه بمعنى القصد الأكيد، استعمل فى الشىء المفروض، لأن قصد المولى أكيد حوله، دون ما إذا كان الأمر مندوباً، فلا- عزيمه عليه، ومنه أن سقوط الأذان فى الموضع الفلانى عزيمه أو رخصه، وكذلك قولهم عزمت عليك، ولذا يسمى اليمين بالعزيمه، وفى المتعارف تسميه الضيافه عزيمه لتأكيد المضيف، وقسم من السحر يسمى عزائم لما فيه من الأيمان.

{وهى سوره: اقرأ، والنجم، وألم تنزيل، وحم السجده} وإيجاب السجده فيها دون غيرها تعبد، مع احتمال أن يكون الوجه تنويع التكليف بالايجاب تاره، والاستحباب أخرى _ وقد ذكرنا ذلك مفصلاً فى فلسفه الأحكام _ كما أن حكمه عدم قراءه الجنب لها ضرب نطاق حوله من الحرام والمكروه، ليأتى بال غسل تخليصاً لنفسه من الضيق،

حتى يصل إلى فوائد الغسل، ولا يتضرر بأضرار بقائه في أوساخ الجنابه، والله العالم.

ثم إنهم اختلفوا في أنه هل المحرم قراءة آية السجده فقط، أو السوره مطلقاً، إلى قولين:

الأول: لمحتمل الانتصار، والإصباح، والفقيه، والمقنع، والهدايه، والغنيه، وجمل الشيخ، والمبسوط، والمصباح، ومختصره، والوسيله، وغيرهم.

والثاني: للمشهور، والأول أقرب، وإن كان الثاني أحوط، وذلك لانصراف "السجده" إلى آيتها في صحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام): الحائض والجنب هل يقرآن من القرآن شيئاً؟ قال: «نعم ما شاء إلا السجده»^(١).

وحسن محمد بن مسلم، عنه (عليه السلام): «ويقرآن من القرآن ما شاء إلا السجده»^(٢).

وفي روايه أخرى له، يقرآن شيئاً؟ قال: «نعم ما شاء إلا السجده»^(٣)، ويؤيد الانصراف المذكور استعمال "السجده" في آيتها في متواتر الروايات.

ص: ٥٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٣ الباب ١٩ من أبواب الجنابه ح ٤

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٤ الباب ١٩ من أبواب الجنابه ح ٧

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٥ الباب ٦٩ في الجنب... يقرآن القرآن ح ٦

مثل صحيح الحذاء، عن الباقر (عليه السلام)، عن الطامث تسمع السجده؟ قال: «إن كانت من العزائم فلتسجد إذا سمعتها»^(١)، ومثلها غيرها من الروايات التي اطلقت السجده على آيه "السجده".

أما القول الثاني: فقد استدل له بانصراف السجده إلى سوره السجده.

وبما عن المعتمر، حيث قال: "ويجوز للجنب والحائض أن تقرأ ما شاء من القرآن، إلا سور العزائم الأربع، وهي: اقرأ باسم ربك الذي خلق، والنجم، وتنزيل السجده، وحم السجده، روى ذلك البنزطى فى جامعه عن المثنى، عن الحسن الصيقل، عن أبى عبد الله (عليه السلام)"^(٢) واحتمال أن كلامه فتوى بمضمون الروايه خلاف الظاهر كما أنه لا يستشكل فى السند، لأن البنزطى من أصحاب الإجماع.

وبما فى الرضوى، حيث قال: «لا- بأس بذكر الله وقراءه القرآن وأنت جنب إلا العزائم التى تسجد فيها، وهى: ألم تنزيل، وحم السجده، والنجم، وسوره اقرأ»^(٣).

وفيه: إن الانصراف ممنوع، ويحمل السوره فى الرواتين على

ص: ٥١

١- التهذيب: ج ١ ص ١٢٩ الباب ٦ فى حكم الجنابه ح ٤٤

٢- المعتمر: ص ٤٩ سطر ٢٧

٣- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٢

وإن كان بعض واحده منها، بل البسملة أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط، لكن الأقوى اختصاص الحرمه بقراءه آيات السجده منها.

مجموع السوره، فهو مثل المنع عن قراءه سور العزائم فى الصلاه، لوضوح أنه لا- مانع من قراءه بعضها من دون آيه السجده، منتهى الأمر التعارض بين احتمال إرادته "سوره السجده" من "السجده" فى تلك الروايات، وبين احتمال "قراءه كل السوره" من "السوره" فى هذه الروايات، فإذا تساوى الاحتمالان، كان المرجع فى ما عدا "آيه السجده" الأصل، ورجح فى المستمسك الاحتمال الثانى، لأن رواياته أصح سنداً، وأكثر عدداً، ومطابقه للأصل.

ومما ذكرناه ظهر المنع عن قرائتها {وإن كان بعض واحده منها، بل البسملة، أو بعضها بقصد إحداها على الأحوط. لكن الأقوى اختصاص الحرمه بقراءه آيات السجده منها}.

لكن الظاهر أن القصد لا- يكفى فى الإيجاب، ولا- عدم القصد يكفى فى السلب، فلو قرأ البسملة بقصد إحداها ثم لم يقرأ إحداها، أو قرأ غيرها لم يأنم، إذ المشترك إنما يحققه لأحدها بالخارج لا بالقصد، فمن قرأ بسم الله بقصد التوحيد لم يصدق أنه قرأ شيئاً من التوحيد، فلو قرأ بعدها الملائكه صدق أنه قرأ سوره إنا أنزلناه، فإن الأمور الخارجيه لا تتحقق بالقصد لا سلباً ولا إيجاباً، مثلاً إذا كان كلمه "بانت سعاد" أول قصيدتين فقرأ "بانت سعاد" بقصد قراءه قصيده الشاعر الفلانى، ثم أتمها من شعر شاعر آخر لم يصدق عرفاً

أنه مزج الشعرين، وإنما يصدق أنه قرأ شعر الشاعر الثاني، فهو مثلما إذا بنى حائط بقصد بناء غرفه مربعه، ثم أتمها غرفه مثلته، فإن هذا الحائط حائط غرفه مثلته، لا أن الغرفه مركبه من حائط لمربعه وحائطين لمثلته.

والحاصل أن الأمور الخارجيه لا تتحقق ولا تنتفى بالقصد، ولذا اخترنا جواز العدول بعد قراءه البسملة بقصد الحمد أو التوحيد، بل لا يسمى هذا عدولاً أصلاً.

ثم الظاهر أنه بناءً على القول بحرمه آيه السجده، فالحرام قراءه بعضها أيضاً، لأنه المنصرف من إطلاقها، فليس المقام من قبيل وجوب السجده، حيث لا تجب إلا بقراءه أو سماع كل آيه السجده.

ومما تقدم تعرف الحال في أبعاض مشتركه من السور الأربع، فإنه ما لم يقرأ ما يعين لم يكن حراماً _ بناءً على القول بحرمه الأبعاض _.

مسألة ١ حكم من نام في أحد المسجدين واحتلم

(مسألة ١ _ ١): من نام في أحد المسجدين واحتلم، أو أجنب فيهما، أو في الخارج ودخل فيهما عمدًا، أو سهوًا، أو جهلاً، وجب عليه التيمم للخروج

(مسألة ١ _ ١): {من نام في أحد المسجدين واحتلم، أو أجنب فيهما، أو في الخارج ودخل فيهما عمدًا، أو سهوًا، أو جهلاً} أو بدون اختيار {وجب عليه التيمم للخروج} بلا إشكال ولا خلاف في الجملة، إلا عن الوسيلة، حيث جعله مستحبًا، وعن بعض العلماء دعوى الإجماع عليه.

ويدل على الحكم صحيح أبي حمزه، عن الباقر (عليه السلام) قال: «إذا كان الرجل نائمًا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فاحتلم فأصابته جنباه فليتيمم، ولا يمر في المسجد إلا متيممًا، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد»^(١).

وفي المعتبر^(٢): "وأصابه جنباه" بدل "فأصابته".

وفي الكافي رواها مرفوعاً عن أبي حمزه إلى قوله: «متيممًا» وأضاف: «حتى يخرج منه ثم يغتسل، وكذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلسان فيها»^(٣).

ص: ٥٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٥ الباب ١٥ من أبواب الجنابه ح ٦

٢- المعتبر: ص ٥٠ س ١٥

٣- الكافي: ج ٣ ص ٧٣ باب النوادر ح ١٤

إلا- أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتييم، فيخرج من غير تييم، أو كان زمان الغسل فيهما مساوياً، أو أقل من زمان التييم؛ فيغتسل حينئذ.

وفى الرضوى: «وإذا احتلمت فى مسجد من المساجد فاخرج منه واغتسل، إلا أن تكون احتلمت فى مسجد الحرام، أو فى مسجد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فإنك إذا احتلمت فى أحد هذين المسجدين فتيمم، ثم اخرج، ولا تمر عليهما مجتازاً إلا وأنت متيمم» (١).

ثم إنهم قد اختلفوا فى أنه هل الحكم تعبد محض خاص بموضعه، أو أنه على القاعده، فإذا كان تعبداً محضاً لم يتعد الحكم عن الاحتلام فى المسجد، وعن التييم، وإن كان زمان الغسل أو الخروج أقصر، وإن كان على القاعده كان كما ذكره المصنف من شمول الحكم لمطلق الجنابه فى خارج المسجد، أو داخله بالاحتلام أو بغيره، والظاهر هو الثانى، لأن المستفاد عرفاً من النص أنه لتدارك الخروج بحاله الجنابه، وحيث لا يمكن الغسل أو يكون زمان الغسل أطول اقتصر على بدله.

وعليه يصح ما ذكره من الاستثناء بقوله: {إلا- أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتييم فيخرج من غير تييم} ولو كان الزمانان متساويين تخير {أو كان زمان الغسل فيهما مساوياً، أو أقل من زمان التييم فيغتسل حينئذ} لأنه لا تصل النوبه إلى البدل ما دام

ص: ٥٥

يمكن المبدل منه _ بالنسبه إلى الزمان المساوى _ ويؤيد الإطلاق بالنسبه إلى أقسامه الجنايه روايه المعبر المتقدمه.

ثم الظاهر أن زيادات المسجدين فى حكمهما، لإطلاق الأدله مع وضوح حصول الزياره فى زمان صدور الروايات، كما لا يخفى لمن راجع التاريخ، بالإضافة إلى الصدق الذى هو مدار الحكم، كما أن الظاهر أنه لا يصح الإتيان بشىء مشروط بالطهاره بهذا التيمم، بل هو للخروج فقط، ومنه يعلم أنه لو طرأ عجز عن الغسل بعد الخروج احتاج إلى تيمم جديد، اللهم إلا إذا كان عاجزاً من أول الأمر، ولو اضطر إلى البقاء فى المسجد مده تيمم أيضاً، إذ الحكم على القاعده كما عرفت، ولو لم يتمكن من التيمم لعدم وجود التراب، فالظاهر أنه يتيمم على ما يجد، كالتيمم على اللحاف عند المنام، وكالتيمم على قربوس الفرس، ولعله يشمله دليل "الميسور" ونحوه، ولو تنجست يده بالاحتلام، أو كانت نجسه لوجه أخرى، أو كانت جبهته نجسه مثلاً، فالظاهر أنه يتيمم، إذا لم يتمكن من التطهير الذى لا ينافى فوريه الخروج، وذلك لدليل "الميسور" ونحوه.

ثم إنه لو علم بأنه يحتلم، هل يجوز أن ينام فى المسجدين، بل سائر المساجد، حيث لا يجوز المكث فيها، أم لا- يجوز؟ احتمالان: من أنه تعمد البقاء والمكث، ومن أن القلم مرفوع عن النائم حتى يستيقظ، والاحتياط فى ترك النوم، ولا ينسحب الحكم المذكور إلى مس الميت فى المسجدين، كما لا بأس بإدخال الميت قبل أن يغسل

وكذا حال الحائض والنفساء.

فيهما، وإن كان الأحوط الترك، والله العالم.

{وكذا حال الحائض والنفساء} بعد نقائهما من الدم، وقبل الغسل، إذا دخلتا المسجدين، فإن قاعده عدم مرورهما فيهما تقتضى حرمة المرور بدون التيمم فيما لا يمكن الغسل، على التفصيل السابق.

أما فى حال الدم، فهل التيمم واجب، كما عن المنتهى، والتحرير، والدروس، والذكرى، والبيان، والألفيه، وغيرها، أو مستحب، كما عن المعبر، وأبى على، أو لا؟ كما عن غير واحد، احتمالات: من ذيل روايه الكافى، ومن أنها مرسله فلا يثبت الحكم الوجوبى فيحمل على الاستحباب، ومن أن التيمم خلاف القاعده، لأنه لا يؤثر شيئاً فى حال الدم فلا يحكم حتى بالاستحباب، والأحوط التيمم، لاعتبار الكافى مسانيد و مراسيله على ما اخترناه، من أن حجيتة عنده كاف فى الحجية عندنا، لكن حيث لم يعمل بها قبل علامه لم يمكن الفتوى به، بالإضافة إلى احتمال المرسله للفروع الأول، وهو كونه حكماً لهما بعد النقاء وقبل الغسل، والقول بأن التيمم لا يؤثر شيئاً غير ظاهر، فحاله حال وضوء الجنب.

أما إلحاق النفساء، فلو حده حكمها مع حكم الحائض، وإن كان النص قد تعرض للحائض فقط، ثم أن المستحاضه إن عملت بأحكامها كان فى حكم الطاهر، وإلا فلا يستبعد تعدى الحكم إليها أيضاً، لو حده الملاك.

ص: ٥٧

مسألة ٢ عدم الفرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب

(مسألة ٢ _ ٢): لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب، وإن لم يصل فيه أحد، ولم يبق فيه آثار مسجديته.

نعم في مساجد الأراضى المفتوحة

(مسألة ٢ _ ٢): {لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب، وإن لم يصل فيه أحد} لإطلاق الأدلة، بعد كون الخراب لا يخرج المسجد عن المسجديه.

بل {و} إن {لم يبق فيه آثار مسجديته} إذ أرض المسجد مسجداً، فالآثار ليست ذات أهميه، لكن الظاهر عندي _ كما ذكرته في موضع آخر من هذا الكتاب _ أنه إذا خرب المسجد، أو سائر الأوقاف بحيث زال الوقف عرفاً، لم يبق الأحكام، كما إذا خربت القرية وصارت أرضاً يباباً، وذلك لأن الواقف إنما يتمكن أن يوقف بمقدار شعاع ملكه الزمنى، إذ لا تسلط له على أكثر من ذلك، فإذا زال الملك عرفاً زال الوقف، فإذا علمنا _ في مثل سامراء والكوفه _ أن المكان الفلاني كان مسجداً، أو مدرسه دينيه، أو وقفاً آخر في زمان عمران هذين البلدين قبل ألف سنه، لم يجز عليه حكم الموقوف، وذلك لأن الوقف تابع للملك؛ والملك أمر عرفى، فإذا لم ير العرف بقاء الملك لم يبق الوقف، أما أن الوقف تابع فلأن المالك لا يحق له أن يوقف أزيد من ملكه، وأما أن الملك أمر عرفى فلأنه من الموضوعات الخارجيه التى حكم عيها الشارع، فالمرجع فيه العرف.

أما ما ذكره المصنف بقوله: {نعم في مساجد الأراضى المفتوحة

عنوه إذا ذهب آثار المسجدية بالمره يمكن القول بخروجها عنها لأنها تابعه لآثارها وبنائها.

عنوه إذا ذهب آثار المسجدية بالمره يمكن القول بخروجها عنها، لأنها تابعه لآثارها وبنائها { فقد أشكل عليه: بأن الأرض إن تحررت بالوقف لم تعد إلى الملك، وإن لم تحرر لم يكن وقفاً من الأول.

وفيه: إن الأرض قد تحررت بقدر ملكها، وقدر ملكها هو ما دامت الآثار، إذ القول بعدم الملك مطلقاً كالقول بالملك مطلقاً خلاف الأدله، ومحل المسأله باب الأراضى.

ثم بناءً على ذهاب الوقف بذهاب الملك عرفاً، لو غصب الوقف غاصب وجعله شارعاً أو ما أشبهه، سقط حكم الوقف، لأنه يسقطه عرفاً اعتباره كونه ملكاً.

ص: ٥٩

مسألة ٣ المكان المخصوص للصلاة في المترل لا يجري عليه حكم المسجد

(مسألة _ ٣): إذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلى له، لا يجري عليه حكم المسجد.

(مسألة _ ٣): {إذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلى له} ولعائلته وكذلك المصلى في الفندق والحمام وغيرهما من المرافق شبه العامه، أو العامه.

{لا- يجري عليه حكم المسجد} بلا- إشكال، لأنه لم يقفه مسجداً، والوقوف إنما تكون بالقصد، ولا دليل على جريان أحكام المسجد عليه، بل الدليل على خلافه.

فعن الصادق (عليه السلام) إنه سئل عن المسجد يتخذ في الدار إن بدا لأهله في تحويله عن مكانه أو التوسع بطائفه منه؟ قال: «لا بأس بذلك»^(١).

ثم الظاهر لا يحكم بحكم المسجد: الكنائس والبيع وسائر معابد أهالي الأديان التي لها أصل، أو ليس لها أصل، للأصل، وعدم الدليل على كونها بحكم المساجد، كما أنه لا فرق بين مساجد المسلمين المختلفين في المذاهب، لإطلاق الأدله، ولو كان واقف المسجد من الفرق المحكوم بكفرهم.

نعم الظاهر أن المساجد الملعونه كمسجد الضرار، وما بنى في الكوفه شكراً لقتل الحسين (عليه السلام)، أو عمل مثله في هذه

ص: ٦٠

الأزمان، كما إذا بنى مسجد لأجل تجميع جواسيس الكفار تحت ستار المسجد مثلاً، كل تلك ليست بحكم المسجد، لما فعله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بمسجد الضرار، وللعن المسجد المذكور في الكوفه على لسان الأطهار، والعله آتية فيما تنشأ في الحال الحاضر أيضاً.

أما مساجد الفرقه الأحمدية، الدين المخترع في القرن الأخير، فهل هي بحكم المساجد أم لا؟ يحتاج إلى الفحص عن حالهم، فإنني سمعت مختلفاً في شأنهم، وإن كان لا إشكال في انحرافهم.

ولو وقف الكافر مسجداً، فلا يبعد أن يجرى عليه حكم المساجد، لعدم الدليل على العدم، بعد شمول الإطلاقات له، والقول بأنه لا يتمشى في الكافر قصد القربه في غير محله، كما بيناه مفصلاً في بعض مسائل هذا الكتاب.

وإذا وقف إنسان طبقه فوقانيه مسجداً، كان الحكم تابعاً لبقاء طبقه، فإذا أزيلت لم يكن للهواء الباقي حكم المسجد لعدم الصدق.

نعم إذا أعيدت طبقه أعيد الحكم، فتأمل.

مسأله ٤ حكم ما شك فى أنه جزء من المسجد كالصحن

(مسأله _ ٤): كل ما شك فى كونه جزءً من المسجد من صحنه والحجرات التى فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجرى عليه الحكم، وإن كان الأحوط الإجراء إلا إذا علم خروجه منه.

(مسأله _ ٤): {كلما شك فى كونه جزءً من المسجد من صحنه والحجرات التى فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك} فإن كانت هناك إماره شرعيه على كونها مسجداً، أو على كونها ليست مسجداً كانت هى المتبعه، وإن لم تكن أماره كان اللازم الفحص، حسب ما ذكرناه فى لزوم الفحص فى الشبهات الموضوعيه _ بموازين الفحص _.

وإن لم يمكن الفحص، أو علم بأنه لا- يثمر، أو فحص ولم يثمر {لا- يجرى عليه الحكم} لعدم إحراز مسجديته، والأصل فى الشبهات الموضوعيه البراءه.

لا- يقال: إنها لا شك أوقاف، والوقف إما مسجد أو غير مسجد، فلا يمكن إثبات كونه ليس بمسجد بالأصل، للعلم الإجمالى بارتفاع الحاله السابقه.

لأنه يقال: المرجع فى المقام البراءه لا الاستصحاب، بل يمكن إجراء الاستصحاب بالنسبه إلى عدم الخصوصيه الزائده؛ فتأمل.

{وإن كان الأحوط الإجراء إلا- إذا علم خروجه منه} لأن انتسابها المذكورات إلى المسجد وبنائها معه إماره على كونها منه، وهذه الأماره وإن لم تكن شرعيه إلا إنها كافيه فى الاحتياط، لكن الظاهر الفرق بين مثل الحيطان ومثل المناره حيث إن الأماريه فى الأول قويه، بخلاف الأماريه فى الثانى، والله سبحانه هو العالم.

(مسألة ٥ _ ٥): الجنب إذا قرأ دعاء كميل، الأولى والأحوط أن لا يقرأ منها (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (١) لأنه جزء من سورة حم السجده، وكذا الحائض، والأقوى جوازه لما مر، من أن المحرم قراءة آيات السجده لا بقيه السوره.

(مسألة ٥ _ ٥): {الجنب إذا قرأ دعاء كميل، الأولى والأحوط أن لا يقرأ منها (أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ) (١)} لأنه جزء من سورة حم السجده وكذا الحائض، والأقوى جوازه { وكون عدم قراءته أولى {لما مرّ من أن المحرم قراءة آيات السجده لا بقيه السوره} ولا يضر عدم قصد كونها آيه، بعد وضوح كونها آيه، لما سبق من عدم اعتبار القصد في مثل هذه الأمور، ولا يخفى أنه لا ينافي ذلك كون الدعاء لخضر (عليه السلام) كما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) في سند دعاء الكميل (٢) لاحتمال أنه دعا به بعد نزول القرآن، بل لو دعا به قبل نزول القرآن أيضاً كان الحكم كذلك، إذ جعله من القرآن يوجب أن يحكم بحكمه، كما يحكى أن امرء القيس أنشد قبل نزول القرآن "دنت الساعه وانشق القمر" وكما حكى الله سبحانه كلمات بعض الكفار مثل قوله سبحانه: (وَقَالُوا

ص: ٦٣

١- سورة السجده: الآية ١٨

٢- مفاتيح الجنان: ص ١٦٨ دعاء كميل

لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا) (١) الآيات، فإنها حكاية كلمات الكفار، ومع ذلك فهي محكومه بحكم القرآن، إلى غير ذلك.

ص: ٦٤

١- سورة الإسراء: الآية ٩٠

(مسألة ٦ _ ٦): الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد وإن كان صبيًا أو مجنونًا، أو جاهلاً بجنبه نفسه.

(مسألة ٦ _ ٦): {الأحوط عدم إدخال الجنب في المسجد وإن كان صبيًا، أو مجنونًا، أو جاهلاً بجنبه نفسه} أو نائمًا، أو ما أشبهه، قد يكون الإدخال بالبعث، وقد يكون بالحمل على العاتق، أو الإرسال فوق دابه، أو نحو ذلك، وفي كل حال فالداخل إما مكلف أو لا، والمكلف إما تكليفه فعلى كالعالم العامد، أو تكليفه غير فعلى كالناسي والجاهل بالموضوع، والجاهل بالحكم القاصر، فإذا لم يكن الجنب مكلفًا أصلاً كالطفل والمجنون، فالظاهر عدم المانع في إدخالهما، إذ لم يعلم حرمه دخول الجنب الطفل ونحوه المسجد أصلاً، بل دليل رفع التكليف يدل على أنهم غير مكلفين، ولا دليل على أن هذا العمل مبغوض كالزنا واللواط والقتل، بحيث لا- يريد الله سبحانه مطلقاً، فالأصل البراءة عن البعث، وعن الحمل، وإن كان الجنب غير مكلف فعلاً كالجاهل بالموضوع، فالظاهر أنه أيضاً غير حرام، إذ لا- تكليف فعلى بالنسبة إلى الجنب، والأصل البراءة عن تكليف الباعث والحامل، ولم يعلم المبغوضيه الذاتيه، كالزنا والقتل، وإن كان الجنب مكلفاً فعلاً كالعالم العامد، حرم إدخاله بعثاً، لأنه من الأمر بالمنكر، وحملاً لأنه إيجاد للمنكر في الخارج، ومثله ما لو وقع الفعل منه مبغوضاً كالجاهل المقصر.

ثم الظاهر أنه لو اغتسل الصبي المميز ارتفعت جنابته، كما أنه لو غَسَّله الولي إذا لم يكن مميزاً ارتفعت جنابته، إذ الظاهر من الأدلة قيام

الولى مقام غير المميز فى أمثال هذه الأمور، كما فى باب الحج بغير المميز، وأداء الخمس والزكاة عنه، إلى غيرها من الأحكام.

ولو أجنب المجنون فى المسجدين لم يجب إخراجه، لما عرفت من عدم الدليل، كما أن الظاهر عدم لزوم تيمم الصبى المميز، أو تيمم غير المميز إذا أجنب فى المسجدين، لعدم الدليل.

ومما ذكرنا فى المقام يعرف مسائل قراءه العزيمه، ومس القرآن، والمرأه الحائض، والكافر الذى يمسه المصحف، أو يدخل المسجد، إلى غيرها.

ثم ما تقدم فى باب إدخال الجنب إنما هو فيما إذا لم يخالف الجنب الباعث والحامل، اجتهاداً أو تقليداً، بأن اعتقد أحدهما عدم الجنابه، وإلا جاز الإدخال والبعث، كما هو واضح، والله العالم.

(مسألة ٧ _ ٧): لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حاله جنابته، بل الإجاره فاسده ولا يستحق أجره.

(مسألة ٧ _ ٧): {لا- يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد} مباشره {في حاله جنابته} فيما لا يتمكن من الكنس من الخارج، فيما إذا علم الجنب بجنابه نفسه، وذلك لأنه أمر بالمنكر وبعث عليه، ولا إشكال في حرمه مثل ذلك تكليفاً.

نعم إذا كان الاستيجار للأعم من المباشرة، أو تمكن الكنس من الخارج، أو لا يعلم بأنه جنب لم يحرم، بلا إشكال في الأولين، وعلى الأصح الذي اخترناه في الثالث.

{بل الإجاره فاسده} لاشتراط القدره الشرعيه والعقليه على متعلق الإجاره، إذ الإجاره إما على العين كاستئجار الدابه، أو على المنفعه كاستئجار العامل للبناء، فإذا لم يملك المؤجر الدابه أو العمل، إما لم يملكه عقلاً لعدم قدرته، أو شرعاً لأنه فعل محرم أو يلازم للمحرم، لم تصح الإجاره، والكنس بذاته وإن لم يكن حراماً إلا- أنه ملازم للمكث الحرام، ومن الواضح أنه لا يأمر الشارع بالوفاء ولا- يجوزه وينهى عن الشيء أو عن ملازمه، لأنه تناقض بعينه، فليس الدليل الإجماع، كما حصره فيه في المستمسك.

{ولا يستحق أجره} لأن الأجره في مقابل ما يملك، والمفروض أنه لا يملك، فقول المستمسك: (أما عدم استحقاق أجره المثل فغير

نعم لو استأجره مطلقاً، ولكنه كنس في حال جنابته وكان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً استحق الأجره، بخلاف ما إذا كنس عالماً، فإنه لا يستحق لكونه حراماً

ظاهر إذ هو خلاف قاعده «ما يضمن بصحيحه يضمن بفساده»^(١) انتهى. محل نظر، فإنهم ذكروا أن هذه القاعده لا تشمل كل الموارد، فراجع.

{نعم لو استأجره مطلقاً، ولكنه كنس في حال جنابته، وكان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً} أو معذوراً بعذر آخر، كما إذا حبس في المسجد، أو اضطر إلى البقاء فيه للفرار من ظالم ونحوه {استحق الأجره} لأنه أتى بالعمل المملوك له المستأجر عليه بالإجاره الصحيحه {بخلاف ما إذا كنس عالماً} من دون اضطرار {فإنه لا يستحق لكونه حراماً} لا بد وأن يكون مراده أنه ملازم للحرام الموجب لعدم كونه فرداً للإجاره، إذ يأتي منه الاعتراف بأن الكنس ليس بحرام، وإذا لم يكن فرداً للإجاره لم يستحق لا أجره المثل، ولا أجره المسمى، لعدم ملكه له، وعدم وقوع الإجاره عليه.

ومما ذكرنا يظهر الإشكال فيما ذكره السيد البروجردى حيث علق على المقام بقوله: (بل يستحقها بلا إشكال فإن المحرم هو الدخول والمكث لا الكنس)^(٢).

ص: ٦٨

١- المستمسك: ج ٣ ص ٥٧

٢- تعليق السيد البروجردى: ص ٢٣

ولا- يجوز أخذ الأجره على العمل المحرم، وكذا الكلام في الحائض والنفساء، ولو كان الأجير جاهلاً، أو كلاهما جاهلين في الصورة الأولى أيضاً يستحق الأجره، لأن متعلق الإجاره وهو الكنس لا يكون حراماً، وإنما الحرام الدخول

وفيما ذكره السيد الحكيم بقوله: (إنه يكفي في حصول القدره على طبيعه المطلقه القدره على بعض الأفراد فلا مانع من صحه الإجاره على الكنس الشامل للكنس حال الجنابه، فإذا جاء به استحق المسمى) (1) انتهى. فإنه كما لا تشمل الإجاره المطلقه الفرد غير المقذور عقلاً، لا تشمل الفرد غير المقذور شرعاً لحرمة أو حرمة ما يلازمه.

{ولا- يجوز أخذ الأجره على العمل المحرم} لأن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه، بل لا يستحق الأجره أصلاً لأنه غير مستأجر عليه شرعاً. {وكذا الكلام في الحائض والنفساء} لوحده الدليل في الكل.

نعم لو أمكن الكنس في حال الاجتياز المباح، صحت الإجاره بالنسبه إلى غير المسجدين، لكنه خارج عن محل الكلام.

{ولو كان الأجير جاهلاً أو كلاهما جاهلين في الصورة الأولى} أى ما كانت الإجاره مقيده بحال الجنابه {أيضاً يستحق الأجره، لأن متعلق الإجاره وهو الكنس لا يكون حراماً وإنما الحرام الدخول

ص: ٦٩

والمكث، فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم.

نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الإجاره فاسده، ولا يستحق الأجره، ولو كانا جاهلين لأنهما محرمان، ولا يستحق الأجره على الحرام،

والمكث { وحرمتها ليست فعلية لفرض جهل الأجير } فلا يكون من باب أخذ الأجره على المحرم { وعلم المستأجر لا يضر، بعد أن لم يكن دليل على مبعوضيه العمل ذاتاً، ليكون بعث المستأجر حراماً.

{ نعم لو استأجره على الدخول } في المسجدين { أوالمكث } في سائر المساجد { كانت الإجاره فاسده، ولا يستحق الأجره ولو كانا جاهلين لأنهما محرمان ولايستحق الأجره على الحرام } فإن أدله عدم مملوكيه الحرام، وأن الله إذا حرّم شيئاً حرم ثمنه، تشمل المقام، إذ لا- فرق بين الجهل والعلم في ذلك، كما لا فرق بينهما في سائر الموارد، إلاّ الموارد النادره الخارجه بالدليل الخاص.

وما أشكل عليه المستمسك بقوله: (لكن إلحاق الجاهل بالعالم غير ظاهر، لأن الجاهل مرخص في الفعل. ومجرد الحرمة الواقعيه مع الرخصه الظاهريه غير قادحه في استحقاق الأجره) (1) انتهى. فيه نظر، إذ الجاهل غير مرخص في الفعل بل هو معذور، وفرق بين

ص: ٧٠

ومن ذلك ظهر أنه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الإجاره فاسده، ولو مع الجهل، وكذا لو استأجره لقراءه العزائم فإن المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرم، بخلاف الإجاره للكنس، فإنه ليس حراماً،

الأمرين، فإن من يبيع مال الغير بظن أنه مال نفسه ليس مرخصاً في هذا البيع، وإنما هو معذور، والعذر لا يلازم الصحة واستحقاق الأجره، فحال المقام حال ما إذا باع الخنزير بظن أنه شاه، فإنه لم يعمل حراماً لجهله بالواقع، لكنه لا يملك الثمن، لا ثمن المسمى ولا- المثل، لأن البيع باطل، والخنزير لا- يقابل بالثمن أصلاً، ومثله ما لو أخذت المغنيه الأجر على الغناء وهي جاهله بالحرمة، إلى غيرها من الأمثله، ولذا سكت غير واحد من المعلقين، كالساده البروجردى وابن العم والاصطهباناتى على المتن.

{ومن ذلك ظهر أنه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الإجاره فاسده ولو مع الجهل} لأن الطواف فى هذه الأحوال محرم، فإن الطواف بالبيت صلاه، وإن كان الفاعل جاهلاً معذوراً، إذا العذر لا يرفع الآثار الواقعيه، فحاله حال ما إذا استأجره لقضاء صلاه أو صوم.

{وكذا لو استأجره لقراءه العزائم} سوره أو سجده على الاختلاف {فإن المتعلق} للإجاره {فيهما} الطواف وقراءه العزيمه {هو نفس الفعل المحرم بخلاف الإجاره للكنس فإنه ليس حراماً

وإنما المحرم شيء آخر، وهو الدخول والمكث، فليس نفس المتعلق حراماً.

وإنما المحرم شيء آخر، وهو الدخول والمكث، فليس نفس المتعلق حراماً { وفُزّق مصباح الهدى بين صورته ما إذا كان متعلق الإجاره قراءه العزيمه بما هي عبادته، فتبطل الإجاره، وبين صورته ما إذا كان متعلقها قراءه العزيمه بما هي قراءه، لم يظهر لى وجهه.

ص: ٧٢

(مسأله ٨ _ ٨): إذا كان جنباً وكان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم ويدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه. ولا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال

(مسأله ٨ _ ٨): {إذا كان جنباً وكان الماء في المسجد يجب عليه أن يتيمم ويدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه} أما وجوب الغسل عليه، فلا أنه قادر من الماء بالنسبة إلى الصلاه وغيرها.

وأما وجوب التيمم لدخول المسجد فلأن دخول المسجد واجب من جهه وجوب الغسل، وحيث لا يتمكن من الغسل الواجب إلا بالتيمم، قام التيمم مقام الغسل، لكن لا بد من تقييد إطلاق المصنف بما إذا كان الماء في المسجدين، أو كان الدخول يوجب المكث، أو قلنا بأن الدخول غير الاجتيازي حرام، ومثل المقام لو كان الماء لزيد في داره وأباح دخول داره وأباح ماءه للمتطهر، دون غيره، فإن التيمم مشروع حينئذ لأنه مقدمه للواجب.

{وإن قلت: إن جواز التيمم دورى يلزم من وجوده عدمه، وكلما يلزم من وجوده عدمه فهو باطل، فجواز التيمم باطل، وذلك لأن التيمم موجب للتمكن من الغسل، والتمكن من الغسل يوجب بطلان التيمم، فالتيمم يوجب بطلان التيمم؟

قلت: {لا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الاغتسال} فإن التمكن في المستقبل _ أى بعد الخروج، أو بعد الاغتسال _ يبطل امتداد التيمم، لا أنه يبطل ابتداء التيمم، فهو

ولكن لا يباح بهذا التيمم إلا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة، فلا يجوز له مس كتابه القرآن،

كمن لا يحصل على الماء الآن لكنه يحصله بعد ساعه، حيث إن تيممه الآن إلى ما بعد ساعه صحيح، فإن في هذا الامتداد الزمنى بين التيمم وبين الخروج من المسجد الذى يقدر حينذاك على الغسل، أو بين التيمم وبين الاغتسال إذا أمكنه الاغتسال فى المسجد، لا يتمكن من الغسل.

هذا ويمكن أن يجاب بجواب آخر، وهو أنه: إن أريد بالمقدمه الأولى وهى _ التيمم موجب للتمكن من الغسل _ التمكن بالنسبه إلى الكون فى المسجد الموقوف عليه الغسل، فهو غير حاصل بالتيمم، وإن أريد التمكن بالنسبه إلى سائر الغايات، فهو حاصل قبل التيمم، لقدرته على سائر الغايات، بسبب قدرته على التيمم، ولا مانع من اختلاف الغايات فى التمكن وعدمه، فإنه كمن ضاق وقته عن الغسل فإنه غير واجد للماء بالنسبه إلى الصلاه، وواجد له بالنسبه إلى سائر الغايات مثل صيام غد والإتيان بصلاه قضاء عن نفسه أو ميت.

لا يقال: فهل دخول المسجد من الغايات التى شرع لها التيمم؟

لأنه يقال: الظاهر من أدله التيمم أن كل شىء يتوقف على الوضوء، أو على الغسل، إذا لم يتمكن الإنسان من الماء قام مقامه التراب، سواء كان لاشرطه بالطهور المائى، أو لاشرط كماله به.

ولذا قد يستشكل فى قوله: {ولكن لا} يباح بهذا التيمم إلا دخول المسجد واللبث فيه بمقدار الحاجة، فلا يجوز له مس كتابه القرآن

ولا قراءه العزائم إلا إذا كانا واجبين فوراً.

ولا- قراءه العزائم {سوره أو آيه _ على الاختلاف المتقدم _ {إلا إذا كانا واجبين فوراً} إذ مع وجوبهما فوراً يصدق عليه عدم وجدان الماء، أما وجه الإشكال فهو أنه حيث لا يقدر في هذه الفتره على الغسل، فهو غير واجد، وأى فرق بين الفتره الطويله والفتره القصيره.

ص: ٧٥

(مسألة ٩ _): إذا علم إجمالاً جنبه أحد الشخصين لا يجوز له استيجارهما ولا استيجار أحدهما

(مسألة ٩ _): {إذا علم إجمالاً جنبه أحد الشخصين لا يجوز له استيجارهما} للعلم الإجمالي بحرمه إجاره أحدهما، حيث إنه بعث على المنكر وأمر به، هذا فيما إذا علم الجنب منهما أنه جنب، أما إذا لم يعلم لعدم علمهما أصلاً، ففي جواز الاستيجار وعدمه احتمالان: من أن كل واحد منهما معذور في مخالفته حرمه الفعل وإحداث الداعي إليه، مع جهل الفاعل به لا دليل على حرمة _ كما اختاره المستمسك _، ومن أنه لا يجوز التحريض والأمر بالمنكر الواقعي، وإن كان فاعل المنكر لا يعلم بأنه آت بالمنكر، فإذا قطع زيد بأن فلانته زوجته، وعلم الإنسان بأنها ليست زوجته، لم يجوز له أن يحرضه على مواقعتها، إلى غيره من الأمثلة، وهذا غير بعيد.

ولذا سكت على إطلاق المتن الساده ابن العم والبرجودي والاصطهباناتي وغيرهم، ومنه: يظهر حال ما إذا علما علماً إجمالياً بأن أحدهما جنب، كما أن منه يظهر فساد الإجاره، لأن الله إذا حرّم شيئاً حرم ثمنه، لكن هنا بالنسبه إلى إجاره الجنب الواقعي.

أما إجاره غيره فليست فاسده، وحينئذ يجب الجمع بين علمه بفساد إحداهما وصحة الأخرى، كما إذا عقد على امرأتين علم ببطان نكاح إحداهما.

وكيف كان فإنه لم يصح له استيجارهما {ولا استيجار أحدهما}

لقراءه العزائم، أو دخول المساجد، أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب.

للعلم الإجمالى لقراءه العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب { ومما تقدم يظهر عدم صحه استئجارهما، أو أحدهما لقضاء صلاه الميت، أو صومه، أو لحج، أو ما أشبه.

ص: ٧٧

(مسأله _ ١٠): مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه.

(مسأله _ ١٠): {مع الشك في الجنابه لا يحرم شيء من المحرمات المذكوره} لاستصحاب العدم، إلا إذا كان الشك مقروناً بالعلم الإجمالي، بأن علم أنه حصلت منه إما البارحه وإما اليوم، وقد اغتسل البارحه على تقدير حصول الجنابه منه.

وكذا إذا علم أنه إما تحصل منه الجنابه اليوم أو غداً. {إلا إذا كانت حالته السابقه هي الجنابه} فيستصحب الجنابه، وإذا جهل الحاله السابقه فالحكم كما تقدم في الوضوء.

فصل

فى ما يكره على الجنب

وهى أمور:

الأول: الأكل والشرب

{فصل}

{فى ما يكره على الجنب}

{وهى أمور: الأول: الأكل والشرب} على المشهور شهره عظيمه، بل عن جماعه الإجماع عليه، خلافاً لما عن الفقيه، والهدايه، والمقنع، ظاهرهم التحريم، ولما عن المدارك من عدم الكراهه أصلاً، ويدل على المشهور الجمع بين طائفتين من الأخبار، الطائفة المانعه والطائفة المجوزه، كما أن القائلين الآخريين استدل كل واحد منهما بطائفة واحده من الأخبار، وهو خلاف التحقيق كما لا يخفى.

وكيف كان، فمن الطائفة المانعه صحيحه الحلبي، عن الصادق عن أبيه (عليهما السلام) قال: «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم

يشرب

ص: ٧٩

حتى يتوضأ»(١).

ومفهوم صحيحه زراره، قال: «الجنب إذا أراد أن يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه وأكل وشرب»(٢).

وخبر المناهى، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «أنه نهى عن الأكل على الجنابه، وقال: إنه يورث الفقر»(٣).

وخبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يذوق شيئاً حتى يغسل يديه ويتمضمض، فإنه يخاف منه الوضح»(٤).
والوضح البرص.

إلى غيرها من الروايات، والظاهر من إطلاق النص والفتوى كون الجنابه أعم من الإنزال والدخول، كما أنه لا يبعد أن يراد بکراهه الأكل والشرب باليد ما إذا باشر الطعام والماء بيده، وإلا لم يكره بالنسبه إلى اليد، فمن أراد الأكل بالملعقه لم يكره له عدم غسل يده.

ثم إنه ربما يقال: كيف يحكم بالكراهه مع أن البرص ضرر كبير، والأضرار الكبيره لا بد من النهى عنها؟

ص: ٨٠

-
- ١- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ فى صفه غسل الجنابه ح ٤
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٥٠ باب الجنب يأكل ويشرب ح ١
 - ٣- الفقيه: ج ٤ ص ٢ باب ١ فى ذكر جمل مناهى النبي ح ١
 - ٤- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ١٢

والجواب: إن البرص لا- يصيب كل آكل وشارب، بل بعضاً قليلاً منهم _ كما هو المشاهد _ والكراهه قد تكون من جهة قلبه الضرر كيفية أو كميته، فإنه له حرم والحال هذه كان خلاف اليسر المبني عليه الدين، وهل أن إيراثه الفقر غيبي، أو هناك ربط بين الأمرين، احتمالان.

أما البرص، فالظاهر أنه من جهة الربط، الأكل والشرب والمرض، ككثير من المكروهات والمحرمات المورثة للأمراض.

ومن الطائفة المجوزة، موثق ابن بكير، عن الجنب يأكل ويشرب ويقرأ القرآن؟ قال: «نعم يأكل ويشرب ويقرأ القرآن ويذكر الله عز وجل ما شاء»^(١).

وصحيحه عبدالرحمان، قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أيأكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: «إنا لنكسل، ولكن ليغسل يده فالوضوء أفضل»^(٢).

والظاهر أن "إنا لنكسل" تعبير عرفي، حيث ينسب الإنسان إلى نفسه ما يريد نسبته إلى غيره _ تأدباً _ فلا حاجة إلى ما في الوافي من أنه تصحيف عن "إنا لنغسل"^(٣).

ص: ٨١

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦٩ في الجنب ... يقرأ القرآن ح ١

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٦ الباب ٢٠ من أبواب الجنابه ح ٧

٣- الوافي: المجلد ١ الجزء الرابع ص ٦٤ في أبواب الغسل السطر ١٦

ويرتفع كراهتهما بالوضوء، أو غسل اليدين والمضمضه والاستنشاق، أو غسل اليدين فقط.

{ويرتفع كراهتهما بالوضوء، أو غسل اليدين والمضمضه والاستنشاق، أو غسل اليدين فقط} وذلك لاشتمال النصوص على المذكورات.

وفى صحيح الحلبي: أنها ترتفع بالوضوء _ وظاهره وضوء الصلاة لا الغسل _.

وفى صحيحه زراره: بغسل اليد والمضمضه وغسل الوجه.

وفى صحيحه عبدالرحمان: بغسل اليد أو الوضوء، مع أفضليه الوضوء.

وفى خبر السكوني: بغسل اليد والمضمضه.

وفى الرضوي: «وإذا أردت أن تأكل على جنبتك فاغسل يديك وتمضمض واستنشق، ثم كل واشرب إلى أن تغتسل، فإن أكلت أو شربت قبل ذلك أخاف عليك البرص ولا تعود إلى ذلك» (١).

ثم الظاهر إن مراتب دفع الكراهه مختلفه، فأكملة فعل جميع ما ورد، وأقله غسل اليد والمضمضه، فجعل الماتن بعضها في عرض بعض لا يخلو من تأمل.

ص: ٨٢

الثانى: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم

{الثانى: قراءه ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم} أما جواز قراءه القرآن فلا إشكال فيه ولا خلاف، إلا ما عن سلار من تحريم القراءه مطلقاً، بل عن جماعه الإجماع عليه، والظاهر كراهه مطلقاً قراءه القرآن، ولو آيه واحده، لكن الظاهر استثناء البسملة.

أما جواز مطلق القراءه فللمطلقات، كالمروى عن زيد الشحام، قال: «تقرأ الحائض والنفساء والجنب أيضاً» (١).

وعن فضيل، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن» (٢).

وعن الحلبي، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته أتقرأ النفساء والحائض والجنب والرجل يتغوط، القرآن؟ فقال: «يقرؤون ما شاءوا» (٣). إلى غيرها.

وأما كراهه مطلق القراءه، فلما عن على (عليه السلام): «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يحجبه أو لا يحجزه عن قراءه القرآن إلا الجنابه» (٤).

ص: ٨٣

١- الكافي: ج ٣ ص ١٠٦ باب الحائض والنفساء تقرأ القرآن ح ٢

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦٩ فى الجنب... يقرءان القرآن ح ٢

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦٩ فى الجنب... يقرءان القرآن ح ٣

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٦٨ الباب ١١ من أبواب الجنابه ح ٣

وعنه (عليه السلام)، قال: «سبعة لا يقرؤون القرآن: الراكع، والساجد، وفي الكنيف، وفي الحمام، والجنب، والنفساء، والحائض»^(١).

وفي حديث أبي سعيد الخدرى، فى آداب الزفاف، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «يا على، من كان جنباً فى الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن، فإنى أخشى أن تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما»^(٢). وهذه الروايات مستند سلار فى قوله بالتحريم، لكن الجمع بينها وبين الروايات المجوزه يقتضى الكراهه.

أما روايه الخدرى، فهى ضعيفه السند، فلا بد إما من رد علمها إلى أهلها، أو حملها على ما إذا أوجب الهتك، أو المراد قراءة السجده، أو ما أشبه ذلك.

وأما أشديه كراهه ما زاد على السبع، فعن سماعه قال: سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن؟ فقال: «ما بينه وبين سبع آيات»^(٣).

ص: ٨٤

-
- ١- الهدايه: ص ٤٠، جامع أحاديث الشيعة: ج ٢ ص ٤٦٤ الباب ٩ فى جواز قراءه القرآن ح ١٠. وعن البحار ج ٧٨ ص ٥٠ ح ٢٢
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٣ الباب ١٩ من أبواب الجنابه ح ٣
 - ٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦٩ فى الجنب والحائض يقرأ القرآن ح ٥

وقراءه ما زاد على السبعين أشد كراهه.

الثالث: مس ما عدا خط المصحف من الجلد والأوراق والحواشى وما بين السطور.

وفى روايه زرعه، عن سماعه، قال: «سبعين آيه»(١).

ولذا قال المصنف: {وقراءه ما زاد على السبعين أشد كراهه} لأنه مقتضى الجمع بين روايتى سماعه، بعد أصاله كونهما روايتين، لا روايه واحده.

وأما وجه استثناء البسملة، فلما ورد من ذكرها عند الغسل، كما سيأتى فى المستحبات.

ثم الظاهر أن تكرار آيه واحده سبع مرات، أو سبعين مره، ليس مشمولاً للحكم المذكور، لانصراف السبع والسبعين إلى الآيات المختلفات، اللهم إلا فيما كان التكرار فى نفس الآيات، مثل سوره الرحمان، أو إذا قرأ السور القصار، فتكررت فيها البسملة، كما أن الظاهر أن السبع والسبعين فى جنبه واحده، فلو قرأ فى جنبه ثلاثاً، وفى أخرى أربعاً لم يكن آتياً بالسبع الذى يكره ما زاد منه، ولو قرأ من كل آيه بعضها لم يتحقق السبع والسبعون، وإن قرأ أربعة عشر نصف آيه مثلاً، للانصراف إلى الآيه الكامله.

{الثالث: مس ما عدا خط المصحف، من الجلد والأوراق والحواشى وما بين السطور} كما هو المشهور شهره عظيمه، بل فى

ص: ٨٥

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٤ الباب ٦٩ ذيل الحديث ٥

الجواهر كاد أن يكون إجماعاً، خلافاً لما يحكى عن المرتضى، فإنه ذهب إلى الحرمة، والأقرب ما عليه المشهور، لما رواه حريز عن الصادق (عليه السلام) أنه قال لولده إسماعيل: «يا بني اقرأ المصحف»، فقال: إني لست على وضوء، فقال: «لا تمس الكتابه ومس الورق»^(١).

فإن ظاهره عدم مس الخط، وجواز مس عدا ذلك، بعد عدم الفصل بين الحدث الأكبر والأصغر في ذلك.

ومثله، بل أصرح منه الرضوي: «ولا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو كنت على غير وضوء، ومس الأوراق»^(٢).

ومثلهما موثق أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام)، عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء؟ قال: «لا- بأس، ولا- يمس الكتاب»^(٣).

هذا، بالاضافه إلى الأصل، وإلى التلازم بين القراءة الجائزه في روايات متعدده، وبين المس، استدلال السيد بقوله تعالى (لا يَمَسُّهُ إِلَّا

ص: ٨٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٨ في الجنب لا يمس المصحف ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٣

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٨ في الجنب لا يمس المصحف ح ٢

المُطَهَّرُونَ»(١) وفيه نظر واضح، كما سبق في مبحث الوضوء، ويجمله من الروايات.

كخبر إبراهيم بن عبد الحميد: «المصحف لا- تمسه على غير طهر، ولا- جنباً، ولا تمس خطه، ولا تعلقه، إن الله تعالى يقول: (لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ)»(٢).

وصحيح ابن مسلم، قال أبو جعفر (عليه السلام): «الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب، ويقرآن من القرآن ما شاء إلا السجده»(٣).

وفي مجمع البيان: قالوا: «لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مس المصحف» عن محمد بن علي الباقر (عليه السلام)»(٤)، لكن الجمع بين الطائفتين بحمل تلك على الكراهه.

ثم إن الظاهر من أدله الكراهه الأعم من القرآن الكامل، وبعض أجزاءه، ولو آيه، أو سوره، أو جزء، كتب مستقلاً أو أخرج من القرآن.

ص: ٨٧

١- سوره الواقعة: الآيه ٧٩

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٣ الباب ٦٨ في الجنب لا يمس المصحف ح ٣

٣- التهذيب: ج ١ ص ٣٧١ الباب ١٧ في الأغسال وكيفيه الغسل من الجنابه ح ٢٥

٤- مجمع البيان: المجلد ٦ الجزء السابع والعشرون ص ١٣٢

الرابع: النوم إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلاً عن الغسل.

{الرابع: النوم} من غير فرق بين أن يكون ليلاً أو نهاراً، والمراد به هو الغالب على القلب والسمع، لا التمدد، فلا فرق فيه بين النوم قاعداً أو متمدداً، أو ما أشبهه.

{إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلاً عن الغسل} لا عن الوضوء، بلا إشكال ولا خلاف في الكراهه، إلا ما يروى عن ظاهر المهذب، من نهيه نوم الجنب حتى يتمضمض ويستنشق، وربما يقال بأن مراده الكراهه.

وكيف كان، لا ينبغي الإشكال في أصل جواز النوم، بل في الجواهر أنه مقطوع به، بل في المستمسك إجماعاً صريحاً وظاهراً عن جماعه، ويدل عليه موثق سماعه: عن الرجل يجنب ثم يريد النوم؟ قال (عليه السلام): «إن أحب أن يتوضأ فليفعل، والغسل أحب إليّ وأفضل من ذلك، فإن هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء»^(١).

وعن الحلبي، سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل أينبغى له أن ينام وهو جنب؟ فقال: «يكره ذلك حتى يتوضأ»^(٢).

ص: ٨٨

١- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ١٠

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في أبواب الجنابه ح ٢

وعن سعيد الأعرج، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام)، يقول: «ينام الرجل وهو جنب، وتنام المرأة وهي جنب» (١١).

أما ما دل على النهي وتمسك به القائل بالتحريم، فهي جملة من الروايات التي لا بد من حملها على الكراهة بقريته الروايات السابقة، أو تأويلها، مثل خبر النهدي قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة: جبار كفار، وجنب نام على غير طهاره، والمتضمخ بخلوق» (٢٢). فيحمل مثلاً على من لا ينوى الطهاره، أو كانت جنبته عن حرام، أو ما أشبهه، كما أن المتضمخ بخلوق يراد به المسرف لذلك، أو من يتكبر بذلك، أو يمنع عن الغسل الصحيح.

ثم الظاهر أن الوضوء يرفع مرتبه من الكراهه، لا مطلق الكراهه، كما عن كشف اللثام، خلافاً للجواهر، حيث يرى أن الوضوء يرفع الكراهه كلياً، استدلال الجواهر بصحيح الحلبي المقتصر فيه بذكر الوضوء، حيث قال (عليه السلام): «يكره ذلك حتى يتوضأ».

فإن ظاهره أن الوضوء رافع للكراهه، لكن في بعض الروايات: أن الغسل لأجل أن لا يموت في المنام في حاله الجنابه، وهذا يجمع

ص: ٨٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠١ الباب ٢٥ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٦٨ الباب ١٦ من أبواب الجنابه ح ١

الوضوء أيضاً، فعن عبد الرحمان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك؟ قال: «إن الله تعالى يتوفى الأنفس في منامها، ولا يدري ما يطرقه من البليه، إذا فرغ فليغتسل» (١).

وقريب منه روايه العلل، عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢).

وهل التيمم بدل الغسل كما اختاره المصنف، أو يختار في أن يجعله بدلاً عن الغسل أو الوضوء، كما اختاره الجواهر، احتمالان: والأقرب الأول، لأن الوضوء لو لم يكن له دليل خاص لم يشرع الإتيان به، فإن التكليف هو الغسل، فإذا لم يمكن حقيقةً أو حكماً _ ولو للكسل ونحوه _ قام التيمم مقامه.

أما التيمم بدل الوضوء فلم يدل عليه دليل، فالأصل عدمه، وعليه يجوز التيمم في عرض الوضوء، أي إن أحب يتيمم، وإن أحب توضأ، لإطلاق دليلهما، فتييد المصنف التيمم بعدم إمكان الوضوء، محل نظر، فإن إطلاقات أدله بديله التيمم عن الغسل محكمه، سواء كان لأجل أمر واجب، أو أمر مستحب، أو رفع كراهه.

نعم الأحوط ما ذكره المصنف.

أما ما يمكن أن يستدل به للجواهر، فهو أنه يجوز كل من الغسل والوضوء والتيمم بدل عن كل

ص: ٩٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠١ الباب ٢٥ من أبواب الجنابه ح ٤

٢- علل الشرائع: ج ١ ص ٢٩٥ الباب ٢٣٠ ح ١

واحد منهما، وفيه: إن الوضوء خلاف القاعده، فيقتصر فيه على موضع النص.

وهل الكراهه خاصه بمن لا يريد العود إلى الجماع، أم عامه، فلمريد العود أن يتطهر أيضاً، احتمالان: من ظاهر ما رواه الفقيه قال: وفي حديث آخر قال (عليه السلام): «أنا أنام على ذلك حتى أصبح، وذلك إنى أريد أن أعود»^(١).

ومن أن إرادته العود لا تدفع احتمال الموت، وغيره، مما سبب كراهه النوم، والثاني أقرب، ونوم الإمام (عليه السلام) لعله كان مع الوضوء، وقد تكلف صاحب الحدائق في معنى "أعود"^(٢) بما هو خلاف الظاهر، فراجعه.

ثم إنه لا فرق في استحباب التطهير وكراهه النوم، بين النوم القصير والطويل، كما إذا أراد أن ينام عشر دقائق مثلاً، وهل يكره الجماع لمن لا يقدر على الطهور مطلقاً، احتمالان: من أن مستلزم المكروه عرفاً، ومن عدم التلازم شرعاً، والتلازم العرفي لا ينفع إلا إذا كان موجباً لظهور اللفظ، بحيث يمكن نسبته إلى ظاهر لفظ الشارع.

{الخامس: الخضاب} وهو ما يلون تلويئاً ثابتاً، أما ما يلون ويذهب لونه بالماء كالخبر، أو بالنفط كالأصباغ الدهنيه، وكذا ما أشبههما فالأدله منصرفه عنه {رجلاً كان أو امرأه} لإطلاق الأدله،

ص: ٩١

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في صفة غسل الجنابه ح ٣

٢- الحدائق: ج ٣ ص ١٤١

وجواز الخصاب هو المشهور بينهم، بل ادعى عليه الإجماع.

نعم نسب الخلاف إلى المهذب والمقنعه، لكن نوقش في دلاله كليهما على التحريم.؟؟؟

وكيف كان، فيدل على الجواز بالإضافة إلى الأصل جملة من الروايات:

كخبر أبي جميله، عن أبي الحسن الأول (عليه السلام) قال: «لا بأس أن يختضب الجنب، ويجنب المختضب، ويطلق بالنوره»^(١).

وخبر الحلبي _ علي نسخه منه _ : «لا بأس أن يختضب الرجل وهو جنب»^(٢).

وموثقه سماعه: قال: سألت العبد الصالح، عن الجنب والحائض أيختضبان؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»^(٣).

وخبر السكوني، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بأن يختضب الرجل ويجنب وهو مختضب»^(٤).

وخبر علي، عن العبد الصالح، قال: قلت له: الرجل يختضب

ص: ٩٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ٩

٢- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ١١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ في الجنب يدهن.. ح ٤

٤- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ في الجنب يدهن.. ح ٦

وهو جنب؟ قال: «لا بأس». وعن المرأة تختضب وهي حائض؟ قال (عليه السلام): «ليس به بأس» ((١)).

أما ما يدل على النهي المحمول على الكراهة، فهي أيضاً جملة من الروايات:

كالمروى عن عامر بن جذاعة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «لا تختضب الحائض، ولا الجنب، ولا تجنب وعليها الخضاب، ولا يجنب هو وعليه خضاب، ولا يختضب وهو جنب» ((٢)).

وعن المسمعى، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «لا يختضب الرجل وهو جنب، ولا يغتسل وهو مختضب» ((٣)).

وعن جعفر، أن أباه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام) يسأله عن الجنب يختضب أو يجنب وهو مختضب؟ فكتب: «لا أحب له ذلك» ((٤)).

ص: ٩٣

١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ فى الجنب يدهن.. ح ٥

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ فى الجنب يدهن.. ح ٣

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ فى الجنب يدهن.

٤- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٧ الباب ٢٢ من أبواب الجنابه ح ٨

وكذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه.

وعن العياشى، عن على بن موسى (عليه السلام) قال: «يكره أن يختضب الرجل وهو جنب، وقال: من اختضب وهو جنب أو أجنب فى خضابه لم يؤمن عليه أن يصيبه الشيطان بسوء» (١).

وعن الصادق (عليه السلام) قال: «لا تختضب وأنت جنب، ولا تجنب وأنت مختضب، ولا الطامث، فإن الشيطان يحضرها عند ذلك، ولا بأس به للنفساء» (٢) إلى غيرها من الروايات.

{وكذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه} أما إذا أخذ اللون فهل يرفع الكراهه، أو تخف، احتمالان: قال بالأول غير واحد، لكن الظاهر الثانى، للإطلاقات التى لا-تقيده، لما حقق فى محله من عدم جريان قاعده الإطلاق والتقييد فى باب المستحبات والمكروهات، إلا ما خرج بالدليل.

وكيف كان، فمستند الحكم خبر أبى سعيد قال: قلت لأبى إبراهيم (عليه السلام) أيجنب الرجل وهو جنب؟ قال: «لا». قلت: فيجنب وهو مختضب؟ قال: «لا»، ثم مكث قليلاً، ثم قال: «يا أبا سعيد أفلا أدلك على شىء تفعله؟» قلت: بلى، قال: «إذا

ص: ٩٤

-
- ١- عن كتاب اللباس للعياشى كما عن البحار ج ٧٨ ص ٦٤ ح ٤٣ وعن مكارم الأخلاق: ص ٨٣ الفصل الرابع
 - ٢- عن كتاب اللباس للعياشى كما عن البحار ج ٧٨ ص ٦٤ ح ٤٣ وعن مكارم الأخلاق: ص ٨٣ الفصل الرابع

اختضبت بالحناء وأخذ الحناء مأخذه وبلغ فحينئذ فجامع»^(١).

ومثله مرسل الكافي^(٢)، وتخصيص الروايات بالحناء من باب المثال، ولذا فهم المشهور الأعم، ثم لو علم أنه إذا نام احتلم، الظاهر أنه لا يكره له الاختضاب، لانصراف النص عن مثله.

{السادس: التدهين} وهو ذلك الجسد بالدهن، والظاهر أنه لا فرق فيه بين ذلك كل الجسد، أو بعضه، بما يسمى تدهيناً، أما مثل إدخال إصبعه في الدهن فلا يشمل الدليل.

ويدل على الكراهة روايه حريز، قلت: لأبي عبد الله (عليه السلام): الجنب يدهن ثم يغتسل؟ قال: «لا»^(٣).

وروايه السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس بأن يختضب الرجل، ويجنب وهو مختضب، ولا بأس بأن يتنور الجنب، ويحتجم، ويذبح، ولا يدهن، ولا يذوق شيئاً حتى يغسل يديه ويتمضمض، فإنه يخاف منه الوضح»^(٤).

- ١- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ في الجنب يدهن ح ١
- ٢- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ذيل ح ٩
- ٣- الكافي: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ٦
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ١١٦ الباب ٧٠ في الجنب يدهن ح ٦

السابع: الجماع إذا كانت جنابته بالاحتلام.

الثامن: حمل المصحف.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون التدهين للمرض، أو للفائده، للإطلاق، ووجه حمل النصوص على الكراهه الإجماع على عدم الحرمة، والظاهر أنه لا يكره التدهين ثم الجنابه، إذ لا دليل عليه.

{السابع: الجماع إذا كانت جنابته بالاحتلام} وإن غسل نفسه عن أذى الاحتلام، لإطلاق الدليل، وذلك لما رواه الصدوق في مجالسه وخصاله، قال (عليه السلام): «وكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل وخرج الولد مجنوناً فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

أما تكرار الجماع بدون غسل، فالظاهر أنه لا كراهه فيه، لعدم الدليل عليها، بل ربما استدل على عدم الكراهه بما روى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إنه كان يطوف على نسائه بغسل واحد^(٢)، وبما تقدم من نوم الإمام (عليه السلام) بعد الجماع^(٣)، لأنه كان يريد العود.

{الثامن: حمل المصحف}.

ص: ٩٤

١- أمالي الصدوق: ص ٢٤٨ المجلس ٥٠ ح ٣. والخصال: ص ٥٢٠ باب العشرين فما فوق ح ٩ وفيه: امرأته

٢- المعتبر: ص ٥١ سطر ١٢

٣- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في صفة غسل الجنابه ح ٣

التاسع: تعليق المصحف.

{التاسع: تعليق المصحف} لما تقدم فى خبر إبراهيم بن عبد الحميد، وقد أفتى بهما غير واحد من العلماء، مما يصح موضوع التسامح.

ثم لو كان تحت الإنسان كتابيه هل يستحب له أمرها بال غسل؟ احتمالان: من بطلان غسلها لعدم نية المصحح. وفى حديث الجعفریات عن الصادق (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام): أن علياً (عليه السلام) كان يقول فى الرجل تحته اليهوديه أو النصرانيه لا تغتسل من الجنابه، فقال (عليه السلام): «الشرك الذى فيها أعظم من الجنابه، اغتسلت أو لم تغتسل» (١).

ومن أن الكفار مكلفون بالفروع وتمشى نية منها. وما رواه الطبرسى فى الاحتجاج، فى سؤال الزنديق، عن الصادق (عليه السلام) إلى أن قال (عليه السلام): «وكانت المجوس لا تغتسل من الجنابه، والعرب كانت تغتسل، والاعتسال من خالص شرائع الحنيفيه» (٢).

نعم الظاهر عدم وجوب إلزامها، لأن إقرارهم على دينهم مقتضاه ذلك، وتفصيل المسأله محل آخر.

ص: ٩٧

١- الجعفریات: ص ٢٢

٢- الاحتجاج: ٢ ص ٩٢ ط نجف

غسل الجنابه مستحب نفسى

{فصل

غسل الجنابه مستحب نفسى }

بلا- إشكال ولا- خلاف، بل يظهر من كلماتهم الإجماع عليه، وإنما الكلام فى أنه هل يستحب بنفسه، أو للكون على الطهاره، ظاهر جماعه من الفقهاء الأول، وظاهر آخرين الثانى، والأقرب الأول، لإطلاقات الأدله، كقوله (عليه السلام) فى حديث الزنديق: «والاغتسال من خالص شرائع الحنيفيه».

وكقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فى أسئله اليهودى: «فإذا اغتسل بنى الله له بكل قطره بيتاً فى الجنه»(١).

إلى غيرهما من الروايات، ومنه يعلم أن الاستدلال للقول الثانى بقوله سبحانه: (وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ)(٢) والنبوى «أكثر من الطهور

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٦٦ الباب ٢ من أبواب الجنابه ح ٣

٢- سورة البقره: الآيه ٢٢٢

وواجب غيرى للغايات الواجبه، ومستحب غيرى للغايات المستحبه، والقول بوجوبه النفسى ضعيف

يزيد الله فى عمرك، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهاره فافعل، فإنك تكون إذا مت على طهاره شهيداً»(١) ومحل نظر، فإن إثبات الشىء لا ينفى ما عداه، ولذا قال فى المستمسك: (لا يبعد استحبابه لنفسه مع غض النظر عن الكون على الطهاره)(٢).

{وواجب غيرى للغايات الواجبه} نصاً وإجماعاً، ويدل عليه ما دل على توقف الصلاه، والطواف، والصوم، وغيرها عليه.

{ومستحب غيرى للغايات المستحبه} كقراءه القرآن ونحوها، وليس المراد إمكان الإتيان بذلك الغير المستحب بدون الغسل، بل المراد يستحب أن يغتسل، لأن يأتى بذلك الشىء المستحب، وإن كان مشروطاً بالغسل، كالصلوات المستحبه.

{والقول بوجوبه النفسى} فإذا ترك الغسل والصلاه الواجبه استحق تعزيرين، وإذا ترك الصلاه وأتى بالغسل استحق تعزيراً واحداً مثلاً- {ضعيف} وإن ذهب إليه جماعه من الأساطين، كابن حمزه، والعلامه فى المنتهى، والمختلف، والتحرير، وولده، ووالده، والأردبيلى، وغيرهم، خلافاً للأكثر، أو المشهور، كما عن الحدائق، والمعتمد نسبته إلى الشهره، بل عن التذكره نسبته إلى ظاهر

ص: ١٠٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٨ الباب ١١ من أبواب الوضوء ح ٣

٢- المستمسك: ج ٣ ص ٦٩

الأصحاب، وعن السرائر نسبته إلى إجماع المحققين من أصحابنا، فإنهم ذهبوا إلى وجوبه الغيرى، وهذا هو الأقرب.

استدل القائلون بالوجوب النفسى بإطلاقات وجوبه، كقوله سبحانه: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) (١).

وقولهم (عليهم السلام): «إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» (٢).

وقوله (عليه السلام): «إنما الماء من الماء» (٣).

وقوله (عليه السلام): «أنوجبون عليه الحد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء» (٤).

ولما رواه البرقى فى المحاسن، عن الصادق (عليه السلام)، أنه سئل عن الذى لا يقبل الله تعالى من العباد غيره، ولا يعذرهم على جهله؟ فقال: «شهادته أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، والصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والغسل من الجنابه، وحج البيت، والإقرار بما جاء من عند الله جملة، والایتمام بأئمه الحق من آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين» (٥).

ص: ١٠١

١- سورة المائدة: الآية ٦

٢- الكافى: ج ٣ ص ٤٦ باب يوجب الغسل ح ٢

٣- الجعفریات: ص ٢١

٤- السرائر: ص ١٩ سطر ٢٨

٥- المحاسن: ص ٢٨٨ الباب ٤٦ من كتاب الظلم ح ٤٣٣

وما رواه العلل من مسائل إيهودى، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكان فيما سئل: لأى شىء أمر الله بالاعتسال من الجنابه ولم يأمر من الغائط والبول؟ إلى أن قال: «فأوجب الله عز وجل على ذريته الاعتسال من الجنابه إلى يوم القيامة» (١).

وفى حيث الزندىق، عن الصادق (عليه السلام): فإذا فرغ الرجل _ أى من الجماع _ تنفس البدن، ووجد الرجل من نفسه رائحه كريهه، فوجب الغسل لذلك، وغسل الجنابه مع ذلك، أمانه أئتمن الله عليها عبده» (٢).

إلى غيرها من الروايات الظاهره فى وجوب غسل الجنابه، وعدم اشتراطها بشىء آخر، قالوا: لأنه لو لم يجب الغسل لنفسه لم يجب قبل وقت المشروط به، والتالى باطل، لوجوب الغسل قبل الفجر فى الصوم، فالمقدم مثله.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ سياق الآيه يدل على الوجوب الشرطى، فإن ظاهر "الواو" العطف على الجملة المتقدمه من شرطها وجزائها، والروايات إنما هى بصدد بيان السببه فقط، كما ورد فى نظائره مما ورد فى الحدث والخبث، كأبواب النجاسات،

ص: ١٠٢

١- العلل: ص ٢٨٢ الباب ١٩٥ فى العله التى وجب غسل الجنابه ح ٢

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٦٥ الباب ١ من أبواب الجنابه ح ١٤

ومنزوحات البئر، وسائر الأغسال، وأسباب الوضوء، ولم يقل بوجوبها النفسى أحد، ولذا قال المحقق: (إن إخراج غسل الجنابه من دون ذلك كله تحكم بارد) (١).؟؟؟

وعن البيان أنه تحكم ظاهر، ووجوب الغسل قبل الصوم من جهة وجوب الطهاره من أول الصوم الذى لا يتحقق إلا بالغسل قبله، وهذا يؤيد وجوبه الشرطى أيضاً، كل ذلك بالإضافة إلى جملة من الروايات التى تدل بالنصوصيه على الوجوب الشرطى، حتى أنه لو فرض دلالة الأدله السابقه على الوجوب النفسى لزم صرفها إلى الشرطى، لأنها ليست نصاً بل ظاهراً، ودليل الوجوب الشرطى نص، فاللازم حمل الظاهر عليه، كقوله (عليه السلام): «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاه» (٢). فإنه نص فى الوجوب للطهر الشامل للغسل.

وصحيح الكاهلى، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن المرأه يجامعها زوجها فتحيض وهى فى المغتسل تغتسل أو لا تغتسل؟ قال (عليه السلام): «قد جاءها ما يفسد الصلاه فلا تغتسل» (٣).

ص: ١٠٣

١- كما فى المستمسك: ج ٣ ص ٧١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٢ الباب ٤ فى وقت وجوب الطهور ح ١

٣- الكافى: ج ١ ص ٨٣ باب المرأه ترى الدم وهى جنب ح ١

فإنه يدل على ارتباط الغسل بالصلاة، حتى أنه لو لم تجب الصلاة لم يجب الغسل.

ومثله خبر سعيد بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): المرأة ترى الدم وهي جنب أتغتسل من الجنابه أم غسل الجنابه والحيض؟ قال: «أتاها ما هو أعظم من ذلك» (١).

وفي حديث الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وفرض على اليدين أن لا يبطش بهما إلى ما حرم الله عز وجل، وأن يبطش بهما إلى ما أمر الله به، وفرضه عليهما من الصدقة، وصله الرحم، والجهاد في سبيل الله، والظهور للصلاة، قال الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)» (٢) (٣).

وفي الكافي مثله، إلا أن فيه: «والطهور للصلاة» (٤).

وأما الاستدلال لوجوب غسل الجنابه نفسياً بغسل الميت، وبغسل الملائكة حنظله غسيل الملائكة، فلا يخفى ما فيهما، لوضوح

ص: ١٠٤

١- الكافي: ج ١ ص ٨٣ باب المرأة ترى الدم وهي جنب ح ٣

٢- سورة المائدة: الآية ٦

٣- الدعائم ج ١ ص ٧ في ذكر الإيمان

٤- الكافي: ج ٢ ص ٣٦ _ باب الإيمان مبثوث ح ١ حديث طويل

ولا يجب فيه قصد الوجوب والندب، بل لو قصد الخلاف لا يبطل

عدم وجوب غسل الجنابه عليهما.

{ولا- يجب فيه قصد الوجوب والندب} لما تقدم في مبحث الوضوء {بل لو قصد الخلاف لا- يبطل} في الجملة، فإن قصد الخلاف له صور:

الأولى: أن يأتي بالوصف والموصوف بدون أن يقيد الموصوف بالوصف.

الثانية: أن يأتي بالوصف والموصوف مع تقييد الموصوف بالوصف.

الثالثة: أن يأتي بهما على نحو البساطه والوحده، لا على نحو الاثنييه.

أما الصورة الأولى: فلو قصد الخلاف في الموصوف بطل، لأنه لم يأت بالمأمور به، وإن قصد الخلاف في الوصف مع إرادته إتيان المأمور به "الموصوف" صح لأنه آت بالمأمور به مبتدأ، ووصفه بخلاف صفته "وصفا"، كما إذا قال الغسل الواجب مثلاً _ في صورته الندب _ أو وصفه بخلاف صفته "أمراً" أى وصف أمره بغير صفته، كما إذا قال الغسل الذى تعلق به الأمر الوجوبى، حيث وصف أمره بالوجوب، والحال أنه أمره مندوب خير، لا يضر، إذ الوصف المتعلق بالمأمور به، والوصف المتعلق بأمره "فيما إذا كان الوصف مخالفاً" لا

إذا كان مع الجهل، بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع وتحقق منه قصد القربه، فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب

يرتبط بالمأمور به، وقد فرض أنه قصد الموصوف الواقعي ولم يكن الوصف مقيداً له، ولا فرق في الصحه بين الجهل بالوصف والعلم به. ولذا قال: {إذا كان مع الجهل، بل مع العلم}.

أما الصورة الثانية: فهي باطله، لأن الغسل المقيد بالوصف الوجوبي، والغسل المقيد بأنه مأمور به بالأمر الوجوبي _ فيما إذا كان الغسل مستحباً _ لم يكن مأموراً به، والمفروض أنه نوى هذا ولم ينو المأمور به.

وكذا الصورة الثالثة: لأنه لم يتعلق إرادته المكلف بما تعلق به إرادته المولى.

وكانه أشار إلى هاتين الصورتين بقوله: {إذا لم يكن بقصد التشريع} أى يقصد هو التشريع، سواء كان الفاعل قصد التشريع أم لا؟ فإن البطلان المستند إلى التشريع على قسمين:

الأول: أن يقصده الفاعل.

الثانى: أن يكون ذاته تشريعاً، وإن لم يقصد الفاعل التشريع.

{و} ليعلم أن شرط الصحه فى الصورة الأولى أن يكون المكلف قد {تحقق من قصد القربه} كما لا يخفى، لأنه شرط فى كل العبادات. {فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب} على

لا يكون باطلاً، وكذا العكس، ومع الشك في دخوله يكفي الإتيان به بقصد القربه لاستحبابه النفسى،

نحو الصورة الأولى {لا يكون باطلاً} بل قد عرفت أنه لا يحتاج إلى الاشتباه، بل لو تعمد قصد الوجوب لم يكن باطلاً، إذا كان كما قلناه فى الصورة الأولى.

{وكذا العكس} وقد اتضح أنه لو كان قصده على الصورتين الأخيرين أو بعض الصور الأولى كان باطلاً {ومع الشك فى دخوله يكفي الإتيان به بقصد القربه} المطلقة، إذ قد عرفت أنه لا يجب قصد الوجوب والندب.

وكذا فى سائر العبادات، إذ لا دليل على أكثر من ذلك، وحينئذ يصح عمله سواء كان واجباً واقعاً بدخول الوقت، أو لم يكن واجباً لعدم دخول الوقت.

أما ما ذكره المصنف بقوله: {لاستحبابه النفسى} فإن أراد أن ينوى كذلك، ففيه: أنه كيف يصح قصد الاستحباب النفسى بعد دخول الوقت، لأنه إذا دخل الوقت وجب الطهور، وإن أراد التعليل لصحة قصد القربه، فهذا لا يصلح عله لكفايه القربه، اللهم إلا أن يقال بصحة الإتيان بالطهارة بعد الوقت بداعى استحبابها، كأن يتوضأ لصلاته النافله، إذ الأمر المجتمع فيه جهتان، يصح إتيانه بكل

ص: ١٠٧

أو بقصد إحدى غاياته المندوبه، أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى، والواجب فى بعد النهى

جهه من جهته، أو يقال: بأن المقدمه الموصله واجبه، فإذا لم يرد الإتيان بندى المقدمه الواجب كالصلاه مثلاً لم يكن الوضوء واجباً حينئذ، لأنه ليس بمقدمه موصله، وتفصيل الكلام فى الأصول.

{أو بقصد إحدى غاياته المندوبه} لما تقدم {أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى أو الندبى} والترديد فى المنوى، لا فى النهى، ولذا لا يشكل عليه بأنه من الترديد فى النهى الموجب للبطلان، ومثل الشك فى دخول الوقت إذا شك فى خروج الوقت، فإنه إذا خرج الوقت لم يكن واجباً فيما لا قضاء له، كما إذا صار جنباً بعد الطواف قبل صلاته، ثم سافر بدون الالتفات مما احتاج أخذ النائب.

{والواجب فى بعد النهى} فإنها معتبره فى الغسل نصاً وإجماعاً، بلا خلاف من أحد، ويدل عليه قوله تعالى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ) (١) إلى غيرها، مما تقدم فى مبحث نيه الوضوء وغيره.

ويدل عليه فى خصوص المقام بعض النصوص، كالمروى فى الدعائم، عن على (عليه السلام) قال: «إذا اغتسل الجنب ولم ينو

ص: ١٠٨

بغسله الغسل من الجنابه لم يجزه وإن اغتسل عشر مرات»(١١).

وفيه: قالوا (عليهم السلام) في الجنب يرمى في الماء وهو ينوي الطهر، ويأتي على ما ذكرناه: «أنه قد طهر»(١٢).

ثم الظاهر عدم اشتراط أن يغسل بقصد الجنابه، بل يكفي قصد مجرد الغسل، إذ لا دليل على اشتراط نيتها، وهذا هو الذي اختاره المستند وغيره، وما في جملة من الأخبار من وجوب غسل الجنابه، لا يلزم قصدها، إذ المحتمل أن يراد بذلك الغسل الواجب بالجنابه، لا أن يكون المراد مدخليتها في قصد الغسل، وإذا شك في ذلك فلاصل عدم اعتبار قصدها.

{غسل ظاهر تمام البدن} على المشهور، بل ادعى عليه الإجماع الخلاف، والتذكرة، والذكري، والمدارك، وغيرهم، خلافاً لما عن المحقق الخونساري، فإنه لم يبعد القول بعدم الاعتداد ببقاء شيء يسير، لا يخل عرفاً بغسل جميع البدن، إما مطلقاً أو مع النسيان، وقد كان الوالد (رحمه الله) يحتمل ذلك، وإنى لا أستبعده أيضاً، كما يأتي وجهه.

استدل المشهور للقول الأول: بقوله تعالى: "وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا"

ص: ١٠٩

١- الدعائم: ج ١ ص ١١٣ في ذكر الاغتسال

٢- الدعائم: ج ١ ص ١١٤ في ذكر الاغتسال

فَاطَهُرُوا" فَإِنْ ظَاهِرَهُ الطَّهَارَةُ الْمَطْلُوقَةُ الشَّامِلَةُ لِكُلِّ الْبَدَنِ.

وبالنسبة للمروى حيث قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «تحت كل شعره جنبه فاغسلوا الشعر وانقوا البشره».

وبقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «من ترك شعره متعمداً لم يغسلها من الجنبه فهو فى النار»^(١).

وبصحيحه زراره فى الجنب: «ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزاءه»^(٢) إذ مفهومه أن ما لم يجر عليه الماء لم يجزءه.

وبالرضوى: «ميز شعرك بأناملك عند غسل الجنبه فإنه نروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): أن تحت كل شعره جنبه، فبلغ الماء تحتها فى أصول الشعر كلها ... وانظر أن لا تبقى شعره من رأسك ولحيتك إلا وتدخل تحتها الماء»^(٣).

وبصحيح على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته

ص: ١١٠

١- المقنع، من الجوامع الفقيهيه: ص ٤ سطر ٢٤، ومثله عن الصادق فى الوسائل: ج ١ ص ٤٦٣ ح ٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥١١ الباب ٣١ من أبواب الجنبه ح ٣

٣- فقه الرضا: ص ٤ سطر ١٥

عن المرأه عليها السوار والدملج بعضدها وفي ذراعها، لا تدرى يجرى الماء تحته أم لا؟ كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال (عليه السلام): «تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه»^(١).

وبصحيح زراره: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك»^(٢).

وبصحيح البنزطي: «ثم افض على رأسك وسائر جسدك»^(٣)، إلى غيرها من الروايات المتفرقة، مثل ما دل على وجوب إعادته الماء على ما تركه من بعض ذراعه، أو جسده، أو اللمعه في ظهره، وما دل على أنه حيث كانت الجنابه خارجه من كل جسده، فلذلك وجب عليه تطهير جسده كله، كما في مرسل الفقيه^(٤).

استدل للقول الثاني: بجملة من الروايات، بعد المناقشه في سند أو دلاله بعض ما تقدم، كصحيح إبراهيم بن محمود، قال: قلت للرضا (عليه السلام) الرجل يجنب فيصيب جسده ورأسه

ص: ١١١

١- قرب الإسناد: ص ٨٣

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٣- قرب الإسناد: ص ١٦٢

٤- الفقيه: ج ١ ص ٤٤ الباب ١٧ في العله التي من أجلها وجب الغسل من الجنابه ح ٢

الخلوق والطيب والشىء اللكد، مثل علك الروم والطارار، وما أشبهه فيغتسل، فإذا فرغ وجد شيئاً قد بقى فى جسده، من أثر الخلق والطيب وغيره؟ قال: «لابأس» (١).

وخبر إسماعيل بن أبى زياد، عن الصادق (عليه السلام)، عن آبائه قال: «كن نساء النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا اغتسلن من الجنابه ييقين صفره الطيب على أجسادهن، وذلك لأن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أمرهن أن يصيبن الماء صباً على أجسادهن» (٢).

وموثق عمار: فى الحائض تغتسل وعلى جسدها الزعفران لم يذهب به الماء؟ قال: «لا بأس به» (٣).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «يأخذ أحدكم الراحه من الدهن فيملأ بها جسده والماء أوسع من ذلك» (٤).

ص: ١١٢

-
- ١- الكافى: ج ٣ ص ٥١ باب الجنب يأكل ويشرب ح ٧. والوسائل: ج ١ ص ٥٠٩ الباب ٣٠ من أبواب الجنابه ح ١
 - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٥١٠ الباب ٣٠ من أبواب الجنابه ح ٢
 - ٣- الفقيه: ج ١ ص ٥٥ الباب ٢٠ فى غسل الحائض والنفساء ح ١٧
 - ٤- الكافى: ج ٣ ص ٢١ باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء ح ١

وعن زراره قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن غسل الجنابه؟ قال: «افض على رأسك ثلاث أكف، وعن يمينك وعن يسارك، إنما يكفيك مثل الدهن» (١).

وعن السكوني قال: قلت له الرجل يجنب، فيرتمس في الماء ارتماسه واحده فيخرج، يجرؤه ذلك من غسله؟ قال: «نعم» (٢).

وعن الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك من غسله» (٣).

إلى غيرها من الروايات التي هي من هذا القبيل.

ووجه الاستدلال بهذه الروايات:

أما الصحيحه، فواضح، إذ لصوق الشيء اللزق مثل العلك مانع عن وصول الماء إلى بشره.

وأما الخبر، فلا إطلاقه بما إذا كانت الصفرة مانعه أم لا؟ لوضوح أنه كثيراً ما يكون مانعاً، ويدل عليه الموثقه، لأن الزعفران له جسميه مانعه.

ص: ١١٣

١- الوسائل: ج ١ ص ٥١١ الباب ٣١ من أبواب الجنابه ح ٦

٢- الكافي: ج ٣ ص ٢٢ باب مقدار الماء الذي يجزئ للوضوء ح ٨

٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ٥

وأما الصحيحه، فدلالته واضحه، فإن مثل الدهن من الماء لا يصل إلى أصول الشعر غالباً.

ومثله ما رواه زراره (1): فإن "ثلاث أكف" لا- يكفى لببل كل الرأس بالدقه، وكذلك بالنسبه إلى البدن، ودلاله روايه السكونى والحلبى ظاهره، لوضوح أن الغالب عدم استيعاب الماء لكل البدن فى الارتماسه الواحده، لأنه يبقى هناك على مختلف أجزاء الجسد، خصوصاً أماكن الشعر، وبين الأصابع، والعكن، فراغات بسبب حبابات الهواء الملاصقه للجده، إلا إذا بلل الجسد قبلاً، وكان الماء حاراً.

وكان والدى (رحمه الله) يستدل بروايات الارتماس على الكفايه بالتقريب الذى ذكرناه.

وإذا تمت دلاله هذه الروايات فهى حاكمه على روايات المشهور، لأنها نازله منزله الأوامر العرفيه، التى لا يفهم منه إلا الاستيعاب العرفى، لا- الدقى العقلى، وقد حقق فى الأصول أن الأحكام الشرعيه كالأحكام العرفيه، إنما تنزل على ما يفهم العرف منها، لا أكثر من ذلك، هذا بالإضافة إلى عدم دلاله جمله من الأدله المذكوره، فالأدله

ص: ١١٤

أما الكيفية، فمكوله إلى العرف الذى لا يفهم إلا الاستيعاب العرفى، وروايه شعره لا دلالة فيها، إذا ليس كل بدن الإنسان فيه شعره، إلى غير ذلك، والعمده عدم فهم العرف إلا الاستيعاب العرفى، وحكومه هذه الروايات على تلك لدى الجمع بينهما.

نعم عدم ذهاب المشهور إلى هذا القول مما يقف دون الفتوى به.

{دون البواطن منه} بلا إشكال ولا خلاف، وفي الحدائق كما عن المنتهى عدم الخلاف فيه [\(١\)](#)، وفي المستند بالإجماع، ويدل عليه روايات مستفيضه، كراويه أبى يحيى، عن الصادق (عليه السلام): فى الجنب يتمضمض ويستنشق؟ قال (عليه السلام): «لا، إنما يجنب الظاهر» [\(٢\)](#).

وعن الصدوق روايته بزياده: «ولا يجنب الباطن، والقم من الباطن» [\(٣\)](#).

ص: ١١٥

١- الحدائق: ج ٣ ص ٩١

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٨ الباب ٧١ فى الجنب يتمضمض ح ٣

٣- علل الشرائع: ج ١ ص ٢٨٧ _ الباب ٢٠٨ فى العله التى من أجلها لم تجب المضمضه ح ١

فلا يجب غسل باطن العين والأنف والأذن والفم ونحوها،

قال الصدوق: وروى في حديث آخر أن الصادق (عليه السلام) قال في غسل الجنابه: «إن شئت أن تتمضمض وتستنشق فافعل وليس بواجب، لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن»^(١).

وعن حسن بن راشد، قال: قال الفقيه العسكري (عليه السلام): «ليس في الغسل ولا في الوضوء مضمضه ولا استنشاق»^(٢).

وعن عبد الله بن سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا يجب الأنف والفم لأنهما سائلان»^(٣).

وخبر زراره: «إنما عليك أن تغسل ما ظهر»^(٤).

ثم إن المحكى عن المقنعه والتذكرة، الأمر بغسل باطن الأذنين، والظاهر أن مرادهما ما يظهر من سطح الباطن عند الرائي، لكونه من الظاهر، لا أن المراد باطنهما غير المرئي.

{فلا يجب غسل باطن العين والأنف والأذن والفم ونحوها} والفرج، وإن ظهر عند الجلوس، فإنه لا اعتبار به، كما لا اعتبار

ص: ١١٤

-
- ١- علل الشرائع: ج ١ ص ٢٨٧ الباب ٢٠٨ في العله التي من أجلها لم تجب المضمضه ح ٢
 - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٨ الباب ٧١ في الجنب يتمضمض ح ٤
 - ٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٧ الباب ٧١ في الجنب يتمضمض ح ١
 - ٤- الاستبصار: ج ١ ص ٦٧ الباب ٣٨ في المضمضه ح ٥

بباطن الفم، وإن ظهر عند فتحه، وثقبه الأذن والأنف قد تكون من الباطن إن لم تظهر، وقد تكون من الظاهر إن ظهرت.

أما تحت الإبطن، وتحت ثدى النساء، وعكن البطن والرقبة، وما أشبه في السمان فهي من الظاهر، مع الشبهه في بعضها، لاحتمال كونها من الباطن، كما أن الظاهر من داخل السره من الظاهر.

وفى روايه الجعفریات، عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «أمرنى جبرئيل أن أمر أمتى بذلك، فمن ضيع ذلك أخذت النار موضع خاتمه وسرته»^(١)، وشقوق اليد وغيرها إن عدت بواطنها من الظاهر لوسعتها وجب غسلها، وإلا لم يجب.

أما موضع الوشم، فالثقب إن كانت ظاهره ولم يعسر إخراج اللون ذى الجسم منه وجب، وإلا لم يجب.

ثم الظاهر عدم وجوب التدقيق فى كل ذلك، لإطلاقات الأدله، بعد أن عرفت أنها منزله على العرف، ولو وجب غسل باطن الثقبه وما أشبهه وجب التنبيه عليه، لغفله العامه عنه، فعدم ذكره دليل العدم.

ص: ١١٧

١- الجعفریات: ص ١٨ باب تحريك الخاتم عند الوضوء

ولا يجب غسل الشعر

{ولا- يجب غسل الشعر} بلا إشكال ولا خلاف، وعن المنتهى وكشف اللثام دعوى عدم الخلاف فيه، وعن المعتمد والذكري نسبته إلى الأصحاب، وفي المستند نسبه إلى ظاهر الأصحاب، وعن شرح القواعد للكركي، واللوامع، والمعتمد، وغيرهم الإجماع عليه، لكن عن المقنعه إيجاب غسل الشعر، ومال إليه جماعه، كما أن المشهور عدم كفايه غسل الشعر عن غسل البشرة، وادعى عليه في الجواهر الإجماع المحصل، والمنقول بحد الاستفاضه، لكن عن المحقق الأردبيلي التأمل في ذلك.

فالكلام الآن في أمرين:

الأول: في عدم وجوب غسل الشعر.

الثاني: في وجوب غسل ما تحت الشعر، وعدم كفايه غسل الشعر عنه.

أما الأمر الأول: فهو الظاهر من الأدله، بالإضافة إلى الأصل والإجماع المدعى، ففي روايتي غياث ومحمد الحلبي، قال (عليه السلام): «لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابه»^(١).

وما رواه الجعفریات، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليه السلام): أن علياً (عليه السلام) كان يقول: «إذا اغتسلت المرأة من

ص: ١١٨

الجنابه فلا بأس أن لا تنقض شعرها، تصب عليه الماء ثلاث حفنات ثم تعصره»^(١).

وروايته الأخرى، عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه: «إن سلمى امرأة أبي رافع خادم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) سئلت عن الغسل من الجنابه، فقالت: كنا نمسك بمشط أربعه أقرن نجمعها وسط الرأس وأنتن تحسين الغسل فلا يصل الماء إلى رؤوسكن»^(٢).

وما رواه عمار، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة تغتسل وقد امتشطت بقرامل ولم تنقض شعرها كم يجزيها من الماء؟ قال (عليه السلام): «مثل الذي نشرت شعرها، وهو ثلاث حفنات على رأسها، وحفتان على اليمين، وحفتان على اليسار، ثم تمر يدها على جسدها كله»^(٣).

وفى روايه على بن جعفر، عنه (عليه السلام) قال: «ويمر يده على ما نالت من جسده»^(٤).

ص: ١١٩

١- الجعفریات: ح ٢٢ باب صفه غسل النساء

٢- الجعفریات: ح ٢٢ باب صفه غسل النساء

٣- الفقيه: ج ١ ص ٥٥ الباب ٢٠ فى غسل الحيض والنفاس ح ١٧

٤- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ١١

وفى روايه الدعائم: «ثم يمر الماء على جسده»^(١) إلى غيرها من الروايات.

وجه الاستدلال بهذه الروايات: إن عدم نقض الشعر يلازم عدم بلل الشعر، لوضوح أنه لا يحيط الماء بكل جوانبه، وفى روايه سلمى دلالة على أن الواجب إيصال الماء إلى جلد الرأس، لا إلى الشعر، ومعنى "تحسين" تصبب الماء قليلاً قليلاً.

وفى الروايتين الأخرتين دلالة على أن اللازم غسل الجسد لا الشعر، إذ الشعر لا يصدق عليه الجسد إلا مجازاً أو تبعاً، ويؤيد ذلك قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «تحت كل شعره جناحه»^(٢) حيث يدل على أن الشعر لا يجنب.

أما القول بوجوب غسل الشعر، فقد استدلل له بموثق عمار: عن المرأة تغتسل ... ولم تنفض شعرها كم يجزيها من الماء؟ قال (عليه السلام): "مثل الذى نشرت شعرها".

وحسن الكاهلى، عن الصادق (عليه السلام) فى حديث قال (عليه السلام): «مرها أن تروى رأسها من الماء وتعصره حتى يروى،

ص: ١٢٠

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١١٤ فى ذكر الاغتسال

٢- فقه الرضا: ص ٤ س ١٥

فإذا روى فلا بأس عليها» (١١).

وصحيح حجر، عن الصادق (عليه السلام): «من ترك شعره من الجنابه متعمداً فهو فى النار» (٢).

وصحيح محمد، عن الباقر (عليه السلام) قال: «حدثنى سلمى امرأه أبى رافع خادم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قالت: كانت أشعار نساء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قرون رؤوسهن مقدم رؤوسهن فكان يكفيهن من الماء شىء قليل، فأما النساء الآن فقد ينبغى لهن أن يبالغن فى الماء» (٣). وقريب منه صحيح جميل (٤).

وعن الدعائم، عن على (عليه السلام) وغيره من الأئمة (عليهم السلام) فى حديث غسل الجنابه: «وبلّ الشعر وانقى البشره» (٥).

وعن محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام)، قال: «الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها» (٦) إلى غيرها.

ص: ١٢١

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٢ الباب ٣٨ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٦٣ الباب ١ من أبواب الجنابه ح ٥

٣- الوسائل: ج ١ ص ٥٢١ الباب ٣٨ من أبواب الجنابه ح ١

٤- الوسائل: ج ١ ص ٥٢١ الباب ٣٨ من أبواب الجنابه ح ٢

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١١٤ فى ذكر الاغتسال

٦- الاستبصار: ج ١ ص ١٤٨ الباب ٨٨ فى مقدار الماء الذى تغتسل به الحائض ح ٢

لكن يرد عليها معارضتها بما تقدم مما هو أظهر دلاله، فاللازم حمل هذه على إرادته إيصال الماء إلى أصول الشعر، أى البشيره، ويؤيد ذلك، بل يدل عليه ما فى ذيل روايه الدعائم المتقدمه: «إذا أتى على البدن كله، وأمرّ يديه عليه، وغسل ما به من لطح، وبّل الشعر حتى يصل الماء إلى البشيره، وتوضأ قبل ذلك فقد طهر» (١١)، حيث يدل على أن المراد من بّل الشعر فى صدره إنما يراد به بّل الجسد قبل الشعر مقدمه، ومراده بتوضأ: غسل يديه، كما لا يخفى.

أما صحيح حجر، فالمراد به مكان الشعره، كما هو المتبادر، وبعد ذلك لا يحتاج قول المشهور _ أى القول الأول _ للاستدلال عليه: بأنه لو وجب غسل الشعر لم يجز جزه قبل الغسل، والحال أنه جائز قطعاً، حتى ينقض عليه بالظفر الواجب غسله، وبأنه غالباً يتوسخ شعر الإبط، وما بين الفخذ والعوره، فإذا كان غسله واجباً لزم التنبيه عليه بلزوم إزاله الوسخ، فعدم التنبيه دليل العدم.

الأمر الثانى: فى عدم كفايه غسل الشعر عن غسل ما تحته، وذلك لما تقدم من الأدله الداله على وجوب إمساس الماء للجسد.

ص: ١٢٢

١- دعائم الاسلام: ج ١ ص ١١٤ فى ذكر الاغتسال

أما القول الثانى: فقد استدل له بما ورد من أجزاء غرفتين أو ثلاث لغسل الرأس فى جملة من الأخبار، ومن البعيد جداً كفايه هذا المقدار لإيصال الماء إلى تحت شعر الرأس، خصوصاً إذا كان الشعر كثيراً.

وبصحيح زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه، ولا- يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء»^(١).

وبما رواه محمد بن مسلم، عن الباقر (عليه السلام): «الحائض ما بلغ من بلل الماء إلى شعرها أجزاءها».

وأورد عليهم المشهور بأن الاستبعاد لا يوجب الظهور الذى هو مناط الكلام، والصحيحه مجمله، لأنها لم يعلم كونها فى الوضوء أو الغسل، والخبر محمول على سائر الأخبار الداله على أن تبليل الشعر إنما هو لأجل إيصال الماء إلى البشره.

هذا، ولكن ربما يقال: بأنه لا وجه للقول بإجمال الصحيحه بعد إطلاقها، والقول بأنها معارضه بقوله (عليه السلام): «تحت كل شعره جنابه». ممنوع إذ الصحيحه حاكمه عليه، فهذا القول لا يخلو عن

ص: ١٢٣

مثل اللحية، بل يجب غسل ما تحته من البشرة، ولا يجزى غسله عن غسلها.

نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبه جزءً من البدن مع بشره

وجه، وإن كان الأخذ بقول المشهور هو المتعين، والله العالم.

وعلى هذا فـ {مثل اللحية} الكثيفه لا يكفى غسلها عن غسل ما تحتها {بل يجب غسل ما تحته من البشرة ولا يجزى غسله عن غسلها} وكذلك شعر الرأس والإبط والعانه، وسائر الشعور الكثيفه فى البدن.

{نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبه جزءً من البدن مع بشره} وقد اختلفوا فى ذلك، فظاهر الجواهر والمستند وغيرهما عدم الوجوب، وإن احتاطا، خلافاً لظاهر آخرين، حيث قالوا بالوجوب، وقواه نجاه العباد.

أما القائل بالوجوب، فقد استدل: بأنه داخل فى الجسد المأمور بغسله عرفاً، وبأنه كالوضوء الذى يجب غسل الشعر عند غسل الوجه واليدين، وبقوله (عليه السلام): «بلوا الشعر». وقوله: «من ترك شعره من الجنابه» إلى غيرها مما تقدم، وتمسك الآخرون بالأصل، وبأنه لا فرق بين الشعر الكثيف والخفيف، فكل ما يدل على عدم وجوب غسل الشعر الخفيف يدل على عدم وجوب غسل الشعر

والثقبه التي في الاذن، أو الأنف للحلقه، إن كانت ضيقه لا يرى باطنها لا يجب غسلها، وإن كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها،

الكثيف، وبإطلاق بعض الإجماعات على عدم وجوب غسل الشعر الشامل للشعر الخفيف، وكونه داخلاً في الجسد، وبعض الروايات المذكوره يجاب عنها بما أجيب به في الشعر الكثيف.

أما كون المقام كالوضوء، ففيه الإشكال في المقيس عليه، كما تقدم في مبحث الوضوء، ولذا كان الأقرب عدم وجوب غسله، وإن كان الاحتياط يقتضى ذلك.

ثم إنه لا إشكال في وجوب غسل موضع الشعر، إذا حلقه قبل الغسل، أما إذا حلقه بعد الغسل فلا إشكال في عدم وجوب إعادته الغسل، كما أن من يقول بوجوب غسل الشعر الرقيق لا- يقول بوجوب غسله إذا حلقه قبل الغسل، (والثقبه التي في الأذن أو الأنف للحلقه إن كانت ضيقه لا- يرى باطنها لا يجب غسلها) لأنها حينئذ من الباطن، وما عن المحقق الثاني من الوجوب لعله أراد الثقبه الواسعه (وإن كانت واسعه بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها) لما دل على وجوب غسل الظاهر، بعد تحقق الموضوع.

أما المشكوكه كونها من الظاهر أو الباطن، فسيجيء حكمها في كل مشكوك بين الظاهر والباطن.

وله كفتان:

الأولى: الترتيب

{وله كفتان} بلا إشكال ولا خلاف في الاجتزاء بكل واحد منهما.

{الأولى: الترتيب} بتقديم الرأس على الأيمن، وهو على الأيسر، أما تقديم الرأس على الأيمن فقد حكى عليه إجماعات مستفيضه، خلافاً للصدوقين والإسكافي، حيث لم يوجبوا الترتيب المذكور، لكن في الجواهر: (عدم صراحه كلامهم في الخلاف)(١)، بل وجود قرينه على عدمه، وفي المستند: (أن الصدوقين صرحا بوجوب إعادة الغسل لو بدأ بغير الرأس، فنسبه الخلاف هنا إليهما غير جيد، فالمخالف فيه منحصر بالإسكافي)(٢) انتهى بتصرف.

وكيف كان، فيدل على المشهور _ القول الأول _ جملة من الأخبار:

كصحيح حر يز، الوارد في الوضوء قال: قلت فإن جف الأول قبل أن أغسل الذي يليه؟ قال: «جف أو لم يجف اغسل ما بقى» قلت: وكذلك غسل الجنابه؟ قال: «هو بتلك المنزله وابدأ بالرأس ثم

ص: ١٢٤

١- الجواهر: ج ٣ ص ٨٩

٢- المستند: ج ١ ص ١٢٥ سطر ٢٦

افض على سائر جسدي» قلت: وإن كان بعض يوم؟ قال: «نعم»^(١).

قالوا: وهذا يدل على الترتيب لأمرين:

الأولى: لأنه نزل الغسل منزله الوضوء، وحيث لا وجه للتنزيل إلا الترتيب كان لا بد من إرادته ذلك، وفيه: إن الظاهر كون التنزيل في وجوب غسل ما بقي جف السابق أم لم يجف.

الثاني: إنه صرح بوجوب الابتداء بالرأس.

وصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن غسل الجنابه؟ فقال: «تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك، ثم تصب الماء على رأسك ثلاثاً، ثم تصب الماء على سائر جسدي مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر»^(٢).

وأورد عليه: إن كثره المستحبات فيها تمنع عن ظهورها في الوجوب، ولذا قال المستند: (فإن التقييد بالثلاث مانع عن حمل الأمر على الوجوب)^(٣) فتأمل.

وحسن زراره: «من اغتسل من جنبه فلم يغسل رأسه ثم بدا له

ص: ١٢٧

١- الاستبصار: ج ١ ص ٧٢ الباب ٤٢ في وجوب الموالاه ح ٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفة الغسل والوضوء ح ١

٣- المستند: ج ١ ص ١٢٥ سطر ٣٢

أن يغسل رأسه لم يجد بدأً من إعادته الغسل»(١).

وفيه: ما ذكره المستمسك: (إن ظاهر قوله: "ثم بدا له" أن ترك غسل الرأس أولاً كان عمداً، ولعل البطلان من جهة التشريع المنافي لقصد الامتثال المعتبر في الغسل لا لفوات الترتيب)(٢)، انتهى.

والرضوى: «فإذا بدأت بغسل جسدك قبل الرأس فأعد الغسل على جسدك بعد غسل الرأس»(٣). وفيه: ضعف السند.

واستدل بجمله من الروايات الأخر المقدمه لغسل الرأس في الذكر على سائر الجسد.

أما القول الثاني، فقد استدل له بجمله من الروايات:

كالخبر المروى عن الرضا (عليه السلام) في قرب الإسناد، وفيه: «ثم أفض على رأسك وسائر جسدك»(٤).

حيث أتى بواو الجمع الدال على عدم الترتيب، إذ الواو للجمع المطلق.

وخبر محمد بن أبي حمزه، عن الصادق (عليه السلام)، في رجل

ص: ١٢٨

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٤ باب صفة الغسل والوضوء ح ٩

٢- المستمسك: ج ٣ ص ٨٠

٣- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٦

٤- قرب الإسناد: ص ١٦٢

أصابته جنباه فقام فى المطر حتى سال على جسده أيجزئه ذلك من الغسل؟ قال: «نعم» (١).

وصحيح زراره، وفيه: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك، ليس قبله ولا بعد وضوء، وكل شىء أمسسته الماء فقد أنقته» (٢).

وصحيح هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام): أنه كان بين مكة والمدينه ومعه أم إسماعيل فأصاب من جاريه له فأمرها فغسلت جسدها وتركت رأسها، وقال لها: «إذا أردت أن تركبى فاغسلى رأسك». ففعلت ذلك فعلمت بذلك أم إسماعيل فحلقت رأسها فلما كان من قابل انتهى أبو عبد الله (عليه السلام) إلى ذلك المكان، فقالت له أم إسماعيل: أى موضع هذا؟ قال لها: «هذا الموضع الذى أحبط الله فيه حجك عام أول» (٣).

وروايه الدعائم: «ويغسل عند غسل الفرج ما كان به من لطح، ثم يمر الماء على الجسد كله» (٤).

ص: ١٢٩

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٤ باب صفه الغسل والوضوء ح ٧

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنازه ح ٥

٣- التهذيب: ج ١ ص ١٣٤ الباب ٦ فى حكم الجنازه ح ٦١

٤- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١١٤ فى ذكر الاغتسال

إلى غيرها من الروايات التي بهذه المضامين، لكن في دلالتها نظر.

أما خبر قرب الإسناد، فالواو لا تدل على الترتيب، لا أنها تدل على عدم الترتيب، فلا ينافي ما دل على الترتيب إن لم نقل بمقاله الفقيه الهمداني من أن الواو ظاهر في الترتيب.

وروايه محمد، مطلقه قابله للتقييد.

وصحيحه زراره، إنما هي في مقام وجوب الاستيعاب فلا ترتبط بالمقام.

وصحيح هشام مضطرب المتن، لمارواه في التهذيب عن هشام بن سالم، عن الصادق (عليه السلام) نفس الروايه، إلى أن قال (عليه السلام) فقلت: «اغسلي رأسك وامسحيه مسحاً شديداً لا تعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلي جسدك ولا تغسلي رأسك، فتستريب مولاتك»^(١)، الحديث.

ولذا قال الشيخ بعد الحديث الأول: (قد وهم الراوى فيه واشتبه عليه ... فروى بالعكس)^(٢) فإنه من البعيد جداً لبعده تكرار القصة مع وحده الراوى والمروى عنه والقصة.

وروايه الدعائم مطلقه تقييد بما دل على الترتيب، والانصاف أنه لا مجال للذهاب إلى

ص: ١٣٠

١- التهذيب: ج ١ ص ١٣٤ الباب ٦ في حكم الجنابه ح ٦٢

٢- التهذيب: ج ١ ص ١٣٤ الباب ٦ في حكم الجنابه ذيل الحديث ٦١

وهو أن يغسل الرأس والرقبة أولاً

هذا القول، بعد ضعف دلالة هذه الروايات، وقوه دلالة تلك الروايات، وذهاب المشهور، بل غير النادر إلى القول الأول، فالمتعين هو ما ذكره المتن.

{وهو أن يغسل الرأس والرقبة أولاً} فإن الرقبة ملحقه بالرأس في الحكم، بل في الموضوع، فإن الرأس لها إطلاقات، إطلاق على مواضع نبات الشعر، وإطلاق لما يشمل الوجه، وإطلاق لما يشمل الرقبة، والمراد به هنا الثالث _ وهذا هو القول الأول _ كما عن المشهور، بل في الحدائق من غير خلاف يعرف به بين الأصحاب، وعن شرح المفاتيح اتفاق الفقهاء عليه، وعن الغنية دعوى الإجماع عليه، لكن عن الذخيرة والرياض والشيخ عبد الله البحراني الإشكال فيه. والأقوى الأول.

استدل له بظاهر صحيح زراره: «ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف، ثم صب على رأسه ثلاث أكف، ثم صب على منكبه الأيمن مرتين، وعلى منكبه الأيسر مرتين»^(١)، فإن ظاهره أنه لم يغسل الرقبة مع الطرفين.

ومثله في الظهور موثق سماعه: «ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاً كفيته، ثم يضرب بكف من ماء على صدره، وكف بين

ص: ١٣١

كتفيه، ثم يفيض الماء على جسده كله»^(١).

أما القول الثاني: فقد استدل بخروج العنق عن الرأس موضوعاً، وحيث يجب غسله فلا بد من الترتيب بينه وبين الرأس.

وبخبر أبي بصير، عن الصادق (عليه السلام) وفيه: «وتصب الماء على رأسك ثلاث مرات، وتغسل وجهك، وتفيض على جسدك الماء»^(٢). فإنه إذا كان الوجه خارجاً كانت الرقبه خارجة بطريق أولى.

وفيه: إن المستشكل يعترف بدخول الوجه في الرأس، فلا بد أن يحمل على أنه تتميم لبيان غسل الرأس، ومثله في الاستدلال والإشكال رواه ابن يقطين: «ثم يصب على رأسه وعلى وجهه وعلى جسده كله»^(٣).

أما ما في الرضوى من قوله: «وقد يروى تصب على الصدر من مد العنق ثم تمسح سائر بدنك بيديك»^(٤) فلا دلالة فيه على أحد القولين، لإجماله في أن المراد مدّ العنق من فوقه أو من ملاصق

ص: ١٣٢

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٨

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٨ الباب ٧١ في الجنب يتمضمض ح ٥

٣- التهذيب: ج ١ ص ١٤٢ الباب ٦ في حكم الجنابه ح ٩٣

٤- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٥

ثم الطرف الأيمن من البدن، ثم الطرف الأيسر، والأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه ثانياً مع الأيمن، والنصف الأيسر مع الأيسر

الصدر، بل لا يبعد أن يكون الظاهر منه الثانى.

{ثم الطرف الأيمن من البدن ثم الطرف الأيسر و} مع ذلك كله فـ {الأحوط أن يغسل النصف الأيمن من الرقبه ثانياً مع الأيمن، والنصف الأيسر مع الأيسر} كما عن الحلبي الفتوى به، بل الأحوط منه أن يغسله ثانياً بعد الرأس مستقلاً، بمعنى أن لا يقدم غسل الرقبه على تمام غسل الرأس، لكن أمثال هذه الاحتياطات ليست من مقتضى الصنائه، هذا كله تمام الكلام فى الرأس والرقبه.

أما الترتيب بين الأيمن والأيسر فهو المشهور بين الفقهاء شهره عظيمه، بل استفاض نقل الإجماع عليه، وعن جماعه الإجماع على عدم الفصل فى الترتيب بين الرأس والجانبين وفيما بينهما، وعن الانتصار والذكرى الإجماع على عدم الفصل بين الترتيب فى الوضوء، وبينه فى أعضاء الغسل.

قال فى المستند بعد نقل أدله المشهور وتضعيفها: (ولأجل ذلك مال جماعه من المتأخرين كشيخنا البهائى، والمجلسى، وصاحبى المدارك والذخيره، والوافى، وغيرهم إلى الثانى _ أى عدم الترتيب بين الجانبين _ وفاقاً للمحكى عن ظاهر طائفه من القدماء، كالصدوقين، والقديمين، وصاحب الإشاره، وهو قوى جداً، وأمر الاحتياط

ظاهر) (١) انتهى.

ومال في المستمسك إلى هذا القول، وكذا مال إليه بعض آخر.

استدل المشهور بجمله من الروايات:

كحسنة زراره: «ثم صب على رأسه ثلاث أكف، ثم صب على منكبه الأيمن مرتين، وعلى منكبه الأيسر مرتين، فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» (٢).

باعتبار أن الواو ظاهر في الترتيب على قول النحاه، وبالنبوي العامي أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) كان إذا اغتسل بدأ بالشق الأيمن، ثم الأيسر (٣)، باعتبار انجباره بالشهره الفتوائيه.

وبالمروى عن عمار، عن الصادق (عليه السلام)، وفيه: «ثلاث حفنا على رأسها، وحفنتان على اليمين، وحفنتان على اليسار» (٤).

وبالرضوى: «وتصب على رأسك ثلاث أكف وعلى جانبك الأيمن مثل ذلك وعلى جانبك الأيسر مثل ذلك» (٥).

ص: ١٣٤

١- المستند: ج ١ ص ١٢٦ سطر ٢٣

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفة الغسل والوضوء ح ٣

٣- صحيح البخارى: ج ١ ص ٦٩ باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل

٤- الفقيه: ج ١ ص ٥٥ الباب ٢٠ فى غسل الحيض والنفاس ح ١٧

٥- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٣

وبما دل على الترتيب في غسل الأموات، بضميمه ما دل على أن غسل الأموات هو غسل الجنازه لخروج النطفه عند الموت، وبقاعده الاشتغال، وبقاعده التخيير والتعيين، وبالسيره القطعيه، وفي الكل ما لا يخفى، إذ لا نسلّم دلالة الواو على الترتيب، ولذا ذهب جمهور النحاه إلى أنه الجمع المطلق.

وقال ابن مالك:

[فاعطف بواو لا حقاً أو سابقاً]

في الحكم أو مصاحباً موافقاً^(١)

ولذا اعترض على ذلك المحقق في المعبر، فقال: (اعلم أن الروايات دلت على وجوب تقديم الرأس على الجسد، أما اليمين على الشمال فغير صريحه بذلك)^(٢)، ونقله عنه المدارك وارتضاه.

والنبوى عامى لا يعتمد عليه، ثم إنه لا يدل على الوجوب، لأنه حكاية فعل.

وروايه عمار والرضوى مكنتان بما يبطل دلالتهما، لأنه قال فى الأولى بعد تلك العبارة: "ثم تمر يدها على جسدها كله"، وقال فى الثانية بعد تلك العبارة: "وعلى صدرك ثلاث أكف وعلى الظهر مثل ذلك"، فإن إمرار اليد على الجسد كله لا يصل الماء من دون تقديم الأيمن على الأيسر

ص: ١٣٥

١- شرح الألفيه، لابن الناظم: ص ٢٠٤

٢- المعبر: ص ٤٨ السطر الأخير، فى وجوب الترتيب فى الغسل

دليل على عدم وجوب غسل اليمين قبل اليسار، كما أن صب الماء على الصدر والظهر دليل على عدم مراعاة الترتيب.

وأما ما دل على أن غسل الموت غسل الجنابه لا- يلانزم جريان أحكام غسل الميت على غسل الجنابه، وقاعدتا (الاشتغال) و(التعيين والتخير) لا مجال لهما بعد وجود الدليل، والسيره مستنده إلى الاستدلالات المذكوره، هذا كله بالإضافة إلى أدله غير المشهور، وهي الروايات الكثيره التي هي بصدد البيان، ومع ذلك لم تشر من قريب ولا بعيد إلى الترتيب المذكور.

كقول الصادق (عليه السلام)، في صحيح زراره: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك»^(١).

وقول الكاظم (عليه السلام) في صحيح يعقوب: «ثم يصب الماء على رأسه وعلى وجهه وعلى جسده كله».

وقول أبي الحسن (عليه السلام) في صحيح أحمد: «ثم أفض على رأسك وسائر جسدك»^(٢)، إلى غيرها من الروايات، وكذا ما دل على الغسل تحت المطر، وما دل على مسح اللمعه إذا بقيت من دون أن يذكر فيها وجوب إعادته الأيسر إذا كانت في الجانب الأيمن، وكذا ما

ص: ١٣٦

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٥ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ١٦

والسرّه والعوره يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن، ونصفهما الأيسر مع الأيسر، والأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين، والترتيب المذكور شرط واقعي، فلو عكس ولو جهلاً أو سهلاً بطل،

دل على أمر الإمام الصادق (عليه السلام) جاريته باغتسال جسدها، إلى غير ذلك، فالقول بالترتيب ليس إلا- لأجل ذهاب المشهور بعد عدم تماميه دليل دال على ذلك، فمن اعتمد المشهور قال به، ومن رجع إلى الأدله لم يكن له مستند في ذلك، وسبيل الاحتياط واضح.

{والسرّه والعوره يغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن، ونصفهما الأيسر مع الأيسر} وذلك لأنهما داخلان في الترتيب الذي ذهب إليه المشهور. {والأولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين} لاحتمال أن تكونا داخلتين في هذا الجانب أو ذلك الجانب. {والترتيب المذكور شرط واقعي} سواء عند من يرى ترتيب الرأس على الجانبين فقط، أو عند من يرى ترتيب الجانبين أحدهما على الآخر أيضاً، وإنما كان الترتيب شرطاً واقعياً، لأن الظاهر من الأدله أن الأحكام مرتبه على الموضوعات بما هي هي، لا بما أنها معلومه، فإذا لم يأت بالحكم على الوجه المأمور به لم يكن مجزياً.

{فلو عكس} عكساً مطلقاً، أو في الجملة، كما لو ترك بعض رأسه قبل طرفه الأيمن مثلاً {ولو جهلاً أو سهواً} بل ما إذا كان عمداً {بطل} لأصالة عدم الإجزاء إلا في مورد دل الدليل على الإجزاء، والمتيقن من دليل الرفع المؤاخذة، وإن لم يكن يستبعد

ولا يجب البدأ بالأعلى فى كل عضو

عمومه، كما هو ظاهر إطلاقه، وقد ذكرنا الكلام حوله فى بعض مباحث هذا الكتاب.

أما مرسله الفقيه فى الخاتم: «فليدوره فى الوضوء ويحوله عند الغسل» (١).

وقال الصادق (عليه السلام): «إن نسيت حتى تقوم من الصلاة فلا آمرك أن تعيد» (٢).

فلا بد أن يراد به نسيان أنه حوّله أم لا؟ فالمحل من قاعده الفراغ، أو يقال بعدم وجوب استيعاب الغسل، كما تقدم الكلام حوله.

{ولا- يجب البدأ بالأعلى فى كل عضو} فلو بدأ بالأسفل أو الأوسط صح كما هو المشهور، بل عن ظاهر المهذب البارع الإجماع عليه، وفى المستند قال: (ظاهر عبارات الأصحاب عدم وجوب الابتداء بالأعلى) (٣) انتهى.

خلافاً لبعض، حيث أوجب الابتداء بالأعلى، ويدل على المشهور الإطلاقات، وأصالة عدم الاشتراط، وروايات اللمعه، كصحيح ابن

ص: ١٣٨

١- الفقيه: ج ١ ص ٣١ الباب ١٠ فى حد الوضوء ح ١٩

٢- الفقيه: ج ١ ص ٣١ الباب ١٠ فى حد الوضوء ح ٢٠

٣- المستند: ج ١ ص ١٢٦ سطر ٢٤

سنان، عن الصادق (عليه السلام) قال: «اغتسل أبي من جنباه فقيل له قد أبقيت لمعه في ظهرك لم يصبها الماء؟ فقال له (عليه السلام): ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعه بيده» (١).

وعن علي (عليه السلام): «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اغتسل من جنبه فإذا لمعه من جسده لم يصبها ماء، فأخذ من بلل شعره فمسح ذلك الموضع ثم صلى بالناس» (٢)، إلى غيرهما.

ولا يستشكل في هذه الروايات بالمنافاه لمقام العصمه، إذ من المحتمل أن يكون المعصوم غسل كاملاً وإنما ظن القائل عدم كماله، ولم يرد المعصوم رد وهمه، لثلاث- يقول بعد ذلك إنه غسل ناقصاً، وعليه يكون دلالة على المقام ظهور عمله (عليه السلام) في الاكتفاء، كما أن من المحتمل أنا الراوي ظن فراغه (عليه السلام) من الغسل وإن لم يفرغ بعد، وإن طالت المده، لعدم اشتراط الموالاه في الغسل، كما أنه يمكن أن يكون الإمام فعل ذلك عمداً، لإفادته جواز عدم الترتيب بين الأعلى والأسفل، وعدم الموالاه.

أما القول الآخر، فقد استدل له بقوله (عليه السلام): "ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك".

ص: ١٣٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٥ باب صفه الغسل والوضوء ح ١٥

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٧٠ الباب ٣٠ من أبواب الجنازه ح ١

ولا الأعلى فالأعلى، ولا الموالاه العرفيه بمعنى التتابع، ولا بمعنى عدم الجفاف، فلو غسل رأسه ورقبته فى أول النهار، والأيمن فى وسطه، والأيسر فى آخره صح.

وما دل على الصب على المنكب الأيمن والأيسر، وفيه: إنه لا دلالة فى الخبرين، إذ الخبر الأول مذيّل بقوله (عليه السلام): "وكل شىء أمسسته الماء فقد أنقته"، مما يدل على أن المناطق مس الماء لا أكثر من ذلك، والخبر الثانى لا يدل على لزوم الأعلى، وإلا- لزم بيان الأعلى فى الرأس، هذا بالإضافة إلى قوة الإطلاقات الواردة فى مقام البيان، مما أنه لو كان لزم الأعلى لزم التنبيه عليه قطعاً.

{ولا- الأعلى فالأعلى} للإطلاقات، وأخبار اللمعه، فما عن الذكرى من استحباب غسل الأعلى فالأعلى: (لأنه أقرب إلى التحفظ من النسيان لأن الظاهر من صاحب الشرع فعل ذلك)^(١)، انتهى. لا يخفى ما فيه.

{ولا- الموالاه العرفيه بمعنى التتابع، ولا بمعنى عدم الجفاف، فلو غسل رأسه ورقبته فى أول النهار، والأيمن فى وسطه، والأيسر فى آخره صح} فى الجواهر من غير خلاف، بل ادعى عليه الإجماع جماعه، كما هو ظاهر آخرين، ويدل على ذلك بالإضافة إلى الإطلاقات خبر أم إسماعيل.

ص: ١٤٠

وكذا لا تجب الموالاه فى أجزاء عضو واحد، ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء

وخبر اليمانى المروى عن الصادق (عليه السلام): «أن علياً (عليه السلام) لم ير بأساً أن يغسل الجنب رأسه غدوه، ويغسل سائر جسده عند الصلاه» (١).

وصحيح حريز، وفيه قال (عليه السلام): «وابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسديك» قلت: وإن كان بعض يوم؟ قال: «نعم» (٢).

وأخبار اللمعه، ومن ذلك كله تعرف جواز الإبطاء أكثر من ذلك، كما لو عصى ولم يصل فاغتسل رأسه فى يوم وجسمه فى يوم آخر، أو فعل ذلك دون عصيان كما فى الصبى، أو الحائض، والنفساء، إذا قلنا بصحة غسل الجنابه منهما، أو نحو ذلك.

{وكذا لا تجب الموالاه فى أجزاء عضو واحد} كما إذا غسل جزءاً من الرأس صباحاً، وغسل البقيه ظهراً، وذلك لإطلاق النص والفتوى، وخصوص أخبار اللمعه. {ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء

ص: ١٤١

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٤ باب صفة الغسل والوضوء ح ٨

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٧٢ الباب ٤٢ فى وجوب الموالاه ح ٣

من أحد الأعضاء رجع وغسل ذلك الجزء، فإن كان في الأيسر كفاه ذلك، وإن كان في الرأس أو الأيمن وجب غسل الباقي على الترتيب، ولو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام الاحتمالات مع مراعاة الترتيب.

من أحد الأعضاء رجع وغسل ذلك الجزء، فإن كان في الأيسر كفاه ذلك، وإن كان في الرأس أو الأيمن وجب غسل الباقي على الترتيب { لإطلاق الأدلة، وأخبار اللمعة التي منها صحيح زراره، قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده في غسل الجنابه؟ فقال: «إذا شك ثم كانت به بله وهو في صلاته مسح بها عليه وإن كان استيقن رجع وأعاد عليه الماء ما لم يصب به»^(١).

وإطلاق هذا الخبر يقيد بما دل على الترتيب، لحكومه ذاك على هذا الخبر، فتأمل.

نعم من ذهب إلى عدم اعتبار الترتيب بين الطرفين لا يجب على رأيه غسل الطرف الأيسر بعد غسل اللمعة، وبناءً على ما تقدم لا يختص الكلام بمن ترك لمعه نسياناً، بل الحكم كذلك لو تركها عمداً أو نحو ذلك. {ولو اشتبه ذلك الجزء { المتروك {وجب غسل تمام الاحتمالات مع مراعاة الترتيب { وذلك للعلم الإجمالي، اللهم إلا إذا

ص: ١٤٢

الثانية: الارتماس، وهو غمس تمام البدن في الماء

قلنا بجريان قاعده التجاوز في الطهارات، كما لم نستبعده، وكان الشك في أثناء الغسل، فشك في أنه ترك الجزء من العضو السابق أو اللاحق الذي هو مشغول به.

{الثانية: الارتماس، وهو غمس تمام البدن في الماء} بلا إشكال ولا خلاف، بل ادعى عليه الإجماع جماعه كثيره، ويدل عليه مستفيض النصوص كما في المستند وغيره، كصحيح زراره، عن الصادق (عليه السلام): «ولو أن رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزأه ذلك»^(١).

وفي حسنه الحلبي: «إذا اغتمس الجنب في الماء اغتماسه واحده أجزأه ذلك من غسله»^(٢).

وفي روايته الأخرى^(٣): «ارتمس» بدل «اغتمس».

وعن السكوني، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال قلت له: الرجل يجنب فيرتمس في الماء ارتماسه واحده فيخرج يجرئه ذلك من غسله؟ قال (عليه السلام): «نعم»^(٤).

ص: ١٤٣

- ١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥
- ٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٨ الباب ١٩ في صفة غسل الجنابه ح ١٣
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٥ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ١٥
- ٤- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفة الغسل والوضوء ح ٥

وعن الدعائم، قالوا (عليهم السلام) في الجنب: «يرتمس في الماء وهو ينوى الطهر، ويأتي على ما ذكرناه أنه قد طهر»^(١).

ثم اللازم أن يكون الارتماس {دفعه واحده عرفيه} لا إشكال في أن ظاهر النص والفتوى أن يكون المغتسل تحت الماء بجميعة، لا أن يكون بعضه تحت الماء دون بعض، فإذا لم يكن مجموعته تحت الماء لم يصدق ارتماسه وانغماسه واحده، هذا، إن لو لم تكن هناك في النص قرينه المقابله مع الغسل الترتيبي.

أما مع المقابله فربما يشك في أن المراد بالارتماسه الواحده ما ذكر، أو المراد ما يقابل غسل الأعضاء الثلاثه، فلا يلزم كون المجموع تحت الماء في وقت واحد، وعلى هذا فالمحتملات في المسأله سته:

الأول: لزوم أن يكون المجموع تحت الماء.

الثاني: عدم لزوم ذلك، وعلى كل إما أنه يشترط أن يكون النزول دفعياً، أو يكفي النزول التدريجي، وعلى جواز التدريجي فالنزول قد يكون بطيئاً، وقد يكون سريعاً، الظاهر عندى كفايه النزول التدريجي مع عدم اشتراط أن يكون المجموع تحت الماء، فلو خرج جزء منه من الماء قبل دخول الجزء الأخير كفى، وذلك لصدق الارتماسه الواحده والانغماسه الوارده في النص على ذلك، فإن من

ص: ١٤٤

واللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد، وإن كان غمسه على التدريج، فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف،

يدخل في الماء تدريجاً حتى يغمر الماء رأسه يصدق عليه أنه ارتمس في الماء، ولو كان نزوله تدريجاً، ولو خرج يده مثلاً من الماء حال استيعاب الماء لرأسه وسائر جسده.

هذا، لكن المشهور اعتبار الدفعه بمعنى عدم جواز التأنى، واستدلوا لذلك بأنه وصف الارتماس في النص بالواحد، والمراد بالواحد غير المجزأه، وحيث إن الواحد الحقيقيه غير معقوله لا بد وأن تحمل الواحده على العرفيه، بحيث يكون الارتماس غير مجزء في نظر العرف.

وفيه: إن قرينه المقابله مع الغسل الترتيبى تأبى حمل الواحده على غير المجزأه، بل ظاهرها الواحده في قبال التعدد، وعليه يجوز التأنى، كما أن المشهور اعتبار استيعاب الماء للبدن بمجموعه، واستدلوا لذلك بعدم صدق الارتماسه الواحده إذا خرج بعض البدن قبل دخول آخر جزء منه، وفيه: إنه لا يشك العرف أنه يصدق لمن غطس في الماء أنه ارتمس في الماء، وإن خرجت يده مثلاً قبل دخول آخر جزء من رأسه.

ومما ذكرناه يظهر وجه النظر في قول المصنف: {واللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد، وإن كان غمسه على التدريج، فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف} وما ادعاه

كما إذا خرجت رجله أو دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء، بل لو كان بعضه خارجاً فارتمس كفى

في المستمسك من عدم خلاف ظاهر محل نظر، إذ جملة من الفقهاء لم يتعرضوا لهذه الجهة أصلاً، فإن أراد أنه لم يصرح أحدهم بجواز ذلك فيشمل من لم يذكر المسألة أصلاً صح لكنه لا ينفع، وإن أراد أن كلامهم يشعر بالاتفاق، فهو محل نظر، بل منع، فتحصل أن الذي نستظهره من النصوص كفايه صدق الارتماس وإن كان تدريجاً بطيئاً، وإن خرج جزء من جسده قبل دخول جزء أخير.

{كما إذا خرجت رجله أو دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء، أو بالعكس بأن خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله} هذا مضافاً إلى أنه لو سلم لزوم كون مجموعته تحت الماء لم يضر ذلك دخول رجله في الطين، لصدق الارتماسه الواحده، ولا يضره عدم استيعاب الماء للبدن دفعه واحده، لما عرفت من عدم اشتراطه.

{ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء، بل لو كان بعضه خارجاً فارتمس كفى} كما هو المشهور، وذلك لصدق الارتماس عرفاً ولغته، خلافاً لما ذهب إليه بعض المتأخرين من اشتراط خروج جميع البدن، فلا يصح الارتماس إذا كان بعض بدنه داخل الماء، ولا شاهد له من النص واللغة والعرف، واستظهر صاحب المستند اعتبار خروج الرأس والرقبه، قال: (بل الأحوط خروج بعض آخر أيضاً

بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل وحرك بدنه كفى على الأقوى

حتى يصدق عرفاً أنه ارتمس بعد ما لم يكن كذلك(١).

أقول: لا إشكال في صدق الارتماس عرفاً بخروج الرأس فقط، بل المناط كفايه كونه بجميعة داخل الماء ثم يحرك نفسه بقصد الغسل، وقد ادعى النراقي في محكي المعتمد صحة الغسل، وإن لم يخرج شيء من الأعضاء، وكذا المحكي عن مقتصر ابن فهد.

قال في المستمسك: (فما عن الكفايه والغنائم وغيرهما من التأمل في ذلك ضعيف)(٢).

{بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فنوى الغسل وحرك بدنه كفى على الأقوى} وهل يشترط التحريك أم لا؟ احتمالان: من أنه ذكر في بعض الأخبار الجريان وهو يحصل بإجراء الماء، كما يحصل بإجراء البدن على الماء، فلا بد من التحريك، بالإضافة إلى أن الغسل يلزم أن يكون فعلاً، وبدون التحريك لا يتحقق الفعل الاختياري، ومن أن في بعض الروايات "إذا مس جلدك الماء"، الدال على كفايه المس الحاصل بدون التحريك، والجمع بين الجريان والمس يوجب حمل الأول على الثاني أظهر في مفاده من الأول، والمكث داخل الماء أيضاً

ص: ١٤٧

١- المستند: ج ١ ص ١٢٧ سطر ٢٦

٢- المستمسك: ج ٣ ص ٨٨

ولو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة،

فعل وجودى صادر منه باختياره، وبناء ذلك على بقاء الأكوان وعدم بقاء الأكوان، لا وجه له بعد كون مبنى الشرع على فهم العرف، لا على الدقه، القول هو الأقرب، وإن كان الاحتياط يقتضى التحريك، كما ذهب إليه المتن.

{ولو تيقن بعد الغسل عدم انغسال جزء من بدنه وجبت الإعادة} كما عن العلامة فى المنتهى، ووالده، والدروس، والذكري، والبيان، أو يكتفى بغسله مطلقاً، كما عن القواعد، أو يفصل بين طول الزمان، كأول وبين قصره كالثانى، كما عن المحقق الثانى، أو يقال بإجراء حكم الترتيب عليه، فإن كان فى الرأس غسله ثم غسل الجانبين، وإن كان فى الأيمن غسله ثم الأيسر، وإن كان فى الأيسر اكتفى بغسل ذلك الجزء، احتمالات.

استدل للأول: بأن ظاهر النصوص انغسال البدن جميعاً بالارتماس ولم يحصل، والكل ينتفى بانتفاء الجزء.

واستدل للثانى: بصدق غسل الجميع عرفاً وإن لم يصدق حقيقه، وبصدق صحيحه: زواره "كل شىء أمسسته الماء فقد أنقيته". فإذا أمسه الماء بعد الارتماس كفى، وبأخبار اللعمه الشامله للمقام، وبأن الغسل الارتماسى فى حكم الغسل الترتيبى، كما ذهب إليه بعض العلماء، وبالمناط.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ اللازم غسل الجميع إلا المقدار الذى لا يضر بصدق غسل الجميع، وعند ذاك لا

ولا يكفى غسل ذلك الجزء فقط، ويجب تخليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى البشرة التي تحته، ولا فرق في كيفية الغسل بأحد النحوين بين غسل الجنابه وغيره من سائر الأغسال الواجبه والمندوبه.

يحتاج إلى مسحه، وصحيحه زواره ظاهر في الغسل الترتيبي، فتأمل.

وكذا أخبار اللمعه، ولا- دليل على أن الغسل الارتماسى في حكم الغسل الترتيبي، والمناطق يحتاج إلى القطع، وهو مفقود في المقام.

{و} عليه فما ذهب إليه المصنف من أنه {لا- يكفى غسل ذلك الجزء فقط} هو الأقرب {ويجب تخليل الشعر إذا شك في وصول الماء إلى البشرة التي تحته} لوجوب اليقين بغسل جميع الجسد، وبدون التخلييل لا يحصل اليقين.

نعم هذا إذا كان الشك عقلاً، وإلا فالماء يتسرب إلى أعماق الشعر إذا لم يكن هناك مانع، فالشك فيه من قبيل الوسوسه، ولذا لم يذكره النص في المقام.

{ولا فرق في كيفية الغسل بأحد النحوين بين غسل الجنابه وغيره من سائر الأغسال الواجبه والمندوبه} كما هو المشهور، بل عن الذكري أنه لم يفرق أحد في ذلك، بين غسل الجنابه وغيره، ويدل على الوحده بالإضافه إلى أنه لو كان حقيقه واحده عرفاً، فبين مزاياها في مورد فهم العرف وحده المزايا في كل الأفراد، ولذا يقال بوحد المزايا في أبواب الطهاره، والصلاه، والصيام، والحج، وغيرها، إلا فيما خرج بالدليل، ورود الإشاره إلى وحده الحقيقه في بعض الموارد

نعم فى غسل الجنابه لا يجب الوضوء، بل لا يشرع بخلاف سائر الأغسال؛ كما سيأتى إن شاء الله.

الخاصه التى يستفاد منها وحده الحقيقه بالمناط، كروايه الحلبي عن الصادق (عليه السلام) حيث قال: «غسل الجنابه والحيض واحد».

وحيث ورد فى غسل الميت أنه "لأجل جنابته"، بل قوله (عليه السلام) فى بعض روايات الارتماس "أجزأه ذلك فى غسله" أنه أحد فردى الغسل، لا أنه شىء آخر يكفى عن الغسل.

نعم ربما حكى التوقف عن المنتهى فى إلحاق غير الجنابه بها فى كفايه الارتماسيه، كما حكى الإشكال فى كفايتها فى باب غسل الميت، لكن الظاهر ما ذكر المشهور.

{نعم فى غسل الجنابه لا يجب الوضوء، بل لا يشرع بخلاف سائر الأغسال كما سيأتى إن شاء الله} ويأتى وجهه.

(مسألة ١ _ ١): الغسل الترتيبي أفضل من الارتماسي.

(مسألة ١ _ ١): {الغسل الترتيبي أفضل من الارتماسي} كما ذكره جمع من العلماء المتأخرين. واستدلوا لذلك بأمور:

الأول: الأسوة، فإن الوارد عنهم (عليهم السلام) أنهم كانوا يغتسلون ترتيباً، وقد قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «الغسل بصاع»^(١). مما يدل على أنه تحديد للترتيبي.

الثاني: الأمر بالغسل الترتيبي، وأقل الأمر الاستحباب، بخلاف الارتماسي فلا أمر به، وإنما دل الدليل على كفايته.

الثالث: قوله (عليه السلام) في الغسل الارتماسي أنه "يجزأه ذلك من غسله"، مما ظاهره أنه بدل، مثل قوله تعالى: (أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ)^(٢) ومن المعلوم أن المبدل منه أفضل. وفي الكل ما لا يخفى، إذ الغالب في أغسالهم (عليهم السلام) الواصلة إلينا فقد الماء الكثير، أو صعوبه استعماله، فلا دليل في فعلهم على الأفضلية، والأمر في مقام بيان الواجب شرعاً أو شرطاً، فلا دلالة فيه على الأفضلية، وقوله (عليه السلام): "يجزأه" لأنه كان المتعارف الترتيبي، فبين (عليه السلام) أن الارتماسي أيضاً مجزئ.

بل يمكن القول بأن الارتماسي أفضل من جهة اشتماله على

ص: ١٥١

١- الجعفریات: ص ٢٢ باب صفة غسل النبي

٢- سورة التوبة: الآية ٣٨

تنظيف أكثر، والتنظيف هو حكمه إيجاب الغسل، كما يظهر من النص والفتوى، بل لعله هو الظاهر من قوله (عليه السلام): «ولا تقع في البثر، ولا- تفسد على القوم ماءهم»^(١)، حيث إنه (عليه السلام) عدل عن الارتماسى إلى الترتيبى للخوف من إفساد الماء، مما يشعر بأفضليه الوقوع في البثر لو لم يكن هذا الخوف، فتأمل.

ص: ١٥٢

١- الكافي: ج ٣ ص ٦٥ باب الوقت الذى يوجب التيمم ح ٩

(مسألة ٢ _ ٢): قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى، وقد يتعين الترتيبى كما فى يوم الصوم الواجب وحال الإحرام، وكذا إذا كان الماء للغير ولم يرض بالارتماس فيه.

(مسألة ٢ _ ٢): {قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبى} فإن الترتيبى متعذر لضيق الوقت فيتعين الفرد الثانى من الواجب المخير، كما هو الحال فى كل واجب مخير، ثم إنه إن كان الوقت ضيقاً وأتى بالترتيبى مما فوّت الصلاة أو الصوم، فإن أتى بالغسل بقصد الأمر المتعلق به الآن بطل، لأنه لا أمر به، وإن أتى به لا على وجه التقييد لا يبعد صحته، للملاك ونحوه، وسيأتى للمسألة مزيد توضيح إن شاء الله.

{وقد يتعين الترتيبى كما فى يوم الصوم الواجب} وذلك لبطلان الصوم بالارتماس، فلا قربه بالمحرم، وسيأتى تفصيل الكلام فى صحه الغسل وبطلانه لو خالف وارتمس عالماً عامداً، أو جاهلاً، أو ما أشبهه. {وحال الإحرام} لحرمة الارتماس فى حال الإحرام {وكذا إذا كان الماء للغير ولم يرض بالارتماس فيه} ومنه يعرف ما إذا لم يرض بالغسل الترتيبى منه، أو كان هناك محذور آخر فى الترتيبى، أو الارتماسى، كما لو كان الارتماسى يوجب المرض، أو كان الترتيبى يوجب البطء الذى يسبب إدراك الأعداء له وقتله مثلاً، إلى غيرها من الأمثلة.

(مسألة ٣ _ ٣): يجوز في الترتيبي أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس، بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات، مره بقصد غسل الرأس، ومره بقصد غسل الأيمن، ومره بقصد الأيسر كفى،

(مسألة ٣ _ ٣): {يجوز في الترتيبي أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس} بلا خلاف ولا إشكال إلا من المستند، وجه المشهور إطلاقات أدله الغسل الشامله للارتماس، وخصوص قوله (عليه السلام): «كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته» (١)، وقوله (عليه السلام): «ما جرى عليه الماء فقد طهر» (٢) أو «فقد أجزأه» (٣) أو نحو ذلك، مما يدل على أن المعيار إيصال الماء، ووجه المستند والأمر الوارده في الأدله بصب الماء على الأعضاء، وفيه: إن المتفاهم من ذلك عرفاً أنه لأجل كونه الطريق المتعارف في الغسل.

{بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات، مره بقصد غسل الرأس، ومره بقصد غسل الأيمن، ومره بقصد الأيسر كفى} لتحقق جريان الماء ونحوه مما هو معيار الحكم، بالإضافة إلى إطلاق الأدله كما عرفت.

ص: ١٥٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ١

٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ٣

وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات، أو قصد بالارتماس غسل الرأس وحرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن، وخرج بقصد الأيسر، ويجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس، والبقية بالترتيب، بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس، وبعضه الآخر بامرار اليد.

{وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات} لتحقق الجريان المذكور، بل قد عرفت الإشكال في لزوم تحريك البدن، وعليه فلو توقف تحت الماء قاصداً غسل الرأس، ثم الأيمن، ثم الأيسر، كفى.

{أو قصد بالارتماس} حال الدخول في الماء {غسل الرأس وحرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن وخرج} من الماء {بقصد الأيسر} حيث يتحقق التحريك الغسلي في كل الأعضاء الثلاثة.

{و} مما تقدم من إطلاق وأدله المس والجري تعرف وجه قول المصنف: {يجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس والبقية بالترتيب} سواء كان الواحد رأساً، أو الأيمن، أو الأيسر {بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس، وبعضه الآخر بامرار اليد} والله سبحانه العالم.

(مسألة _ ٤): الغسل الارتماسي يتصور على وجهين:

أحدهما: أن يقصد الغسل بأول جزء دخل في الماء، وهكذا إلى الآخر، فيكون حاصلًا على وجه التدرّج.

والثاني: أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه، وحينئذ يكون آنيًا

(مسألة _ ٤): {الغسل الارتماسي يتصور على وجهين {

{أحدهما: أن يقصد الغسل بأول جزء دخل في الماء وهكذا} ثم الثاني ثم الثالث {إلى الآخر، فيكون حاصلًا على وجه التدرّج} وهذا هو المنسوب إلى المشهور، فيحصل كل غسل سابق بوصوله إلى الماء مشروطًا بالشرط المتأخر، وهو وصول بقية الأجزاء اللاحقة، فلو انقطع في الأثناء لم يصل الغسل حتى بالنسبة إلى الأجزاء التي غمرها الماء، كحال سائر العبادات مثل الصلاة والصوم، فالشرط ثلاثه: البلل، والتمام، والقصد، فلو لم يحصل التمام أو القصد لم يحصل الغسل، ومثله لو قصد الغسل بخروجه من الماء، بأن قصد تدرّجيه حصول الغسل من أول جزء خارج من الماء، ثم الجزء الثاني، ثم الثالث، وهكذا.

{والثاني: أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه وحينئذ يكون آنيًا}. وهناك وجه ثالث: وهو الوجه الثاني بإضافه توقف استيلاء الماء على جميع الأجزاء بالتخليل ونحوه، بأن يقصد الغسل حين استيلاء الماء ثم يخلل شعره تحت الماء.

وكلاهما صحيح، ويختلف باعتبار القصد ولو لم يقصد أحد الوجهين صح أيضاً، وانصرف إلى

ثم إنه لا- فرق في الوجه الأول الذى ذكره المصنف بين كون التدرىج على نحو الدفعه بمراعاة الفوريه، الفوريه العرفيه فى الغمس، أو على نحو البطء بغير فوريه عرفيه، فالأقسام أربعه:

الأول: الغسل التدرىجى الدفعى.

الثانى: التدرىجى غير الدفعى.

الثالث: الغسل الاستيعابى الآنى.

الرابع: الاستيعابى غير الآنى، وقد ذكر المصنف منها الأول والثالث، واختار الحدائق صحه الثانى، واختار الجواهر وتبعه المستمسك صحه الرابع، والظاهر لدينا صحه كل الأقسام، لصدق الارتماس على كلها.

وعلى هذا فيصح أن ينوى حين الدخول فى الماء، ويصح أن ينوى حين استيعاب الماء، ويصح أن ينوى حين الخروج من الماء، ولا يشترط فى الاستيعاب الآنيه، بل إذا تحقق الاستيلاء بتغطيه الماء له، يصح له أن يخلل شعره، أو أن يرفع الحاجب عن بدنه، أو أن ينظف رجله التى صارت فى الطين، وقد تقدم عدم اعتبار الفوريه فى التدرىجى.

{وكلاهما} بل كل منهما {صحيح، ويختلف باعتبار القصد، ولو لم يقصد أحد الوجهين} أو الوجوه {صح أيضاً، وانصرف إلى

التدریجی { لأنه أسبق وجوداً، وكل تكلیف له مصداقان أو مصادیق نوى المكلف إتيانه، ثم أتى بهما، أو بها أجمع، حصل التكلیف بأول مصداق منه، فإذا قال المولى: أعط ديناراً للفقير، فأعطى ديناراً لزيد أولاً، وديناراً لعمرو ثانياً، تحققت الإطاعه بإعطائه الدينار لزيد، كما هو واضح.

ثم إنه لا- يشترط خروج جزء عن الماء فى صورته الغسل الاستيعابى، سواء فى الآنى أو التدریجى، وإن ذكره بعض الفقهاء، وذلك لعدم كون ذلك دخيلاً فى مفهوم الارتماس لا لغه ولا شرعاً، كما أنه قد سبق أنه فى الاستيعابى لا يشترط مقارنة جميع الأجزاء تحت الماء، فلو ارتمس وفى حال تغطيه الماء لرأسه خرج جزء من جسده صح، لعدم منافاته لمفهوم الارتماس.

(مسألة ٥ _ ٥): يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله فلو كان نجساً طهره أولاً

(مسألة ٥ _ ٥): {يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله، فلو كان نجساً طهره أولاً} في المسألة أقوال:

الأول: ما ذكره المصنف، وهو الذي ذهب إليه المشهور.

الثاني: اشتراط صحه الغسل بطهاره كل الأعضاء قبل الغسل، فلو كان باطن رجله نجساً لم يصح غسل رأسه، وهو المحكى عن الهدايه، وسلار، وابنى حمزه وزهره، والحلبى، والقواعد، بل من الأول أنه من دين الإماميه، وعن شرح المفاتيح أنه الظاهر من فتاوى الأصحاب، وعن بعض دعوى الإجماع عليه.

الثالث: اشتراط عدم بقاء كل عضو نجساً بعد غسله، فيصح إجراء الماء على العضو النجس بنيه الغسل، فيحصل الغسل والغسل معاً، ذهب إليه الجواهر.

الرابع: التفصيل بين الاغتسال فى الماء الكثير، وما إذا كان النجس آخر الأعضاء، كباطن الرجل مثلاً، وبين غيرهما، فيكتفى بغسل واحد فى الأولين دون غيرهما.

الخامس: صحه الغسل مطلقاً، ولو مع بقاء النجاسه بعد الغسل، كما عن المبسوط.

استدل للأول: بأصالة عدم وجوب غسل العضو وتطهيره، إلا إذا أريد غسله، بل لا مناسبه بين طهاره الرجل مثلاً حين غسل

الرأس، حتى أن في الحدائق ادعى عدم معقوليه وجهه في وجوب تقديم غسل كل الأعضاء على غسل أول جزء.

واستدل للثاني: بقاعده الاشتغال، وباستصحاب الحدث، إذا لم يغسل كل الأعضاء قبل الشروع في الغسل، وبالأخبار الآمره بغسل الفرج قبل الشروع في الغسل، مثل ما في صحيح حكم بن حكيم: «ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى، ثم اغسل فرجك، وأفض على رأسك وجسدك فاغتسل»^(١). وفي الكل ما لا يخفى.

أما القاعده فالبراءه محكمه عليها، وأما الاستصحاب فلا وجه له بعد الإتيان بالغسل كاملاً، وأما الأخبار فالمستفاد منها عرفاً أنها إرشاديه إلى سهوله تطهير الأعضاء قبل الغسل، فلا يسبب ماء الغسل توسعه النجاسه، والصحيح شاهد على ذلك، فإنه لا يجب إزاله أذى البدن قبل غسل الفرج بلا إشكال، فالترتيب جرى على حاله العرف.

هذا بالإضافة إلى أنه غسل الفرج ليس مطلقاً، بل خاص بصوره نجاسته، فالأمر بإطلاقه محمول على الأولويه، ولذا عن الحلبي عد ذلك من الآداب والسنن بغير خلاف، وعن كشف اللثام وجامع المقاصد أنه من باب الأولى قطعاً.

ص: ١٦٠

ولا يكفى غسل واحد

واستدل للثالث: بأنه لا دليل على التفكيك بين الغسل والغسل، فيصح أن يكون شىء واحد مصداقاً لهما بعنوانين، فإجراء الماء من حيث أنه إزالة للنجاسة غسل، ومن حيث إنه رافع للحدث غسل، وما دل على إزاله النجاسة قبل الغسل محمول على كونه من الآداب، أو على العاده.

واستدل للرابع: بأن الماء الكثير لا ينفعل وإذا كانت النجاسة فى آخر الأعضاء لا يضر انفعال الماء، فإنه لا يجرى إلى محل آخر حتى ينجسه، وإذا لم ينجس الماء صح الغسل به، والغسل به لعدم المانع من اجتماعهما بخلاف ما إذا تنجس، لأنه لا يصح الغسل بالماء النجس، ولو كانت نجاسته بملاقاه العضو النجس.

واستدل للخامس: بأنه لا دليل على وجوب طهاره أعضاء الغسل، فلو أمكن الغسل بالماء الطاهر بدون طهاره الأعضاء كفى، وما دل على إزاله الأذى، وغسل الفرج إنما هو فى صدد بيان الآداب، كما ذكره غير واحد.

هذا، ولكن الأقرب إلى مذاق المتشرعه والمركز فى أذهانهم هو ما ذكره المشهور، وإن كان ما ذهب إليه المبسوط ثم الجواهر له وجه، وقد أطال الفقهاء الكلام حول هذه المسأله، فمن شاء التفصيل فليرجع إلى المطولات.

ومما تقدم تعرف وجه قول المصنف: {ولا يكفى غسل واحد

ص: ١٤١

لرفع الخبث والحدث _ كما مر في الوضوء _ ولا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل وإن كان أحوط.

لرفع الخبث والحدث كما مر في الوضوء { فلو فعل ذلك ارتفع خبثه فقط إذا كان الغسل كافياً في رفع الخبث. } ولا يلزم طهاره جميع الأعضاء قبل الشروع في الغسل وإن كان أحوط { ثم إنه على المشهور لا- يلزم غسل كل عضو من الأعضاء الثلاثة قبل غسله، بل يكفي غسل كل جزء قبل غسله، لأن الدليل المتقدم إنما يدل على ذلك، كما هو واضح.

ص: ١٦٢

مسألة ٦ التيقن من وصول الماء إلى جميع الأعضاء

(مسألة _ ٦): يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء، فلو كان حائل وجب رفعه، ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده، ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان بعدمه بعد الفحص.

(مسألة _ ٦): {يجب اليقين بوصول الماء إلى جميع الأعضاء، فلو كان حائل وجب رفعه} وذلك لقاعده الاشتغال، ووجوب الخروج عن عهده التكليف بغسل كل الأعضاء، بعد ما تقدم من وجوب غسل الظاهر كله، ويدل عليه أيضاً صحيح علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا- تدرى يجرى الماء تحته أم لا؟ كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال: «تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه»^(١). وقد تقدم الكلام في هذه المسألة فراجع.

{ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده} لاستصحاب بقائه {ومع عدم سبق وجوده يكفي الاطمئنان بعدمه بعد الفحص} وقد تقدم الكلام في هذه المسألة في بحث الوضوء فراجع.

ص: ١٤٣

مسأله ٧ الشك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن

(مسأله ٧ _ ٧): إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله، على خلاف ما مر في غسل النجاسات، حيث قلنا بعدم وجوب غسله، والفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك في تنجسه، بخلافه هنا حيث أن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ.

(مسأله ٧ _ ٧): {إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله على خلاف ما مر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله} في باب النجاسه {والفرق أن هناك الشك يرجع إلى الشك في تنجسه} لأن الباطن لا يتنجس، فإذا شك في أنه هل هو باطن أم ظاهر كان شكاً في تنجسه، إذا لم يكن أصل موضوعي فالأصل عدم تنجسه {بخلافه هنا حيث إن التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ} إذ المقام من باب العنوان والمحصل، فإن الأمور به هو الطهاره المعنويه المترتبه على غسل الأعضاء.

وقد قرر في الأصول وجوب الاحتياط في الشك في المحصل، لأنه مكلف بالعنوان، ولا يعلم حصول العنوان بدون الاحتياط.

وكذا قالوا في باب الوضوء، وربما فرق بين الوضوء بأنه من قبيل الأقل والأكثر، لأنه سبحانه قال: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) (١)

ص: ١٦٤

نعم لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً وشك في أنه صار ظاهراً أم لا؟ فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب.

وبين الغسل بأنه من قبيل العنوان والمحصل لقوله سبحانه: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) (١) لكن الظاهر أن كلا المقامين من باب الأقل والأكثر، لأن الطهاره مفسره في الأحاديث بالأعمال المخصوصه، بل لو قلنا بأنها من باب العنوان والمحصل جرت البراءه أيضاً، لأن المحصل مذكور في الشرع، فإذا شك في زيادته على المقدار المعلوم جرت البراءه، فتأمل.

{نعم لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً وشك في أنه صار ظاهراً أم لا، فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب} وذلك لاستصحاب بقاءه باطناً.

ص: ١٤٥

١- سورة المائدة: الآية ٦

مسأله ٨ الموارد التي تعتبر فيها الموالاه في الغسل الترتيبي

(مسأله _ ٨): ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه، والمسلس، والمبطون، فإنه يجب فيه المبادره إليه، وإلى الصلاه بعده من جهه خوف خروج الحدث.

(مسأله _ ٨): {ما مر من أنه لا يعتبر الموالاه في الغسل الترتيبي إنما هو فيما عدا غسل المستحاضه والمسلس والمبطون، فإنه يجب فيه المبادره إليه} بناءً على أن الحدث في أثناء الغسل يبطل ما سبق، فإذا لم يجدده لم يصح غسله، أما بناءً على عدم إبطال الحدث، فلا وجه لوجوب المبادره فيكون حاله حال من يحدث في وسط الغسل عمدًا، وسيأتي الكلام حول هذه المسأله.

{وإلى الصلاه بعده من جهه خوف خروج الحدث} فيما كانت له فتره كما هو ظاهر المتن، إذ الواجب في ذى الفتره أن تكون صلاته وطهارته في الفتره، ولا- منافاه بين عدم وجوب المبادره في الترتيب، فيما إذا لم يكن محذور خارجي، وبين وجوب المبادره إذا كان هناك محذور خارجي، لأن العنوان الثانوى يغير الحكم، ومثل ذلك ما لو نذر الموالاه وقلنا بانعقاد نذره لجهه رجحان ذاتي أو عرضي.

نعم في دائم الحدث الذى لا- فتره له، إن قلنا بلزوم الإتيان بالطهاره والصلاه مع حدث أقل للمناط لزم الموالاه، وإن لم نقل بذلك جاز عدم المبادره، وقد تقدم الكلام حول هذه المسأله.

(مسألة ٩ _): يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب

(مسألة ٩ _): {يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب} بلا إشكال ولا خلاف، بل يظهر منهم الإجماع عليه، وذلك لإطلاقات أدله الغسل الترتيبي، ولا خصوصيه للصب على البدن، بل ما ذكر في الروايات من الصب إنما هو لأجل كونه الطريق المتعارف، هذا بالإضافة إلى بعض الروايات الخاصة، كصحيح علي بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، قال: سألته عن الرجل تصيبه الجنابه، ولا يقدر على الماء، فيصيبه المطر، أيجزيه ذلك أو عليه التيمم؟ فقال (عليه السلام): «إن غسله أجزاءه وإلا تيمم» ((١)).

وخبره الآخر: عن الرجل جنب هل يجزيه من غسل الجنابه أن يقوم في المطر حتى يغسل رأسه وجسده، وهو يقدر على ماء سوى ذلك؟ فقال (عليه السلام): «إذا غسله اغتساله بالماء أجزاءه ذلك» ((٢)).

وخبر محمد بن أبي حمزة عن الصادق (عليه السلام) في رجل أصابته جنبه فقام في المطر حتى سال على جسده، أيجزؤه ذلك من الغسل؟ قال (عليه السلام): «نعم» ((٣)).

وفي الرضوى: «كل ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهر

ص: ١٦٧

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ١١

٢- الفقيه: ج ١ ص ١٤ الباب ١ في المياه ح ٢٧

٣- الكافي: ج ٣ ص ٤٤ باب صفة الغسل والوضوء ح ٧

ترتيباً لا ارتماساً.

به _ إلى أن قال: _ إلا الماء القراح أو التراب أو ماء المطر» (١).

ثم اللازم أن يكون الغسل بالمطر {ترتيباً لا ارتماساً} أما كفايه الترتيب فلا إشكال. وأما الارتماس فقد اختلفوا فيه، فمنهم من أجازته كالشيخ والعلامة والشهيد وغيرهم، ومنهم من منعه كالحلى والمعتبر وغيرهما. استدلل الأولون بصدق الارتماس في الأمطار الغزيرة، ومنع الآخرون حصول الارتماس، لكن الظاهر الأول، إذ لا وجه للمنع عن الصدق بعد شهادته العرف، وإن أريد المنع مع تسليم الصدق، فمنعه أوضح.

نعم ربما يقال بصحة الغسل تحت المطر بدون ترتيب، وإن لم يحصل ارتماس، وذلك لإطلاق الأدلة العامة، مثل صحيح زراره: «ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» (٢). وقوله (عليه السلام): «ثم افض على رأسك وجسدك» (٣) وغيرهما، وإطلاق الأدلة الخاصة، وهي روايات الغسل تحت المطر، لكن فيه: إن أدله الترتيب حاكمه على كلتا الطائفتين، خصوصاً مع قوله (عليه السلام): "إن كان يغسله اغتساله الماء".

ص: ١٤٨

١- فقه الرضا: ص ٥ سطر ٢٥

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٧٤ في وجوب الترتيب في غسل الجنابه ح ١

نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً، إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء.

نعم إذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً إذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء { مما استوعب الماء جميع جسده، أو مما يكون كالارتماس في الماء، كما تقدم في صور الارتماس، ومنه: يظهر أن نفيه الارتماس تحت المطر والميزاب كان لأجل عدم تحقق موضوعه عنده، لا- لأجل إشكال في الحكم إذا صدق الموضوع.

ص: ١٦٩

مسأله ١٠ جواز العدول عن الترتيب إلى الارتماس

(مسأله _ ١٠): يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء، وبالعكس، لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستئناف على النحو الآخر.

(مسأله _ ١٠): {يجوز العدول عن الترتيب إلى الارتماس في الأثناء} في المستمسك عله بإطلاق الأدله، لكن فيه: إن ظاهر الأدله حصول كل جزء من الغسل بغسل جزء من أجزاء البدن، فإذا غسل رأسه مثلاً حصل جزء من الغسل، فالغسل الارتماسى لا يقع لفرض أنه إنما شرع لغسل تمام البدن لا لغسل بعض أجزائه.

نعم إن فهم من أدله الترتيب أن المجموع دخيل في التأثير حتى أنه إذا لم يأت ببعض لم يقع شيء أصلاً، أمثال الصلاه، صح ما ذكره، لكنه خلاف المستفاد من الأدله عرفاً، اللهم إلا- أن يريد ارتماس بقيه الأعضاء، بأن يأتى بها بقصد الترتيب بنحو الارتماس، فإنه لا إشكال في صحته لكنه خلاف ظاهر المتن.

{وبالعكس} لأن ظاهر الأدله أنه ما دام لم يحصل شيء، فإذا شرع في الارتماس لكنه لم يكمله صح له أن يعدل إلى الترتيب، لكن هذا في الحقيقه ليس عدولاً في الأثناء، إذ لم يحصل شيء أصلاً {لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستئناف على النحو الآخر} لا- بمعنى الغسل المركب من الترتيب والارتماس، إذ لم يرد في الشرعيه مثل هذا الغسل، واحتمال الكفايه للمناط، ولما دل من أنه إذا مس جلده الماء كفاه، وأنه إذا غسل من قرنه إلى قدمه صح غسله، وقد تحقق ذلك

(مسأله _ ۱۱): إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن، لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأكبر

(مسأله _ ۱۱): {إذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهاره البدن} لإطلاق أدله الارتماس وشرط طهاره البدن، لأنه إذا كان نجساً تنجس الماء وقد شرط طهاره ماء الغسل، لكن بناءً على ما يراه المصنف من صحه ورود النجس على القليل في باب الطهاره، كما ذكره في باب التطهير في المرن، كانت القاعده صحه الغسل، حتى مع نجاسه البدن. فتأمل.

أما الاغتسال فيه ترتيباً بنحو الارتماس، فإنه يشكل من جهه صيروره الماء مستعملاً بعد غسل أو جزء فيه {لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث الأ-كبر} ولا- ينفع توالى الغسلات في الترتيبى بسرعه _ كما احتمل _ إذ الاستعمال حاصل بغسل الجزء الأول طالت المده أو قصرت.

ثم إنه ربما أشكل في الارتماس في الماء القليل، أو غسل بعض البدن فيه ترتيباً، ونسب القول بالمنع إلى المقنعه، واستدل له الشيخ في التهذيب: ب- (أن الجنب حكمه حكم النجس إلى أن يغتسل، فمتى لاقى الماء الذى يصح فيه قبول النجاسه فسد) (۱) واستدل له الذكرى

ص: ۱۷۲

بالرواية بأن: (الارتماس في الجارى وفيما زاد على الكر من الواقف ولا فيما قل) (١).

وبالمروى عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «لا يبولن أحدكم بالماء الدائم، ولا يغتسل فيه من جنبه» (٢).

كما ربما استدلل له أيضاً بالجنب الذى أصاب البئر فى الطريق، حيث قال (عليه السلام): «لا تقع فى البئر ولا تفسد على القوم ماءهم» (٣).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ لا دليل على نجاسة بدن الجنب بما هو جنب، والروايتان مع ضعف السند محمولتان على الكراهه بالقرائن الداخليه والخارجيه، والإفساد يراد به تلويثه كما هو الظاهر لا تنجيسه، فإنه مخالف لأدله اعتصام البئر، بل لم يظهر أن المقنعه منع ذلك، إذ ظاهر عبارته الكراهه، فإنه قال: (فإنه لا ينبغي له أن يرتمس فى الماء الراكد، فإنه إن كان قليلاً أفسده، وإن كان كثيراً خالف السنه بالاغتسال فيه) (٤).

وكيف كان {فبناءً على الإشكال فيه} كما تقدم فى مبحث المياه

ص: ١٧٣

١- الذكري: ص ١٠٢ سطر ٢٨ فى أحكام الغسل

٢- الذكري: ص ١٠٢ سطر ٣٠ فى أحكام الغسل

٣- الكافي: ج ٣ ص ٦٥ باب الوقت الذى يوجب التيمم ح ٩

٤- المقنعه: ص ٦ فى جنبه السطر ٣٥

يشكل الوضوء والغسل منه بعد ذلك، وكذا إذا قام فيه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجح ماء الغسل فيه، وأما إذا كان كراً أو أزيد فليس كذلك.

نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد، واغتسل فيه مراراً عديده،

{يشكل الوضوء والغسل منه بعد ذلك} وإن جاز استعماله في التطهير والشرب ونحوهما.

{وكذا إذا قام فيه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجح ماء الغسل فيه} لصدق المستعمل عليه حينئذ، إلا إذا كان المقدار الراجع قليلاً جداً بحيث كان مستهلكاً، فإنه لا يوجب صدق المستعمل، لما دل من عدم البأس بالقطرات الساقطة من البدن في الإناء.

{وأما إذا كان كراً أو أزيد فليس كذلك} لما تقدم من أن أدله المستعمل خاص بالقليل، فلا تشمل الكثير، كراً كان أو جارياً أو غيرهما، وقد قام على ذلك إجماعهم، كما ادعاه غير واحد.

{نعم لا يبعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد، واغتسل فيه مراراً عديده} وذلك لأن بعض أجزاء الكر الساقطة من البدن ماء مستعمل، فالغسل فيه يقتضى الغسل بالماء المركب من المستعمل ومن غير المستعمل، كما إذا غسل بعض بدنه بالمستعمل وبعض بدنه بغير المستعمل، وليس كذلك إذا كان الماء أكثر من الكر، إذ الكر العاصم يستهلك المستعمل من القطرات هذا غاية ما

لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال والوضوء من المستعمل.

يقال فى توجيه كلام المصنف، وفرقه بين الكر والأ-كتر من الكر، ولذا قال "مراراً عديده" إذ الغسل مره ومرتين لا- يوجب تبعض الماء بأن يكون بعضه مستعملاً وبعضه غير مستعمل، وفيه ما لا يخفى.

{لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال والوضوء من المستعمل} مطلقاً، كما مر الكلام فيه مفصلاً فى مبحث المياه.

نعم الظاهر الكراهه بالنسبه إلى مطلق الماء الدائم للأدله.

ص: ١٧٥

(مسأله _ ١٢): يشترط فى صحه الغسل ما مر من الشرائط فى الوضوء، من النيه، واستدامتها إلى الفراغ، وإطلاق الماء،

(مسأله _ ١٢): {يشترط فى صحه الغسل ما مر من الشرائط فى الوضوء، من النيه} وقد تقدم فى أوائل الفصل وجود النص والإجماع على ذلك، كما قد عرفت فى مبحث الوضوء مقومات النيه، فلا حاجة إلى تكرارها.

{واستدامتها إلى الفراغ} فإن الظاهر من النص والإجماع لزوم كون كل جزء بالنيه، وذلك لا يحصل إلا بالاستدامه، حقيقه أو حكماً، وقد سبق الكلام فى ذلك، فلو صدر بعض الفعل منه بدون النيه أعاده بما يحصل معه الترتيب، كما سبق.

{وإطلاق الماء} لظاهر الأدله الداله على لزوم كون الغسل بالماء، والمضاف ليس بماء، بالإضافة إلى الإجماع المحقق فى المسأله.

وما عن الصدوق من جواز الوضوء والغسل بماء الورد، لخبر يونس عن أبى الحسن (عليه السلام) قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاه؟ قال (عليه السلام): «لا بأس بذلك»^(١).

وما عن ابن أبى عقيل من إجازته استعمال المضاف مطلقاً ولو كان غير ماء الورد لمطلق الطهاره ولو غير الوضوء وغسل الجنابه لكن

ص: ١٧٦

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٤ الباب ٥ فى حكم المياهم المضافه ح ٢. والكافى: ج ٣ ص ٧٣ باب النوادر ح ١٢

لا مطلقاً، بل عند عدم الماء المطلق مستدلاً بالرواية السابقة(١).

وروايه عبد الله بن المغيرة، عن بعض الصادقين أنه: «إن لم يقدر على الماء وكان نبيذاً فإني سمعت حريزاً يذكر... أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد توضأ بنبيذ ولم يقدر على الماء»(٢)، لا يضران بالإجماع.

أما الصدوق، فلم يعلم مخالفته، بالإضافة إلى سقوط روايته سنداً، لأن راويها عن يونس، هو محمد بن عيسى، وهو ضعيف في الغاية، حتى قال ابن الوليد أستاذ الصدوق: أجمعت العصابة على ترك العمل بما يرويه، وعدم حجيته دلالة، إذ ليس كل ماء ورد مضاف، بل من الفقهاء المعاصرين من أنكروا كونه مضافاً مطلقاً، بل حاله حال ماء السدر والكافور لغسل الميت الذي ليس بمضاف، فهو كماء صب فيه شيء من العطر، ثم لم يعلم أن "ورد" في الرواية بفتح الواو أو بكسرها، فإن ماء الورد هو الماء الذي يرد فيه الحيوانات، فالمراد بالرواية على هذا أن سؤر الحيوان لا بأس بالوضوء والغسل به.

وأما ابن عقيل، فدليله مخدوش سنداً ودلالة، إذ النبيذ هو الماء

ص: ١٧٧

١- كما في المختلف: ص ٢ سطر ١٠ في الماء القليل وص ١١ سطر ١٧ في الماء المضاف

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٥ الباب ٦ في الوضوء بنبيذ ح ١

وطهارته، وعدم كونه ماء الغساله،

المنبوذ فيه التمر، فكانوا في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يبنذون تمرات ثلاث أو أربع في دلو ليغير شيئاً من طعمه، وكان ذلك الماء يبقى على إطلاقه، وقد تقدم الكلام حول هذه المسأله في السابق فراجع.

{وطهارته} نصاً وإجماعاً ففي صحيحه البقباق، حتى انتهى إلى الكلب، فقال (عليه السلام): «رجس نجس لا- تتوضأ بفضلها»^(١).

وفي صحيحه حرير: «إذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه»^(٢).

وفي تفسير النعماني عن علي (عليه السلام): «فإن الله تعالى فرض الوضوء على عباده بالماء الطاهر»^(٣) إلى غيرها مما تقدم.

{وعدم كونه ماء الغساله} وقد تقدم الكلام في ذلك، وبدل عليه في الجملة، ففي روايه قال (عليه السلام): «الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه»^(٤).

وأشباهه، وأما الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه ويتوضأ به.

ص: ١٧٨

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من الأسئار ح ٤

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٠٢ الباب ٣ من أبواب الماء المطلق ح ١

٣- البحار: ج ٩٠ ص ٢٨ تفسير النعماني

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٥٥ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٣

أما إذا كان ماء الغساله نجساً، فعدم الغسل به واضح {وعدم الضرر فى استعماله} ضرراً مسقطاً للتكليف رأساً، كما فيما إذا كان الإضرار حراماً لكونه ضرراً بالغاً، أو ضرراً مجوزاً لعدم الغسل، وإن جاز لكونه غير بالغ، لكنه معتد به، كما ذكروا فى باب الصوم وغيره، من أن الضرر قد يسقط التكليف، وقد يجوز تركه.

أما الضرر اليسير، فلا- يسقط التكليف لا- رخصه ولا عزيمه، ويدل على الحكم النص والإجماع، كصحيحه ابن سرحان، عن الصادق (عليه السلام): فى الرجل يصيبه الجنابه وبه جروح أو قروح أو يخاف على نفسه من البرد؟ فقال: «لا- يغتسل ويتيمم»^(١).

وصحيحه محمد بن مسلم: عن الرجل يجنب فى السفر ولم يجد إلا الثلج أو ماءً جامداً؟ فقال (عليه السلام): «هو بمنزله الضروره يتيمم»^(٢).

وصحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام): عن الجنب يكون معه الماء القليل، فإن هو اغتسل به خاف العطش، أيعتسل به أوتيمم؟ فقال (عليه السلام): «بل يتيمم»^(٣)، إلى غيرها من الروايات الكثيره، وقد

ص: ١٧٩

١- التهذيب: ج ١ ص ١٨٥ الباب ٨ فى التيمم وأحكامه ح ٥

٢- الكافي: ج ٣ ص ٦٧ _ باب الرجل يصيبه الجنابه ح ١. التهذيب: ج ١ ص ١٩١ فى التيمم وأحكامه ح ٢٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٩٩٧ _ الباب ٢٥ من أبواب التيمم ح ٢

وإباحته وإباحه ظرفه، وعدم كونه من الذهب والفضه، وإباحه مكان الغسل ومصب مائه،

تقدم الكلام فى ذلك، وقد تقدم أن خوف الضرر قائم مقام الضرر، وسيأتى فى كتاب الصوم وغيره الإلماع إليه أيضاً.

{وإباحته} بلا إشكال ولا خلاف، فإنه "لا يطاع الله من حيث يعصى"، والحكم على امتناع اجتماع الأمر والنهى واضح.

وأما على جواز الاجتماع، فلأن المنهى عنه مبغوض، والمبغوض لا يكون مقرباً، بينما يشترط فى العباده أن تكون مقرباً، ولذا أجمع حتى القائلين بالاجتماع على اشتراط الإباحه فى المقام.

{وإباحه ظرفه} على التفصيل الذى تقدم فى باب الوضوء {وعدم كونه من الذهب والفضه} إجماعاً، ويدل عليه كلما دل على حرمه استعمال آنيه الذهب والفضه، كخبر موسى بن بكر عن أبى الحسن (عليه السلام) قال: «آنيه الذهب والفضه متاع الذين لا يوقنون»⁽¹⁾، وقد تقدم الكلام فى ذلك مفصلاً.

{وإباحه مكان الغسل ومصب مائه} فيما إذا اتحد العمل الغسلى مع الغصب حتى يكون من باب الاجتماع، فإنه ولو قيل بالاجتماع لم يكن الغسل صحيحاً، لما تقدم من أن المبغوض لا يكون مقرباً، وقد تقدم تفصيل الكلام فى ذلك.

ثم إنه لو كان مكان الغسل ومصب مائه مباحاً لكن الغسل

ص: ١٨٠

وطهاره البدن، وعدم ضيق الوقت، والترتيب فى الترتيبى، وعدم حرمة الارتماس فى الارتماسى منه، كيوم الصوم، وحال الإحرام، والمباشرة فى حال الاختيار

استلزم التصرف فى المغصوب، كما إذا كان جدار الحوض غصباً واستلزم الغسل تحريك الماء بما يسمى تصرفاً فى الجدار، كان الغسل باطلاً أيضاً.

{وطهاره البدن} وقد تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة الخامسة من هذا الفصل {وعدم ضيق الوقت} سواء كان الوقت ضيقاً عن تحصيل الماء، أو عن استعماله، فإنه مع الضيق ينتقل الأمر إلى التيمم، كما سيأتى فى باب التيمم إن شاء الله تعالى.

فإن الشارع قدم الوقت على كل الأجزاء والشرائط إلا فى فاقد الطهورين، حيث إن المشهور سقوط الصلاة حينئذ.

{والترتيب فى الترتيبى} كما تقدم الكلام فيه، وكان مقتضى القاعده أن يذكر الارتماس فى الارتماسى وقد تقدم دليله.

{وعدم حرمة الارتماس فى الارتماسى منه} لما تقدم، فإذا حرم {كيوم الصوم وحال الإحرام} بطل الغسل، على التفصيل المذكور فى محله، وكان عليه أن يذكر عدم حرمة الترتيب فى الترتيبى أيضاً، لأنهما من واد واحد، كما تقدم الكلام فى ذلك.

{والمباشرة فى حال الاختيار} كما تقدم الكلام فى ذلك باب الوضوء.

وما عدا الإباحه وعدم كون الظرف من الذهب والفضه وعدم حرمة الارتماس من الشرائط واقعى،

أما فى حال الاضطرار فلا إشكال فى لزوم الغسل بالتوليه نصاً وإجماعاً، كما فى صحيح سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام)... إنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابه وهو فى مكان بارد... قال: «فدعوت الغلمه، فقلت لهم: احمولونى فاغسلونى... فحملونى، ووضعونى على خشبات، ثم صبوا علىّ الماء فغسلونى»^(١).

ومثله فى الدلاله بالمناط، خبر محمد بن مسكين، عن الصادق (عليه السلام) قال: قيل له إن فلاناً أصابته جنابه وهو مجدور فغسلوه فمات؟ فقال: «قتلوه، ألا سألوأ، ألا يمموه، إن شفاء العىّ السؤال»^(٢)، ومثله غيره.

وما عدا الإباحه وعدم كون الظرف من الذهب والفضه وعدم حرمة الارتماس من الشرائط واقعى { والشرط الواقعى هو الذى استفيد شرطيته من الخطاب، حيث إن التكليف حينئذ أعم من العلم والجهل، إذ الأحكام الشرعيه لا تقييد بصوره العلم، إلا إذا كان هناك دليل على التقييد، كالقصر والتمام، والجهر والإخفات، وبعض أحكام الحج وغيرها.

ص: ١٨٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٩٨٦ الباب ١٧ من أبواب التيمم ح ٣

٢- الكافى: ج ٣ ص ٦٨ باب الكسير... ح ٥

لا فرق فيها بين العمد والعلم، والجهل والنسيان، بخلاف المذكورات فإن شرطيتها مقصوره حال العمد والعلم.

وعليه فـ {لا- فرق فيها بين العمد والعلم والجهل والنسيان} والسهو وغيرها، لكن قد تقدم ويأتي صحه الوضوء مع الجهل بالضرر، بل ربما يستشكل في مطلق الجهل والنسيان لحديث الرفع ونحوه، وقد فصلنا الكلام حول ذلك في بعض مباحث الكتاب.

{بخلاف المذكورات، فإن شرطيتها مقصوره حال العمد والعلم} وذلك لأنه ليس هناك خطاب خاص بالشرطيه، وإنما استفيد الشرطيه من أدله تحريم هذه الأمور، فحيث إن في موارد هذه الأمر يجتمع الأمر والنهي، ولا- مقريه للفعل المنهى عنه نقول بالبطلان، لكن إنما يكون الفعل مبغوضاً إذا كان النهى فعلياً، حيث إن النهى بفعليته وتنجزه يمنع من أن يقع التعبد بمتعلقه، مع وجود ملاك الأمر، إذ التضاد ليس في ملاك الأمر والنهي، بل في الأمر والنهي أنفسهما في مقام الفعليه، فإذا لم يكن فعلياً ومنجزاً للجهل والنسيان ولو كان عن تقصير لم يكن الشيء مبغوضاً فعلاً، حتى يزاحم ملاك الأمر وفعليته، فيقع العمل مقرباً، ومعه يصح، كما فصل في الأصول.

ص: ١٨٣

(مسأله _ ۱۳): إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول، لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟ يقول: اغتسل، فغسله صحيح.

وأما إذا كان غافلاً بالمره بحيث لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيراً، فغسله ليس بصحيح.

(مسأله _ ۱۳): {إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعى الأول} أى بالمركز لا بنحو الإخطار {لكن كان بحيث لو قيل له حين الغمس فى الماء: ما تفعل؟ يقول: اغتسل} لا أنه يتذكر فيقول، بل يجعل المجمل مفصلاً، فإن الداعى عباره عن الإراده الإجماليه المتعلقه بالشىء، والإخطار عباره عن الإراده التفصيليه المتعلقه بالشىء.

{فغسله صحيح} لأن النيه المعبره فى العباده والمعامله هى ما يكون به الفعل ملتفتاً إليه صادراً عن الاختيار، ويكفى فى ذلك النيه الإجماليه المسماه بالداعى.

{وأما إذا كان غافلاً بالمره، بحيث لو قيل له: ما تفعل؟ يبقى متحيراً} أو يجب بعد أن تذكر فوراً {فغسله ليس بصحيح} لأن عدم التذكر يوجب عدم النيه، والغسل بدون نيه الغسل ليس غسلًا.

نعم ربما يبقى الإنسان متحيراً فى الجواب لقسر النفس عن التوجه التفصيلى، وإن كان عمله صادراً عن الإراده الإجماليه المركزه فى الذهن، ففى هذه الصوره العمل ملتفت إليه واختيارى، فيصح غسله أيضاً.

مسأله ١٤ ما لو ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا

(مسأله _ ١٤): إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل، وبعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا بينى على العدم.

ولو علم أنه اغتسل لكن شك في أنه على الوجه الصحيح أم لا، بينى على الصحة.

(مسأله _ ١٤): {إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك في أنه اغتسل أم لا؟ بينى على العدم} وذلك لاستصحاب العدم، ولو صلى ثم شك صحت صلاته، لقاعده الفراغ، وإنما بينى على العدم فيما إذا لم يكن كثير الشك، بحيث كان عليه عدم الاعتناء بشكه، وإلا بنى على أنه اغتسل، كما تقدم مثل ذلك في بعض المباحث السابقه.

{ولو علم أنه اغتسل، لكن شك في أنه على الوجه الصحيح أم لا، بينى على الصحة} لقاعده الفراغ، لكن لا يبعد أن يستحب له الاتيان بما شك فيه، لما في روايه زراره: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده في غسل الجنابه؟ فقال (عليه السلام): «إذا شك ثم كانت به بله وهو في صلاته مسح بها عليه»(١).

ص: ١٨٥

١- الكافي: ج ٣ ص ٣٣ باب الشك في الوضوء ذيل ح ٢

(مسأله _ ١٥): إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه وأن وظيفته كانت هو التيمم، فإن كان على وجه الداعي يكون صحيحاً، وإن كان على وجه التقييد يكون باطلاً، ولو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعه

(مسأله _ ١٥): {إذا اغتسل باعتقاد سعه الوقت فتبين ضيقه، وأن وظيفته كانت هو التيمم، فإن كان على وجه الداعي} بأن لم يكن الأمر قيماً للموضوع فيكون متعلق إرادته الغسل، وداعيه إلى هذا الغسل أمر المولى {يكون صحيحاً} إذ المعتبر في صحه العمل هو إتيانه بداعي أمره، وتخلف الداعي لا يوجب نقصاً في المأتي به.

إن قلت: الشارع يريد الآن التيمم لا الغسل.

قلت: ملاك الغسل موجود، وإرادته الشارع التيمم لا تنفي ملاك الغسل، والأمر بالشىء لا يقتضى النهى عند ضده.

{وإن كان على وجه التقييد} بأن أخذه في موضوع الإرادة بأن تعلق إرادته بالغسل المقيد بكونه مأوراً بإتيانه في هذا الوقت، بحيث لولا تقيده بالمطلوبيه في هذا الوقت لما أتى به {يكون باطلاً} لأن الغسل في هذا الوقت ليس مأوراً به، فالأمر الذى قصد التقرب به لم يكن موجوداً، وما كان موجوداً لم يقصده، ولم يتقرب به إلى المولى، وقد تقدم مثل هذه المسأله في باب الموضوع.

{ولو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعه} فإن لم يصل وكان الوقت واسعاً فتيممه باطل إذا التفت إلى ذلك قطعاً، وإن لم يصل وضاق

ففى صحته ووجه صلته إشكال.

الوقت إلا عن تيمم ثان مثلاً، أو صلى ولم يلتفت {ففى صحته ووجه صلته إشكال} قيل بالوجه لأن موضوع مشروعيه التيمم هو الاعتقاد بالضيق، كما أن موضوع مشروعيه التيمم فى باب الضرر هو الخوف وإن لم يكن ضرر واقعاً، وقيل بالبطلان، لأن الدليل دل على أن موضوع مشروعيه التيمم هو الضيق واقعاً، والأمر الظاهرى لا يقتضى الإجزاء، وسيأتى تفصيل الكلام فى ذلك فى باب التيمم إن شاء الله تعالى، وإن كان الأقرب إلى الاستئناس الفقهى هو الأول، والأقرب إلى الصنعة هو الثانى.

ص: ١٨٧

(مسأله _ ١٦): إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل.

وكذا إذا كان بناؤه على النسيئه من غير إحراز رضى الحمامى بذلك،

(مسأله _ ١٦): {إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى فغسله باطل} لأن الحمامى لا يرضى بالغسل بدون الأجره، فيكون تصرفه تصرفاً عدوانياً، فيكون غاصباً، وقد تقدم بطلان عمل الغاصب، فإن رضايه الحمامى إنما هى مقيده بمن يعطى الأجره، لكن ربما يقال بأن القصد لا مدخليه له، بل الفعل الخارجى أى الإعطاء، فإذا كان من قصده عدم الإعطاء لكن أعطاه صح، لأن الحمامى راض عن غسل من يعطيه الأجره لا عن غسل من يقصد إعطاءه الأجره ولم يعطها، وعليه فإذا كان من قصده الإعطاء ثم لم يعطه كان غسله باطلاً، لعدم رضايه الحمامى عن هذا التصرف، هذا إذا ذهب إلى الحمام بدون معامله، أما إذا ذهب بمعامله فعدم إعطاء الأجره لا- توجب بطلان معامله، حتى يبطل الغسل إلا إذا كان الإعطاء مقوماً، بل حالها حال ما إذا اشترى شيئاً وهو ينوى عدم إعطاء الثمن، أو لم يعطه خارجاً، فإن ذلك لا يوجب بطلان معامله.

{وكذا إذا كان بناؤه على النسيئه من غير إحراز رضى الحمامى بذلك} الظاهر أنه لا يشترط إحراز الرضا فى صحه الغسل، وإنما

وإن استرضاه بعد الغسل.

ولو كان بناؤهما على النسيئه ولكن كان بانياً على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام، ففي صحته إشكال.

المعتبر الرضى الخارجى، فإذا كان الحمامى راضياً خارجاً صح غسله، وإن لم يحرز رضاه.

نعم فى العكس إذا أحرز رضاه لكنه لم يكن راضياً خارجاً صح غسله، لأن العلم بالغصب شرط فى البطلان، فإنه شرط علمى لا شرط واقعى، كما تقدم.

{وإن استرضاه بعد الغسل} لأن الرضا اللاحق لا يوجب انقلاب الفعل عما وقع عليه، فإنه خلاف الأصل، ولا دليل عليه، كما أن عدم الرضا اللاحق لا يوجب الانقلاب، فإن ظن الحمامى أنه إذا اغتسل مجاناً راعاه فى المعامله، أو أقبل الناس عليه، فكان راضياً حاله الغسل، ثم لما تبين له الخلاف غضب، ولم يرض لم يبطل غسله.

{ولو كان بناؤهما على النسيئه ولكن كان بانياً على عدم إعطاء الأجره أو على إعطاء الفلوس الحرام، ففي صحته إشكال} من أن بناءهما على النسيه يوجب اشتغال ذمته بالأجره، والأجره فى الذمه ليست بحرام، فيكون تصرفه تصرفاً مأذوناً فيه، ومن أن بناءه على عدم الإعطاء، أو الإعطاء الحرام الذى هو كعدم الإعطاء، معناه

عدم جعل الأجره فى ذمته، والحمامى لا ىرضى بعدم جعل الأجره فى الذمه.

هذا، ولكن الظاهر أن رضى الحمامى دائر مدار الخارج، فإن كان يعطيه الأجره المحلله بعد ذلك فهو راض، وإن كان بناؤه عدم إعطاء الأجره، وإلا لم يكن راضياً، كما تقدم فى الفرع السابق.

ثم إن بناءه على إعطاء الأجره المحرمه أو إعطاءها له فى الخارج يختلف باختلاف الناس، فمن الناس من ىرضى بذلك، لأن مهمته حصول المال كيف كان، ومن الناس من لا ىرضى إلا- بالحلال، فإذا كان المهم فى صحه الغسل رضى الحمامى فهو حاصل فيما إذا كان بناؤه إعطاء الأجره المحرمه، ثم فى حكم عدم إعطاء الأجره عدم إعطاء بعضها، أو تأخيرها بما لا ىرضى الحمامى وما أشبه ذلك.

ص: ١٩٠

مسألة ١٧ لو كان ماء الحمام مباحاً ولكن سخن بالحطب المغصوب

(مسألة _ ١٧): إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب، لا مانع من الغسل فيه، لأن صاحب الحطب يستحق عوض حطبه، ولا يصير شريكاً في الماء، ولا صاحب حق فيه.

(مسألة _ ١٧): {إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالحطب المغصوب، لا مانع من الغسل فيه، لأن صاحب الحطب يستحق عوض حطبه} فإن الحطب تالف فيشمله دليل من أتلف، ولا يخفى أن هذه العلة لا ترتبط بالمسألة.

{ولا يصير شريكاً في الماء ولا صاحب حق فيه} لعدم الدليل على شيء من الأمرين، فإن أجزاء النار لا تدخل في الماء، وإن كان قيل بذلك، لكنه إذا سلم فهو عقلي لا عرفي، ومبنى الشرع على العرفيات، بل إنه قد تحقق في العلم الحديث أن النار تسبب سرعه الحركة الموجب للحراره.

ثم إنه لا فرق في عدم حق صاحب الحطب بين أن يكون الحمامي غاصباً، أو تبايناً، أو لا على ذلك، بأن يكون منه الماء، ومن الآخر الحطب، ويكونا شريكين في الأجره، ثم رفض الحمامي إعطاءه بعض الأجره، اللهم إلا أن يقال إنه يكون بذلك ذا حق في الماء، فيشمله دليل «لا يتوى حق امرء مسلم»^(١).

ص: ١٩١

(مسأله _ ١٨): الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله مشكل، بل غير صحيح

(مسأله _ ١٨): {الغسل فى حوض المدرسه} وما أشبه المدرسه {لغير أهله مشكل} من جهه أن الوقف ليس لهم، ووجه الصحه أنه إذا لم يكن مزاحماً مع أهل المدرسه لم يكن وجه لبطلانه، لأن الوقف يمنع المزاحم لا غير المزاحم، ولذا تصح إقامة الفاتحه والاحتفال وما أشبه فى المساجد والحسينيات، مع أنها وقفت للصلاه والزائرين، فإن المركز فى أذهان الواقفين هو هذا، وإن كان لفظ الخاص خاصاً، والمركز فى أذهان الواقفين يؤخذ به، ولذا قالوا بتبديل الوقف إلى مكان آخر، أو ما أشبه، فى صورته الخراب ونحوه.

نعم إذا صرح الواقف بالعدم لم يجز، لأنه من التصرف المحرم، لدليل "إن الوقوف على ما يقفها أهلها"، ولذا جرت سيره المتشرعه على التصرفات غير المزاحمه فى الأوقاف، وهذا هو الأقرب، وإن قال المصنف: {بل غير صحيح}. نعم إذا منع المتولى بطل، وذلك لأن بيده الإجازة والمنع، فإن الواقف يجعل بعض الأشياء مقيده لا يحق للمتولى التجاوز عنها، مثل ما إذا خصص غرف المدرسه بالقسم الخاص من الطلاب، فإنه لا يحق للمتولى أن يسكن غير ذلك القسم فيها، كما أنه يجعل بعض الأشياء مطلقه وفيها يكون إجازة المتولى ومنعه معياراً للحل والحرمة لأنه هو معنى التولية، فالقول بأنه إن أذن الواقف لم يكن للمتولى المنع، وإن لم يأذن لم يكن له الإجازة فى غير مورده.

بل وكذا لأهله إلا إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه.

{بل وكذا لأهله إلا- إذا علم عموم الوقفيه أو الإباحه} وذلك لأصالة عدم عموم الوقف، لكن فيه: أن الظاهر من الوقف جواز كل تصرف من الموقوف عليهم، مما هو من شأنهم وشأنه، إلا أن يثبت المنع، فجواز التصرف لا يحتاج إلى الدليل، بل منعه يحتاج إلى الدليل، وهذا هو الأقوى، كما صرح بذلك بعض المعلقين، ومثل هذه المسألة بكلا شقيها استفاده غير أهل المدرسه من الحوض بالتطهير، ومن المرحاض بالتخلي وما أشبه ذلك، واستفاده أهل المدرسه بالتطهير عن الأوساخ فى الحوض، كما أن من هذه المسألة يعرف حال سائر الأوقاف، وسائر الاستفادات من أهلها وغير أهلها.

ص: ١٩٣

(مسأله _ ١٩): الماء الذى يسيلونه يشكل الوضوء والغسل منه إلا مع العلم بعموم الإذن.

(مسأله _ ١٩): {الماء الذى يسيلونه} فى مثل مراقده الأئمه (عليهم السلام) فى الجرار وما أشبهه {يشكل الوضوء والغسل} والتطهير عن الخبث وما أشبهه {منه} لأن ظاهره كونه سيلاً لأجل الشرب وما أشبهه، كصنع الزوار الشاى ونحوه.

{إلا- مع العلم بعموم الإذن} كما فى الأنايب المسبلة التى لا يضر الشاربين كل ما يؤخذ من الماء، فإن الظاهر عموم الإذن فى المورد المذكور، ولو شك فى العموم وعدمه، فالمرجع هو المركز فى الذهن، فإن كانت مزاحمه لم يجر، وإلا جاز.

مسأله ٢٠ الغسل بالمتزر الغصبى

(مسأله _ ٢٠): الغسل بالمتزر الغصبى باطل.

(مسأله _ ٢٠): {الغسل بالمتزر الغصبى باطل} لاتحاد الغسل مع التصرف فى المتزر، "ولا يطاع الله من حيث يعصى"، كما تقدم مثله.

نعم إذا لم يستلزم الغسل التصرف فى المتزر، كما إذا كان خفيفاً يصل الماء إلى ما تحته، واغتسل بالوقوف فى الماء لا بالحركه صح الغسل.

ص: ١٩٥

مسأله ٢١ ثمن ماء غسل المرأة من الجنابه والحيض وما إلى ذلك

(مسأله _ ٢١): ماء غسل المرأة من الجنابه والحيض والنفاس، وكذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه، على زوجها على الأظهر لأنه يعد جزءاً من نفقتها.

(مسأله _ ٢١): {ماء غسل المرأة من الجنابه والحيض والنفاس، وكذا أجره تسخينه إذا احتاج إليه على زوجها على الأظهر} كما ذهب إليه غير واحد من الفقهاء، وذلك لإطلاق النفقة الواردة في الكتاب والسنة والفتاوى، ومن المعلوم أن نفقه كل قوم تختلف حسب عقائدهم وعاداتهم، فلا- يقال إن الغسل من الأمور الدينيه، ومتصرف النفقة الأمور الدينويه، وقال بعض بعدم الوجوب، لأن المنصوص من النفقة الإطعام والكسوه والسكنى، والتعدى منها إلى غيرها إنما يكون بالإضافة إلى ما يتعلق بالمعاش دون المعاد، واختاره السيد الحكيم (١)، خلافاً لمن وجدتهم من المعلقين، كالساده ابن العم والبرجردى والجمال وغيرهم، فسكتوا على المتن، وفرق بعض بين الغسل الذى سببه الزوج بالجماع ونحوه فنفته الغسل عليه، وبين الغسل الذى لم يسببه الزوج كالحيض ونحوه فليست النفقه عليه، وفى كليها نظر {لأنه يعد جزءاً من نفقتها} عرفاً.

ص: ١٩٦

١- فى المستمسك: ج ٣ ص ١٠٨

مسألة ٢٢ حكم من اغتسل ارتماساً نسياناً وكان مجنباً

(مسألة ٢٢ _ ٢٢): إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان أو صوم غيره، أو في حال الإحرام ارتماساً نسياناً، لا يبطل صومه ولا غسله، وإن كان متعمداً بطلاً معاً،

(مسألة ٢٢ _ ٢٢): {إذا اغتسل المجنب في شهر رمضان، أو صوم غيره، أو في حال الإحرام ارتماساً نسياناً لا يبطل صومه} بلا إشكال ولا خلاف، لأن مفطريه الارتماس _ على القول بها _ خاصه بالعامد ومن بحكمه، فالجاهل القاصر، والناسي للموضوع أو الحكم، قصوراً لا يبطل ارتماسه.

وأما الإحرام فلا يبطل أصلاً، لأن تحريم تغطيه الرأس في الإحرام نفسى كغيره من محرمات الإحرام، فلا يلزم من فعله البطلان.

{ولا- غسله} بلا- إشكال ولا خلاف، لأن بطلان الغسل إنما يكون إذا كان الارتماس حراماً، لأن الحرام لا يتقرب به، أما إذا لم يكن حراماً فعلاً، لجهل معذور فيه، أو نسياناً، فلا وجه للبطلان {وإن كان متعمداً بطلاً معاً} في غير صورته جواز إبطال الصوم، وإلا بطل الصوم فقط.

أما البطلان، لأن الغسل الارتماسى في حال الصيام حرام، فالغسل مبطل لإبطال الارتماس للصيام، وباطل لأنه لا يتقرب بالحرام.

وأما إذا كان الصوم جائز الإبطال، كالمندوب، والواجب

ولكن لا- يبطل إحرامه، وإن كان آثماً، وربما يقال لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صح غسله وهو في صوم رمضان مشكل، لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً، فخروجه من الماء أيضاً حرام، كمكثته تحت الماء، بل يمكن أن يقال إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس

الموسع، فالصوم باطل للارتماس، لكن الغسل ليس باطل، لأنه لم يكن حراماً حتى يكون باطلاً. {ولكن لا يبطل إحرامه، وإن كان آثماً} لما عرفت من أن فعل محرّمات الإحرام لا يبطل الإحرام.

{و} لكن {ربما يقال} بالتفصيل بين نيه الغسل حال الرمس وتحت الماء، وبين نيته حال الخروج، بالبطلان في الأول دون الثاني ف- {لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صح غسله} لأن الخروج ليس بارتماس، كما أن المكث ليس بارتماس، وإذا لم يحرم المكث والخروج صح الغسل.

{وهو في صوم رمضان مشكل، لحرمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً، فخروجه من الماء أيضاً حرام ك-} ما أن {مكثته تحت الماء} حرام أيضاً، والنهي عن الخروج وإن لم يكن فعلياً إلا أن ملاك النهي موجود فيكون مبغوضاً، والشئ المبغوض لا يمكن التقرب به، بل إذا أمكن التخلص عن الارتماس بدون الخروج، كما لو غطى رأسه بزجاج ونحوه كان خروجه منهياً عنه فعلاً أيضاً.

{بل يمكن أن يقال إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس

والخروج فكله حرام، وعليه يشكل في غير شهر رمضان أيضاً.

نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح.

والخروج فكله حرام { فيكون الخروج أيضاً حراماً بالنهي، لا بالملاك، وهذا بالنظر العرفي ليس ببعيد، وإن كان بالنظر الدقي ليس كذلك، ولذا إنما تجب عليه كفاره واحده، وإن قلنا بتكرار الكفاره بتكرار المفطر، فحاله حال الزنا الذي يكون الإدخال والإبقاء والإخراج كلها فعلاً واحداً عرفاً، فعقابه واحد أيضاً، وعليه لا فرق في الإبطال بين النيه حاله الغمس، أو حاله المكث، أو حاله الخروج.

{وعليه يشكل في غير شهر رمضان أيضاً} لأنه إلى حين الخروج كله محرم واحد، بخلاف ما إذا قلنا إن الارتماس خاص بالغمس، لأن المفطر بعد المفطر لا يكون حراماً في غير شهر رمضان، فتأمل.

{نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح} وذلك لأنه لا يقع الخروج حينئذ حراماً لسبقه بالتوبه فيصح الغسل، لكن هل تسقط التوبه مبغوضيه الحرام إن كان لا بد منه بعد التوبه؟ فيه نظر، فهو مثل ما إذا دخل على لبن الغير الموجب لخرابه ثم تاب، وكان خروجه أيضاً موجباً لخراب بعض آخر من اللبن، فإن الفعل مبغوض وإن لم يكن منهيّاً عنه الآن، فتأمل.

فصل

فى مستحبات غسل الجنابه

وهى أمور:

أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل.

فصل

فى مستحبات غسل الجنابه

{وهى أمور:}

{أحدها: الاستبراء من المنى بالبول قبل الغسل} كما هو المشهور، خلافاً للمبسوط، والاستبصار، والمراسم، والوسيله،

ص: ٢٠١

والغنيه، فقالوا بالوجوب، وتبعهم الحدائق.

استدل القائلون بالوجوب بقاعده الاشتغال، وبالاحتياط، وبمحافظة الغُسل من أن يطء عليه ما يزيله، وبالأخبار الداله على وجوب الغُسل مع وجود البلل المشتبه بعده لو لم يستبرئ، وبجملة من الأخبار:

مثل صحيحه البزنطى، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن غُسل الجنابه؟ قال: «تغسل يديك اليمنى من المرفق إلى أصابعك، وتبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يديك في الإناء»^(١).

وروايه أحمد بن هلال: سألته عن رجل اغتسل قبل أن يبول؟ فكتب: «إن الغسل بعد البول، إلا أن يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل»^(٢).

والرضوى: «فإذا أردت الغسل من الجنابه فاجتهد أن تبول حتى تخرج فضله المنى في إحليلك، وإن جهدت ولم تقدر على البول فلا

ص: ٢٠٢

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٧٤ في وجوب الترتيب في غسل الجنابه ح ١

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٧٢ في وجوب الاستبراء من الجنابه ح ٩

شيء عليك، وتنظف موضع الأذى منك» (١١).

وفى الكل ما لا يخفى، إذ الاشتغال محكوم بالبراءة، والاحتياط لا وجه له بعد وجود الدليل، والمزيل الطارئ ليس بمانع عقلاً ولا شرعاً، وأخبار إعادته الغسل دليل على صحه الغسل، والأخبار الخاصة بظواهرها الإرشاد بالقرائن الداخليه والخارجيه، والتي منها المروى عن الجعفریات، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إذا جامع الرجل فلا يغتسل حتى يبول مخافه أن يتردد بقيه المنى فيكون منه داء لا دواء له» (٢).

والمروى عن الباقر (عليه السلام): «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله» (٣).

وفى رساله الذهبيه: قال (عليه السلام): «ثم انهض للبول إذا فرغت _ أى من الجماع _ من ساعتك شيئاً، فإنك تأمن الحصاه بإذن الله تعالى، ثم اغتسل» (٤).

وفى الجعفریات: باسناده عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)،

ص: ٢٠٣

١- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٢

٢- الجعفریات: ص ٢١ باب الرجل يبول فيخرج منه المنى

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ الباب ٧٢ فى وجوب الاستبراء من الجنابه ح ٤

٤- البحار: ج ٥٩ ص ٣٢٧ رساله الذهبيه

قال: وكثيراً ما كنت أسمع أبي يقول: «يعجبني إذا أجنب الرجل أن يفصل بين غسله بيول، فإنه أحرى أن لا- يبقى منه شيء»^(١).

هذا بالإضافة إلى الأخبار المتواترة التي ظاهرها التخيير بين البول وعدمه، كروايه معاويه قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئاً؟ قال: «إن كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ، وإن كان لم يبيل حتى اغتسل ثم وجد البل فليعد الغسل»^(٢)، إلى غيرها.

ثم ظاهر النص والفتوى كون استحباب البول إنما هو في الجنابه بالمنى، أما الجنابه بالإدخال، أو الإدخال فيه، أو فيها، فلا استحباب للاستبراء بالبول لهم، خلافاً لما يحكى عن الذخيره من إطلاق الاستحباب، لعموم بعض الروايات، ولاحتمال أن ينزل ولم يطلع، أو احتبس شيء في المجارى وإن لم ينزل، وفيهما ما لا- يخفى، إذ لا- إطلاق بعد ظهور جملة من الروايات في أن الحكمه إخراج بقيه المنى، وسائر الروايات منصرفه إلى ذلك، واحتمال الإنزال والاحتباس لا يكون منشأ الاستحباب.

ص: ٢٠٤

١- الجعفریات: ص ٢١ باب الرجل بيول فيخرج منه المنى

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ باب ٧٢ في وجوب الاستبراء من الجنابه ح ٥

الثانى: غسل اليدين ثلاثاً إلى المرفقين، أو إلى نصف الذراع، أو إلى الزندين

ثم الظاهر أن البول مستحب بعد المنى وإن لم يغسل، كما إنه مستحب بعد المنى وإن غسل بلا بول للحكمه والمناطق، ولكن لم يظهر استحبابه مرتين، مره بعد المنى ومره قبل غسله.

ولو علم بأنه ليس شىء فى المجرى، فهل يستحب البول أم لا؟ احتمالان، من الحكمه، ومن الإطلاق، والثانى أقرب، لأن الحكم ليس معلقاً بالعلم، وكثيراً ما يخطئ القاطع.

وإطلاق جمله من الأدله يعطى الاستحباب بالنسبه إلى المرأه أيضاً، فما عن المشهور من اختصاص الحكم بالرجل للانصراف، ولعدم العله فيها، لا وجه له.

{الثانى: غسل اليدين ثلاثاً إلى المرفقين، أو إلى نصف الذراع، أو إلى الزندين} فإنه لا خلاف فى عدم وجوب الغسل المذكور، ويدل على عدم الوجوب صحيح زراره، كما أشار إليه الجواهر والمستمسك، ويدل على استحباب التعدد كاستحباب كل واحد من الحدود المذكوره جمله من الروايات:

كصحيحه الحلبي، عن الصادق (عليه السلام) قال: سُئل كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها فى الإناء؟ قال: «واحد من حدث البول، واثنان من الغائط، وثلاث من الجنابه»^(١).

ص: ٢٠٥

وفى روايه الفقيه، عن الصادق (عليه السلام): «اغسل يدك من البول مره، ومن الغائط مرتين، ومن الجنابه ثلاثاً»^(١).

وصحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن غسل الجنابه؟ فقال: «تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك»^(٢).

وموثقه أبى بصير، قال: سألت الصادق (عليه السلام) عن غسل الجنابه؟ فقال: «تصب على يديك الماء فتغسل كفيك، ثم تدخل يدك»^(٣).

وفى الرضوى: «وتغسل يديك إلى المفصل ثلاثاً قبل أن تدخلها الإناء»^(٤).

وفى روايه يونس: «اغسل يديه _ أى الميت _ ثلاث مرات كما يغسل الإنسان من الجنابه إلى نصف الذراع»^(٥).

ص: ٢٠٦

١- الفقيه: ج ١ ص ٢٩ الباب ١٠ فى حد الوضوء ح ٤

٢- الكافى: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٨ الباب ٧١ فى الجنب هل عليه مضمضه ح ٥

٤- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٣

٥- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٨ الباب ٤٤ من أبواب الجنابه ح ١

من غير فرق بين الارتماس والترتيب.

وفى موثق سماعه، عن الصادق (عليه السلام): «إذا أصاب الرجل جنبه، فأراد الغسل، فليفرغ على كفيه، وليغسلهما دون المرفق»^(١)، بناءً على أن المراد به نصف الذراع.

وفى صحيحه يعقوب بن يقطين، قال أبو الحسن (عليه السلام): «يبدأ فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغمسهما في الماء»^(٢). ومثلها فى الدلالة صحيحه أحمد^(٣).

والجمع بين هذه الطوائف تقتضى استحباب الغسل إلى الزند، وأفضيله الغسل إلى نصف الذراع، والأفضل منه الغسل إلى المرفق، والظاهر عدم الفرق بين الغسل من فوق، أو من الأصابع، أو الوسط، للإطلاق ووحده المناط، كما أن الظاهر تأتى الاستحباب بالمره والمرتين، فليس الاستحباب خاصاً بالثلاث، وذلك لإطلاق الأدله، وقد حقق فى محله عدم جريان قاعده الإطلاق والتقيد فى الروايات.

{من غير فرق بين الارتماس والترتيب} وذلك لإطلاق جملة من النصوص، كصحاح زراره، ومحمد بن مسلم، وحكم بن حكيم، وغيرها، خلافاً لظاهر الشرايع، حيث خصه بصوره الاغتسال

ص: ٢٠٧

- ١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٤٤ من أبواب الجنابه ح ٨
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ٥١٥ الباب ٣٤ من أبواب الجنابه ح ١
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٦

الثالث: المضمضه والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات، ويكفى مره أيضاً.

بالإغتراف، وكأنه لظهور بعض النصوص فى الأمر بغسلهما قبل غمسهما فى الإناء، لكنك خير بأن المطلقات لا تقيّد بذلك، ومنه يعلم أنه لا فرق فى الترتيب بين كونه بالماء القليل، أو فى مثل الكر، والنهر، والبحر.

وهل الغسل مستحب حتى إذا غسلها قبل الغسل لأكل أو ما أشبهه، أم خاص بما إذا لم يغسلها قبلاً، ظاهر بعض النصوص الثانى، لكن إطلاق جملة من النصوص يعطى الأول، وهو الأقرب، والظاهر من الإطلاق عدم اختصاص الحكم بالرجل، ولا- بكون الجنابه بالمنى، ولا- بكون اليد باشرت الجنابه، وهل يستحب غسل اليد إذا لم يتمكن من الغسل وأراد التيمم؟ الظاهر ذلك، لإطلاق بعض الأدلة، وتعذر الغسل لا يسرى إلى سقوط استحباب غسل اليد.

{الثالث: المضمضه والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاث مرات، ويكفى مره أيضاً} بلا إشكال ولا خلاف، بل الإجماع قائم على عدم الوجوب، ويدل على أصل الاستحباب صحيحه زراره قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن غسل الجنابه؟ فقال: «تبدأ فتغسل كفيك، ثم تفرغ يمينك على شمالك، فتغسل فرجك ومرافقك، ثم تمضمض، واستنشق، ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى

قدميك»(١)، ومثلها غيرها.

ويدل على عدم الوجوب روايه الصدوق، عن الصادق (عليه السلام) أنه قال في غسل الجنابه: «إن شئت أن تتمضمض وتستنشق فافعل، وليس بواجب، لأن الغُسل على ما ظهر لا على ما بطن»(٢)، ومثلها غيرها.

أما استحباب الثلاث، فلما في الرضوى: «وقد نروى أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً، ويروى مره يجزيه _ وقال _ الأفضل الثلاثه وإن لم يفعل فغسله تام»(٣)، والظاهر استحباب تقديم غسل اليدين على المضمضه، وهي على الاستنشاق، لصحيحه زواره المتقدمه، ولعطف الاستنشاق على المضمضه بالواو الذي ادعى بعض الفقهاء ظهوره في الترتيب.

ثم لا- فرق في الاستحباب بين الجنابه بالمنى أو غيره، كما لا فرق بين الرجل والمرأه، ومن فعل ذلك قبل الغُسل بمدته ثم أراد الغُسل وغيره، إلى غير ذلك مما تقدم شبيهه في بعض المستحبات السابقه، كل ذلك للإطلاق، ولا يبعد أن تكون المرتان أفضل من المره،

ص: ٢٠٩

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- علل الشرايع: ج ١ ص ١٨٧ الباب ٢٠٨ في العله التي من أجلها تجب المضمضه .. ح ٢

٣- فقه الرضا: ص ٣ _ السطر ما قبل الأخير

الرابع: أن يكون ماؤه في الترتيبى بمقدار صاع، وهو ستمائه وأربعة عشر مثقالاً وربيع مثقال.

للمنات المستفاد من استجاب ثلاث مرات، كما أن الظاهر عدم الارتباط بين هذه المستجابات، فلو فعل بعضها دون بعض أتى بالمستحب بالنسبه إلى ما أتى به.

{الرابع: أن يكون ماؤه في الترتيبى بمقدار صاع، وهو ستمائه وأربعة عشر مثقالاً- وربيع مثقال} بالإجماع المتواتر فى كلماتهم، ويدل على عدم الوجوب الروايات المستفيضه الداله على كفايه مثل الدهن وما جرى والمس _ كما تقدم جمله منها _ كما يدل على التحديد المذكور جمله من الروايات:

كصحيحه زراره، عن الباقر (عليه السلام) قال: «من انفرّد بالغُسل وحده فلا بد له من صاع»(١).

وفى صحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) قال: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يتوضأ بمد ويغتسل بصاع، والمد رطل ونصف، والصاع ستة أرتال»(٢).

وفى جمله من الروايات: «أتوجبون عليه الحد والرجم ولا

ص: ٢١٠

١- الوسائل: ج ١ ص ٥١٠ الباب ٣١ من أبواب الجنابه ح ١

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١٢١ الباب ٧٣ فى مقدار الماء ح ٢

توجبون عليه صاعاً من الماء»^(١)، إلى غيرها من الروايات، وقد تقدم التحديد المذكور للصاع في الوضوء.

ثم إنهم اختلفوا في أن الصاع هل هو غاية الاستحباب، فلا ينبغي الاقتصار عليه، كما عن المشهور، أو أنه أول مراتبه، فتستحب الزيادة عليه، كما عن الوسيله، والمهذب، والمنتهى، بل عنه الإجماع عليه، وعن المعبر نفى الخلاف فيه عندنا، احتمالان.

استدل الأولون بمرسل الفقيه، قال (عليه السلام): «الوضوء مد والغسل صاع، وسيأتى أقوام بعدى يستقلون ذلك فأولئك على خلاف سنتي، والثابت على سنتي معى في حظيره القدس»^(٢).

والظاهر الثانى، لفتوى الفقيه، وادعاء مثل المحقق والعلامة نفى الخلاف والإجماع، ولذا تبعهم الجواهر وغيره، والحديث لا دلالة فيه على نفى الاستحباب، بل على من يرى عدم كفايه الصاع.

نعم لا بد وأن يقيّد بعدم الإسراف، كما عن الذكرى، والظاهر أن المراد كون ماء الغسل بما له من المقدمات بصاع، فغسل الكفين، والفرج، والمضمضه، والاستنشاق منه، وصحيحه الفضلاء الآتية تدل على أن ماء غسل الفرج من الصاع.

ص: ٢١١

١- السرائر: ص ١٩ سطر ٢٨

٢- الفقيه: ج ١ ص ٢٣ الباب ٧ فى مقدار الماء للوضوء ح ٢

نعم إذا كان فى بدنه أذى يحتاج إلى ماء كثير كان خارجاً عن الصاع.

ثم إنه يأتى الاستحباب بالأقل من الصاع إذا كان للإنسان شريك فى غسله، سواء كانت زوجته أو غيرها، وذلك لجمله من الروايات:

كصحيحه الفضلاء، عن الصادقين (عليهما السلام) قالوا: «توضأ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بمد واغتسل بصاع، ثم قال (عليه السلام): اغتسل هو وزوجته بخمسة أمداد من إناء واحد» قال زراره: فقلت له كيف صنع هو؟ قال: «بدأ هو فضرب بيده بالماء قبلها، وأنقى فرجه، ثم ضربت فأنقت فرجها، ثم أفاض هو، وأفاضت هى على نفسها حتى فرغا، فكان الذى اغتسل به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثلاثة أمداد، والذى اغتسلت به مدين، وإنما اجزأ عنهما لأنهما اشتركا جميعاً، ومن انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع» (١).

وصحيح معاوية قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يغتسل بصاع، وإذا كان معه

ص: ٢١٢

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٧٠ الباب ١٧ فى الأغسال وكيفيه... ح ٢٣

الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار.

بعض نساءه يغتسل بصاع ومد»(١)، ومثلهما غيرهما، ومن الفقهاء من ذهب إلى الاكتفاء بصاع ومد، إذا كان مع الإنسان زوجته، لا في كل مشترك، وظاهر صحيح الفضلاء الإطلاق، كما لا يخفى.

ثم إن الصاع في زماننا هذا يقارب ثلاث كيلوات، كما تقدم تفصيله في باب الكر، ولا فرق في التقدير المذكور بين الإنسان السمين والضعيف، وصغير الجثه وكبيرها، والمشعر والأملس، والرجل والمرأه، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى.

{الخامس: إمرار اليد على الأعضاء لزياده الاستظهار} أما عدم وجوبه، فبلا خلاف ولا إشكال، بل ادعى الإجماع عليه، بالإضافة إلى ما دل على كفايه صب الماء، كما في خبر غسل أزواج النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأنهن كن يصيبن الماء على أجسادهن، وأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أمرهن بذلك(٢).

وأما استحبابه، فللإجماع عليه من المعتمد والمنتهى وغيرهما، ويدل عليه ما رواه على بن جعفر، عن أخيه (عليه السلام) في حديث

ص: ٢١٣

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٢ الباب ٧٣ في مقدار الماء الذي يجزى في الغسل ح ٦

٢- المروى في التهذيب: ج ١ ص ٣٦٩ الباب ١٧ في الأغسال ح ١٦

السادس: تخليل الحاجب غير المانع لزياده الاستظهار.

الاجتسال بالمطر: «ويمر يده على ما نالت من جسده»^(١).

وروايه عمار، عن الصادق (عليه السلام) في غُسل المرأة: «تمر يدها على جسدها كله»^(٢).

وما في الرضوى من قوله (عليه السلام): «ثم تمسح سائر بدنك بيديك»^(٣).

وإطلاق الفتوى _ في الجملة _ والمناطق دليل على كون الاستحباب مطلقاً، حتى في الارتماسى، فتخصيصه بالترتيبى كما عن بعض لانصراف الأدله إليه ممنوع.

ثم الظاهر الاستحباب حتى بالنسبه إلى الأعضاء التى قطع بوصول الماء إليها، فقوله "لزياده الاستظهار" أخص من القدر المستحب، وإن كانت المناسبه العرفيه تقتضى كون الاستحباب لأجل ذلك.

{السادس: تخليل الحاجب غير المانع لزياده الاستظهار} كالشعر الخفيف، وعكن الرقبه والبطن، وما أشبه ذلك، ويدل عليه بالإضافه إلى فتوى المشهور، قوله (عليه السلام): «فأما النساء الآن

ص: ٢١٤

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٤ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ١١

٢- الفقيه: ج ١ ص ٥٥ الباب ٢٠ فى غسل الحائض ح ١٧

٣- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٥

السابع: غَسَلَ كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثاً.

الثامن: التسميه بأن يقول: بسم الله، والأولى أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم.

فقد ينبغي لهن أن يبالغن في الماء»(١).

وفي صحيح جميل: «يبالغن في الغسل»(٢). وفي الرضوى: «والاستظهار فيه إذا أمكن»(٣).

{السابع: غَسَلَ كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثاً} وذلك لفتوى جماعه بذلك، بضميمه التسامح في أدله السنن، بل ربما استدل لذلك بأخبار ثلث الكف، لكن فيه نظر، بل الإسكافي قال: باستحباب ثلاث غوصات للمرتمس، وتبعه على ذلك الشهيد والنراقيان، ولا بأس به.

{الثامن: التسميه بأن يقول: بسم الله} بل الظاهر كفايه كل اسم مثل "الله" أو "يا عانتك يا معين" مثلاً. {والأولى أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم} لما في الرضوى: «وتغسل يديك إلى المفصل ثلاثاً، قبل أن تدخلها الإناء، وتسمى بذكر الله قبل إدخال يدك

ص: ٢١٥

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٢١ الباب ٣٨ من أبواب الجنابه ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٥ باب صفة الغسل والوضوء ح ١٧

٣- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٥

التاسع: الدعاء المأثور في حال الاشتغال، وهو: «اللهم طهّر قلبي، وتقبّل سعيي، واجعل ما عندك خيراً لي، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»

الإناء _ وقال: _ ثم مسح سائر بدنك بيديك وقد ذكر الله، فإنه من ذكر الله تعالى على غُسله وعند وضوئه طهر الجسد كله»^(١)، هذا بالإضافة إلى إطلاقات أدله التسميه قبل الابتداء بكل شيء، وما عن لب اللباب، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «إذا اغتسلتم فقولوا: بسم الله، اللهم استرنا بسترِك»^(٢).

ثم الظاهر أنه إذا لم يقله استحَب قوله في الأثناء، ولا تكفى نيته نفساً عن ذكره لفظاً.

{التاسع: الدعاء المأثور في حال الاشتغال، وهو: «اللهم طهّر قلبي وتقبّل سعيي واجعل ما عندك خيراً لي، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين»} رواه عمار عن الصادق (عليه السلام) قال: «إذا اغتسلت من الجنابه فقل .. ثم قال (عليه السلام): وإذا اغتسلت للجمعه فقل: «اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق بها ديني وتبطل بها عملي، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني

ص: ٢١٦

١- فقه الرضا: ص ٣ سطر ٣٣

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٧٠ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٤

أو يقول: «اللهم طهر قلبي واشرح صدري، واجر على لساني مدحتك والثناء عليك، اللهم اجعله لي طهوراً وشفاءً ونوراً، إنك على كل شيء قدير.

ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضاً كان أولى.

من المتطهرين»(١).

{أو يقول: اللهم طهر قلبي، واشرح صدري، واجر على لساني مدحتك والثناء عليك، اللهم اجعله لي طهوراً وشفاءً ونوراً إنك على كل شيء قدير} كما عن نفيه الشهيد(٢) والمصباح(٣) _ باختلاف يسير _ وفتوى المصنف كاف في التسامح. {ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضاً كان أولى} لما قاله المفيد في المقنعه _ وبنائهم أنه مضمون الروايات _ قال: (ويسمى الله تعالى عند اغتساله، ويمجده ويسبحه، فإذا فرغ من غسله، فليقل: اللهم طهر قلبي، وزكّ عملي، واجعل ما عندك خيراً لي، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين)(٤).

وفي النفيه، جعل المستحب بعد الفراغ ما في مرسل ابن

ص: ٢١٧

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٦٧ الباب ١٧ في الأغسال ص ٩

٢- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٧٠ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٢

٣- مصباح المتهجد: ص ٩

٤- المقنعه: ص ٦ سطر ٣٢

العاشر: الموالاه، والابتداء بالأعلى في كل من الأعضاء، في الترتيبى.

الحكم (١) بزياده: «اللهم اجعلنى» إلى آخره.

{العاشر: الموالاه} لظاهر الأدله الداله على الصب على الرأس ثم المنكبين، وما أشبهه، بالإضافه إلى عمل المعصومين (عليهم السلام) وفتوى الفقهاء، بضميمه التسامح، بالإضافه إلى مطلقات المسارعه إلى الخير. {والابتداء بالأعلى في كل من الأعضاء في الترتيبى} كما تقدم وجهه، والظاهر استحباب كل هذه الأمور العشره في كل غُسل، إلا ما خرج بالدليل، وذلك لوحده المناط، وعدم الخصوصيه، ولذا فهم الفقهاء ذلك.

ص: ٢١٨

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ٤

(مسألة ١ _ ١): يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه على ما مر فى الوضوء.

(مسألة ١ _ ١): { يكره الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه، على ما مر فى الوضوء } والمراد بالمقدمات القريبه كلما يعد فى العرف أن فاعله كالمشارك للغاسل، مثل صب الماء فى يد الغاسل، أو على جسمه فيما إذا أراد إمرار اليد هو، أما مثل إحضار الماء وتسخينه، فليس من المقدمات القريبه عرفاً، إذ لا يعد الفاعل لها كالمشارك.

ويدل على كراهتها ما تقدم فى الوضوء، مثل خبر الوشاء: دخلت على الرضا (عليه السلام) وبين يديه إبريق يريد أن يتهياً منه للصلاه، فدنوت منه لأصب عليه، فأبى ذلك، وقال: «مه يا حسن»، فقلت له: لم تنهاني... تكره أن أوجر؟ قال: «تؤجر أنت وأوزر أنا»، فقلت له: وكيف ذلك؟ فقال: «أما سمعت الله عز وجل يقول: (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) (١) وها أنا ذا أتوضأ للصلاه وهى العباده فأكره أن يشركنى فيها أحد» (٢).

ومثله غيره، مما يدل على كراهه كل شراكه فى كل عباده، صلاه، أو صوماً، أو حجاً، أو غيرها.

ص: ٢١٩

١- سورهاالكهف: الآيه ١١٠

٢- الكافى: ج ٣ ص ٦٩ باب النوادر ح ١

(مسألة ٢ _ ٢): الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته، وإنما فائدته عدم وجوب الغُسل إذا خرج منه رطوبه مشتبهه بالمنى،

(مسألة ٢ _ ٢): {الاستبراء بالبول قبل الغُسل ليس شرطاً في صحته، وإنما فائدته عدم وجوب الغُسل إذا خرج منه رطوبه مشتبهه بالمنى} كما هو المشهور، بل في المستند قطعاً، وفي الجواهر: (بلا- خلاف أجده في ذلك بين أصحابنا) (١)، وفي المستمسك: (بل قد يظهر من بعضهم الإجماع عليه) (٢).

نعم ربما حكى القول بوجوب إعادة الصلاة التي صلاها بالغُسل قبل خروج البلل عن بعض أصحابنا، لكنه غير معروف القائل، والأقوى هو الأول، لأصالة عدم الشرطية، وللنص، كصحيح محمد بن مسلم قال أبو جعفر (عليه السلام): «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله، وإن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله، ولكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئاً» (٣).

وعن عبيد الله بن علي الحلبي، قال: سئل أبو عبد الله (عليه

ص: ٢٢٠

١- الجواهر: ج ٣ ص ١٢٨

٢- المستمسك: ج ٣ ص ١١٧

٣- الوسائل: ج ١ ص ٥١٨ الباب ٣٦ من أبواب الجنابه ح ٧

فلو لم يستبرئ واغتسل وصلى ثم خرج منه المنى، أو الرطوبة المشتبهه، لا تبطل صلاته، ويجب عليه الغسل، لما سيأتى.

السلام) عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً وقد كان بال قبل أن يغتسل؟ قال: «ليتوضأ وإن لم يكن بال قبل الغُسل فليعد الغُسل»^(١)، ومثلهما غيرهما، وجه الدلالة أن الظاهر من الانتقاض والإعادته والتعليل صحة الغُسل السابق.

أما قول القليل، فقد استدل له بصحيح ابن مسلم، عن أبي عبد الله (عليه السلام): عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شىء؟ قال: «يغتسل ويعيد الصلاة إلا أن يكون قد بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غُسله»^(٢).

وفيه: إجمال الحديث لاحتماله أن يكون المراد أنه صلى بعد خروج البلل، ويؤيده أن التهذيب والاستبصار جمعا بين الصحيحين، مما ظاهره عدم التنافى بينهما.

{فلو لم يستبرئ واغتسل وصلى ثم خرج منه المنى، أو الرطوبة المشتبهه، لا تبطل صلاته ويجب عليه الغُسل، لما سيأتى} من أن البلل المشتبه محكوم بأنه بقايا المنى.

ص: ٢٢١

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ فى صفه غسل الجنابه ح ٩

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ الباب ٧٢ فى وجوب الاستبراء ح ٤

(مسأله _ ٣): إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال، ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول والمنى، فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بأنها منى، فيجب الغسل.

(مسأله _ ٣): {إذا اغتسل بعد الجنابه بالإنزال، ثم خرج منه رطوبه مشتبهه بين البول والمنى فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بأنها منى، فيجب الغسل} قد تكون الجنابه بغير الإنزال، وقد تكون بالإنزال، فإذا اغتسل عن الجنابه بغير الإنزال ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه أحد أطرافها لا يوجب غسلًا ولا وضوءًا، فلا إشكال في أنه محكوم ببقاء غسله للأصل، وإن كانت الرطوبه كل أطرافها يوجب حكمًا، كما إذا ترددت بين البول والمنى فإنه يجب عليه الاحتياط.

وأما إذا اغتسل عن الجنابه بالإنزال، فقد يكون بال وخرط، فلا إشكال في أن الرطوبه المشتبهه التي لا يوجب أحد أطرافها غسلًا ولا وضوءًا، لا- توجب شيئًا، ومع العلم الاجمالي بأنها بول أو منى يجب الاحتياط، وقد يكون بال ولم يخرط، وحينئذ تكون الرطوبه المشتبهه محكومها بالبوليه، وقد يكون لم يبيل ولم يخرط، أو خרט ولم يبيل، وفي هذا الحال قد يكون علم إجمالي يوجب التكليف في كل أطرافه، وقد يكون علم تفصيلي، وقد لا- يكون علم بل شبهه، ففي الأول: يلزم الاحتياط، وفي الثانى: يلزم العمل حسب علمه إن علم بأنه بول توضحًا، وإن علم أنه منى اغتسل، وإن كانت الشبهه وهذه هي المسماه بالبلل المشتبهه، وهو مفروض المتن، والمشهور هنا أنه محكوم بكونه منياً

شرعاً، وإن كان لولا الدليل الخاص كان مقتضى القاعدة البراءة واستصحاب الطهاره، خلافاً لما يظهر من الصدوق في الفقيه، والمقنع، وتبعه الوافي من القول باستحباب إعادته الغسل.

أما دليل المشهور: فهو الأخبار المستفيضه، كصحيحه سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن رجل أجنب، فاغتسل قبل أن يبول، فخرج منه شيء؟ قال: «يعيد الغسل». قلت: فالمرأه يخرج منها شيء بعد الغسل؟ قال: «لا تعيد» قلت: فما الفرق فيما بينهما؟ قال (عليه السلام): «لأن ما يخرج من المرأه إنما هو من ماء الرجل» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء؟ قال: «يغتسل ويعيد الصلاه، إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله». قال محمد بن مسلم: قال أبو جعفر (عليه السلام): «من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله، وإن كان قد بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئاً» فإن البول يجعل المجرى نقياً من المنى، وحيث إنه لم يفعل الخراط كان البلل بحكم البول، كما

ص: ٢٢٣

يقتضى ذلك الجمع بين الأدله.

وموثقه سماعه قال: سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول، فيجد بللاً بعد ما يغتسل؟ قال (عليه السلام): «يعيد الغسل، وإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستنجي»^(١).

وروايه معاويه بن ميسره، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئاً؟ قال: «إن كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ، وإن كان لم يبيل حتى اغتسل ثم وجد البلل فليعد الغسل»^(٢).

وصحيحه الحلبي قال: سئل (عليه السلام) عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً، وقد كان بال قبل أن يغتسل؟ قال: «ليتوضأ، وإن لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل»^(٣).

لكن في قبال هذه الروايات جمله من الروايات الداله على عدم وجوب الغسل، كروايه الصدوق في الفقيه، قال بعد روايه الحلبي المتقدمه: وروى في حديث آخر: «إن كان قد رأى بللاً ولم يكن بال

ص: ٢٢٤

١- الكافي: ج ٣ ص ٤٩ باب الرجل والمرأه يغتسلان ح ٤

٢- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ الباب ٧٢ في وجوب الاستبراء ح ٥

٣- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في صفه غسل الجنابه ح ٩

فليتوضأ ولا- يغتسل، إنما ذلك من الجبائل»(١)، ثم قال: (قال مصنف هذا الكتاب: إعادته الغسل أصل والخير الثاني رخصه)
(٢) انتهى.

ومراده (رحمه الله) حمل الإعادته على الاستحباب.

وخبر عبد الله بن هلال، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يجامع أهله ثم يغتسل قبل أن يبول، ثم يخرج منه شيء بعد الغسل؟ فقال: «لا شيء عليه، إن ذلك مما وضعه الله عنه»(٣).

وخبر الشحام، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئاً؟ قال: «لا يعيد الغسل، ليس ذلك الذي رأى شيئاً»(٤).

وخبر جميل قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل تصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئاً أيعتدل أيضاً؟ قال: «لا قد تعصرت ونزل من الجبائل»(٥).

ص: ٢٢٥

١- الفقيه: ج ١ ص ٤٧ الباب ١٩ في صفه غسل الجنابه ح ١٠

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٨ الباب ١٩ في صفه غسل الجنابه، ذيل الحديث ١٠

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ الباب ٧٢ في وجوب الاستبراء ح ٦

٤- الاستبصار: ج ١ ص ١١٩ الباب ٧٢ في وجوب الاستبراء ح ٧

٥- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٠ الباب ٧٢ في وجوب الاستبراء ح ٨

وخير أحمد بن هلال، قال: سألته عن رجل اغتسل قبل أن يبول؟ فكتب (عليه السلام): «إن الغسل بعد البول، إلا أن يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل»^(١).

وهذه الأخبار معارضة للأخبار السابقة، وقد جمع الفقهاء بينهما بعده وجوه:

الأول: ما ذكره شيخ الطائفة من حمل هذه على صورة النسيان، وحمل تلك على صورة عدم النسيان، ووجه الجمع شهادة خبر أحمد.

الثاني: ما ذكره الصدوق من حمل أخبار الإعادة على الاستحباب، واختاره الوافي.

الثالث: حمل أخبار عدم الإعادة على التقيه، كما صنعه صاحب الحدائق، بمعنى إرادته إلقاء الخلاف، لا بمعنى الموافقة للعامه.

الرابع: رد هذه الأخبار إلى أهلها، وذلك لإعراض المشهور عنها، والعمل بأخبار الإعادة، كما صنعه المشهور.

الخامس: حمل هذه الأخبار على صورة عدم كون البلل منياً، بل هي من الحبائل، فلا يجب فيه الغسل، ذكره مصباح الفقيه.

السادس: حمل الأخبار النافية للإعادة على ما إذا استبرأ بالخرطاط، إما مطلقاً كما عليه المحقق في الشرائع والنافع وغيره،

ص: ٢٢٤

أو مع تعذر البول، كما عليه جماعه من المحققين، بل قيل إنه المشهور.

ولا يخفى أن أقرب الجمع بنظر العرف هو حمل أخبار الإعادة على الاستحباب، لكن إعراض المشهور عن هذه الأخبار يوجب التوقف في الأخذ بهذا الجمع، وعلى هذا، فالاحتياط الذي لا يجوز تركه هو ما ذكره المشهور.

نعم يبقى الكلام في صور وهي: ما إذا استبرأ بالخرطات فيما لم يقدر على البول، وما إذا نسي، وما إذا استبرأ بالخرطات مطلقاً.

فنقول:

أما الصورة الأولى: وهي ما إذا لم يقدر على البول، فقد ذهب الصدوقان، والشيخان، والفاضلان، والنراقيان، وغيرهم، إلى عدم وجوب الإعادة، بل نسبه غير واحد إلى المشهور، واستدلوا لذلك بالجمع بين مطلقات الإعادة، وبين روايتي الشحام وابن هلال، بحملهما على صوره عدم الإمكان بشهادة الرضوى، قال (عليه السلام): «إذا أردت الغسل من الجنابه فاجتهد أن تبول حتى تخرج فضله المنى من إحليلك، وإن جهدت ولم تقدر على البول فلا شيء عليك» (١).

وفيه: إن الرضوى لا يصلح جامعاً لضعف سنده، ودلالته في المقام أيضاً ظاهره لأن قوله: "لا شيء عليك" لا يدل على نفى

ص: ٢٢٧

الإعاده بعد خروج الرطوبه المشتبهه، ومثله فى عدم الدلاله صحيح البزنطى: «وتبول إن قدرت على البول»^(١).

وأما الصوره الثانيه: وهى ما إذا نسى البول، فقد قال المشهور بعدم الفرق فى وجوب الإعاده بين النسيان وعدمه، وقال الشيخ فى التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣): بأن وجوب الإعاده خاص بغير الناسى، أما الناسى فلا تجب عليه الإعاده، واستدل لذلك بخبرى جميل وأحمد بن هلال المتقدمين، وفيه: أما خبر جميل فلا دلالة فيه لكون النسيان فى كلام الراوى، وخبر أحمد لا حجيه فيه سنداً، بالإضافة إلى عدم صلاحية أخبار الطرفين بمثل هذا التقييد.

وأما الصوره الثالثه: وهى ما إذا استبرأ بالخرطات دون البول، فقد ذهب المحقق فى الشرائع^(٤)، والنافع^(٥)، إلى كفايته فى عدم الإعاده، وقال: إنه وجه الجمع بين الطائفتين، واستدل لذلك بمطلقات أخبار الاستبراء الداله على أن البلل بعده لا شىء فيه.

وفيه: إن كل تلك الأخبار فى الاستبراء من البول، فلا إطلاق

ص: ٢٢٨

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٣ الباب ٧٤ فى وجوب الترتيب فى غسل الجنابه ح ١

٢- التهذيب: ج ١ ص ١٤٥ الباب ٦ فى حكم الجنابه ح ١٠١

٣- الاستبصار: ج ١ ص ١٢٠ ذيل ح ٧ و ٩

٤- شرائع الإسلام (للحلى): ص ٢١

٥- المختصر النافع: ص ٩ الهامش رقم ٢

ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده، يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء، ومع عدم الأمرين يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء، إن لم يحتمل غيرهما،

لها، ولا مناط معلوم حتى يتعدى منه إلى المقام، ولعل الشرائع وجد دليلاً في كتاب مدينه العلم ونحوه صالحاً للإطلاق، كما أنه ربما يستدل لذلك بصحيح ابن مسلم (١) المشعر بثبوت حكم البول لكل ما لا يدع شيئاً في المحل، وفيه: إنه لا يدل على ذلك.

{ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده، يحكم بأنه بول فيوجب الوضوء} بلا-خلاف كما ادعاه بعض، وهو المعروف من مذهب الأصحاب كما في الحدائق، وبالإجماع كما في جامع المقاصد، ويدل عليه جملة من الروايات المتقدمه في الاستبراء، وجملة من الروايات المذكوره هنا، كموثقه سماعه، وصحيحه محمد، وروايه ابن ميسره.

{ومع عدم الأمرين} بأن بال بعد المنى واستبرأ بالخرطاط ثم خرج شيء علم بأنه إما منى وإما بول، {يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء} إن لم يحتمل غيرهما {وذلك للعلم الإجمالي بأنه إما جنب أو محدث، ولا يشمل المقام سائر الأدله الداله على الغسل بالمشتبه بالمنى، وعلى الوضوء بالمشتبه بالبول، لاختصاص كل واحد

ص: ٢٢٩

وإن احتمل كونها مذياً مثلاً بأن يدور الأمر بين البول والمنى والمذى، فلا يجب عليه شيء.

وكذا حال الرطوبة الخارجة بدواً من غير سبق جنابه، فإنها مع دورانها بين المنى والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل، ومع دورانها بين الثلاثة أو بين كونه منياً أو مذياً، أو بولاً أو مذياً، لا شيء عليه.

منهما بصورة عدم كون الآخر طرف الشبهه، {وإن احتمل كونها مذياً مثلاً بأن يدور الأمر بين البول والمنى والمذى، فلا يجب عليه شيء} إذ لا علم إجمالي بالحدث، فاستصحاب الطهاره السابقه محكمه، ولا يخفى أن كلام المصنف هنا فيما إذا حصل الأمران البول والخرطات، فقله: "وإن احتمل" عطف على إن لم يحتمل، أما بدون البول والخرطات، فاللازم الغسل، سواء تردد بين البول والمنى فقط، أو بين البول والمنى والمذى، لإطلاق الأدله الداله على الغسل، فلا مجال لإجراء البراءه.

{وكذا حال الرطوبة الخارجة بدواً من غير سبق جنابه} فإن لها صورتين {فإنها مع دورانها بين المنى والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل} للعلم الإجمالي.

{ومع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منياً أو مذياً، أو بولاً أو مذياً لا شيء عليه} لأنه من الشبهه البدويه، لكن اللازم تقييد صورته

التردد بين المنى والبول بما إذا لم يكن مسبقاً بالحدث الأصغر، وإلا انحل العلم، كما نبه على ذلك بعض المعلقين، فلا يجب إلا الوضوء.

ص: ٢٣١

مسألة ٤ لو خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك في أنه استبرأ أم لا

(مسألة _ ٤): إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك في أنه استبرأ بالبول أم لا، بنى على عدمه، فيجب عليه الغسل، والأحوط ضم الوضوء أيضاً.

(مسألة _ ٤): {إذا خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك في أنه استبرأ بالبول أم لا، بنى على عدمه} لاستصحاب عدم الاستبراء {فيجب عليه الغسل} لأن من حكم الرطوبه المشتبهه الخارجه بعد الغسل نقض الغسل شرعاً، فكما أنه إذا تحقق الموضوع بالوجدان ثبت الحكم، كذلك إذا تحقق الموضوع بالأصل، فليس الأصل مثبتاً.

{والأحوط ضم الوضوء أيضاً} وذلك لاحتمال خروج مورد الشك في الاستبراء عن إطلاق روايات نقض الرطوبه المشتبهه للغسل، إذ لا تشمل الأخبار مورد الشك في الاستبراء، وعليه فإذا كانت الرطوبه مشتبهه بين البول والمنى لزم الغسل والوضوء معاً للعلم الإجمالي احتياطاً وجوباً، وإذا كانت الرطوبه مشتبهه بين المنى والبول وغيرهما احتاط بالوضوء احتياطاً استجبائياً، أما إذا قطع بكونه ليس ببول فلا وجه للاحتياط، كما هو واضح.

مسألة ٥ عدم الفرق في جريان حكم الرطوبة المشتبه أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار

(مسألة ٥ _ ٥): لا- فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار، أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمه أو نحو ذلك.

(مسألة ٥ _ ٥): {لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبه بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار} بأن فحص واختبر ليعلم أنه بول أو منى أو غيرهما، ولم يصل إلى نتيجته، بل بقى في الاشتباه {أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمه أو نحو ذلك} وذلك لإطلاق الأدله الشامله لكلتا صورتى الشك، أما إذا كان الاختبار ممكناً ولم يختبر، فليس من موضوع الشبهه، إذ الحكم معلق على الموضوع الذى يتوقف صدقه على الفحص، إذ بدون الفحص الممكن لا يسمى شبهه، ومنه يظهر أن مقدار الفحص الواجب هو الذى يحقق موضوع الشبهه، ولو كان بإمكانه الاختبار ثم لم يتمكن من الاختبار، فهل يتحقق موضوع الشبهه حينئذ، أم يجب عليه الاحتياط بالغسل والوضوء معاً، لعدم إحراز أن غسله هذا يكفى عن الوضوء؟. الظاهر الثانى لأنه خارج عن موضوع الشبهه المذكوره فى الأخبار، ولو اغتسل ثم تبين أن الخارج كان بولاً وقد صلى بهذا الغسل لزم إعادته الصلاه، إذ غسله محكوم بالجنابه فى حال الشبهه، كما هو واضح.

(مسألة ٦ _ ٦): الرطوبة المشتبهه الخارجه من المرأة لا- حكم لها، وإن كانت قبل استبرائها، فيحكم عليها بعدم الناقضيه وعدم النجاسه، إلا إذا علم أنها إما بول أو منى.

(مسألة ٦ _ ٦): {الرطوبة المشتبهه الخارجه من المرأة لا- حكم لها، وإن كانت قبل استبرائها} على المشهور، كما فى المستند، وذلك للأصل والاستصحاب واختصاص الصحاح بالرجل، وخصوص صحيح سليمان عن أبى عبد الله (عليه السلام): عن الرجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول، فخرج منه شىء؟ قال: «يعيد الغسل»، قلت: فالمرأه يخرج منها بعد الغسل؟ قال: «لا تعيد». قلت: فما فرق بينهما؟ قال: «لأن ما يخرج من المرأه إنما هو من ماء الرجل»^(١)، ونحوه خبر منصور.

هذا، بالإضافة إلى أن فى جملة من الأخبار كلمه "الرجل"، ولا دليل على اشتراك المرأه له فى هذا الحكم.

{فيحكم عليها بعدم الناقضيه وعدم النجاسه، إلا إذا علم أنها إما بول أو منى} مع علمها بأنه منى نفسها _ إن كان منياً _ لا منى الرجل، إذ مع احتمال كونه منى الرجل يسقط العلم الإجمالى.

ثم إنه لا يبعد إلحاق الخنثى بالرجل، لإطلاق بعض الأدله بعد كون المتيقن خروجه هو المرأه.

ص: ٢٣٤

مسألة ٧ عدم الفرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول

(مسألة ٧ _ ٧): لا- فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطات أم لا، وربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطات مقامه وهو ضعيف.

(مسألة ٧ _ ٧): {لا فرق في ناقضيه الرطوبة المشتبهه الخارجه قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطات أم لا} لإطلاق الأدله في كون المعيار في الناقضيه وعدمها هو البول.

{وربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطات مقامه} وقد تقدم في المسأله الثالثه أنه قول جماعه من الأصحاب {وهو ضعيف} لعدم الدليل عليه، ومثله في الضعف القول بقيام الاستبراء بالخرطات مقام البول، حتى في حال الاختيار، كما تقدم نقله عن الشرائع والنافع.

ثم لا- يخفى أن الغسل الذى يعيده إنما يحكم عليه بكونه غسل الجنابه، لأنه الظاهر من الأخبار، ولذا لو تخلل بين الغسلين بالحدث الأصغر كان رافعاً له، كما صرح به المستند، ولا حاجه إلى الاحتياط بنقض الغسل ثم الوضوء، ولو شك في أصل خروج البلل المشتبهه بنى على عدمه.

(مسألة ٨ _ ٨): إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه، الأقوى عدم بطلانه، نعم يجب عليه الوضوء بعده

(مسألة ٨ _ ٨): {إذا أحدث بالأصغر في أثناء غسل الجنابه، الأقوى عدم بطلانه} كما هو مختار المرتضى، والمحقق في كتبه الثلاثه، وتلميذه اليوسفي، والشهيد الثاني، وسبطه، والبهائي، ووالده، وكشف اللثام، والعلامه الطباطبائي، وفي المستند نسبتة إلى أكثر الثالثه، ووالده، بل وغيرهم أيضاً خلافاً لمن قال بوجوب إعادة الغسل، كالصدوقين، والشيخ في جملة من كتبه، والقواعد، والشهيد، بل نسبة المحقق الثاني إلى الشهره، لكن الأقوى هو عدم البطلان كما اختاره المصنف.

{نعم يجب عليه الوضوء بعده}، أما عدم البطلان فلاستصحاب صحه الغسل، والإجماع على أن ناقض الصغرى لا يوجب الطهاره الكبرى، وإطلاق ما دل على صحه الغسل بمجرد مس الماء وجريه، مثل قوله (عليه السلام): «كل شى أمسسته الماء فقد أنقىته»^(١).

وقوله (عليه السلام): «وما جرى عليه الماء فقد أجزأه»^(٢).

وإطلاق ما دل على عدم اعتبار الموالاه في الغسل كقصه أم إسماعيل، وما دل على جواز تأخير بعض أجزاء الغسل، ولو إلى

ص: ٢٣٦

١- الوسائل: ج ١ ص ٥٠٣ الباب ٢٦ من أبواب الجنابه ح ٥

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤٣ باب صفه الغسل والوضوء ح ٣

نصف يوم، أو أزيد، مع كون الغالب خروج الحدث عن الإنسان بذلك، مما لو كان ناقضاً لزم التنبيه عليه.

وأما إيجاب الوضوء، فلأن الدليل دل على كفايه غسل الجنابه عن الوضوء، وظاهره الغسل الذى لم يقع فى أثناءه الحدث، فكما يبطل طهاره الغسل من الحدث الأصغر إذا وقع الحدث بعده كذلك يبطله إذا وقع الحدث فى أثناءه.

{لكن الأحوط إعادة الغسل} بل قد عرفت أنه مذهب جماعه من الفقهاء، واستدلوا له بقاعده الاشتغال، وباستصحاب بقاء الجنابه إن وقع الحدث فى أثناء الغسل، وبأنه لو صح الغسل لزم أن يكتفى به عن الوضوء، لكن التالى باطل، فالمقدم مثله.

وببعض الأخبار: كالمروى عن كتاب عرض المجالس، أو المجالس للصدوق، عن الصادق (عليه السلام) قال: «لا بأس بتبعض الغسل، تغسل يديك وفرجك ورأسك، وتؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة، ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك، فإن أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك، فأعد الغسل من أوله» (١).

وعن

ص: ٢٣٧

الفقه الرضوى (١) قريب من ذلك.

ويرد على الأول: إنه لا مجال للقاعده مع جود الدليل.

وعلى الثانى: إن الموضوع متبدل، فلا مجال للاستصحاب، بالإضافة إلى أن استصحاب صحه الأجزاء السابقه حاكم على هذا الاستصحاب، وإن أشكل فيه الشيخ المرتضى.

وعلى الثالث: بأنه لا دليل على الملازمه.

وعلى الرابع: بضعف سند الخبرين، ولا شهره جابره لهما، بل فى محكى البحار: إن الشهيد الثانى وسبطه صاحب المدارك، ذكرا وجود الخبر فى كتاب عرض المجالس، قال: (ولم نجده فى النسخ التى عندنا) (٢)، وكان الشهيد الثانى وسبطه اعتمادا على نقل الشهيد من غير مراجعه إلى الكتاب.

ثم إنه ذهب جماعه إلى صحه الغسل، وعدم وجوب الوضوء، منهم الحلى، والمحقق الثانى فى كتبه الثلاثه، والمحقق الداماد، والفاضل الخراسانى، واستدلوا لذلك بأن الحدث الأصغر لا أثر له مع الجنابه، لما دل على أن غسل الجنابه لا وضوء معه، فإن إطلاقه شامل لما إذا كان الحدث قبله أو فى أثناءه.

ص: ٢٣٨

١- فقه الرضا: ص ٤ سطر ٢٤

٢- البحار: ج ٧٨ ص ٥٧

بعد إتمامه والوضوء بعده، أو الاستئناف والوضوء بعده.

وكذا إذا أحدث في سائر الأغسال.

وفيه: إن المنصرف من أدله الغسل الذى يكفى عن الوضوء هو ما كان بدون الحدث، وإلا- لزم كفايه الغسل وإن وقع بعده الحدث، وهذا ما لا- يقول به أحد، ثم إنه يتحقق الاحتياط بإعادة الغسل {بعد إتمامه والوضوء بعده، أو الاستئناف والوضوء بعده} فإذا أراد الاستئناف يأتى بالأفعال التى جاء بها أولاً برجاء المطلوبيه، ويأتى بالباقي بالجزم بالمطلوبيه، مردداً بين كونه إتماماً للأول أو الثانى.

وهل يصح الوضوء فى الأثناء بعد الحدث، فإذا غسل رأسه ثم أحدث توضأ ثم غسل طرفه الأيمن؟ احتمالان: من أن الوضوء لإزاله أثر الحدث، فلا فرق فيه بين الوسط والآخر، ومن أن المجنب لا يصح منه الوضوء الرافع، فاللازم تأخيره بعد تمام الغسل، وهذا هو الأظهر، ولو شك فى أنه أحدث فى الأثناء أم لا؟ بنى على العدم.

{وكذا إذا أحدث فى سائر الأغسال} فإنه لا يبطل الغسل، بل يتمه ويأتى بالوضوء بعده، وفى جواز إيتانه بالوضوء فى أثنائه ما تقدم من الاحتمالين، وإن كان ربما يفرق هنا بين مثل غسل المس فيصح الإتيان فى أثنائه، لعدم الدليل على منافاه غسل المس للطهاره عن الحدث الأصغر، وبين مثل غسل الحيض والاستحاضه، فلا يصح لأنهما منافيان للطهاره عن الأصغر.

ثم إنه بناءً على كون سائر الأغسال مثل غسل الجنابه يكفى عن الوضوء يأتى فيه الخلاف السابق، لكن مع اختلاف فى سوق بعض

ولا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبياً أو ارتماسياً إذا كان على وجه التدرّيج.

وأما إذا كان على وجه الآتيه فلا يتصور فيه حدوث

الأدله كما لا يخفى.

أما بناءً على عدم كفايتها عن الوضوء، فلا- ينبغي الإشكال فى كفايه إتمامها، والوضوء بعدها، كما عن المسالك والروضه وغيرهما.

ومما تقدم تعرف أن ما ذكره المستند حيث قال: (لو تخلل الحدث غير غسل الجنابه من الأغسال يتم ويتوضأ، سواء قلنا بإجزائه عن الوضوء أم لا) (١) انتهى. مبنى على فتوى نفسه، وإلا فقد عرفت مجيء الاحتمالات فيما إذا قلنا بأن غسل غير الجنابه يكفى عن الوضوء. {ولا- فرق} فيما ذكرنا من أحكام الحدث فى أثناء الغسل {بين أن يكون الغسل ترتيبياً أو ارتماسياً} لكن ذلك {إذا كان على وجه التدرّيج} بأن قلنا بصحة التدرّيج فيه.

{وأما إذا كان على وجه الآتيه} سواء قلنا بصحة التدرّيج ولكن جاء به آنياً، أو قلنا بعدم صحه التدرّيج {فلا يتصور فيه حدوث

ص: ٢٤٠

الحدث في أثناءه.

الحدث في أثناءه { قال في المستمسك: (نعم يتصور فيه المقارنه، وحينئذ فإن قلنا هناك بالصحة ووجوب الوضوء كان القول بذلك هنا أظهر، أما لو قلنا بالبطلان، ففي القول به هنا إشكال)([1](#))، إلى آخر كلامه.

وحيث تقدم أن مقتضى الحدث في الأثناء لا يحتاج إلى الوضوء، كان اللازم هنا أيضاً ذلك، إذ الغسل الذي لم يقارنه ولا تخلله الحدث هو الكافي عن الوضوء.

ثم إنه يظهر مما تقدم حال الحدث في أثناء التيمم الذي هو بدل عن الغسل.

كما أنه لو شك في أن الحدث كان في الأثناء أو مقدماً، أو كان في الأثناء أو مؤخراً، أو ما أشبه، فحكمه حكم مجهولى التاريخ ونحوه، كما تقدم في مبحث الوضوء.

ص: ٢٤١

١- المستمسك: ج ٣ ص ١٢٩

مسألة ٩ ما لو أحدث بالأكبر في أثناء الغسل

(مسألة ٩ _ ٩): إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فإن كان مماثلاً للحدث السابق كالجنازة في أثناء غسلها، أو المس في أثناء غسله، فلا إشكال في وجوب الاستئناف، وإن كان مخالفاً له

(مسألة ٩ _ ٩): {إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل، فإن كان مماثلاً للحدث السابق كالجنازة في أثناء غسلها، أو المس في أثناء غسله، فلا إشكال في وجوب الاستئناف} بلا إشكال ولا خلاف، كما يظهر من كلماتهم، بل عن كشف اللثام الاتفاق عليه، وذلك لأن الحدث يرفع الأثر السابق، فكما يرفع الأثر إذا كان بعد الغسل كذلك يرفع الأثر إذا كان في أثناء الغسل.

ثم إن مراده بالمماثلة لا يشمل مثل الاستحاضة، إلا بإرادته كل قسم من أقسامها بالنسبة إلى نفس القسم، فإذا جاءته المتوسطه في أثناء غسل المتوسطه أعاد الغسل، أما إذا جاءته القليلة في أثناء المتوسطه فلا أثر لها.

نعم حيث دل الدليل على كفايه غسل واحد للمتوسطه، أو ثلاثه أغسال للكثيره، فالظاهر أنه لا ينتقض الغسل بالدم المتوسط في أثناء الغسل، ولا بالدم الكثير في أثناء غسل الكثير، فلا فرق في كفايه الغسل بين الدم في أثناء الغسل أو بعد الغسل {وإن كان مخالفاً له} كالجنازة في أثناء غسل المس للميت، وكذا العكس.

فالأقوى عدم بطلانه، فيتمه ويأتي بالآخر

{فالأقوى عدم بطلانه، فيتمه ويأتي بالآخر} للاستصحاب، ولإطلاق أدله الغسل الذي وقع في أثناءه الحدث الأكبر المخالف له.

وأما احتمال البطلان، فقد استدل له: بالاشتغال، وباستصحاب الحدث، وبأن الحدث الأكبر من جنس واحد، فكما يبطل الغسل إذا وقع حدث مثله، كذلك يبطل إذا وقع حدث آخر. كما أنه ذهب كثير إلى بطلان غسل الجنابه والمس إذا وقع في أثناءه خصوص الحيض لقوله (عليه السلام): «قد جاءها ما يفسد الصلاة»^(١)، بتقريب أن ظاهره اشتراط الطهاره من الحيض في حصول الغسل، فإذا حصل الحيض فقد ارتفع الغسل.

وفى الكل ما لا يخفى، إذ قاعده الاشتغال لا محل لها مع وجود الدليل أو أصل كاشف، واستصحاب الحدث لا مجال له بعد إطلاق أدله الغسل، وكون الحدث من جنس واحد خلاف النص والإجماع، وقوله (عليه السلام) لا يدل على ما ذكره، بل ظاهره كونه إرشاداً إلى عدم الفائدة من الغسل في حال الحيض، ولا أقل من إجماله من هذه الجهة.

نعم لو قيل بحجيه روايه عرض المجالس، كان اللازم الحكم ببطلان الغسل بتخلل الحدث الأكبر مطلقاً، للتصريح فيها بذكر المنى، بل وللمناط الأولوى، لكن عرفت الإشكال في السند، وسيأتي

ص: ٢٤٣

ويجوز الاستئناف بغسل واحد لهما ويجب الوضوء بعده

بعض الكلام فى هذه المسأله فى مباحث الاستحاضه إن شاء الله تعالى.

{ويجوز الاستئناف بغسل واحد لهما} لإطلاق أدله تداخل الأغسال كما سيأتى فى المسأله الخامسه عشره، وحينئذ يأتى بغسل ما سبق رجاءً وبالباقي قطعاً، لأنه بين إتمام السابق وبين إتمام اللاحق _ كما سبق مثله _ وربما يؤيده ما دل على تأخير غسل الجنابه إذا فاجئها الحيض فى أثنائه، {ويجب الوضوء بعده}.

الغسلان على أربعة أقسام:

الأول: أن يكون كلاهما جنبه.

الثانى: أن يكون كلاهما غير جنبه.

الثالث: أن يكون المرفوع جنبه والمتخلل غيرها.

الرابع: أن يكون المرفوع غير جنبه والمتخلل جنبه.

ففى الأول: لا إشكال فى عدم الاحتياج إلى الوضوء، لإطلاق أدله كفايه غسل الجنابه عن الوضوء، سواء كان متخللاً أم لا.

وفى الثانى: لا إشكال فى الاحتياج إلى الوضوء، لإطلاق أدله الوضوء.

وفى الثالث: ينبغى الاحتياج إلى الوضوء، لأن الحدث الأكبر ناقض للوضوء، كما أنه محتاج إلى الغسل، نعم فى مس الميت خلاف فى أنه هل هو ناقض أم لا؟ فإن قلنا بعدم النقض لم يحتج إلى الوضوء.

إن كانا غير الجنابه، أو كان السابق هو الجنابه، حتى لو

وفى الرابع: لا ينبغي الإشكال فى عدم الاحتياج إلى الوضوء، لإطلاق أدله كفايه غسل الجنابه عن الوضوء.

ثم إنه لا فرق فى ما ذكر بين أن يستأنف الغسل لهما، أو يتم الأول ويأتى بغسل ثانٍ للثانى.

لا يقال: فى الثالث إذا استأنف الغسل لهما لم يحتج إلى الوضوء، لأن غسل الجنابه الذى استأنفه يسقط الوضوء.

لأنه يقال: لم يعلم أن الاستئناف صحيح بالنسبه إلى ما سبق من أجزاء غسل الجنابه، فحاله كحال الحدث فى أثناء غسل الجنابه، حيث قد تقدم احتياجه إلى الوضوء.

إن قلت: إذا لم يقع الجزء الأول _ مثلاً _ من الغسل لهما عن الجنابه، لأنه غسل الجزء الأول للجنابه، فكيف يمكن التداخل فى الجزئين الآخرين، إذ الأدله إنما دلت على التداخل فى الغسل كله، لا فى بعضه؟.

قلت: لا مانع من القول بالتداخل فى البعض، خصوصاً إذا كان البعض الأخير بعد وجود المناط، فيصح أن ينوى أنه يغسل رأسه للجنابه، ثم يغسل رأسه عن مس الميت، ثم يغسل جانبيه عن الحدثين، وكذلك العكس بأن يغسل رأسه عنهما، ثم يغسل الجانبين مرتين مره عن الجنابه ومره عن مس الميت، مثلاً.

ومما تقدم تعرف وجه ما ذكره المصنف من قوله: "ويجب الوضوء بعده" {إن كانا غير الجنابه، أو كان السابق هو الجنابه، حتى لو

استأنف وجمعهما بنيه واحده على الأحوط، وإن كان اللاحق جنبه فلا حاجة إلى الوضوء، سواء أتمه وأتى للجنبه بعده، أو استأنف وجمعهما بنيه واحده.

استأنف وجمعهما بنيه واحده { لما عرفت من أن الجمع لا يفيد، لاحتمال كفايه غسل الرأس للجنبه، فيكون من قبيل الحدث الأصغر في أثناء غسل الجنبه {على الأحوط} بل الأقوى {وإن كان اللاحق جنبه فلا حاجة إلى الوضوء، سواء أتمه وأتى للجنبه بعده، أو استأنف وجمعهما بنيه واحده} لأن غسل الجنبه كما يظهر من الأدله مسقط للوضوء، سواء كان وحده أو مع غيره.

ص: ٢٤٦

(مسألة _ ١٠): الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضاً لا يكون مبطلاً لها.

(مسألة _ ١٠): {الحدث الأصغر في أثناء الأغسال المستحبه أيضاً لا يكون مبطلاً لها} وذلك لعدم الدليل على الإبطال، فالأصل عدمه، فكما لا ينتقض الغسل إذا وقع الحدث بعده كذلك لا ينتقض إذا وقع في أثناءه، وفي الجواهر عن المصايح الإجماع على عدم إعادته شيء منها بالحدث.

ويدل عليه خبر ابن بكير، سأل الصادق (عليه السلام) عن الغسل في رمضان، إلى أن قال: «والغسل أول الليل»، قلت: فإن نام بعد الغسل؟ قال: «هو مثل غسل يوم الجمعة إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك» (١).

أقول: فإذا لم يبطل الغسل بالحدث بعده لم يبطل بالحدث في أثناءه، كما لا يبطل بالحدث قبله، وهذا لحكم جار في كل غسل زمانى، كالأغسال للأعياد، والجمعه، وشهر رمضان، ونحوها، وكل غسل لفعل سابق، كالغسل لمن قتل وزغاً، أو قصد إلى مصلوب فنظر إليه، أو ترك صلاه الكسوف، أو نام سكراناً، أو صدرت منه معصيه، أو نحو ذلك، ومنه غسل المولود.

ص: ٢٤٧

نعم فى الأفسال المسآببه لأآآان فعل كفسل الزآاره والأآرام لا آبعء البآلان؁ كما أن آءوآه بعءه وقبل الآآان بءلك الفعل كءلك كما سآآآى.

{نعم فى الأفسال المسآببه لأآآان فعل كفسل الزآاره والأآرام} وءآول الآرم ومكه والمسآء ونآوها {لا آبعء البآلان} كأنه للآلازم العرفى بآن الآنآاض بالآآلل والآنآاض بالآآآر.

{كما أن آءوآه بعءه وقبل الآآان بءلك الفعل كءلك كما سآآآى} قال فى المسآمسك: (كما لعله المشهور؁ بل لم يعرف الآلاف فىه فى الآمله إلا من الآلى) (١)؁ آنآهى.

وءلك لءالاه النصوص عله؁ كصآآ النضربن سوآء؁ عن أبى الآسن (عله السلام)؁ عن الرجل آفآسل للآآرام ثم آنام قبل أن آآرم؟ قال: «عله إعاءه الفسل» (٢).

وموآق إسآاق: عن فسل الزآاره آفآسل الرجل بالآل وآزور بالآل بفسل وآء آآزآه ءلك؟ قال (عله السلام): «آآزآه ما لم آآءآ ما آوبب وضوءاً؁ فآن آآءآ فلىعء فسله بالآل» (٣).

وصآآ آبن الآآآ؁ قال: سأآآ أبا إبراهآم (عله السلام)

ص: ٢٤٨

١- المسآمسك: آ ٣ ص ١٣٢

٢- الوسائل: آ ٩ ص ١٤ الباب ١٠ من أبواب الآآرام آ ١

٣- الوسائل: آ ١٠ ص ٢٠٤ الباب ٣ من أبواب زآاره البآ آ ٣

عن الرجل يغتسل لدخول مكة، ثم ينام فيتوضأ قبل أن يدخل، أيجزيه ذلك أو يعيد؟ قال: «لا- يجزيه لأنه إنما دخل بوضوء»^(١).

أما صحيح العيص، سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن الرجل يغتسل للإحرام بالمدينة، ويلبس ثوبين، ثم ينام قبل أن يحرم؟ قال: «ليس عليه غسل»^(٢)، فهو دليل على عدم تأكيد استحباب الإعادة، فلا ينافي ما سبق، كما سيأتي الكلام حول المسألة مفصلاً في الأغسال المسنونه، أن شاء الله تعالى.

ثم إن مقتضى القاعدة أنه إذا اغتسل لأمرين، وكان أحدهما يبطل بالحدث في أثناؤه، والآخر لا يبطل بذلك، فأحدث كان لكل غسله حكمه، إذ لا دليل على التلازم في هذا الحال في البطلان، أو عدم البطلان، بل يؤخذ بإطلاق دليل كل منهما.

ص: ٢٤٩

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣١٩ الباب ٦ من أبواب مقدمات الطواف ح ١

٢- الوسائل: ج ٩ ص ١٥ الباب ١٠ من أبواب الإحرام ح ٣

مسأله ١١ ما لو شك في غسل عضو من الأعضاء قبل الدخول في العضو الآخر

(مسأله _ ١١): إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة، أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع وأتى به

(مسأله _ ١١): {إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة، أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر، رجع وأتى به} كما عليه غير واحد، لإطلاق أدله التجاوز الحاكمه على الاستصحاب التي منها قوله (عليه السلام): «وإن شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه»^(١).

خلافاً لبعض، حيث خص جريان قاعده التجاوز بباب الصلاه، مدعيّاً بعدم الكليه، لأن المنصرف من النص باب الصلاه، حيث ذكرت قرائن تصرف الكليه عن ظاهرها، وقد ذكرنا في محله الإطلاق في القاعده.

نعم قد سبق أن المشهور في باب الوضوء عدم جريان القاعده، لما ادعى من الدليل الخاص، فالمرجع استصحاب عدم الإتيان.

ثم لعل المراد بالغير في الروايه مطلق الغير، ولو لم يكن له محل مقرر، مثل حاله الفراغ عن غسل الرأس في مقابل اشتغاله بغسل الرأس، فإذا رأى نفسه فارغاً منه كفى في جريان قاعده التجاوز، أو المراد الغير الذي له محل مقرر، ولو كان تقرر بحسب عادته، مثل أن

ص: ٢٥٠

وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به، وبينى على الإتيان على الأقوى،

يكون من عادته أنه إذا اغتسل رأسه جلس على دكه للتنفس، ثم يقوم لغسل الطرف الأيمن، أو المراد الغير الذى يعد من أجزاء المركب مثل أن يشرع فى غسل الطرف الأيمن، احتمالات. وإن كان الأظهر عندى هو الأول، لصدق التجاوز، فيشملة قوله (عليه السلام): «إنما الشك إذا كنت فى شىء لم تجزه»، فإذا جازه عرفاً كان شكه محكوماً بالعدم، خلافاً لظاهر المصنف، من اشتراطه الدخول فى عضو آخر.

وفصل بعض بين الشك فى الجزء فكما قال المصنف، وبين الشك فى الشرط، بأن جاء بالجزء وشك فى شرطه، فالمرجع فيه قاعده الفراغ لعموم النص، وفيه: إن الإطلاق هو المحكم، فإذا رأى نفسه فارغاً من غسل رأسه ثم شك فى أنه هل غسل رأسه أم لا؟ أو هل أن غسل رأسه كان بالماء المطلق أو المضاف؟ أو هل استوعبه بالغسل أم لا؟ فاللازم إجراء قاعده الفراغ، فتأمل.

وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به وبينى على الإتيان على الأقوى { لإطلاق الأدله المؤيده بالمركز عند العقلاء فى كل أعمالهم، وربما يقال فى الغسل بالعدم، إما لوحده الملاك بينه وبين الوضوء، وفيه: إنه لا وجه لذلك بعد الإطلاق، وخروج الوضوء لدليل خاص لا يلزم خروج الغسل، وإما لأن الطهارات الثلاث عمل واحد بسيط لا مركب، فلا مجال لإجراء القاعده المشترط فيها كونها فى الأمر المركب.

وإن كان الأحوط الاعتناء ما دام في الأثناء ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء.

نعم لو شك في غسل الأيسر أتى به، وإن طال الزمان، لعدم تحقق الفراغ حينئذ، لعدم اعتبار الموالاه فيه

وفيه: إنه لا- وجه لجعلها بسائط بعد ظهور تركيبها شرعاً وعرفاً، وإما لأن الطهارات من باب العنوان والمحصل فالشك في جزء منها شك في العنوان، فاللازم الرجوع إلى الاحتياط.

وفيه:

أولاً: إننا لا نسلم أنها من باب العنوان والمحصل، وإن اشتهر بين المعاصرين ومن إليهم.

وثانياً: إنه على تقدير ذلك إن الإطلاق حاكم بأن المحصل قد حصل {وإن كان الأحوط الاعتناء ما دام في الأثناء ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء} فإذا فرغ وشك جرت قاعده الفراغ بلا إشكال.

{نعم لو شك في غسل الأيسر أتى به، وإن طال الزمان، لعدم تحقق الفراغ حينئذ، لعدم اعتبار الموالاه فيه} فلا يصدق الفراغ.

وفيه:

أولاً: إن الشك في شرطه يدخله تحت القاعده، ولعل المصنف أراد الشك في أصل الغسل، كما لا يستبعد أن يكون هو الظاهر من عبارته.

ص: ٢٥٢

وإن كان يحتمل عدم الاعتناء إذا كان معتاد الموالاه.

وثانياً: إنه يصدق الفراغ عرفاً، وهو معيار جريان القاعده، فعدم اعتبار الموالاه لا يضر، ولا حاجة إلى ما ذكره المستمسك، من (أن الفراغ الذى هو موضوع عدم الاعتناء بالشك بعده هو الفراغ البنائى، فلا يعتنى بالشك فى غسل الأيسر بعد بنائه على الفراغ من الغسل)⁽¹⁾ حتى يرد عليه ما تقدم فى باب الوضوء، من أن الظاهر من الفراغ هو الفراغ العرفى ولا دليل على الفراغ البنائى، {وإن كان يحتمل عدم الاعتناء إذا كان معتاد الموالاه} بناءً على جريان قاعده التجاوز، والفراغ بلحاظ التجاوز عن المحل العادى.

ثم إنهم اختلفوا فى أن قاعده التجاوز وقاعده الفراغ، هل هما قاعده واحده أو قاعدتان، وتفصيل الكلام فى محله.

ص: ٢٥٣

١- المستمسك: ج ٣ ص ١٣٤

(مسأله _ ١٢): إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل، ثم شك في أنه كان ناوياً للغسل الارتماسي حتى يكون فارغاً، أو لغسل الرأس والرقبه في الترتيبي حتى يكون في الأثناء ويجب عليه الإتيان بالطرفين، يجب عليه الاستئناف.

نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبي، لأنه إن كان بارتماسه قاصداً للغسل الارتماسي فقد فرغ، وإن كان قاصداً للرأس والرقبه فيأتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبي.

(مسأله _ ١٢): {إذا ارتمس في الماء بعنوان الغسل ثم شك في أنه كان ناوياً للغسل الارتماسي، حتى يكون فارغاً، أو لغسل الرأس والرقبه في الترتيبي، حتى يكون في الأثناء ويجب عليه الإتيان بالطرفين يجب عليه الاستئناف} بمعنى عدم الاكتفاء، لا بمعنى أن يغتسل من رأس.

ولذا أوضحه بقوله: {نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبي، لأنه إن كان بارتماسه قاصداً للغسل الارتماسي فقد فرغ} ولا يحتاج إلى غسل الرأس والرقبه {وإن كان قاصداً للرأس والرقبه فيأتيان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبي} لأنه يعلم إجمالاً بسقوط غسل الرأس والرقبه على كل حال، وهل يجوز إعادته للغسل الارتماسي؟ فيه نظر، لما عرفت سابقاً من عدم صحة الارتماسي في أثناء الترتيبي، فهو يعلم بعدم صحة الارتماسي على كل حال، لأنه إن كان غسله الأول ارتماسياً فلا مجال لغسل ثان، وإن كان ترتيبياً فلا يصح منه

الغسل الارتماسى، نعم من ىرى جواز العدول من الترتيبى إلى الارتماسى فى ما تقدم يصح عنده الغسل الارتماسى فى المقام.

ص: ٢٥٥

مسأله ١٣ لو انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل

(مسأله _ ١٣): إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل، يجب عليه الإعادة ترتيباً أو ارتماساً، ولا يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبه إن كان الجزء غير المنغسل فى الطرفين، فيأتى بالطرفين الآخرين، لأنه قصد به تمام الغسل ارتماساً، لا خصوص الرأس والرقبه، ولا يكفى نيتهما فى ضمن المجموع.

(مسأله _ ١٣): {إذا انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى، ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل} بحيث لا يكفى غسله لفوات وقت الدفعه _ على ما اشترطوا _ ومثله إذا تبين وجود مانع فى جسده لا- يمكن إزالته بحيث يتحقق الارتماس {يجب عليه الإعادة ترتيباً أو ارتماساً} لأنه لم يتحقق منه الغسل أصلاً.

{ولا- يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبه إن كان الجزء غير المنغسل فى الطرفين، فيأتى بالطرفين الآخرين} إذ العمل لا ينقلب عما كان عليه، فإن نيه الارتماس لم تصح، ولم ينو الترتيب، والأصل عدم الانقلاب بالنيه المتأخره، وقوله: "إن كان الجزء" إلى آخره إنما هو لأن الجزء غير المنغسل إذا كان فى الرأس لم يتم له غسل الرأس والرقبه، فلا يكفى غسل الطرفين من جهتين، جهه عدم الانقلاب، وجهه عدم تمام الرأس {لأنه قصد به تمام الغسل ارتماساً، لا خصوص الرأس والرقبه، ولا يكفى نيتهما فى ضمن المجموع} لأن الارتماس والترتيب عنوانان.

نعم لو قصد غسل الرأس والرقبه على كل تقدير، بأن لم يكن قصده الارتماس من باب التقييد، صح غسل الرأس والرقبه، فإن كان الجزء غير المنغسل في الرأس والرقبه غسل ذلك الجزء وأتى بالطرفين بعده، وإن كان في الطرفين اكتفى بالغسل للرأس والرقبه وأتى بالطرفين.

ص: ٢٥٧

(مسأله _ ١٤): إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا؟ بيني على صحه صلاته، ولكن يجب عليه الغسل للأعمال الآتيه، ولو كان الشك في أثناء الصلاه بطلت،

(مسأله _ ١٤): {إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابه أم لا؟ بيني على صحه صلاته} لقاعده الفراغ {ولوكن يجب عليه الغسل للأعمال الآتيه} وذلك لأن المستفاد من دليل القاعده هو صحه الموجود، لا وجود ما شك في الإخلال به، فالصلاه التي أتى بها صحيحه؛ وحيث لا دليل على أنه محكوم بأنه اغتسل، كان اللازم أن يغتسل للصلاه الآتيه، والتفكيك بين المتلازمين ممكن شرعاً، لمصلحه التسهيل في مثل المقام مثلاً، قال تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ) (١١)، فلا يقال: إنه إن كان مغتسلاً واقعاً جاز أن يأتي بالصلاه الثانيه، وإن لم يكن مغتسلاً واقعاً بطلت صلاته السابقه.

ومما تقدم تعرف حال ما إذا عمل عملاً آخر مشروطاً بالطهاره ثم شك في أنه هل تطهر أم لا؟.

{ولو كان الشك في أثناء الصلاه} بأنه هل اغتسل أم لا؟ {بطلت} لأن حال الأجزاء الباقيه حال الصلاه الآتيه، في أن إجراء قاعده الفراغ من الأجزاء السابقه لا تصح الأجزاء الآتيه المشروطه بالطهاره، ولا يصح إذا اغتسل في أثناء الصلاه بما لا ينافي الموالاه وغيرها المشروطه في الصلاه، فيحصل الطهر بالنسبه إلى الأجزاء اللاحقه، لأنه وإن حصل الطهر بالنسبه إلى الأجزاء الآتيه إلا أن

ص: ٢٥٨

لكن الأحوط إتمامها ثم الإعادة.

اشتراط الطهاره من أول الصلاه إلى آخرها قد فقد، لأنه حال الشك قبل أن يغتسل محكوم بالحدث، فالأدله الداله على لزوم استمرار الطهر تدل على عدم الاعتداد بهذه الصلاه.

وعلى هذا فلو اتفق أنه اغتسل في الأثناء قبل أن يشك، مثل ما إذا شك في وضوئه السابق هل كان صحيحاً أم لا؟ فتوضاً في الأثناء احتياطاً، ثم شك في أنه هل توضاً قبل الصلاه أم لا؟ كان مقتضى القاعده الصحه، لفرض صحه الأجزاء السابقه بالفراغ والتجاوز، وصحه الأجزاء اللاحقه بالطهر الحاصل في أثناء الصلاه، وليست له حاله محكوم به بالحدث في الأثناء، لينافى ما دل على لزوم استمراريه الطهاره.

{لكن الأحوط إتمامها ثم الإعادة} وذلك لأنهم اختلفوا في أن شرط الصلاه هل هو الطهاره المتقدمه على الصلاه، ويكون شرطيتها من قبيل الشرط المتقدم، أو الشرط هو الطهاره الحاصله منهما، وتكون الشرطيه من قبيل الشرط المقارن، فإذا كانت الطهاره من قبيل الأول حكم بصحه الصلاه لقاعده التجاوز، حيث إن وقت الشرط قبل الصلاه، فيكون من قبيل ما لو شك في أثناء صلاه العصر هل أتى بالظهر أم لا؟ إذ الشرط قد قرر له الشارع محلاً خاصاً، وقد تجاوزه المكلف ودخل في غيره، فحاله حال الشك في جزء متقدم وقد دخل في جزء متأخر، إذ قاعده التجاوز تشمل الشروط كما تشمل الأجزاء، وإذا كانت الطهاره من قبيل الثاني لم يكن مجال لجريان قاعده

ص: ٢٥٩

التجاوز، لأن التجاوز وإن كان صادقاً بالنسبة إلى ما مضى من الشرط المقارن للأجزاء السابقة، لكنه ليس صادقاً بالنسبة إلى الأجزاء الباقية، لعدم إحراز شرطها.

نعم لو فقد الطهارتين الترابية والمائية في أثناء الصلاة، ثم شك، وقلنا بأن فاقد الطهورين تجب عليه الصلاة، وجب الإتمام.

إذا عرفت هذا نقول: حيث يحتمل أن الشرط من قبيل الشرط المتقدم، كان الاحتياط في إتمام الصلاة، لكن الاحتياط استحبابي، حيث إن ظاهر قوله سبحانه: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا) (١) وغيره أن الشرط هي الطهارة المقارنه، ولتفصيل الكلام حول أن أقسام الطهارات الثلاث من قبل الشرط المتقدم، أو الشرط المقارن، أو تختلف، حيث إن ظاهر آية الغسل المقارنه، وظاهر آية الوضوء، أي قوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) (٢) الآية المتقدمه، محل آخر.

ثم إن المستمسك ذكر أنه: لو أحدث بعد الصلاة وجب عليه الوضوء والغسل وإعادة الصلاة الأولى، بخلاف ما إذا لم يحدث، فإنه تجب عليه الصلاة الثانية بعد أن يغتسل لها، فالحدث موجب لإعادة

ص: ٢٦٠

١- سورة المائدة: الآية ٦

٢- سورة المائدة: الآية ٦

الصلاه الأولى، وذكر في وجهه بأنه مقتضى العلم الإجمالي، لأنه إذا أحدث بالأصغر يعلم بأنه إما يجب عليه إعادته الصلاة السابقة، إذا لم يكن مغتسلاً واقعاً، أو الوضوء للصلاه اللاحقه إذا كان مغتسلاً واقعاً، لأن الحدث أبطل غسله الواقعي فوجب عليه الوضوء (١١)، انتهى بتصرف.

وفيه: إنه لا- تجب عليه إعادته الصلاة السابقة، لانحلال العلم الإجمالي بالتعبد الشرعي بأنه صحيح الصلاة، كما لا يجب عليه الوضوء للتعبد الشرعي بأنه غير مغتسل لقاعده الاشتغال.

ص: ٢٤١

١- المستمسك: ج ٣ ص ١٣٧

(مسأله _ ١٥): إذا اجتمع عليه أغسال متعدده فإما أن يكون جميعها واجباً، أو يكون جميعها مستحباً، أو يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض، فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع

(مسأله _ ١٥): {إذا اجتمع عليه أغسال متعدده، فإما أن يكون جميعها واجباً، أو يكون جميعها مستحباً، أو يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض، فإن نوى الجميع بغسل واحد صح في الجميع} على المشهور، بل ربما ادعى عليه الإجماع في الجملة، وذلك لجملة من الروايات، خلافاً للمستند الذي جعل ذلك موافقاً للأصل، قال: (لا دليل على التعدد سوى أصاله عدم التداخل التي لا دليل عليها)^(١) انتهى. لكن الظاهر هو أصاله عدم التداخل _ كما قرر في الأصول _ وإنما ثبت في المقام بدليل خاص.

وكيف كان يدل على الكفايه إما مطلقاً أو في الجملة، ويتعدى إلى البقيه بالمناط جمله من الروايات، كصحيحه زراره المرويه في الكافي والتهذيب، وفي الثاني أسند إلى أحدهما (عليهما السلام) قال: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلت ذلك للجنابه والجمعه وعرفه والنحر [والحلق]^(٢)» والذبح والزياره، فإذا

ص: ٢٦٢

١- المستند: ص ١٣٤ سطر ٢١

٢- ما بين المعكوفين من نسخه الكافي

اجتمعت لله عليك حقوق أجزأها عنك غسل واحد _ قال ثم قال: _ وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيدها»(١).

ورواه السرائر وزاد: قال زراره: وحرم اجتمعت في حرمه يجزيك لها غسل واحد(٢).

وما رواه الكافي، عن جميل، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما (عليهما السلام) أنه قال: «إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل عن كل غسل يلزمه في ذلك اليوم»(٣).

وما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن المرأة تحيض وهي جنب هل عليها غسل الجنابه؟ قال: «غسل الجنابه والحيض واحد»(٤).

وفي روايه الحلبي، قال: «غسل الجنابه والحيض واحد»(٥).

وعن زراره، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا حاضت

ص: ٢٤٣

-
- ١- التهذيب: ج ١ ص ١٠٧ الباب ٥ في الأغسال ح ١١. والكافي: ج ٣ ص ٤١ باب ما يجزئ الغسل منه ح ١
 - ٢- السرائر: ص ٤٨٥ سطر ١٢ من كتاب نوادر المصنفين
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٤١ باب ما يجزئ الغسل منه ح ٢
 - ٤- الكافي: ج ٣ ص ٨٣ باب المرأة ترى الدم ح ٢
 - ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٥٦٦ الباب ٢٣ من أبواب الحيض ح ١

المراه وهى جنب أجزأها غسل واحد»(١١).

وعن أبى بصير، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: سئل عن رجل أصاب من امراه ثم حاضت قبل أن تغتسل؟ قال: «تجعله غسلأ واحداً»(١٢).

ومثلها جمله أخرى من الروايات الداله على تداخل غسلى الجنابه والحيض، وفي روايه شهاب: «وإن غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله ويجزيه غسل واحد لهما»(١٣).

وروايه الحسين الخراسانى المرويه فى السرائر، قال (عليه السلام): «غسل يومك يجزيك لليلتك، وغسل ليلتك يجزيك ليومك»(١٤)، فإنه عام يشمل كل غسل، استثنى عنه ما تأخر سببه عن الغسل بالإجماع، فيبقى الباقي.

ومثله روايه عثمان، عن الصادق (عليه السلام): «من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل فى كل موضع يجب فيه الغسل، ومن اغتسل ليلاً كفاه غسله إلى طلوع الفجر»(١٥).

ص: ٢٤٤

١- السرائر: ص ٤٨٥ سطر ٣٥ كتاب نوادر المصنفين

٢- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٧ الباب ٤٣ من أبواب الجنابه ح ٥

٣- الوسائل: ج ١ ص ٥٢٦ الباب ٤٣ من أبواب الجنابه ح ٣

٤- السرائر: ص ٤٧٦ سطر ٤ كتاب جميل بن دراج

٥- الوسائل: ج ٩ ص ١٤ الباب ٩ من أبواب الإحرام ح ٤

وصحيحه زراره: مات ميت وهو جنب كيف يغسل وما يجزئه من الماء؟ فقال: «يغسل غسلاً واحداً يجزئ ذلك عنه لجنابته ولغسل الميت، لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمه واحده» (١).

وما رواه الفقيه، قال: «من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان، أن عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعه، فإنه يقضى صلاته وصيامه إلى ذلك اليوم، ولا يقضى ما بعد ذلك» (٢)، فإن هذه الروايات دلت بالصراحة في بعضها، ولعموم التعليل في بعضها الآخر، وبالمناط في ثالث، مثل تنظير الحيض بالجنابه فيما إذا ماتت الحائض، في كفايه غسل واحد لهما على تداخل الأغسال بعضها في بعض، وكفايه الغسل الواحد للجميع، واجبات كانت أو مستحبات أو مختلفات.

ثم إنه ربما يظهر من بعض العبارات عدم التداخل مطلقاً، كما حكى عن التحرير والقواعد والإرشاد، عدم التداخل فيما إذا كانت كل تلك الأغسال مستحبه، وحكى عن القواعد، والتذكرة، والإرشاد، وجامع المقاصد، عدم التداخل فيما

ص: ٢٤٥

١- الكافي: ج ٣ ص ١٥٤ باب الميت يموت وهو جنب ح ١

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٧٤ الباب ٣٣ في ما يجب على من أفطر ح ١٤

إذا كانت الأغسال مختلفه بين واجب ومستحب.

وفى المسأله سبعة أقوال أخرى، بالإضافة إلى قول المشهور، والأقوال الثلاثه التى نقلناها، واستدلوا لهذه الأقوال بضعف الروايات سنداً ودلاله، مع أصاله عدم التداخل، وباشتراط نيه الوجه التى لا تتحقق فى بعض الصور، وبلزوم صدق الامتثال الذى لا يتحقق فيما لم ينو بعض الأغسال، وبأنه لا يجتمع نيه الوجوب والندب فيما إذا كانت الأغسال مختلفه.

وفى الكل ما لا- يخفى، إذ أولاً: لا ضعف فى كل الروايات، والضعيف سنداً منها متقو بغيره وبالشهره، والضعيف دلالة متقو بغيره، وبهذه الروايات ترفع أصاله عدم التداخل، ونيه الوجه لا دليل عليها، كما سبق فى مباحث الوضوء، وسيأتى الكلام فيما إذا لم ينو بعض الأغسال، ولا وجه لعدم اجتماع نيه الوجوب والندب، بل ما أكثره فى الشرع، مثل صلاه الجماعه وغيرها، فالقول بالتداخل كما ذكره المصنف مطلقاً هو المتعين.

ثم إن الاكتفاء بغسل واحد عن عدّه أسباب يمكن تصوّره على أحد الأنحاء الأربعة:

الأول: التداخل فى السبب، بأن تكون الأحداث أمراً وحدانياً، لا تكرر بتكرره، فحاله حال تكرر الأحداث الصغرى، فكما أن الغائط بعد البول لا يوجب حدثاً جديداً، ولذا يكفى وضوء واحد، كذلك الحيض بعد الجنابه لا يوجب حدثاً جديداً ولذا يكفى غسل

واحد، وليس المقام من قبيل توارد الأسباب المتعدده دفعه، كالسهمين الواردين على الجسم دفعه مما يوجب موت الإنسان، لأن في السهمين يكون كسر وانكسار، والموت مستند إليهما، وفي المقام الحدث مستند إلى أولهما فقط، فجعل بعض الفقهاء تداخل السبب في المقام من قبيل ذلك لا وجه له.

الثاني: التداخل في المسبب، بأن يكون كال حدث مقتض لغسل، لكن إذا اجتمعت أغسال متعدده اكتفى عنها بواحد، فالفرد الخارجى مصداق لغسل الجنابه، ولغسل الحيض، ولغسل الجمعه.

الثالث: اكتفاء الشارع بمسبب واحد عن كل المسببات بإسقاط ما عدا واحد فى صورته الاجتماع.

الرابع: ما ذكره الجواهر^(١) من أن الغسل المجزئ عن أغسال متعدده مغاير مع تلك الأغسال ذاتاً ومهيئه، جعله الشارع مجزئاً عن الجميع تعبداً.

ثم إن مراد القائل بالتداخل فى الأسباب أو المسببات ليس التداخل الحقيقى، لأن ذلك مستحيل، فقد قضت الضروره باستحاله الطفره والتداخل، كما ذكروا فى علم الحكمه، بل التداخل الاعتبارى الصورى كما لا يخفى.

ص: ٢٤٧

وحصل امتثال أمر الجميع، وكذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحه إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث والاستباحه، وكذا لو نوى القربه،

ثم إن نوى المكلف جميع الأغسال صح الجميع {وحصل امتثال أمر الجميع} لأن الامتثال لا يكون إلا بالنيه _ فإن الأعمال بالنيات _ فإذا نوى الجميع حصل امتثال الجميع. {وكذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحه} فإن الغسل الواحد يصح عن الجميع {إذا كان جميعها أو بعضها لرفع الحدث والاستباحه} بأن كان فى البين جنبه أو حيض مثلاً، أما إذا لم يكن بأن أراد الغسل للجمعه والزياره لم يكن وجه لنيه الرفع أو الاستباحه، إلا- إذا نوى بالرفع رفع ظلمانيه النفس التى ترتفع بالغسل، فإن الغسل كالوضوء نور، لكن هذا خلاف الاصطلاح.

{وكذا لو نوى القربه} بمعنى نيه الجميع إجمالاً، إذ لو لم يلتفت إلى نيه الجميع لم تكن القربه منطبقه على المأمور به، ولذا قال السيد البروجردى _ فى تعليقه على المقام _ : (وكان ناوياً لعناوينها أيضاً، وإلا فالقوى عدم الكفايه عن شىء منها) (١) انتهى. ومراده بعناوينها الإجماليه منها، كما أشار إليه السيد الجمال وغيره فى تعليقاتهم.

ثم إنه يأتى الكلام فيما إذا نوى البعض دون البعض، ومنه:

ص: ٢٤٨

وحيثذ فإن كان فيها غسل الجنابه لا حاجه إلى الوضوء بعده أو قبله

يعرف ما إذا نوى رفع بعض الأحداث، أو القربه المنطبقه على بعض الأقسام. {وحيثذ فإن كان فيها غسل الجنابه لا حاجه إلى الوضوء بعده أو قبله} كما ذكره جمع من العلماء، بل هو المشهور، بل فى المستند(١) إنه ظاهر الجيمع، ونسبه المستمسك إلى الغنائم أيضاً، خلافاً للنراقى الأول، فاستظهر وجوب الوضوء.

والقول المشهور هو المتعين، وذلك لتحقق غسل الجنابه المجزئ عن الوضوء بإطلاق أدلته، ولا- دليل على أن ضم غيره إليه يوجب رفع بعض آثاره، فإن قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)(٢) ظاهر فى أن الجنب يكفيه الطهر بالغسل مطلقاً، إن ما دل على أن غسل الجنابه لا وضوء قبله ولا بعده يشمل بإطلاقه المقام.

أما القول الآخر فقد استدل له بصدق الاسمين، فيتعارض أدله وجوده وعدمه، فيحصل التسايط ويبقى أدله عموم الوضوء، وبأن غسل الحيض والوضوء معاً يرفعان حدث الحيض، فإذا لم يتوضأ بعده، لم يرفع حدث الحيض، ومع حدث الحيض لا تصح الصلاه، وإن ارتفعت حدث الجنابه، والدليل على أنهما معاً يرفعان حدث

ص: ٢٦٩

١- المستند: ص ١٣٥ سطر ١٥

٢- سورة المائده: الآيه ٦

وإلا- وجب الوضوء، وإن نوى واحداً منها وكان واجباً كفى عن الجميع أيضاً على الأقوى، وإن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابه وكان من جملتها

الحيض أنها لو كانت متوضيه فجاءها حدث الحيض، لزم عليها الغسل والوضوء معاً، وإن لم تحدث في أثناء الحيض فرضاً، وفي الدليلين ما لا يخفى.

أما الأول: فلأن غسل الجنابه يرفع الحدث الأصغر، وغسل الحيض لا يرفع الحدث الأصغر، فلا تعارض بينهما.

وأما الثاني: فلأنه:

أولاً: لا نسلم أن الحيض يبطل الوضوء، إذ لا دليل على ذلك.

وثانياً: لنفرض أنه يبطل الوضوء، لكن الرفع له ليس الغسل والوضوء، بل الرفع لحدث الحيض هو الغسل فقط، والحدث الأصغر إنما يرتفع بالوضوء أو القائم مقامه، وهو غسل الجنابه.

ثم إنه لا فرق في عدم الاحتياج إلى الوضوء في صورته تداخل الأغسال بين أن ينويها جميعاً، أو ينوي بعضها غير الجنابه، إذا قلنا بأن نية البعض كافيته، إذ مع تحقق غسل الجنابه سواء نواه أم لا، تبعه أثره، {وإلا- وجب الوضوء} لإطلاق ما دل على وجوب الوضوء مع الغسل وبدونه، الشامل لتعدد الغسل ووحده {وإن نوى واحداً منها وكان واجباً كفى عن الجميع أيضاً على الأقوى، وإن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابه وكان من جملتها} أما إذا نوى الجنابه فلا

لكن على هذا يكون امثالاً بالنسبة إلى ما نوى، وأداءً بالنسبة إلى البقيه، ولا حاجة إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابه، وإن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابه أن ينوى غسل الجنابه،

إشكال ولا خلاف في الكفايه، وعن شرحي الجعفريه والموجز دعوى عدم الخلاف فيه، وعن السرائر وجامع المقاصد الإجماع عليه، ويدل عليه إطلاق أدله كفايه الغسل الواحد، ولا دليل من نص أو إجماع على اشتراط نيه الجميع في الكفايه عن الجميع، ومثل قوله (عليه السلام): «إنما الأعمال بالنيات»^(١) وما أشبهه محكوم بالإطلاق المذكور، بل هو صريح روايه الفقيه وظاهر روايه جميل.

{لكن على هذا يكون امثالاً بالنسبة إلى ما نوى، وأداءً بالنسبة إلى البقيه} وذلك لأن الامتثال لا يكون إلا بالقصد، أما الأداء فهو أعم.

والحاصل: إن الغسل الخارجى حيث إنه مجمع العناوين يكون كافياً عن الجميع وإن لم يقصد الجميع، ولكن العمل حيث إنه عباده وأمر قصدى، وذلك لا يأتى إلا بالنيه، فاللزام أن ينوى نيه واحده أو أكثر. {ولا حاجة إلى الوضوء إذا كان فيها الجنابه} لما عرفت من أن غسل الجنابه متى تحقق لم يحتج إلى الوضوء. {وإن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابه أن ينوى غسل الجنابه} لاتفاقهم في الصحه حينئذ، دون ما إذا نوى غيرها، فقد اختلفوا في الصحه من

ص: ٢٧١

وإن نوى بعض المستحبات كفى أيضاً عن غيره من المستحبات،

جهه احتمال أن أثر غسل الحيض أضعف من أثر غسل الجنابه، فنيه الجنابه كافيه عن الحيض، دون العكس، وربما أريد ذلك بموثق سماعه: في الرجل يجامع المرأة فتحيض قبل أن تغتسل من الجنابه؟ قال (عليه السلام): «غسل الجنابه عليها واجب» (1).

وفيه: إن الاحتمال لا- أثر له في قبال الإطلاق، والموثقه بصدد بيان أن غسل الجنابه لا يرتفع بسبب حدوث الحيض، ويؤيده كفايه نيه غسل الميت عن جنابته التي حدثت له قبل الموت، كما دل عليه صحيح زراره.

وإن نوى بعض المستحبات كفى أيضاً عن غيره من المستحبات { بل والواجبات أيضاً، وذلك لإطلاق الأدله، وخصوص روايه الفقيه المتقدمه، خلافاً لمن قال بعدم الكفايه عن المستحب الآخر، فكيف بالواجب، ومن قال بعدم الكفايه عن الواجب وإن كفى عن المستحب.

أما الأول: فقد استدل بالأصل بعد عدم تسليمه الإطلاق في الروايات، وفيه: ما تقدم من وجود الإطلاق الرافع للأصل.

وأما الثاني: فقد استدل بأن الأحداث حقيقه واحده، فرافع بعضها رافع للبعض الآخر، فنيه الجنابه ترفع الحيض مثلاً، ولا

ص: ٢٧٢

وأما كفايته عن الواجب فيه إشكال، وإن كان غير بعيد لكن لا يترك الاحتياط.

كذلك الغسل المستحب، فإنه ليس من جنس الغسل الواجب، حتى ترفع فيه المستحب الحدث الموجب للغسل الواجب، وفيه ما لا يخفى، فإن الغسل حقيقه واحده، وإن رتب الشارع بعض الآثار على بعضها دون بعض، فإن ذلك خارج عن المهيه شرع لمصلحه التسهيل، حيث إن الجنابه كثيره الابتلاء مثلاً، فحال الغسل حال الصلاه جماعه وفرادى، وحال المعامله اللازمه والجائزه، وحال الطلاق الرجعى وغيره، وحال النكاح الدائم والمنقطع، إلى غيرها، فإن بقاء المشهور وحده حقيقه هذه الأمور، وإن اختلفت بعض أحكامها، فتأمل.

ومما تقدم تعرف الوجه فى قوله: {وأما كفايته عن الواجب ففيه إشكال، وإن كان غير بعيد، لكن لا يترك الاحتياط} ثم إن مقتضى الإطلاقات المتقدمه أنه لا فرق بين أن يعلم الإنسان بالأغسال التى عليه أم لم يعلم بها أجمع، فأتى بالغسل احتياطاً قربه، أو لم يعلم إلا بالبعض، فأتى بما علم فقط.

نعم لو أتى بالبعض بقصد التقييد بعدم غيره لا يكفى عن غيره، وهذا القصد غير ضار، إذ ظاهر الأدله إجراء التوحيد، لا كونه عزيزه كما فى صحيحه زراره وراويه الحسين وغيرهما، ومما تقدم ظهر أنه يصح أن ينوى الجميع، أو البعض الواجب، أو المستحب، وأنه يكفى عن الجميع إلا إذا جاء بالبعض بقصد التقييد بعدم غيره.

ثم إنه قد سبق أن الغسل الذى لم يأت سببه لم يسقط بالغسل الذى أتى سببه، فإذا اغتسل للجنابه ثم قتل وزغه، استحب له الغسل بلا إشكال ولا خلاف.

نعم فيما إذا اغتسل للجنابه ثم قصد زياره مثلاً هل يكفى غسلها لها أم لا؟ احتمالان: الكفايه، لأن الواقع هو المناط، وقد كان فى الواقع زائراً فى هذا اليوم، ويؤيده قوله (عليه السلام): «غسل يومك يجزيك لليلتك»^(١١)، ومثله غيره. وعدم الكفايه، إذ بدون قصد زياره لا يصدق غسل زياره، ولعل هذا هو الأقرب.

ثم لو قلنا باشتراط كل غسل بالنيه فنوى الجميع فى غسل الرأس، والبعض فى الجانبين، فالظاهر الصحه، واحتياج بقيه الأغسال التى لم ينوها إلى غسل الجانبين بنيتها، لأن الأعمال بالنيات، وكما أنه إذا كان عليه أغسال صح التداخل، كذلك إذا كان على الصبى _ مثلاً _ صح نيه الولى متداخلا، فإذا صار جنباً، ومس

ص: ٢٧٣

الميت، وأراد الأحرار به، نوى الجميع في غسل واحد، وذلك للمناط بل الإطلاق، وكذا في المجنون ونحوه إذا قلنا بصحة
تغسيله كذلك، والله العالم.

ص: ٢٧٤

(مسأله _ ١٦): الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض، بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه، بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم.

(مسأله _ ١٦): {الأقوى صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض} لإطلاق دليل غسل الجمعه، ولم يدل دليل على عدم قابليه الجنب والحائض له، بل حكمه غسل الجمعه تقتضى الصحه، وهذا فيما إذا كانت ترى الدم، وكان الجنب قصد التقييد فى غسل الجمعه، بأن قصده بدون غسل الجنابه، أو قلنا إن غسل الجمعه لا يكفى عن الجنابه، أو اغتسل فى حال استمرار الجنابه، مثل أن غسل رأسه فى حال الإدخال، ومثل سائر من عليه الغسل كالنفساء، وماس الميت، والمستحاضه.

{بل لا يبعد إجزاؤه عن غسل الجنابه} إذا لم يقيده بالعدم، وقد عرفت سابقاً دليله من الإطلاقات، وخصوص روايه الفقيه. {بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم} وإنما جاء بكلمه "بل" لأنه لا دليل خاص فى باب الجنابه، بخلاف الجنابه حيث يوجد فيه دليل خاص.

ثم إن مثل غسل الجنابه سائر الأغسال المستحبه والواجبه على ما عرفت، وفى كفايه غسل النذر احتمالان: من العله المذكوره فى بعض الروايات، ومن احتمال انصراف الحقوق المذكوره فى الروايه إلى الحقوق الابتدائيه، لا- الواجبه بالنذر ونحوه، لكن الانصراف إن كان فهو بدوى.

(مسألة _ ١٧): إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا، لكن لا يعلم بعضها بعينه، يكفي أن يقصد جميع ما عليه، كما يكفي أن يقصد البعض المعين ويكفي عن غير المعين، بل إذا نوى غسلاً معيناً ولا يعلم ولو إجمالاً غيره وكان عليه في الواقع كفى عنه أيضاً، وإن لم يحصل امتثال أمره.

(مسألة _ ١٧): {إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها} أو كلها {بعينه يكفي أن يقصد جميع ما عليه} إذ لا دليل على لزوم ذكر الاسم، بل تكفي الإشارة لتحقيق الامتثال لذلك {كما يكفي أن يقصد البعض المعين} كما إذا علم أن عليه غسلين أحدهما الجنابه {و} لا يعلم الغسل الثاني، فقصد غسل الجنابه فإنه {يكفي عن غير المعين} لما تقدم من مسألة التداخل.

{بل إذا نوى غسلاً معيناً ولا يعلم _ ولو إجمالاً _ غيره، وكان عليه في الواقع كفى عنه أيضاً} لإطلاق أدله التداخل ولم يشترط فيها العلم {وإن لم يحصل امتثال أمره} لما قد تقدم في المسألة الخامسة عشره، من اشتراط صدق الامتثال بالنيه، وهي غير حاصله في المقام.

ثم إن ظاهر المتن أن عليه غسلين _ مثلاً _ وعلم بأحدهما ولم يعلم بالآخر فنوى المعلوم، فإنه يكفي عن غير المعلوم أيضاً، لكن بعض الشراح توهم أن مراد المصنف أنه قطع بأن عليه غسل الجنابه مثلاً وقصده، والحال كان عليه غسل المس لا الجنابه، فإنه يكفي ما

نعم إذا نوى بعض الأغسال ونوى عدم تحقق الآخر ففي كفايته عنه إشكال، بل صحته أيضاً لا تخلو عن إشكال بعد كون حقيقه الأغسال واحده،

اغتسل عن المس، ثم أشكل عليه بعدم الصحه حيثئذ، لأن الصحه هي من باب الخطأ في التطبيق، وليس المقام مصداقاً للخطأ في التطبيق.

وفيه:

أولاً: إنه خلاف ظاهر كلام المصنف.

وثانياً: إنه صحيح في نفسه، لأنه من مصاديق الخطأ في التطبيق، ولا وجه لنفيه، لأنه أراد الغسل المأمور به وزعم أنه الجنابه، نعم لو كان على وجه التقييد لم يصح.

{نعم إذا نوى بعض الأغسال ونوى عدم تحقق الآخر} فيما كان عليه غسلان مثلاً {ففي كفايته عنه إشكال}، وجه الكفايه وحده ماهيه الغسل الموجه للتداخل القهري، مثلاً ما إذا كانت يده نجسه بالبول والغائط، فغسلها بقصد البول، ونوى عدم تحقق الغسل عن الغائط.

أما وجه عدم الكفايه، فلأن الغسل أمر قصدي ولا دليل على وقوعه مع قصد العدم، وإن قام الدليل على كفايته إذا لم يقصده، كالإطلاقات وخصوص روايه الفقيه، وهذا هو الأقرب.

{بل صحته أيضاً لا تخلو عن إشكال بعد كون حقيقه الأغسال واحده} وجه البطلان أن الحدث الذي هو نوع من نجاسه النفس متحد وإن تعددت أسبابه، فإذا نوى ارتفاعه بأحد الأسباب مقيداً

ومن هذا يشكّل البناء على عدم التداخل، بأن يأتي بأغسال متعدده كل واحد بنيه واحد منها، لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحه والمطلوبيه.

بعدم رفعه بالسبب الآخر كان معناه أنه ينوى الرفع ولا ينوى الرفع، فيكون مثل إذا نوى أصلى الظهر ولا أصلى الظهر، ومثل هذه النيه لا تحقق لها فى الخارج، فلا يحصل الغسل أصلاً، كما لا تحصل الصلاه بتلك النيه أصلاً، وقد ذهب إلى هذا القول جماعه، فرأوا أن التداخل عزيمة.

ووجه الصحه: أن الظاهر من الأدله المعبره بالإجزاء ونحوها أن التداخل رخصه، فتكشف من أن كل حدث يوجد نجاسه نفسيه خاصه، فإذا نوى الكل أو نوى البعض ارتفع الكل حسب ما قرره الشارع.

أما إذا نوى البعض بشرط لا، فيرتفع ذلك البعض فقط، واحتاج فى رفع البعض الآخر إلى غسل آخر، وهذا هو الأقرب. {ومن هذا} حيث يحتمل كون التداخل عزيمة بالتقريب المتقدم {يشكّل البناء على عدم التداخل، بأن يأتي بأغسال متعدده كل واحد بنيه واحد منها} فإن الغسل الأول قد كفى عن كل الأغسال، فلا يشرع الغسل الثانى والثالث، وربما نسب إلى الأكثر هذا القول، كما ربما نسب إلى الأكثر القول الثانى، وهو رخصيه التداخل، لكن قد عرفت أن ظاهر الأدله الرخصه.

{ولكن} على كل حال {لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحه والمطلوبيه} إذ الاحتياط حسن وليس بتشريع، فلا ينافى ذلك

القول بأنه عزيمه حسب ظواهر الأدله، ثم على ما اخترناه من الرخصه يصح أن ينوى التداخل فى بعض الأغسال دون بعض، مثلاً إذا كان عليه جنباه ومس ونذر، جاز أن ينوى جنباه وحدها، ثم ينوى المس والنذر، أو أن ينوى جنباه والمس، ثم ينوى النذر، كما يصح التداخل فى الأغسال، كأن يغسل رأسه بقصد جنباه، ثم رأسه بقصد المس، ثم جنباه الأيمن بقصد جنباه، أو المس، مخيراً فى تقديم ما شاء منهما، كل ذلك لإطلاق الأدله، ولو ظن تعدد الأغسال فنواها جميعاً، ولم يكن عليه إلا واحد صح، ولم يضره نيه التعدد إلا إذا كان على وجه التقييد، ولو ظن وحده ما عليه فنوى الوحده صح، وإن كان عليه المتعدد. ثم إن نوى الوحده على وجه التقييد لم يقع الغسل إلا على ما نوى، ولو نواها لا على وجه التقييد صح عن الجميع كما سبق وجهه، والله الموفق المستعان.

فصل فى الحيض

صفات دم الحيض

فصل

فى الحيض

وهو: دم

فصل

فى الحيض

الحيض {وهو دم} كما قال به جماعه من الفقهاء واللغويين، فالحيض اسم للذات، مثل البول والمنى، لكن عن جمع آخر أنه اسم للصفة. قال فى القاموس: (حاضت المرأة، تحيض _ إلى أن قال _ : سال دمها)(١). وفى مجمع البحرين: (الحيض: اجتماع الدم، وبه سمى الحوض لاجتماع الماء فيه)(٢).

أقول: لا يبعد أن يكون مشتركاً، وإن كان الظاهر أنه بوضعه الأولى مصدر، ولذا يضاف إليه لفظ "الدم" وإن كان لا يبعد أنه من إضافه البيان، مثل "جرد قطيفه".

ص: ٢٨١

١- القاموس: ج ٢ ص ٣٤١

٢- مجمع البحرين: ج ٤ ص ٢٠١

خلقه الله فى الرحم لمصالح، وهو فى الغالب: أسود، أو أحمر

{خلقه الله فى الرحم لمصالح} كثيره، كتغذيه الولد منه إذا حملت، فإذا وضعت أزال الله عنه صورته الدم، وكساه صورته اللبن، ليتغذى به الطفل مده رضاعه، فإذا لم يكن حمل ولا رضاع بقى الدم بدون مصرف، وإن كانت له فوائد أخر أيضاً، كتليين المهبل والفرج وغير ذلك، فيجتمع فى مكان، ويخرج فى كل شهر عده أيام، حددها الشرع بين الثلاثه والعشره، والتحديد إما طبيعى واقعى وإما لوحظ فيه ضرب القانون، وحكمه جعله نجساً: وساخته وقذارته، كما أن حكمه تركها الصلاه والصيام مده، التخفيف على المرأه، فإنها لنعومه بدننها التى خلقها الله كذلك _ لحكمه الإثارة فى الرجال _ تحتاج إلى تكاليف أسهل من الرجل، والسهوله لها مظاهر، مثل تحميل نفقتها على الرجال، ومثل إسقاط الصلاه عنها فى حال الحيض، وجعل صيامها متفرقاً فى السنه، حيث تصوم بدل أيام الحيض فى سائر السنه، ومثل تخييرها فى الإرضاع.. إلى غير ذلك.

{وهو فى الغالب} مقابل غير الغالب، إذ قد يكون فاقداً للصفات، ومع ذلك يكون محكوماً بكونه حيضاً {أسود} أى شديد الحمرة، فإن شديد الحمرة يطلق عليه السواد، كما أن شديد الخضره يطلق عليه السواد، وذلك لوضوح أن الدم لا يكون أسود.

{أو أحمر} ففى صحيح حفص، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «إن دم الحيض حار عيبط أسود، له دفع وحراره، ودم

الاستحاضه أصفّر بارد» (١).

وفى خبر يونس، عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إن دم الحيض أسود يعرف» (٢).

وفى خبر ابن مسلم: «إن كان دمًا أحمر كثيرًا فلا تصلّ، وإن كان قليلًا أصفّر فليس عليها إلا الوضوء» (٣).

والرضوى: «وتفسير المستحاضه: أن دمها يكون رقيقًا تعلوه صفره، ودم الحيض إلى السواد وله غلظه» (٤) إلى غيرها.

{غليظ} كما فى الرضوى، والدعائم، وروينا عنهم (عليهم السلام): «ودم الحيض ينفصل عن دم الاستحاضه، لأن دم الحيض كدر غليظ متن، ودم الاستحاضه رقيق» (٥).

ص: ٢٨٣

١- التهذيب: ج ١ ص ١٥١ الباب ٧ من حكم الحيض و... ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٨ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٤

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٩ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٦

٤- المستدرک: ج ١ ص ٧٢ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٣، وانظر فقه الرضا (عليه السلام) ص ٢١ سطر ٣١

٥- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٢٧ فى ذكر الحيض

طرى حار، يخرج بقوه وحرقه،

ويدل عليه بالمفهوم خبر ابن يقطين: عن الكاظم (عليه السلام) عن النفساء، وكم يجب عليها ترك الصلاه؟ قال (عليه السلام):
«تدع الصلاه ما دامت ترى الدم العبيط... فإذا رقت وكانت صفره اغتسلت وصلّت» (١).

{طرى} هذا هو المراد بالعبيط، الوارد فى النصوص، كما فى القاموس تفسيره به قال: (العُبطه _ بالضمه _: الطرى) (٢). وقال فى المجمع: (هو البين الطراوه) (٣).

{حار} كما فى صحيح حفص، وفى صحيح معاويه: «إن دم الحيض حار» (٤).

وفى موثق إسحاق: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار، تجد له حرقة» (٥).

{يخرج بقوه وحرقه} كما فى صحيح حفص وموثق إسحاق.

ص: ٢٨٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦١٥ الباب ٣ من أبواب النفاس ح ١٦

٢- القاموس: ج ٢ ص ٣٨٦

٣- مجمع البحرين: ج ١ ص ٢٧٥

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ١

٥- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٣

كما أن دم الاستحاضه بعكس ذلك، ويشترط أن يكون بعد البلوغ وقبل اليأس، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض. {كما أن دم الاستحاضه بعكس ذلك} غالباً، وإن كان ربما يكون بصفات دم الحيض _ كما سيأتى _ ويدل على أنه بعكس دم الحيض، جمله من النصوص:

كصحيح حفص: «دم الاستحاضه أصفر بارد».

وصحيح معاوية: «إن دم الاستحاضه بارد»^(١).

وموثق إسحاق: «دم الاستحاضه دم فاسد بارد»^(٢).

وقد تقدّم بعض النصوص الأخر الداله على ذلك، وسيأتى تفصيل الكلام فيه، فى مبحث الاستحاضه إن شاء الله تعالى.

سنوات الحيض

{ويشترط أن يكون بعد البلوغ وقبل اليأس، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض} قال فى المستند: (كل دم كان قبله _ أى كمال التسع _ ليس حيضاً، إجماعاً محققاً ومحكياً، وفى المعتبر: إنه متفق عليه بين أهل العلم، وفى المنتهى: إنه مذهب العلماء كافة)^(٣).

ص: ٢٨٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٧ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٣

٣- المستند: ج ١ ص ١٣٥ س ٣٠

أقول: وكذا ادعى الإجماع على ذلك غير هؤلاء، هذا بالنسبة إلى البلوغ، وأما بالنسبة إلى اليأس، فعن المعتمر، ومجمع البرهان، والمدارك، وشرح المفاتيح: الإتفاق عليه، وفي المستند: ادعى عليه الإجماع المحقق والمحكى. ويدل على الحكمين _ بالإضافة إلى الإجماعات المذكورة _ جملة من الروايات:

منها: صحيح ابن الحجاج، قال الصادق (عليه السلام): «ثلاث يتزوجن على كل حال: التي لم تحض ومثلها لا تحيض»، قال: قلت وما حدّها؟ قال: «إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين، والتي لم يدخل بها، والتي قد يئست من المحيض، ومثلها لا تحيض»، قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنه»^(١)، وسيأتي بعض الروايات الأخرى، في حدّ سن اليأس.

ثم إن ظاهر النص والفتوى كون التحديد تحقيقاً، خلافاً لما عن نهایه الأحكام من جعله تقريباً، وكأنه "لأن العرف يفهم من التحديدات: التقريب، إلا- إذا أعلم التحقيق بالقرائن"، والمشهور تمسكوا بظاهر اللفظ، فإن الألفاظ موضوعه للمعاني الحقيقية، كما أن الظاهر: أن "الدم المقارن لتمام التسع" ليس

ص: ٢٨٦

١- الكافي: ج ٦ ص ٨٥ باب طلاق التي لم تبلغ و... ح ٤

بحيض، و"المقارن لتمام الخمسين" حيض، لأن بعد كمال التسع حيض، وبعد تمام الخمسين ليس بحيض، كما يظهر من النص والفتوى.

ثم إن ظاهر النص والفتوى: عدم حيضه الدم الخارج قبل كمال التسع، أو بعد تمام الخمسين، وهل هو كذلك في حال الشك؟ أو أنه كذلك حتى مع القطع بكون الدم حيضاً؟ بأن يكون الشارع ألحق الشاذ بالمعدوم حكماً، وإن كان هو حيضاً حقيقه، كما حدث في زماننا أن ولدت امرأة بعد سن السبعين ولم تكن قرشيه على ما ذكرته الصحف، احتمالان: ظاهر النص وإن كان عدم الحيضيه موضوعاً، فلو تحقق موضوعه لم يبعد جريان حكمه عليه، لكن اللازم صرفه إلى إرادته نفى الحكم بلسان نفى الموضوع، كما أنه إذ تبدلت الأوضاع الكونيه فصارت المرأة ترى دم الحيض قبل تمام التاسعه أو بعد الخمسين، أو ذهبت إلى فضاء خارجي فصارت كذلك بعوامل جويه، كان اللازم ترتيب أحكام الحيض، لترتب الحكم بتحقيق موضوعه.

ثم إن المشهور بين الفقهاء: أن البلوغ إنما يكون بإكمال التسع.

وفى كتاب الحجر من الجواهر: (هو الذى استقر عليه

وإن كان بصفاته.

والبلوغ يحصل بإكمال تسع سنين،

المذهب، خلافاً للشيخ فى صوم المبسوط، وابن حمزه فى خمس الوسيله(١١))، فقال: (إن البلوغ بإكمال العشر) وإن كانا هما بأنفسهما قالـ فى حجر المبسوط ونكاح الوسيله بمقاله المشهور، فلو قيل بالعشر فهل يكون هو ميزان الحيض، أو أن الحيض يكون بعد كمال التسع، وإن كان البلوغ بعد كمال العشر؟ احتمالان: من ظاهر النص والفتوى فى المقام الثانى، ومن ظهور التلازم بين البلوغ والحيضيه فالأول، وهذا هو الأقرب إلى الاعتبار، وإن كان الأقرب إلى الصنائه الثانى، ولو شك فالأصل عدم الحيضيه.

ثم إن الدم قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض، {وإن كان بصفاته} لأن الشارع حدد سنّ الحيض، وهو حاكم على تحديده بالصفات لدى الجمع بينهما عرفاً، فلا- يقال: إنهما تحديدان يتساقطان لدى التعارض، ويكون المرجع أصاله عدم الحيضيه، وسيأتى لهذا مزيد توضيح فى مبحث الاستحاضه.

{و} قد عرفت أن {البلوغ يحصل بإكمال تسع سنين}، فلو شك فى البلوغ كان الأصل العدم، لكن قد عرفت فى بعض مباحث الكتاب وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه كالشبهات الحكيمه،

ص: ٢٨٨

والياس ببلوغ ستين سنه فى القرشيه، وخمسين فى غيرها.

إلا ما خرج بالدليل.

حد اليأس

{والياس} ففیه أقوال أربعه:

الأول: إنه يحصل {ببلوغ ستين سنه فى القرشيه، وخمسين فى غيرها} كما عن غير واحد، بل هو المشهور، بل عن التبيان ومجمع البيان نسبتته إلى الأصحاب.

الثانى: إنه يحصل ببلوغ خمسين سنه مطلقاً، ذهب إليه الشيخ فى النهايه والجمل والمهذب والشرائع فى كتاب الطلاق والسرائر والمدارك كما حكى عنهم.

الثالث: إنه الستون مطلقاً، كما عن الشرائع فى الحيض والمنتهى وصريح النراقى الأول.

الرابع: إنه الستون فى القرشيه والنبطيه، والخمسون فى غيرهما، كما عن ابنى حمزه والسعيد والقواعد، بل قيل: إنه مختار العلامه فى أكثر كتبه، وعن الكركى اختياره ناسباً له إلى المشهور، بل إلى الأصحاب.

وهناك قول خامس للراوندى، وهو: التفصيل بين الهاشميه فستون وغيرها فخمسون، والأقرب هو القول الأول، وذلك للجمع بين الأدله، إذ قد وردت طائفتان من الدليل:

الأولى: ما حدد فيه اليأس بالخمسين، كصحيح ابن

الحجاج عن الصادق (عليه السلام)، قال: «حدّ التي يئست من المحيض، خمسون سنه»^(١).

وخبر أبي بصير: عن الصادق (عليه السلام)، قال: «المرأه التي قد يئست من المحيض، حدّها خمسون سنه»^(٢).

وصحيح ثان لابن الحجاج، عن الصادق (عليه السلام): «ثلاث يتزوجن على كل حال» _ إلى أن قال: _ «والتي يئست من المحيض ومثلها لا تحيض» قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا كان لها خمسون سنه»^(٣).

وخبر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا المروى في التهذيب والمعتبر، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): «المرأه التي قد يئست من المحيض حدّها خمسون سنه»^(٤).

ص: ٢٩٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٠ الباب ٣١ من أبواب الحيض ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٠ الباب ٣١ من أبواب الحيض ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨١ الباب ٣١ من أبواب الحيض ح ٦

٤- التهذيب: ج ١ ص ٣٩٧ الباب ١٩ في الحيض و... ح ٥٨. المعتبر: ص ٥٢ السطر الأخير. مع اختلاف: (... تيأس من الحيض...)

الثانية: ما حدد فيه اليأس بالستين، كخبر ثالث لابن الحجاج، وفيه بعد السؤال عن حد اليأس؟ قال (عليه السلام): «إذا بلغت ستين سنه فقد يئست من المحيض»^(١).

ومرسل الكافي، فإنه بعد أن روى خبر ابن أبي نصر، قال: «وروى ستون سنه»^(٢).

وشاهد الجمع بين هاتين الطائفتين، جملة من الروايات: كمرسل ابن أبي عمير _ الذى هو كالمسند _ المروى فى الكافي والتهذيب، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «إذا بلغت المرأة خمسين سنه، لم تر حمرة إلا أن تكون امرأه من قریش»^(٣).

وفى الفقيه، قال: قال الصادق (عليه السلام): «المرأة إذا بلغت خمسين سنه»^(٤). إلى آخر حديث الكافي والتهذيب.

ومرسل الفقيه: قال: «روى أن المرأة» الحديث^(٥).

ص: ٢٩١

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٨١ الباب ٣١، أبواب الحيض ح ٨
 - ٢- الكافي: ج ٣ ص ١٠٧ باب حد اليأس من المحيض ح ٢
 - ٣- الكافي: ج ٣ ص ١٠٧ باب حد اليأس من المحيض ح ٣. التهذيب: ج ١ ص ٣٩٧ الباب ١٩ من الحيض... ح ٥٩
 - ٤- الفقيه: ج ١ ص ٥١ الباب ٢٠ فى غسل الحيض والنفاس ح ٧
 - ٥- الفقيه: ج ١ ص ٣٣٣ الباب ١٦١ فى طلاق التى لم تبلغ الحيض و... ح ١٠

ومرسل المبسوط: قال: «تئس المرأة من الحيض إذا بلغت خمسين سنه، إلا- إذا كانت إمراه من قريش فإنه روى: أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنه»^(١).

ومرسل المقنعه: قال: «وقد روى أن القرشيه من النساء والنبطيه تريان الدم إلى ستين سنه»^(٢).

ولا- يضر الإرسال في الروايات، لجبرها بالعمل، ويكون بعض روايتها مثل ابن أبي عمير الذي لا يرسل إلا عن ثقه، ومثل الفقيه الذي لا يذكر في كتابه إلا ما هو حجه بينه وبين الله تعالى، كما لا يضر استبعاد الفرق الخلقى بين القرشيه وغيرها بعد النص، واحتمال أن يكون ذلك نوع احترام لها من جهه العده.

هذا بالإضافة إلى احتمال أن المرأة غالباً لا ترى بعد الخمسين، ويندر أن ترى، سواء في القرشيه أو غيرها، لكن الشارع أسقط النادر بالنسبه إلى غير القرشيه لمصلحه التسهيل، وأثبتته في القرشيه لمصلحه الإحترام.

وبما ذكرنا ظهر وجه استدلال القول الثاني والقول الثالث،

ص: ٢٩٢

١- المبسوط: ج ١ ص ٤٢

٢- المقنعه: ص ٨٢ في باب عدد النساء س ٢٣

والقرشيه من انتسب إلى النضر بن كنانه.

حيث إن كل واحد منها آخذ ببعض الأدله.

وفيه: إنه خلاف مقتضى الجمع بين الأدله _ كما ظهر وجه القول الرابع _، فإنه استند إلى مرسله المقنعه، وفيه: عدم الحجيه فى مثلها بعد عدم جبرها بالعمل الكافى للجبر، هذا مضافاً إلى أنه مجهول الموضوع، وأن راويها _ وهو المقنعه _ أظهر التوقف، حيث قال بعد العبارة السابقه: (فإن ثبت ذلك، فعليها العده حتى تجاوز الستين)(١).

وأما القول الخامس: فلم يظهر له دليل، وكأنه لفهم أن المراد بالقرشيه خصوص الهاشميه، فتأمل.

ثم إن هناك وجوهاً آخر فى الجمع بين الطائفتين، أقربها ما ذكرناه، ومن شاء الإطلاع عليها فليرجع إلى المفصلات.

المراد بالقرشيه

{والقرشيه من انتسب إلى النضر بن كنانه} جدّ النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما هو المشهور بين الفقهاء، بل أرسله الحدائق والمستند والجواهر والشيخ المرتضى وغيرهم إرسال المسلمات، وذكر ذلك جملة من اللغويين والمؤرخين والنسابين وغيرهم، وهذا القدر كاف فى إجراء الحكم، وإن قيل أقوال آخر، مثل: إن القرشيه من انتسب إلى فهر بن مالك، أو أنه من انتسب إلى قصي، والظاهر أنه لا منافاه بين الأقوال المذكوره، وذلك

ص: ٢٩٣

لأن فھر وقصی _ بعد نضر _ كانا ممن جمع السلطه والملك ولم يغلب عليها أحدهما، فكأن تسميتهما به من هذه الجهه، إذ "قريش" _ كما في لسان العرب _ : (اسم حوت في البحر يأكل الحيتان ولا يُؤكل، ويعلوها ولا يعلى عليه، فسمى "نضر" بذلك لسيادته وغلبته على سائر القبائل)(١)، أو أن "نضر" كما في المجمع: (إنما سُمِّي بقريش، لأنه تمكن من جمع أشتات العرب بعد تفرقهم في البلاد)(٢).

ومن المعلوم أن "فھر" _ بكسر الفاء _، و"قصی" _ بضم القاف _ : كانا كذلك، ولذا سُمِّي أيضاً بذلك، كما أن كلاً من الجواد والهادى والعسكري سَمُوا بابن الرضا (عليهم السلام).

أما ما ذكره الجواهر، حيث قال: (والظاهر أنه لا يعرف الآن منهم إلا الهاشميه، ولا يعرف الآن منها إلا من انتسب إلى أبي طالب والعباس)(٣)، فقد يرد عليه: معروفية من انتسب إلى بعض آخر منهم كما في شمال العراق، وسيأتي الكلام في مشكوك الانتساب.

ص: ٢٩٤

-
- ١- لسان العرب: ج ٦ ص ٣٣٥ ماده (قرش) نقل بالمضمون
 - ٢- مجمع البحرين: ج ٤ ص ١٥٠ ماده (قرش) نقل بالمضمون
 - ٣- الجواهر: ج ٣ ص ١٦٢، نقل بالمضمون

ثم الظاهر إن المراد بالقرشيه: من انتسب إليه بالأب دون الأم، وهو الذى ذكره غير واحد من الفقهاء، بل هو المشهور، لأن الميزان فى الانتساب هو الأب، ولذا استدل الشيخ المرتضى (رحمه الله) على ذلك بالمتبادر، وصحه السلب عن المنتسب إلى الأم، خلافاً لبعض الفقهاء حيث ذهبوا إلى جريان الحكم فى المنتسب بالأم، ولم يعلم أنهم يتعدون إلى المنتسب بأم الأم، وأم أم الأم، وهكذا .. أو يخصون بالمنتسب بالأم فقط؟.

وكيف كان، فقد استدلوا لذلك بالصدق _ بعد أن منعوا التبادر وصحه السلب _، وبما ورد: من أن الحسن (عليه السلام) والحسين (عليه السلام) وأولادهما (عليهم السلام) أولاد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفى الكل ما لا يخفى: إذ الصدق ممنوع _ كما يشهد بذلك العرف _، وكونهم (عليهم السلام) أولاده (صلى الله عليه وآله وسلم) حقيقه، لا ينافى الانصراف حسب فهم العرب للموضوع الملقى إليهم، الذى فهمهم هو الميزان فى تنقيح الموضوع.

ثم إنه قد استدال جماعه من الفقهاء لأحد القولين بالقدر المتقين والأصول، ولكن الظاهر أنه لا مجال لها بعد وضوح الموضوع حسب الفهم العرفى.

ثم إنه قد تحقق _ مما تقدم _ عدم وجه لاحتمال خصوص

ومن شك في كونها قرشيه يلحقها حكم غيرها.

الفاطميه في المقام، وإن احتمل ذلك في باب الخمس، لدلاله بعض الروايات عليه هناك.

بقي الكلام في أن الظاهر أن الانتساب يحصل ولو بالزنا، للصدق حقيقه، وإن كان الشرع قد نفى النسب، إلا أن الظاهر أن النفي بملاحظه الإرث وبعض الأحكام الخاصه، ولذا أطبقوا على حرمه النكاح بالنسبه إلى أمه وبنته وأخته من الزنا، وهكذا بعض الأحكام الأخر، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في كتاب النكاح، فراجع.

ثم إنه لا فرق بين أن يكون ثبوت القرشيّه بالبينه أو الإقرار أو الشياح أو ما أشبه من سائر الطرق الشرعيه، إلا القرعه ففي الثبوت بها تأمل.

الشك في كون المرأة قرشيه

{ومن شك في كونها قرشيه، يلحقها حكم غيرها} كما هو المشهور بينهم، بل في مصباح الهدى: (إجماعاً _ كما في المحكى في المقنعه _، وتسلم الفقهاء على البناء على عدم النسب عند الشك) (1)، انتهى.

في المستمسك: (إجماعاً محققاً _ كما في المستند _، وهو الذي تقتضيه أصاله عدم الانتساب المعوّل عليها عند الفقهاء في جميع

ص: ٢٩٦

والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه، والمشكوك بأسها كذلك.

المقامات(1)، انتهى.

أقول: الوجه في ذلك أن العقلاء متسالمون على عدم إجراء النسبه بين شخصين إلا عند إحرازه، والشارع لم يحدث طريقه جديده، فإطلاقه منزل على المعروف عند العرب.

ثم إنه قد يتمسك لذلك باستصحاب العدم الأزلي، لكن ربما أشكل على ذلك بأنه جريان العدم الأزلي لترتيب آثار العدم النعتي من الأصل المثبت، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في الأصول، وفي بعض مسائل هذا الشرح.

وبالجملة، لا ينبغي الإشكال في ما ذكره المصنّف: {والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه} فدمها محكوم بعدم الحيضيه، وذلك لأن الموضوع مركب من "إمرأه لم تبلغ" فالجزء الأول محرز بالوجدان، والثاني بالاستصحاب. {والمشكوك بأسها كذلك} فدمها محكوم بعدم الحيضيه، لأن الموضوع مركب من "إمرأه لم تئأس".

ثم إنك قد عرفت سابقاً وجوب الفحص، فلا يمكن إجراء الاستصحاب، إلا إذا لم ينته الفحص إلى نتیجه.

ص: ٢٩٧

١- المستمسك: ج ٣ ص ١٥٦

(مسألة _ ١): إذا خرج ممن شك في بلوغها دم وكان بصفات الحيض يحكم بكونه حيضاً، ويجعل علامه على البلوغ، بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها، فإنه لا يحكم بحيضته.

(مسألة _ ١): {إذا خرج ممن شك في بلوغها دم، وكان بصفات الحيض، يحكم بكونه حيضاً ويجعل علامه على البلوغ، بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها، فإنه لا يحكم بحيضته}، أما إذا علم عدم بلوغها وخرج منها دم بصفات الحيض، فإنه لا إشكال في عدم حيضته، وقد ادعوا على ذلك الإجماع، ويدل عليه الأخبار المتقدمة.

ثم إنهم اختلفوا في المراد بعدم كونه حيضاً، على ثلاثة أقوال:

الأول: إنه ليس بحيض موضوعاً.

الثاني: إنه ليس بحيض حكماً، بمعنى أنه لا يحكم عليه بأحكام الحيض، وإن علم أنه حيض، فالشارع نفى الحكم بلسان نفى الموضوع، مثل قوله (عليه السلام): «لا شك لكثير الشك».

الثالث: إنه ليس بحيض حكماً، لكن من جهة بعض الأحكام، وهو عدم العده، أما سائر أحكام الحيض فإنها تترتب على

ذلك الدم، فإذا علم عدم بلوغها ورأت دم الحيض _ بمعنى أنه علم أنه حيض، كما يعلم الإنسان سائر الموضوعات العرفيه _ كان عليها أن لا تصلي، وأن لا تصوم، وأن ترتب على نفسها سائر أحكام الحائض، لكن فقط لا عدّه عليها، فإذا طلقها زوجها _ ونفرض أنه دخل بها _ جاز لها أن تتزوج، والاحتمال الثالث بعيد غايه البعد، بل ظاهرهم الإجماع على عدمه.

هذا بالإضافة إلى الإشكال في كل من قوله: "لا تصلى ولا تصوم" _ إلى آخره _، وقوله: "لا عدّه عليها"، إذ ما دامت هي غير مكلفه لا يكون وجه لحرمة الصلاه والصيام عليها، كما أنها ما دامت غير مكلفه لا وجه لاحتمال العده حتى تنفى بالدليل، اللهم إلا- أن يقال: إن العده تجب على غيرالمكلف أيضاً، كما إذا كانت كبيره مجنونه وطلقها زوجها ثم أفاقت إفاقه، لم يحق لها أن تتزوج، وإن كان الطلاق في حال جنونها، أو لا يحق لوليها أن يزوجه في حال جنونها إذا كانت في عدّه الزوج الأول.

وكيف كان، فالقول الثالث لا وجه له.

يبقى الكلام في القولين الأولين، والظاهر من الأدله وإن كان نفى الموضوع، كما في صحيحه ابن الحجاج: قلت: وما حدّها؟ قال: «إذا أتى لها أقلّ من تسع سنين»⁽¹⁾، إلا أن المناسبه مع مقام التشريع هو نفى الحكم، وعليه

ص: ٢٩٩

فلو علم بأنها لم تبلغ كمال التاسعة، وعلم بأنه حيض لا يحكم عليه بالحيضيه، وهذا هو الفارق بين القولين، حيث إن القول الأول النافى للموضوع يجب عليه أن يرتب أحكام الحيض إذا علم بأنه حيض، إذ لا-مكان لنفى كونه حيضاً مع العلم بأنه حيض، فيحمل نفى الشارع على الغالب، فيكون حاله حال ما إذا قال الشارع: "الكر مطهر" وقال: "إن الأحواض بين مكه والمدينه ليست بكر"، حيث إنه إذا علمنا أن أحدها كثر ترتب عليه حكم الكثر، وهذا بخلاف القول الثانى النافى للحكم، إذ معنى ذلك أن الشارع لم يرتب الحكم وإن علم بالموضوع، مثل "لا-شكّ لكثير الشك"، والمتحصل مما تقدم أنه إذا علم بعدم البلوغ لا يحكم بأحكام الحيض على الدم الذى يرى - سواء علم بأنه ليس بحيض أو شكّ فى أنه حيض أو لا- أو علم بأنه حيض -، فيجوز لها أن تصلى وتصوم وتدخل المسجد وتمس المصحف، ويجوز لزوجها أن يطلقها فى غير طهر المواقعه، كما لا تجب عليها العده، هذا كله إذا علم بعدم البلوغ.

وأما إذا شكّ فى البلوغ وخرج منها دم بصفات الحيض، فهل أن الصفات دليل الحيضيه؟ والحيض دليل البلوغ؟ أو أن الحيض بنفسه بلوغ؟ أو أن أصله عدم البلوغ تنفى شرط الحيض الذى هو البلوغ؟ احتمالات: قال بالأول جماعه، عن المسالك "نفى

الخلاف فيه"، وعن الذكري "لا نعلم فيه خلافاً"، وعن صوم الروضة "الإجماع عليه".

وقال بالثاني آخرون، كالمبسوط في كتابي الحجر والصوم، والنهاية في الوصايا، والوسيلة في كتابي الخمس والنكاح، والسرائر في كتابي الصوم والوصايا، والجامع في الصوم، والتحرير في الحجر، بل عن الغني "الإجماع عليه".

وقال بالثالث بعض.

استدل للقول الأول: بجمله من الروايات:

منها: موثق عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاة؟ قال: «إذا أتى عليه ثلاث عشره سنه، فإن احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة، وجرى عليه القلم، والجاريه مثل ذلك إن أتى لها ثلاث عشره سنه، أو حاضت قبل ذلك، فقد وجبت عليها الصلاة وجرى عليها القلم»^(١).

ومرسل الفقيه، قال: «على الصبي إذا احتلم الصيام، وعلى المرأه إذا حاضت الصيام»^(٢).

ص: ٣٠١

١- الوسائل: ج ١ ص ٣٢ الباب ٤ من أبواب مقدمه العباده ح ١٢

٢- الفقيه: ج ٢ ص ٧٦ الباب ٣٤ باب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصوم ح ٥

وخير يونس: «لا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار» (١).

وموثق ابن سنان: «إذا بلغ الغلام ثلاث عشره سنه كتبت له الحسنه، وكتبت عليه السيئه وعوقب، وإذا بلغت الجاربه تسع سنين فكذلك، وذلك إنها تحيض لتسع سنين» (٢).

وخير أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام): «على الصبى إذا احتلم الصيام، وعلى الجاربه إذا حاضت الصيام والخمار» (٣).

بتقريب: أن الحيض إذا عرف كان دليلاً على البلوغ، إذ البلوغ عباره عن تأهل نفسى، والحيض علامه له، كما أن الإنبات فى الرجل دليل ذلك.

استدل للقول الثانى: بالنصوص المذكوره بضميمه أن ظاهرها أن الحيض نفسه البلوغ، لا أنه علامه البلوغ، ولا مانع من أن يكون الشارع جعل نفس الحيض بلوغاً، كما جعل نفس الاحتلام ونفس بلوغ السن المعين بلوغاً، ويستشكل على هذين القولين بأن

ص: ٣٠٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٩٤ الباب ٢٨ من أبواب لباس المصلى ح ٤

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٤٣١ الباب ٤٤ من أبواب أحكام الوصايا ح ١٢

٣- الوسائل: ج ٧ ص ١٦٩ الباب ٢٩ من أبواب من يصح منه الصوم ح ٧

الحيض لا يمكن أن يكون علامه على البلوغ، ولا أن يكون بلوغاً، إذ قد تحقق أن الحيض لا يكون قبل كمال التسع، فالحيض لا يكون إلا- بعد التسع، والتسع هو البلوغ، أو دليل عليه، وذلك سابق على الحيض فلا يكون الحيض دليلاً ولا بلوغاً، وإن شئت قلت: إن شرط الحيض البلوغ - كما هو ظاهر الأصحاب - فلا يكون الحيض إلا بعده، ولذا قال بعضهم: "إن الحيض دليل سبق البلوغ".

استدل للقول الثالث: بالاستصحاب، ولا رافع لهذا الاستصحاب إلا:

١- العلم بالحيضيه، على شرط أن لا- يكون حيض قبل البلوغ، لأنه إذا علمنا بأنه حيض وعلمنا أن الحيض لا يكون قبل البلوغ، فقد علمنا بالبلوغ، أما إذا فقدنا أحد العلمين فلا يمكن الحكم بالبلوغ.

٢- أو حكم الشارع بأن الصفات دليل الحيضيه، منضمماً إلى حكمه الآخر بأن غير البالغه لا تحيض، وذلك بأن تقوم الأمارتان مقام العلمين.

أما الحكم الثانى: فهو ظاهر الأدله، حيث إن الشارع جعل الحيض خاصاً بالبالغه.

وأما حكم الأول: وهو كون الصفات دليل الحيضيه، فلم

وهذا هو المراد من شرطيه البلوغ.

يثبت شرعاً، إذ المثبت له إما ما دل على أن الصفات أماره على الحيض، وفيه: إن الظاهر من هذا الدليل أنه بعد المفروغيه عن كمال التسع، وإنما هو لدوران الأمر بين الحيض وبين الاستحاضه، فلا إطلاق لمثل هذا الدليل بحيث يدل على أنه كلما تحققت الصفات تحقق الحيض، فإن دليل الحكم لا يفي بإثبات موضوعه، إذ هو مثل أن يقول: إذا شككت في صحه العقد، ابن على الصحه، حيث إنه إنما يكون في الموضوع المقابل، لا ما إذا شك في أن العقد الصادر منه كان مع حيوان ينطق كاللبغاء، أو مع إنسان، فهل يمكن أن يحكم بأحكام الحيض فيما إذا خرج من الخثنى المشكل دم بالصفات المذكوره، وإما قاعده الإمكان، والمفروض في قاعده الإمكان قابليه المحل، والمفروض في المقام الشك في قابليه المحل للشك في البلوغ، فهو مثل الشك في أنه رجل أو امرأه، وحيث لا وارد على الاستصحاب بالصفات لا تكون دليلاً على الحيضيه لتدل على البلوغ، أو ليكون هو البلوغ.

وعلى هذا، يشكل ما أفتى به المصنّف: من أن الشاكة في بلوغها إذا رأت دمًا بصفات الحيض تحكم بكونه حيضاً، ويجعل علامه على البلوغ {وهذا هو المراد من شرطيه البلوغ} لأن شرطيه البلوغ لها احتمالان:

الأول: أن يكون المراد بها أنه إذا لم تعلم بالبلوغ، أو علمت

بعدم البلوغ فليس دمها حيضاً وإن كان بصفات الحيض.

الثانى: أن يكون المراد بها أنه إذا علمت بعدم البلوغ فليس دمها حيضاً، وإن كان بالصفات، أما إذا شككت فى البلوغ فدمها محكوم بالحيضيه إذا كان بصفات الحيض، والمصنّف على الثانى، وقد عرفت الإشكال فيه، وأن الأوفق بظواهر الأدله الأول.

والمتحصّل مما ذكرناه فى هذه المسأله، أن الصور ثلاث:

الأولى: أن تعلم بالبلوغ، ولا إشكال فى الحكم بالحيضيه لو اجد الصفات.

الثانيه: أن تجهل البلوغ، ولا يحكم بالحيضيه لو اجد الصفات، إلا إذا علم بأنه حيض، وعلم بأن الحيض لا يكون إلا بعد البلوغ.

الثالثه: أن تعلم عدم البلوغ ولا يحكم بالحيضيه لو اجد الصفات وإن علم أنه حيض، لأن الشارع نفى حكم الحيض عمّا يرى قبل البلوغ، وظاهره الإطلاق الشامل لصوره العلم بأنه حيض موضوعاً، والله العالم.

ص: ٣٠٥

مسأله ٢ عدم الفرق فى حد اليأس بين الأفراد والحالات

(مسأله _ ٢): لا فرق فى كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحره والأمه، وحرار المزاج وبارده، وأهل مكان ومكان.

(مسأله _ ٢): {لا- فرق فى كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحرّه والأمه} فلا يقال: بأن بعض الأمور فى الأمه لما كان أقل من الحره، لا بد وأن يكون هنا كذلك للمناط.

{وحرار المزاج وبارده} فلا- يقال: إن الحراره تؤثر فى استمرار دم الحيض، فاللازم أن يكون يأس الحاره أبعد من يأس الباردة {وأهل مكان ومكان}. فلا يقال: إن أهل البلاد الباردة يأسهم قبل يأس البلاد الحاره، لأن حراره الجوّ تؤثر فى تأخير اليأس.

وكذا لا فرق بين الصحيحه والمريضه بزياده الدم أو قلته، فلا يقال: بأن المريضه بزياده الدم يأسها مؤخر عن يأس الصحيحه، والمريضه بقله الدم يأسها مقدم عن يأس الصحيحه، كل ذلك لإطلاق النص والفتوى، وهذه الاعتبارات وإن كان ربما تؤثر فى الواقع، لكن الشارع لم يعتن بها، وذلك لضرب القاعده، كما فصلنا معنى ذلك فى بعض مباحث الكتاب.

وفى المستمسك، قال: (لم أقف على مخالف فى ذلك) (١).

ص: ٣٠٦

١- المستمسك: ج ٣ ص ١٦٢

(مسألة _ ٣): لا إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع، وفي اجتماعه مع الحمل قولان، الأقوى أنه يجتمع معه،

(مسألة _ ٣): {لا- إشكال في أن الحيض يجتمع مع الإرضاع} بلا- خلاف، كما هو ظاهر كلماتهم، بل ادعى عدم الخلاف جماعه، بل ربما قيل: إنه من الضروريات، ويدل عليه إطلاق الأدله، حيث لم يشترط في الحيض أن لا يكون رضاع، فتوهم أنه لا يجتمع معه، لأن الدم يصرف إلى اللبن فلا مجال له، لإمكان تقسيمه إلى الاثنين.

{وفي اجتماعه مع الحمل، قولان} نفيًا وإثباتًا، وإن كانت الأقول مجموعته خمسة:

الأول: ما هو {الأقوى} من {أنه يجتمع معه} مطلقًا، ذهب إليه غير واحد، وفي الجواهر: (إنه المشهور نقلًا وتحصيلًا) (١)، بل عن الناصريات للسيد: الإجماع عليه.

الثاني: عدم اجتماع الحمل والحيض مطلقًا، ذهب إليه غير واحد من الفقهاء، منهم: الشرائع والنافع والوحيد البهبهاني.

الثالث: التفصيل بين استبانة الحمل فيجتمع الحيض معه

ص: ٣٠٧

وبين عدم استبانته الحمل فلا يجتمع الحيض معه، واختاره الشيخ في الخلاف قائلاً: "عندنا"، الظاهر في الإجماع، وكذا السرائر اختاره قائلاً: "إنه مذهب الأكثر".

الرابع: التفصيل بين قبل مضي عشرين يوماً من العاده وبعده، بمجمعه الحيض مع الحمل في الأول دون الأخير، اختاره الشيخ في التهذيب والاستبصار والنهيه، ومال إليه المعبر، وقوّاه المدارك.

الخامس: التفصيل بين ما إذا كان الدم بصفه الحيض، فيجتمع مع الحمل، وبين ما إذا لم يكن كذلك فليس بحيض، نسب إلى الصدوق في الفقيه.

استدل للقول الأول: بمتواتر الروايات:

منها: صحيحه ابن سنان، عن الصادق (عليه السلام): عن الجبلى ترى الدم أترك الصلاة؟ قال: «نعم، إن الجبلى ربما قذفت بالدم»^(١).

وحسنه سليمان بن خالد، عن الصادق (عليه السلام)، قلت

ص: ٣٠٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٦ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١

له: (جعلت فداك) الحبلى ربما طمشت؟ قال: «نعم، وذلك إن الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم، فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفعته، فإذا دفعته حرمت عليها الصلاة»^(١).

وصحيحه صفوان: عن الرضا (عليه السلام) عن الحبلى ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه أيام، تصلى؟ قال: «تمسك عن الصلاة»^(٢).

ومرسله حريز، عن الباقرين (عليهما السلام) فى الحبلى ترى الدم؟ قال: «تدع الصلاة، فإنه ربما بقى فى الرحم الدم ولم يخرج وتلك الهراقة»^(٣).

وروايه أبى بصير، عن الصادق (عليه السلام)، قال: سألته عن الحبلى ترى الدم؟ قال: «نعم، إنه ربما قذفت المرأه الدم وهى حبلى»^(٤).

وصحيحه ابن الحجاج: قال: سألت أبا الحسن (عليه

ص: ٣٠٩

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٩ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٤
 - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٤
 - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٩
 - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٠

السلام) عن الحبلى ترى الدم وهى حامل كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر، هل تترك الصلاة؟ قال: «تترك الصلاة إذا دام»^(١).

وروايه محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الحبلى ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً فى كل شهر؟ قال: «تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع فى حيضها، فإذا طهرت صلّت»^(٢)... إلى غيرها من الروايات، وبعد ذلك لا- حاجه إلى استصحاب بقاء ملكه الحيض، وإلى أصاله عدم عروض المانع لو شك فى مانعيه الحمل أو ما أشبهه، مما مرتبتها متأخره عن الأدله.

استدل للقول الثانى: بما رواه السكونى، عن الصادق (عليه السلام) عن آبائه (عليهم السلام) عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «ما كان الله ليجعل حيضاً مع حبل، يعنى إذا رأته الدم وهى حامل لا تدع الصلاة، إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق ورأت والدم، تركت الصلاة»^(٣).

وما رواه الصدوق، عن الصادق (عليه السلام): أن سلمان سأل علياً (عليه السلام) عن رزق الولد فى بطن أمه؟ فقال: «إن

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٧

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٩ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ١٢

الله _ تبارك وتعالى _ حبس عليه الحيضه، فجعلها رزقه فى بطن أمه»(١).

وصحيحه حميد بن المثنى، عن أبى الحسن (عليه السلام): عن الجبلى ترى الدفقه والدفقتين من الدم فى الأيام وفى الشهر والشهرين؟ فقال: «تلك الهراقه، ليس تمسك هذه عن الصلاه»(٢).

وعن شرح المفاتيح: دعوى تواتر الأخبار فى ذلك، وذلك مثل الأخبار الكثيره الوارده فى استبراء السبايا بالحيضه، وفى استبراء الجوارى المنتقله بالبيع أو غيره، وفى استبراء الموطوءه بالزنا، أو الأمه المحلله للغير بالحيضه، فإنه لو اجتمع الحيض مع الحمل لم يكن الإستبراء مفيداً، لأنه شرع لاستبانه عدم الحمل، هذا بالإضافة إلى أصاله بقاء التكليف عليها بالعبادات الثابته قبل رؤيه الدم، وإلى الإجماع بصحه طلاقها ولو فى حال الدم، بضميمه ما دل على بطلان طلاق الحائض، ويرد على روايه السكونى ضعف السند كما قيل، وضعف الدلاله لاحتمال أن يكون الكلام استفهاماً للإنكار،

ص: ٣١١

١- علل الشرائع: ص ٢٩١ الباب ٢١٩ فى العله التى من أجلها لا ترى... ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٨

والتفسير من الراوى لا من الإمام (عليه السلام)، واحتمال التقيه لكونه مذهب أبى حنيفه وأحمد والشافعى فى الجريد، ونسبه فى التذكرة إلى جمهور التابعين، واحتمال أن يراد الغالبية، (ويؤيده ما فى بعض نسخ نوادر الراوندى _ على ما فى البحار _ بعد ذكر قوله: «ما كان الله» _ إلى آخره _ «فإذا رأيت الدم وهى جلى تدع الصلاة»). كذا فى المستند (١).

وعلى روايه الصدوق: إنها فى مقام رزق الولد، لا فى مقام بيان عدم خروج شىء منها.

وعلى روايه حميد: بعدم الدلالة لأن الدفقه والدفقتين ليست حيضاً، ويؤيده صحيحه الراوى المذكور عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الجلى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم؟ قال: «تلك الهراقة إن كان دمماً كثيراً فلا تصلين وإن كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢).

وقريب منه، مرسل محمد بن مسلم، عن أحدهما (عليهما السلام)، ولو سلم الدلالة وصحة السند فى الكل وعدم التقيه كان لا بد من رد علمها إلى أهلها، لوضوح أنها لا تكافى تلك الروايات المتواتره المعمول بها قديماً وحديثاً.

ويرد على روايات استبراء السبايا:

النقض أولاً: بعده الطلاق، حيث حبلت ثلاثه قروء مع أن براءه الرحم تستبان بحيضه واحده.

ص: ٣١٢

١- المستند: ج ١ ص ١٤٠ س ٢٧. بحار الأنوار: ج ٧٨ ص ١١١ ح ٣٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٥

وثانياً: جعل الاستبراء فى الأمه بحيضه، وفى الحره بثلاثه قروء، لىس المناط فىه إستبانه الرحم من الحمل حتى يستكشف منه امتناع اجتماع الحيض مع الحمل، بل له حِكْم مختلفه من جملتها الاستبانه التى هى غالبى، والحكمه لا تلازم الكليه، ومنه يعلم الجواب عن استبراء الموطوءه بالزنا... وغيرها، والأصل لا مجال له بعد وجود الدليل.

ويرد على ما دل على بطلان طلاق الحائض أن بين دليله ودليل صحه طلاق الحامل عمومأ من وجه، فاللازم إعمال المرجحات الخارجيه، فلا- يكون ذلك دليلاً- على عدم اجتماع الحيض والحمل، مثلاً- يقال بصحه طلاق الحامل ولو فى حاله الحيض لخروجها من العموم، مثل خروج الغائب إذا طَلَّق ثم ظهر حيض الزوجه حال الطلاق.

استدل للقول الثالث: _ الذى فرق بين استبانه الحمل فيجوز الاجتماع بين الحيض والحمل، وبين غيرها فلا يجوز_ : بمصححه الصحاف، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إن أم ولدى ترى الدم وهى حامل، كيف تصنع بالصلاه؟ قال: فقال لى: «إذا رأَت الحامل الدم بعد ما يمضى عشرون يوماً من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه، فإن ذلك لىس من الرحم ولا من الطمث، فلتتوضأ وتحتشى بكرسف وتصلى، وإذا رأَت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل، أو فى الوقت من ذلك الشهر، فإنه من الحيضه، فلتمسك عن الصلاه عدد أيامها

التي كانت تقعد في حيضها، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل ولتصل» (١١).

وهذا الحديث وإن لم يذكر استبانة الحمل، إلا أن تفاوت عشرين يوماً بين زمانى العاده وبعد العاده، كفيل باستبانة الحمل، وهذا الخبر يكون جامعاً بين الأخبار المثبتة بحملها على ما قبل الاستبانة التي تتحقق بعدم مضي مقدار عشرين يوماً من العاده، وبين الأخبار النافية بحملها على ما بعد عشرين يوماً.

وفيه: أولاً: عدم الملازمه بين مضي عشرين وبين الاستبانة، فإن بينهما عموماً من وجه.

وثانياً: تلك الأخبار الكثيره المثبتة لا يمكن حملها على هذا الخبر، فإن مثل تلك الكثيره آبيه عن الحمل المذكور.

وثالثاً: بلزوم حملها على الغلبه، لوجود الروايات الداله على أن بعد الاستبانة أيضاً حيض، كخبر أبي المغزاء، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجبلى قد استبان ذلك منها، ترى كما ترى الحائض من الدم؟ قال: «تلك الهراقه، إن كان دمًا كثيراً فلا تصلين، وإن كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين».

وخير محمد بن مسلم، عن الجبلى قد استبان جبلها ترى ما ترى

ص: ٣١٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٧ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٣

الحائض من الدم؟ قال (عليه السلام): «تلك الهراقة من الدم، إن كان دمًا كثيرًا أحمر فلا تصلّ، وإن كان قليلاً أصفر فليس عليها إلا الوضوء»^(١).

استدل للقول الرابع: بمصححه الصحاف المتقدمه، لكنك عرفت وهنها، فلا يمكن الاعتماد عليها.

استدل للقول الخامس: بخبر إسحاق بن عماره، عن المرأه الحبلى ترى الدم اليوم واليومين؟ قال: «إن كان دمًا عبيطاً فلا تصلى ذينك اليومين، وإن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»^(٢).

وخبر محمد بن مسلم المتقدم، حيث قال (عليه السلام): «إن كان دمًا كثيرًا أحمر فلا تصلّى، وإن كان قليلاً أصفر فليس عليها إلا الوضوء».

والرضوى: «الحامل إذا رأّت الدم فى الحمل كما كانت تراه، تركت الصلاه أيام الدم، فإن رأّت صفره لم تدع الصلاه»^(٣).

وفيه: إنه _بالإضافه إلى عدم معلوميه القائل به، واشتماله على ما يخالف النص والإجماع، من إمكان حيض يومين، وأنه بصدد بيان الفرق بين الحيض والاستحاضه، وضعف السند فى الجمله _،

ص: ٣١٥

١- الكافى: ج ٣ ص ٩٦ باب الحبلى ترى الدم ح ٢

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٧٨ الباب ٣٠ من أبواب الحيض ح ٦

٣- فقه الرضا: ص ٢١ س ٢٨

سواء كان قبل الاستبانه أو بعدها، وسواء كان فى العاده أو قبلها أو بعدها، نعم فيما كان بعد العاده بعشرين يوماً، الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه.

يرد عليه عدم مقاومته لتلك الأخبار الكثيره {سواء كان قبل الاستبانه أو بعدها، وسواء كان فى العاده أو قبلها أو بعدها} لإطلاق الأدله.

{نعم فيما كان بعد العاده بعشرين يوماً، الأحوط} استحباباً {الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه} خروجاً عن مخالفه مصححه الصحاف المتقدمه، لكن يرد على الاحتياط فى المقام، بل مطلقاً: ما رواه الكافى، عن خلف، عن الكاظم (عليه السلام)، فى خبر طويل يأتى، وفيه: الدم المشتبه بين الحيض والعدره، قال الراوى: فما ينبغى لها أن تصنع؟ قال (عليه السلام): «فلتق الله، فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاه حتى ترى الطهر، ولتمسك عنها بعلها، وإن كان من العدره فلتق الله ولتوضأ ولتصل» (١).

مما يظهر منه عدم صحه الاحتياط، حيث إن أبا حنيفه كان أفتاها بالاحتياط.

ص: ٣١٦

١- الكافى: ج ٣ ص ٩٢ باب معرفه دم الحيض و... ح ١

(مسألة ٤ _): إذا انصب الدم من الرحم إلى فضاء الفرج وخرج منه شيء إلى الخارج _ ولو بمقدار رأس إبرة _ لا إشكال في جريان أحكام الحيض.

وأما إذا انصب ولم يخرج بعد _ وإن كان يمكن إخراجه بإدخال قطنه أو إصبع _ ففي جريان أحكام الحيض إشكال،

(مسألة ٤ _): {إذا انصب الدم من الرحم إلى فضاء الفرج وخرج منه شيء إلى الخارج _ ولو بمقدار رأس إبرة _ لا إشكال في جريان أحكام الحيض} لشمول إطلاقات الأدلة له، وما في بعض الروايات من وصف الدم بالكثرة، إنما هو من جهة الغالب، مثل ما في الروايات من وصفه بالأحمر وما أشبه ذلك.

{وأما إذا انصب ولم يخرج بعد _ وإن كان يمكن إخراجه بإدخال قطنه أو إصبع _ ففي جريان أحكام الحيض إشكال} والمشهور عدم كونه حيضاً، لأصالة الطهارة، وعدم الدليل على كون وجود الدم في الداخل موجباً للحيضيه، خلافاً لبعضهم حيث حكم بأنه حيض مرتب عليه أحكامه، واستدل لذلك بالروايات الواردة في الاستظهار من إدخال قطنه وما أشبه، فإن خرج عليها شيء من الدم كان محكوماً بالحيضيه، كقوله (عليه السلام): «فإن خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عييط، لم تطهر»^(١)، والمناط في حدوث

ص: ٣١٧

فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أحكام الطاهر والحائض.

الحيض وبقائه واحد، فكما أن وجود الدم في الفضاء كاف في الحكم بالحَيْضِيه بقاءً، كذلك هو كاف في الحكم بالحَيْضِيه حدوثاً، وفيه: إنه لا قطع بالمناط، والدليل إنما دل على حكم البقاء فقياس الحدوث عليه لا وجه له، بل حاله حال سائر الأحداث من بول وغائط ومنى وغيرها... حيث إنها لا توجب الحدث ما لم تخرج.

{فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أحكام الطاهر والحائض} لكنك قد عرفت سابقاً الإشكال في الجمع والاحتياط.

أما ما عن بعض حواشى نجاه العباد: من لزوم الاحتياط بأحكام الاستحاضه، فلعلّ الوجه فيه: إن كل دم ليس من الحيض ولا القرحة ولا العذره فهو محكوم بأحكام الاستحاضه، لكن في المستمسك الإشكال على ذلك، قال: (إذ المفروض العلم بكون الدم دم الحيض الخلقى في المرأه الذى لا ريب فى عدم كونه موضوعاً لأحكام الاستحاضه)^(١)، انتهى. فإنه إن كان فى حكم الخارج كان حيضاً وإلا كانت المرأه طاهره.

ثم الظاهر أن حال المخرج العارضى حال المخرج الأصلى فى عدم الحكم بالحَيْضِيه إذا انصب الدم إليه، دون أن يخرج إلى خارج البدن.

أما إذا كان المخرج العارضى خارج البدن، بسبب إيصال كيس

ص: ٣١٨

ولا فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى.

ونحوه، فهو محكوم بالحيضيه وإن لم يظهر.

{ولا- فرق بين أن يخرج من المخرج الأصلي أو العارضى} وقد اختلفوا فى ذلك، فى أنه هل يحكم بحيضيته مطلقاً، أو مع انسداد المخرج المعتاد، أو لا- يحكم فى العارضى مطلقاً حتى مع انسداد المعتاد، أو غير ذلك من التفاصيل التى تقدمت فى مبحث الحدث الأصغر، وذلك لوحده الدليل فى جميع الأحداث، فحال الحيض والمنى حال البول والغائط، فراجع.

ص: ٣١٩

إشارة

(مسألة ٥ _ ٥): إذا شكَّت في أن الخارج دم أو غير دم، أو رأت دمًا في ثوبها وشكَّت في أنه من الرحم أو من غيره، لا- تجرى أحكام الحيض.

(مسألة ٥ _ ٥): {إذا شكَّت في أن الخارج دم أو غير دم، أو رأت دمًا في ثوبها وشكَّت في أنه من الرحم أو من غيره، لا تجرى أحكام الحيض} لأصالة الطهاره وأصالة عدم تعلق أحكام الحيض عليها، إلى غيرهما من الأصول، وإن كانت بعضها حاكمه على بعضها الآخر، لكن هل يجب الفحص، أم لا؟ المشهور على عدم الوجوب بناءً على أصلهم من عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية، لكن قد ذكرنا في مواضع متعددة من هذا الشرح أنه لا- أصل لهذا الأصل، بل كما يجب الفحص في الشبهات الحكمية كذلك يجب الفحص في الشبهات الموضوعية، هذا بالإضافة إلى موثقه عمار عن الصادق (عليه السلام): في المرأة تكون في الصلاة فتظن أنها قد حاضت؟ قال: «تدخل يدها فتمس الموضوع، فإن رأت شيئاً انصرفت، وإن لم تر شيئاً أتمت صلاتها» (١).

بل ربما يقال: إنه وإن لم نقل بوجوب الفحص في الموضوعات، يجب التجسس هنا، بأن تنظر هل أن الخارج دم أو لا؟ أو تسأل عن عندها هل أنه دم أم لا-؟ لأن هذا من طريق الامتثال الواجب عقلاً وشرعاً وإن لم يجب الفحص، وكذا إذا كان النظر أو السؤال كافياً

ص: ٣٢٠

للظهور، فيما إذا شكت أنه من الرحم أم لا؟.

وكيف كان، فالأقوى وجوب الفحص، ولو قلنا بعدم وجوب الفحص، أو قلنا بوجوبه ولم تفحص، ثم تبين بعد ذلك أنه حيض وجب عليها إجراء أحكامه على نفسها، مثلاً: إذا كانت قد صامت وجب عليها قضاؤه وهكذا...، لأن الحكم مرتب على الواقع، وقد خالفت وإن كانت معذوره في المخالفه.

ثم إنه ربما يقال في مسأله الشك في الدم: هل إنه خارج عن الرحم أم لا؟ بوجوب إجراء أحكام الحيض من جهة قاعده الإمكان.

وفيه: إن القاعده إنما هي في الدم الخارج من رحم المرأة المشكوك كونه حيضاً، فلا تعم كل دم يحتمل حيضيته، وفي المقام الشك في أصل الخروج من الرحم، كما تبه على ذلك مصباح الهدى.

ثم إن المراد بالشك هو ما يقابل الاطمئنان، فيعم الوهم والظن، ولو قلنا بإجراء أحكام الحيض أو عدم إجرائه، فالظاهر أنه لو علم الزوج مثلاً- بالخلاف صحح عليه أن يرتب أحكام ما علم لا ما بنت عليه، فإذا بنت على أنه حيض مثلاً، وعلم الزوج بعدم صح له طلاقها، وكذا لو انعكس لم يصح له طلاقها، إذ بُنى الغير لا يوجب تغير حكم العالم بالخلاف، وكذا في سائر الموارد، إلا إذا كان مورد خرج بالدليل.

ص: ٣٢١

وإن علمت بكونه دمًا واشتبه عليها، فإما أن يشتبه بدم الاستحاضه، أو بدم البكاره، أو بدم القرحة، فإن اشتبه بدم الاستحاضه يرجع إلى الصفات، فإن كان بصفه الحيض يحكم بأنه حيض، وإلا فإن كان في أيام العاده فكذلك، وإلا فيحكم بأنه استحاضه.

الدم المشبه

{وإن علمت بكونه دمًا} خارجاً من الفرج {واشتبه عليها، فإما أن يشتبه بدم الاستحاضه أو بدم البكاره أو بدم القرحة} أو بدم جديد، مثل إن كانت زرقت في نفسها دمًا، فاحتملت أن الخارج هو من ذاك الدم لا من الدماء المذكوره، ثم الاشتباه قد يكون ثنائياً، وقد يكون ثلاثياً، وقد يكون رباعياً، مثلاً: تحتمل أن يكون الدم أحد الثلاثة _ على أقسامه _ أو أحد الأربعة {فإن اشتبه بدم الاستحاضه، يرجع إلى الصفات} والمراد بالصفات: صفات الدم النوعيه من حمره ونحوها؛ وصفات الدم الزمانيه كما لو كان في أيام العاده، فإذا كان فيه أحدهما، بأن كان من نوع دم الحيض حكم بأنه حيض وإن لم يكن في أيام العاده، وإن كان في أيام العاده حكم بأنه حيض وإن لم يكن متصفاً بالصفات، ومنه يعلم أنه لا ترتيب بين الأمرين، وأن المصنف لم يرد بقوله: {فإن كان بصفه الحيض يحكم بأنه حيض، وإلا فإن كان في أيام العاده فكذلك} ترتب الثاني على الأول، وكان الأفضل في العبارة أن يقول: "فإن كان بالصفات أو في أيام العاده حكم بأنه حيض"، حتى لا يتوهم الترتيب {وإلا فيحكم بأنه استحاضه} لكن سيأتى أنه

إذا لم يكن أحد الأمرين من الصفات وأيام العاده، فإنه يرجع إلى قاعده الإمكان، فإن كانت موجوده حكم بأنه حيض إذا جاز الدم الثلاثه، وقبل الثلاثه تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه، وهذا ينافي ما ذكره هنا من أنه يرجع إلى أحكام الاستحاضه بمجرد عدم كونه فى أيام العاده ولا بصفات الحيض.

والحاصل: إنه لو اشتبه دم الحيض بدم الاستحاضه كان له خمس صور:

الأولى: أن يكون له صفات الحيض، ويحكم هنا بحيضيته.

الثانيه: أن يكون فى أيام العاده، ويحكم هنا بحيضيته أيضاً.

الثالثه: أن يكون مورداً لقاعده الإمكان قبل ثلاثه أيام وإن لم يكن بالصفات ولا فى أيام العاده، ويحكم هنا بالاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه.

الرابعه: أن يكون مورداً لقاعده الإمكان بعد الثلاثه، وإن لم يكن بالصفات ولا فى أيام العاده، ويحكم هنا بالحيضيه.

الخامسه: أن لا يكون أحد الأربعة، ويحكم هنا بالاستحاضه.

أما الصوره الأولى: فيدل عليه ما دل على اعتبار الصفات، كقول الصادق (عليه السلام) فى صحيح معاويه: «إن دم الاستحاضه والحيض ليس يخرجان من مكان واحد، إن دم

الاستحاضه بارد، ودم الحيض حار»(١١).

وصحيح حفص: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) امرأه فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى حيض هو أو غيره؟ فقال (عليه السلام) لها: «إن دم الحيض حار عبيط أسود له دفع وحراره، ودم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره ودفع وسواد فلتدع الصلاه» قال: فخرجت وهي تقول: والله لو كان امرأه ما زاد على هذا(١٢).

وموثق إسحاق، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سألتني امرأه منا أن أدخلها على أبي عبد الله (عليه السلام) فاستأذنت لها، فأذن لها فدخلت _ إلى أن قال: _ قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثه، كيف تصنع بالصلاه؟ قال: «تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين»، فقالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثه، ويتأخر مثل ذلك، فما علمها به؟ قال: «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقه، ودم الاستحاضه دم فاسد بارد»، قال: فالتفتت إلى مولاتها، فقالت: أترأه كان امرأه مزه(١٣).. إلى

ص: ٣٢٤

١- الكافي: ج ٣ ص ٩١ باب معرفه دم الحيض... ح ٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ٩١ باب معرفه الحيض... ح ١

٣- الكافي: ج ٣ ص ٩١ باب معرفه دم الحيض... ح ٣

غيرها من الروايات، حيث إن ظاهرها أن الدم إذا كان بصفات الحيض حكم عليه بأنه حيض، وقد أورد على ذلك بأمرين:

الأول: إن الروايات إنما هي في مستمره الدم، فلا تشمل غيرها.

وفيه: أولاً: إن ليس كل الروايات في مستمره الدم.

وثانياً: إن الظاهر منها أنها بصدد العلامات الفارقة بين الأمرين، فخصويه الاستمرار ملقاه في نظر الشارع.

إن قيل: ظاهر لفظ "الاستحاضه" يعطى الاستمرار، لأنه باب الاستفعال الظاهر في الطلب فكأنها إذا استمرت بها الدم تطلب زمان الحيض بين الأيام.

قلت: يكفي في التسميه أقل مناسبة، ولذا لا إشكال في تسميته بالاستحاضه وإن لم يكن متصلاً بالحيض.

الثاني: إن المحتمل في هذه الروايات أنها ليست بصدد التشريع، بل بصدد بيان الصفات الخارجيه الغالبه التي يترتب عليها العلم غالباً، فهي إرشاديه محضه، فلا تكون دليلاً على حجيه الصفات بمجردها، وإن لم توجب العلم.

وفيه: إن الظاهر من ما يقوله الشارع أنه تشريع إلا إذا ثبت خلاف ذلك، وعلى هذا فإذا كان الدم بصفات الحيض يحكم بأنه حيض.

نعم من يستشكل في دلالة النصوص بأحد الإشكاليين المذكورين لا بد له أن يتمسك بقاعده الإمكان، وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

الصورة الثانية: أن يكون الدم في أيام العاده الوقتيه، وإن كان فاقداً للصفات، وهنا أيضاً يحكم عليه بالحيضيه بلا إشكال ولا خلاف، بل عن جمع دعوى الإجماع عليه، وذلك للروايات المستفيضه الداله على ذلك، مثل صحيح ابن مسلم: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة ترى الصفرة في أيامها؟ فقال: «لا- تصلى حتى تنقضى أيامها، وإن رأيت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلّت»^(١).

وفي خبر ابن جعفر، عن أخيه (عليه السلام): عن المرأة ترى الصفرة أيام طمثها كيف تصنع؟ قال (عليه السلام): «تترك لذلك الصلاة»^(٢)، الحديث. وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك في المسأله الخامسه عشره.

الصورة الثالثه والرابعه: يأتي دليلاهما في بحث "قاعده الإمكان" في الصورة الخامسه.

الصورة الخامسه: وهى ما إذا لم يكن كل ما تقدم، وهنا يحكم بأن الدم استحاضه، والظاهر أنه إذا كان بصفات دم

ص: ٣٢٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤٠ الباب ٤ من أبواب الحيض ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤١ الباب ٤ من أبواب الحيض ح ٧

وإن اشتبه بدم البكاره يختبر

الاستحاضه، لم يكن فى الحكم المذكور إشكال، لما تقدم من طريقه الصفات حسب ما يستفاد من الروايات، وإن لم يكن بصفات دم الاستحاضه، فقد اختلفوا فى ذلك، فذهب بعض _ كالمصنّف _ إلى أنه استحاضه، بناءً منهم على أن كل دم ليس بحيض فهو استحاضه إذا لم يثبت غيره، وذهب بعض آخر إلى عدم صحه هذه الكليه، وسيأتى الكلام فى تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

{وإن اشتبه بدم البكاره} وذلك فيما إذا افتضت وسال الدم ولم يعلم أنه عن بكاره أو حيض، أو شكّت فى الافتضاض، ثم قد تكون الحاله السابقه الحيض، بأن افتضت بعد جريان حيضها، وقد تكون دم البكاره، بأن سال دمها ثم شكّت هل إنها حاضت أم لا؟ وقد يكونان معاً، بأن افتضت وسال دمها، ولم تعلم هل أنه حيض أو دم بكاره، والشك قد يكون مع العلم بالافتضاض، وقد يكون مع الشك فيه، ومقتضى الأصل فى الكل واضح، وإنما الكلام فى الدليل الخاص الوارد فى المقام.

ثم قد تعلم أنه إما دم بكاره أو دم حيض، وقد تحتمل الاختلاط فيهما معاً، ولا بد فى الشك إمكان أحد الأمرين، وإلا فلو كانت صغيره أو يائسه فلا احتمال للحيض، كما أنها لو كانت ثيبه لا احتمال لدم البكاره.

{يختبر} بلا إشكال ولا خلاف، أما على ما نرى من وجوب

ص: ٣٢٧

الفحص فى الشبهات الموضوعيه، فهو على الأصل، وأما على مبنى من لا- يرى وجوب الفحص، فالمسأله خارجه بالدليل والإجماع.

ثم إن كفيه الاختبار: ما ذكر فى صحيح خلف بن حماد الكوفى، قال: دخلت على أبى الحسن موسى بن جعفر (عليه السلام) بمبنى، فقلت له: إن رجلاً من مواليك تزوج جاريه معصراً _ قيل: أى دخلت فى عصر شبابها، وهو كالخادم يطلق على الذكر والأنثى _ لم تطمث، فلما اقتضاها _ بالقاف والفاء بمعنى واحد _ سال الدم فمكث سائلاً لا يقطع نحواً من عشره أيام وإن القوابل اختلفن فى ذلك، فقال بعضهن: دم الحيض، وقال بعضهن: من دم العذره، فسألوا عن ذلك فقهاءهم كأبى حنيفه وغيره من فقهاءهم، فقالوا: هذا شىء قد أشكل، والصلاه فريضه واجبه، فلتوضأ و لتصلّ ولتمسك عنها زوجها حتى ترى البياض، فإن كان دم الحيض لم تضرها الصلاه، وإن كان دم العذره كانت قد أدت الفريضه، ففعلت الجاريه ذلك _ إلى أن قال: _ فما ينبغى لها أن تصنع؟ قال (عليه السلام): «فلتق الله، فإن كان من دم الحيض، فلتمسك عن الصلاه حتى ترى الطهر ولتمسك عنها بعلمها، وإن كان من العذره فلتق الله و لتوضأ و لتصلّ، ويأتيها بعلمها إن أحب ذلك»، فقلت له: وكيف لهم أن يعلموا مما هو، حتى يفعلوا ما ينبغى؟ _ إلى أن قال: عقد بيده اليسرى تسعين، بمعنى: وضع فى وسط الإبهام، ورأس الوسطى تكون بمنزله الصفر،

ثم قال: «تستدخل القطنه ثم تدعها ملئياً، ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً، فإن كان الدم مطوقاً في القطنه فهو من العذره، وإن كان مستنقعا في القطنه فهو من الحيض»^(١)، الحديث.

وفي حديث آخر عنه، عن أبي الحسن الماضي (عليه السلام)، وفيه: قلت: (جعلت فداك) رجل تزوج جاريه أو اشترى جاريه طمئت أولم تطمئ، أو في أول ما طمئت، فلما افترعها غلب الدم فمكث أياماً وليالي فأريت القوابل، فبعض قال: من الحيضه، وبعض قال: من العذره _ إلى أن قال _ قال (عليه السلام): «تستدخل قطنه ثم تخرجها، فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فهو من العذره، وإن خرجت مستنقعه بالدم فهو من الطمئ»^(٢).

وفي صحيح عن زياد بن سوجه قال: سئل أبو جعفر (عليه السلام) عن رجل اقتض امرأته أو أمته، فرأت دمًا كثيرًا لا ينقطع عنها يوماً، كيف تصنع بالصلاه؟ قال: «تمسك الكرسف، فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فإنه من العذره، تغتسل وتمسك معها قطنه وتصلى، فإن خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمئ، تقعد عن الصلاه أيام الحيض»^(٣).

ص: ٣٢٩

١- الكافي: ج ٣ ص ٩٢ ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٦ الباب ٢ من أبواب الحيض ح ٣

٣- الكافي: ج ٣ ص ٩٤ باب معرفه دم الحيض و... ح ٢

وفى فقه الرضا (عليه السلام): «وإن اقتضها زوجها ولم يرق دمها، ولا تدرى دم الحيض هو أم دم العذره، فعليها أن تدخل قطنه، فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فهو من العذره، وإن خرجت منغمسه فهو من الحيض، واعلم أن دم العذره لا يجوز الشفرتين» (١).

وهذه الروايات كما تراها بين مطلقه، وبين ما يفهم منها بالمناط فى استواء الحكم المذكور بين الأقسام المتقدمه، فتشمل ما كانت حائضاً قبل ذلك، وما كان الشك فى حدوث الحيض مع الافتضاض أو بعد الافتضاض.

نعم مورد كل هذه الروايات، فيما لو علمت بالافتضاض، أما إذا شك فى ذلك، فهل الحكم كذلك للمناط، إذ التطوق دليل العذره، كما يفهم من هذه الروايات، أو يكون من موارد الشك بين الحيض والاستحاضه مثلاً؟ احتمالان، وإن كان الأول غير بعيد.

ثم فى صورته احتمال الاختلاط أيضاً يكون الميزان ما ذكر فى الروايات، فإنه لو خرجت القطنه منغمسه يكون ذلك علامه الحيض، سواء كان معه دم البكاره أم لا.

وكيف كان، فاللازم أن يختبر {يادخال قطنه} وقد عرفت أن الاختبار واجب، لكن الظاهر أنه لا خصوصيه للقطنه وإن تكررت

فى الفرج، والصبر قليلاً ثم إخراجها، فإن كانت مطوقه بالدم فهو بكاره،

فى الروايات {فى الفرج} بمقدار الوصول إلى مكان العذره {والصبر قليلاً} أى بمقدار الانغماس والتطوق، وهذا هو المفهوم عرفاً من قوله (عليه السلام): «ثم تدعها ملياً» أى طويلاً، فلا يقال: إن ما ذكره المصنف ينافى ما ذكر فى الروايه.

أما ما ذكره الروض من التخيير بين إدخال الأصبع والكرسف، فكأنه فهم ذلك من روايه اشتباه الحيض بالقرحه، لوحده المناط، أو وجد هناك روايه لم نظفر بها.

{ثم إخراجها} إخراجاً رقيقاً _ كما فى الروايه _ وكأن ذلك لعدم تلوث القطنه كلها بدم العذره إذا أخرجتها بشده.

ثم هل يكفى الاختبار بغير ذلك إن أمكن؟ احتمالان: من ظاهر النص؛ ومن المناط، ولا يبعد الثانى، وإن كان الاحتياط الأول.

{فإن كانت مطوقه بالدم فهو بكاره} بلا خلاف ولا إشكال.

نعم حكى عن الأردبيلى الرجوع إلى الصفات، فيما إذا كان الدم بصفات الحيض، وخصص ما تقدم من الاختبار بما إذا لم يكن الدم بصفات الحيض، وذلك لأن أدله الرجوع إلى الأوصاف مطلقه، وكذلك أدله الرجوع إلى التطوق، وبينهما عموم من وجه، ففى مورد الاجتماع يكون المرجع أخبار الصفات لقوتها.

وإن كانت منغمسه به فهو حيض،

وفيه: أولاً: إن أخبار الصفات إنما هي مورد الاشتباه بين الحيض والاستحاضه.

وثانياً: إن أخبار التطوق أقوى، لا لذهاب المشهور فحسب إليها، بل لأنها مطابقه للاعتبار، بل لا يبعد ظهور ورودها على أخبار الصفات فلا تعارض أصلاً.

{وإن كانت منغمسه به فهو حيض} لكن لا بد من تقييد ذلك بما إذا لم يعلم من الخارج أن البكاره أيضاً غامسه، كما إذا افترعها بعد طهرها بأقل من عشره أيام، فرأت الدم الغامس، ثم حان أيام حيضها مما تحتمل تقدم الحيض مثلاً، إذ في هذه الصورة تقطع بعدم الفرق بين الحيض والبكاره من هذه الجهه، كما أنه لو فرض العكس بأن كان حيضها يخرج دائماً مطوقاً للقطنه ثم افتضها الزوج فاشتبه الدم، فإن الخروج مطوقاً لا يدل على أنه من البكاره لعلمها بعدم الفرق بين عذرتها وبين حيضها.

ثم إن الحكم بأنه إن كانت منغمسه فهو حيض هو المشهور بينهم، خلافاً للمحكي عن الشرائع والنافع والقواعد والبيان والموجز، فاقصروا على الحكم بالعذر مع التطوق مما يظهر منهم عدم الحكم بالحيض مع الانغماس، وإنما يلزم الرجوع إلى أدله أخر في صوره الانغماس.

بل قال في المعتمر: (لا ريب أنها إذا خرجت مطوقه كانت من

والاختبار المذكور واجب،

العذره، أما إذا خرجت منتفعه فهو محتمل(1)، انتهى.

وحاصل نظرهم: إن الحكم بالعذره يتحقق بالعذره، أما الحكم بالحيضيه فلا يكون، إلا إذا كان هناك دليل آخر على حيضيه لا مجرد الانغماس، والدليل الآخر عبارته عن:

١_ الدوران بين الحيض والعذره قطعاً، فإذا لم تكن عذره كان حيضاً.

٢_ أو اقتضاء الوقت ذلك بأن كانت ذات عاده وقته.

٣_ أو اقتضاء الصفات ذلك، بأن كان الدم متصفاً بصفات الحيض.

٤_ أو كان محلاً لقاعده الإمكان.

ولكن فيه: إن الظاهر من الأدله أنه إن كان مطوقاً كان عذره، وإن لم يكن مطوقاً كان حيضاً، فإن إطلاق الروايات المتقدمه يعطى ذلك، فما ذكره الشيخ المرتضى وتبعه بعض آخر، كمصباح الهدى انتصاراً للمحقق (رحمه الله): من أن ظاهر الروايات دوران الأمر بين الحيض والعذره فقط، فلا تعرض لها، لما إذا كان هناك احتمال ثالث، محل نظر.

وجوب الاختبار عند اشتباه الدم

{والاختبار المذكور واجب} لأنه طريق الامتثال، وللأمر به فى النص، بل عن الجواهر: إنه ظاهر النص والفتوى.

ص: ٣٣٣

١- المعتبر: ص ٥٢ س ٢٤

فلو صلت بدونه بطلت، وإن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً

{فلو صلت بدونه بطلت، وإن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً} كما صرح به جماعه، واستدلوا لذلك: بأن ظاهر النص أن الأمر بالاختبار إرشادى إلى شرطيه الاختبار للعباده، فيترتب عليه بطلان العباده بدونه لانتفاء المشروط عند انتفاء شرطه.

وفصل الشيخ المرتضى (رحمه الله) بين صلاه الغفله فتصح العباده دون غيرها، وفصل في الجواهر بين صوره المعذوريه فتصح دون غيرها، وفصل ثالث بين كون العباده محرمة على الحائض تشريعاً فلا- تبطل، وبين كونها محرمة ذاتاً فتبطل، وذلك لأن العباده قبل الاختبار محتمله للتحريم المنجز، فالإقدام عليها إقدام على محتمل المعصيه، ومثله لا يمكن التقرب به.

وفى الكل ما لا- يخفى، إذ ظاهر النص أن الأمر بالاختبار إنما هو لمعرفة التكليف من ترك العباده أو فعلها، فهو من قبيل الأمر بالسؤال، والتعلم لا- ربط له بالعباده شرطاً أو شرطاً، فإذا صلت وصادفت عدم الحيض وتمشت منها قصد القربه لم يكن وجه للبطلان، فإذا صلت ولم يتبين شيء أو تبين أنها كانت حائضاً، أو كانت طاهره، لم يكن عليها شيء، إذ أنها لو كانت طاهره واقعاً كفت صلاتها، ولو كانت حائضاً واقعاً بطلت الصلاه ولا قضاء.

نعم فى الصيام يجب عليها القضاء للعلم الإجمالى بوجوبه الآن

أو في المستقبل، إلا- إذا صامت غافله عن حالها أصلاً وبعد الصوم شكّت فلا قضاء، إذ لا علم منجز لها، لانحلال العلم بأدائها الصيام، وحيث سقط أصل احتمال شرطيه الاختبار لم يكن مجالاً للتفصيلات الأخر.

ومما تقدم _ من أن الأمر بالاختبار هو من قبيل الأمر بالسؤال _ يظهر: عدم صحه كونه واجباً تعبدياً أيضاً، كما أنه ليس بواجب شرطى.

ثم هل إنها تأثم إذا صلت بدون الاختبار وكان في الواقع حيضاً؟ قيل: نعم، لأن العباده محرمة حرمة ذاتيه، ولأنه تجرّ، والتجرّى حرام، ولقوله (عليه السلام): «فلتتق الله، فإن كان من دم الحيض، فلتمسك عن الصلاه»، وقيل: لا للإشكال في الحرمة الذاتيه _ كما سيأتى _ ولعدم الدليل على حرمة التجرّى، وقوله (عليه السلام): «فلتتق الله» إنما هو من أدله القائل بالتحريم الذاتى الذى سيأتى الكلام فيه.

ولو لم تختبر وتركت الصلاه وكان في الواقع عذره فلا إشكال في الإثم، لأنها تركت الصلاه بدون عذر مشروع، وأصل عدم الحيض لا- يكفى عذراً مع وجود الدليل الواقع للأصل، وهل يجب عليها القضاء إذا بقى في جهلها وفي الصيام _ ولو صلت وصامت _؟ الظاهر: ذلك للعلم الإجمالى، ولا مجال للاستصحاب، لأنه مرفوع بالدليل، وربما يقال: إن احتمال التكليف المنجز منجز، لكن فيه: إن البراءه حاكمه، كما حقق ذلك في مسأله من دارت فوائته بين الأقل والأكثر، ومما تقدم تعرف

إلا إذا حصل منها قصد القربة، بأن كانت جاهله، أو عالمه أيضاً إذا فرض حصول قصد القربة مع العلم أيضاً.

وإذا تعذر الاختبار يرجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض، وإلا فتبنى على الطهاره،

وجه قوله: {إلا- إذا حصل منها قصد القربة، بأن كانت جاهله، أو عالمه أيضاً، إذا فرض حصول قصد القربة مع العلم أيضاً} وذلك أمر سهل بالنسبه إلى من لا يلتفت إلى خصوصيات المسائل، بل يحصل قصد القربة من الغاصب الملتفت إلى غضب الدار أو ما أشبهه.

تعذر الاختبار عند اشتباه الدم

{وإذا تعذر الاختبار} بالقطنه وأمكن بالإصبع، لم يبعد أن تقوم مقامها لوحده المناط، أما إذا تعذر مطلقاً {يرجع إلى الحالة السابقة من طهر أو حيض} كما اختاره المصنف للأصل، وليس بساقط في المقام إذ المسقط للأصل هو أدله الاختبار الخاصه بحاله التمكّن، فإذا لم يمكن الاختبار لم يكن وجه لسقوط الأصل، وإنما نقول باختصاص أدله الاختبار بحاله التمكّن، إذ بدون التمكّن لا يعقل تشريع التكليف.

وعلى هذا فإن علمت الحالة السابقه من طهر أو حيض ممكن البقاء رجع إليها، وإن لم تعرف الحالة السابقه عملت بأصالة البراءه عما ثبت على الحائض وأخذت بإطلاق أدله الصوم والصلاه، وهذا معنى قوله: {وإلا- فتبنى على الطهاره} لأنه إذا شكّ في جريان أحكام

لكن مراعاة الاحتياط أولى.

ولا يلحق بالبكاره فى الحكم المذكور غيرها كالقرحه المحيطه بأطراف الفرج.

الظاهر والحائض كان المرجع إطلاقات أدله الظاهر، وليس هذا من التمسك بالعام فى الشبهه المصادقيه، إذ هو من قبيل العلم بقدر من التخصيص والشك فى ما عداه، مثلاً لو قال: "أكرم العلماء إلا الفساق"، وعلم أن زيداً فاسق ولم يعلم فسق عمرو، فإنه يتمسك بـ "أكرم العلماء" فى وجوب إكرامه، فإنه علم بوجوب الصلاه على المرأه فى كل أحوالها، خرج من تلك الأحوال حالات الحيض المعلومه. أما سائر الحالات المشكوكه الحيضيه فيها، فالمرجع إطلاق الدليل، هذا ما اختاره المصنف وجمع آخر فى الرجوع إلى الاستصحاب إن كان، والأصل إن لم يكن.

وهنا قول آخر: وهو الرجوع إلى الاحتياط، لأن الظاهر من أدله الاختبار إرادته الشارع الواقع، فإن أمكن الاختبار والوصول إلى الواقع عمل عليه، وإن لم يمكن الاختبار وجب الاحتياط لإحراز الواقع _ كسائر موارد الشبهه الحكميه حيث لا يمكن الفحص _، فإن المرجع فيها الاحتياط، وهذا القول أقرب إلى الصنائه، وإن كان القول الأول أقرب إلى الاعتبار، وكأنه لذلك قال المصنف: {لكن مراعاة الاحتياط أولى} بل لا يترك، كما عليه بعض الشراح والمحشين.

{ولا- يلحق بالبكاره فى الحكم المذكور} أى الاختبار على النحو المتقدم {غيرها، كالقرحه المحيطه بأطراف الفرج} وجه الإلحاق

وإن اشتبه بدم القرحة، فالمشهور أن الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض، وإلا فمن القرحة،

وحده المناط، لأن الشارع لم يجعل الاختبار المذكور تعبدًا، وإنما هو لأجل أن دم البكاره يأتي من الأطراف، ومثله حاصل في القرحة المحيطه، ولم يستبعد هذا الاحتمال السيد البروجردى.

ووجه عدم الإلحاق عدم الدليل على الإلحاق، بعد اختصاص أدله الاختبار بالبكاره _ وهذا ما اختاره الساده ابن العم والحكيم والجمال _، وعليه فإن خرج مطوقاً للقطنه فى القرحة المحيطه فلم تعلم أنه حيض أو قرحة، فالمرجع استصحاب الحيض أو الطهر إن كان، وإلا- فالبراءه مما ثبت على الحائض إن لم يكن أصل موضوعى، ولا يرجع إلى أدله القرحة، إذ ظاهر تلك الأدله أنها فى ما كانت القرحة فى بعض الجوانب، ومع ذلك فالتأمل فى المسأله مجال واسع.

اشتباه دم الحيض بدم القرحة

{وإن اشتبه بدم القرحة، فالمشهور} كما نسبه إليهم غير واحد، ونسبه إلى الأكثر فى التذكرة، وعن جامع المقاصد نسبتته إلى فتوى الأصحاب. وعن حاشيه المدارك للوحيد: إتفاق المتقدمين والمتأخرين عليه.

{أن الدم إن كان يخرج من الطرف الأيسر فحيض، وإلا فمن القرحة} لما رواه الشيخ فى التهذيب، بإسناده عن محمد بن يحيى مرفوعاً عن أبان، قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): فناه منّا بها قرحة فى جوفها والدم سائل، لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة؟ فقال (عليه السلام): «مرها فلتستلق على ظهرها

وترفع رجلها وتستدخل إصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة»^(١).

وعن فقه الرضا مثله^(٢).

وفى المسألة قولان آخران:

الأول: الحكم بالحيض لما خرج من الأيمن، وبالقرحة لما خرج من الأيسر، عكس القول الأول، واختاره الإسكافي والدروس والذكري وفقه عصره والبشرى وغيرهم.

الثاني: عدم الاعتبار بالخروج من أحد الجانبين رأساً، ولزوم الرجوع إلى الأصول والقواعد، واختاره المحقق والمختلف والمسالك والأردبيلي والمدارك والحدائق، وجمع آخر، بل عن النراقي الأول: نسبته إلى أكثر المتأخرين.

استدل للقول الأول: بما رواه الكافي من روايه محمد بن يحيى _ بعكس روايه التهذيب _ حيث قال (عليه السلام): «فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة»^(٣).

استدل للقول الثاني: بأن الظاهر وقوع الغلط في إحدى

ص: ٣٣٩

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٨٥ الباب ١٩ في باب الحيض و... ح ٨

٢- فقه الرضا: ص ٢٢ س ٨

٣- الكافي: ج ٣ ص ٩٤ باب معرفه دم الحيض و... ح ٣

النسختين، لكون الراوى والمروى والمتن فى كلتا الروايتين واحد، ولا- يكون ذلك من قبيل تعارض الروايتين، بل هو من باب اشتباه الحجج باللاحجه للعلم بالغلط فى إحدى النسختين، فلا يمكن الأخذ بأحدهما، وبعد سقوطهما يلزم الرجوع إلى الأصول والقواعد، وقد أكثر الفقهاء فى القرائن لترجيح قول المشهور أو القول المخالف له، لكن بعد جمع تلك القرائن لا يحصل للإنسان اطمئنان بترجيح أحد الروايتين، فالمتعين هو العمل بالأصول، خصوصاً ومن المحتمل قريباً جداً أن الحكم كان خاصاً بتلك الفتاه المسئول عنها، إذ لا- ظهور فى الروايه فى عموم الحكم حتى فى قوله (عليه السلام): «فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض» أو عكس ذلك، إذ لعل الإمام (عليه السلام) علم أن القرحة تختص بجانب مما ذكر فى الروايه، وأن الجانب الآخر يخرج منه _ فى هذه الفتاه _ الدم، ولذا قال (عليه السلام) بذلك، وهذا الاحتمال وإن كان خلاف الظاهر الأولى فى روايات الأحكام، لكن إنما نصير إليه من جهه الاضطراب، فى الروايه اضطراباً لا يمكن علاجه، فتطرق هذا الاحتمال أولى من إسقاط الروايه، فتأمل.

لا يقال: لا يمكن العمل بهذه الروايه حتى إذا كانت غير مضطربه، إذ القرحة تتكون فى كلا الجانبين، فكيف يحكم الإمام (عليه السلام) بأن القرحة فى الجانب الفلانى؟

لأنه يقال: إذا كانت الروايه غير مضطربه، كان لا بد من أن

إلا- أن يعلم أن القرحة فى الطرف الأيسر، لكن الحكم المذكور مشكل، فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره والحائض.

يقال: الشارع ألغى احتمال كون الدم من القرحة حين خروجه من جانب الحيض، كما ألغى احتمال كون الدم من الحيض حين خروجه من جانب القرحة.

لا يقال: لا جانب للحيض أصلاً، لما عن النراقى: (إن كل امرأه رأيناها وسألناها اعترفت بعدم إدراك الجانب للخروج)(١).
لأنه يقال: أولاً: لعله له جانب لم تدركه النساء.

وثانياً: إن عدم الجانب فى الواقع لا ينافى تشريع الشارع جانباً له للتمييز والتخفيف حتى لا تبلى المرأه بالاحتياط، وكيف كان فالمحذور فى الروايه إنما هو الاضطراب بدون الترجيح.

{إلا أن يعلم أن القرحة فى الطرف الأيسر} فإنه لا تمييز حينئذ، فالمرجع الأصول والقواعد، وهذا الاستثناء لم يذكر فى الروايه، إلا أنه لا بد من القول به من جهه أن التمييز يفقد حينئذ.

{لكن الحكم المذكور} الذى عليه المشهور {مشكل، فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال الطاهره والحائض} وهذا هو الأقرب، إذ المحتملات فى المسأله _ وقد قال ببعضها بعض _ أربعة:

الأول: الاحتياط، لأنه مقتضى العلم الإجمالى الذى لا

ص: ٣٤١

انحلال له، وربما يستشكل على الاحتياط بأنه إنما يتم إذا قلنا بأن حرمة العبادة تشريعيه، إذ لا تشريع مع الاحتياط.

أما إذا قلنا: إن حرمة العبادة ذاتيه، فلا يمكن الاحتياط، واللازم الرجوع إلى سائر الأصول والقواعد.

أقول: الإشكال خاص بمثل الصلاه والصيام، أما مثل: عدم مجامعه الزوج وعدم مس الكتاب وعدم المكث في المساجد ونحو ذلك، فلا إشكال فيها، أما فيهما وفي أمثالهما لا بد _ على هذا القول _ إما من ترجيح جانب النهي من جهة أن الشارع رجحه في أيام الاستظهار. وإما من التخيير لأنه من دوران الأمر بين المحذورين إن لم نقل بالترجيح.

والظاهر: عدم إمكان الترجيح بسبب أيام الاستظهار، لأن المورد الواحد لا يكون سبباً للترجيح.

نعم لا بأس بالفتوى بالتخيير، للدوران بين المحذورين، والبناء العملى على الترك.

الثانى: عمومات أدله التكليف _ حيث لم يعلم المخصص لها فى المقام _، وفيه: إن الرجوع إلى العمومات هو من قبيل الرجوع إلى العام فى الشبهه المصداقيه، إذ حكم المرأه غير الحائض العباده، وحكم المرأه الحائض ترك العباده، ولا يعلم أن هذه المرأه هل هى طاهره، حتى يكون حكمها العباده، أو حائض حتى يكون حكمها ترك

العباده؟ فهو مثل ما إذا قال المولى: "أكرم العلماء" وقال: "لا تكرم فساق العلماء"، ولم نعلم أن زيداً هل هو عادل أو فاسق، فإنه لا يمكن التمسك بالعام فى إكرامه.

الثالث: استصحاب عدم الحيض، لأنها كانت إلى ما قبل رؤيه الدم طاهره، فإذا رأت الدم فستصحب طهارتها، وفيه: إنه لا يمكن إجراؤه بعد العلم الإجمالى بأنه مخصص بما يخرج من أحد الجانبين وإن لم يعلم به تعيناً.

الرابع: قاعده الإمكان، الحاكمه بأنه حيض، وفيه: إن العلم الإجمالى بأن قاعده الإمكان مخصصه _ إما بما يخرج من الجانب الأيمن، أو بما يخرج من الجانب الأيسر _ مانع عن التمسك بها، فلم يبق إلا الاحتياط المتقدم.

ثم هذا كله لو علمت بأن القرحة فى فضاء الفرج، أما إذا كانت القرحة فى مكان آخر، وإنما يسيل دمها من الفرج، فلا مجال للأخذ بهذه الروايه.

ثم لو دار الأمر بين القرحة وبين الاستحاضه، أو دار الأمر بين العذره والاستحاضه، فهل يرجع فيهما إلى العلائم المذكوره؟ الظاهر العدم، لاختصاص النص والفتوى بالدوران بينهما وبين الحيض، فانسحاب الحكم إلى الاستحاضه لا وجه له، والمناطق غير مقطوع به، إلا إذا علمت هى من القرائن أن دم العُذره مطوق، وأن

ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيضيه،

دم القرحة من جانب خاص، وعلمت أن الاستحاضه ليست كذلك، فالرجوع حينئذ يكون إلى العلم لا إلى الدليل.

اشتبه دم الحيض بدم آخر

{ولو اشتبه بدم آخر} لإمكان أن يخرج الدم من الجوف بدون قرحة كما ذكرناه {حكم عليه بعدم الحيضيه} لعموم أدله أحكام الطاهر، ولأصالة عدم خروج الدم من الرحم، ولأصالة عدم حيضيه هذا الدم.

ويستشكل على كل هذه الأمور:

أما الأول: فلأنه من باب التمسك بالعام في الشبهه المصداقيه، وذلك غير صحيح، كما قرر في الأصول.

أما الثاني: فلأنه أصل مثبت، إذ عدم خروج الدم من الرحم لا يثبت عدم خروج هذا الدم المشكوك منه من الرحم.

أما الثالث: فلأنه لأصالة سابقه لهذا الدم بعدم الحيضيه، إلا على نحو استصحاب العدم الأزلى بإجراء الأصل في العدم المحمولي لترتيب آثار العدم النعتي.

وعلى هذا فنقول: اللازم في المقام إجراء الأصل الموضوعي من الطهاره والحيضيه، إن كان له حاله سابقه معلومه من طهر أو حيض، وإلا فالمرجع أمارات الحيض من الوقت والصفات، وقاعده الإمكان، وإذا لم يكن كل ذلك كان اللازم الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه.

ثم إن كل ما ذكرناه في هذه المسأله إنما هو إذا اشتبه الدم

إلا أن تكون الحالة السابقه هي الحيضيه.

اشتباهاً ثنائياً، أما إذا اشتبه اشتباهاً ثلاثياً بين الحيض والقرحه والعُذره، أو بين القرحه والعُذره ودم آخر، أو ما أشبه ذلك، أو اشتبه اشتباهاً رباعياً بين كل المحتملات، فالمرجع ما ذكرناه في الاشتباه الثنائي مع تطوير في الأدله، كما أنه إذا اشتبه بالاستحاضه كان له حكم خاص، وهكذا إذا أضيف على الأقسام الثنائي والثلاثيه والرباعيه الاشتباه بدم الاستحاضه أيضاً، ومما تقدم تعرف أنه لا وجه لاستثناء مستصحب الحيضيه فقط بقوله: {إلا أن تكون الحالة السابقه هي الحيضيه} ففي كل من إطلاق المستثنى والمستثنى منه إشكال.

ص: ٣٤٥

(مسألة ٦ _ ٦): أقل الحيض ثلاثه أيام، وأكثره عشره،

(مسألة ٦ _ ٦): {أقل الحيض ثلاثه أيام وأكثره عشره} بلا خلاف ولا إشكال، بل عليه دعوى الإجماع صريحاً أو ظاهراً فى كل من الخلاف والغنيه والأمالى والمعتبر والمنتهى والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد والمدارك والجواهر وغيرها، ويدل عليه متواتر النصوص:

منها: صحيح معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «أقل ما يكون الحيض ثلاثه أيام، وأكثر ما يكون عشره أيام» (١).

وصحيح صفوان: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن أدنى ما يكون الحيض؟ فقال (عليه السلام): «أدناه ثلاثه وأبعده عشره» (٢).

ومثله: ما رواه البزنطى (٣)، ويعقوب بن يقطين (٤)، وفضل بن شاذان (٥)، والأعمش (٦)، والخزاز (٧)، وغيرها،

ص: ٣٤٦

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥١ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥١ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٢
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥١ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٣
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٠
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٨
- ٦- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٩
- ٧- ([٧]) الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٣ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٢

كروايه محمد بن مسلم، فى «أقل الحيض» (١١)، وروايه الجعفرىات فى «أكثره» (٢٢).

وفى الرضوى: «إعلم أن أقل ما يكون أيام الحيض ثلاثة أيام، وأكثر ما يكون عشره أيام» (٣٣).

وقال (عليه السلام): «وإذا رأته يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض، ما لم تر ثلاثة أيام متواليات، وعليها أن تقضى الصلاة التى تركتها فى اليوم واليومين» (٤٤).

نعم فى جملة من الروايات ما يظهر منه خلاف ذلك، كالمروى عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين؟ قال (عليه السلام): «إن كان الدم عبيطاً فلا تصلّ ذينك اليومين، وإن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (٥٥).

وموثق سماعه: عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين، وفى الشهر ثلاثة أيام، يختلف عليها، لا يكون طمثها فى الشهر

ص: ٣٤٧

-
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١١
 - ٢- الجعفرىات: ص ٢٤ باب فى الحيض
 - ٣- فقه الرضا: ص ٢١ س ٢٢
 - ٤- فقه الرضا: ص ٢١ س ٣٦
 - ٥- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٣ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٣

عده أيام سواء؟ قال (عليه السلام): «فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم، ما لم يجز العشره»^(١).

ومرسله يونس الطويله، وفيها: «وكذلك لو كان حيضها أكثر من سبع، وكانت أيامها عشره أو أكثر»^(٢).

وصحيح ابن سنان: عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: «إن أكثر ما يكون من الحيض ثمان، وأدنى ما يكون منه ثلاثه»^(٣).

لكن هذه الروايات لا يمكن العمل بها بعد إعراض المشهور عنها، بل لم أجد بها حتى عاملاً واحداً، بل لعل بعضها محمول على التقية، لأن مذهب أبي يوسف جواز أن يكون الحيض يومين، والشيخ بعد روايه ابن سنان قال: (فهذا الحديث شاذ أجمعت العصابه على ترك العمل به)^(٤)، انتهى.

ولولا ذلك أمكن الجمع بتخصيص المطلقات بالبكر والحبل، كما أنه يمكن أن يكون المراد بثمانيه أيام الغالب لا الحد.

ص: ٣٤٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٩ الباب ١٤ من أبواب الحيض ح ١

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤٨ الباب ٨ من أبواب الحيض ح ٣

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٣ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٤

٤- نفس المصدر

فإذا رأت يوماً أو يومين أو ثلاثة إلا ساعه مثلاً، لا يكون حيضاً.

{فإذا رأت يوماً، أو يومين، أو ثلاثة إلا ساعه مثلاً، لا يكون حيضاً}، في المسألة أقوال:

القول الأول: ما ذكره المصنف من وجوب الاستمرار في الثلاثة، بحيث متى وضعت الكرسف تلوث ولو تلوثاً ضعيفاً، وهذا هو المحكى عن المحقق الثاني وابن فهد والحلبى والغنيه وابن سعيد نافياً عنه الخلاف، وظاهر المبسوط أنه مسلّم عند القائلين بالتوالى.

أقول: لا يخفى أن فى المقام أمرين:

الأول: الاستيعاب، بأن يكون الدم مقدار اثنين وسبعين ساعه، فمن قائل باشرطه، ومن قائل بعدم اشترطه، والكلام هنا فى هذا الأمر.

الثانى: التوالى بأن يكون الحيض من أوله إلى آخره متصلاً بعضه ببعض، فلا يكفى أن يكون الثلاثة فى ضمن العشره، وهذا الأمر سيأتى الكلام فيه، وبين الأمرين عموم من وجه، لإمكان القول بالاستيعاب دون التوالى، وإمكان العكس، وإمكان الجمع بين الأمرين.

وكيف كان، فالكلام الآن فى اشترط الاستيعاب، وقد عرفت أن القول الأول وجوبه.

القول الثانى: كفايه وجود الدم فى كل يوم من الثلاثه وإن لم يستوعبها، كما عن الروض وظاهر العلامه، واختاره فى المدارك وعزاه إلى الأكثر، ومثله المحكى عن شرح المفاتيح والذخير والحدائق، لكن عن ظاهر شرح القواعد: ندره القول به.

القول الثالث: اعتبار وجوده فى أول الأول وآخر الآخر وجزء من الوسط، كما عن بعض المتأخرين، ونفى الشيخ البهائى عنه البعد، واختاره المستند.

استدل للقول الأول: بأن ظاهر التحديد الاستيعاب، فكما أنه كذلك فى الأوزان كذلك هو فى الأزمان، فإذا قال: خمسسه أو ست، أو صاعاً أو مداً، لا بد وأن يفهم منه عرفاً التحقيق، وكذلك إذا قال: ساعه، أو يوماً، أو أسبوعاً، حتى أن غيره يكون مجازاً يحتاج إلى العنايه، والأصل عدم المجاز.

وبالأصل، لأصالة عدم الحيضيه فى أقل من الثلاثه التامه.

وبظاهر المقابله، فكما لا يكون أقل الطهر عشره أيام إلا ساعه، كذلك لا يكون أقل الحيض ثلاثه أيام إلا ساعه.

وبوحده المناط، فى صوم نهار رمضان وأيام الاعتكاف والعهه وأيام المتعه وما أشبه ذلك.

استدل للقول الثانى: بظهور أدله التحديد فى الظرفيه، ولا تجب المطابقه بين الظرف والمظروف.

وبالصدق، فإنه يصدق أنها رأت ثلاثه أيام إذا كانت مستوعبه أو لم تكن، مثل أن يقال: كان زيد فى دارى ثلاثه أيام.

وبأن العرف لا يفهم من التحديد إلا المسامحه لا الدقه، وحيث إنهم مخاطبون بهذا الخطاب، فاللزام

الرجوع إليهم في فهم التطبيق، كما أن اللازم الرجوع إليهم في فهم المعنى.

استدل للقول الثالث: بصدق الثلاثه إذا كان كذلك، دون ما إذا لم يكن في أحد الثلاثه، إذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الأقل ما جعله الشارع أقلًا، ولو لم يكن في جزء من الوسط لم يكن الدم ثلاثه أيام بل يومين، فهو مثل ما إذا قيل: إن المسافر بقي ثلاثه أيام، حيث يعتبر وجوده في الأيام الثلاثه، دون ما إذا بقي في اليوم الأول ثم ذهب، ثم رجع في اليوم الثالث ثم ذهب.

والأقرب إلى النظر هو القول الثاني، إذ يرد على الأول: أن ظاهر الأدله العرفيه لا الدقيه، إلا ما خرج بنص أو إجماع، فلا ظهور للتحديد في الاستصحاب، ومعه لا مجال للأصل، والمقابله وإن كانت صحيحه، لكن يقال في الطهر مثل ذلك أيضاً، والمناطق غير مقطوع به، بالإضافة إلى أن كل ما ثبت الاستيعاب فيه بنص أو إجماع يقال به، فلا ينظر به ما لم يكن فيه ذلك، ويؤيد ما ذكرناه أن النساء لا يحفظن ساعات الحيض ابتداءً وانتهاءً وإنما أيامه، وإلا فمن أين تعلم الانتهاء بالدقه، وما سبق من خروج دم الحيض بحرقه غالبى لا- دائمى، ويشهد لذلك السؤال عن جماعه منهن وكثيراً ما يتدئ الحيض فى المنام، مما لا تعرف معه الابتداء.

كما يرد على الثالث: أنه إذا أراد فى مقابل الاستيعاب رجوع إلى القول الثانى، وأما إذا أراد أن يكون الدم فى ساعه من أول يوم، وساعه فى آخر يوم، وساعه فى الوسط، أو ما أشبه ذلك، فهو خلاف ظواهر الأدله.

كما أن أقل الطهر عشره أيام،

والحاصل: عدم تماميه صدق الثلاثه على ما ذكر.

أقل الطهر

{كما أن أقل الطهر عشره أيام} بلا إشكال ولا خلاف، بل إجماعاً مستفيضاً دعواه ونقله، وذلك لجمله من الروايات:

ففى صحيح ابن مسلم، عن أبى جعفر (عليه السلام): «لا يكون القرء فى أقل من عشره أيام، فما زاد أقل ما يكون عشره من حين تطهر إلى أن ترى الدم»^(١).

وفى صحيحه الآخر: «إذا رأَت المرأه الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، وإن كان بعد العشره فهو من الحيضه المستقبله»^(٢).

ونحوهما: روايه عبد الرحمان^(٣).

وفى روايه يونس: «أدنى الطهر عشره أيام» إلى أن قال: «ولا يكون الطهر أقل من عشره أيام»^(٤).

وروايه الدعائم: عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وأقل الطهر عشر ليال»^(٥).

والرضوى: «والحد بين الحيضتين القرء، وهو عشره أيام بيض»^(٦)

ص: ٣٥٢

١- الكافى: ج ٣ ص ٧٦ باب أدنى الحيض وأقصاه و... ح ٤

٢- الكافى: ج ٣ ص ٧٧ باب المرأه ترى الدم... ح ١

٣- الوسائل: ج ١٥ ص ٤٣٣ الباب ١٧ من أبواب العدد ح ١

٤- الكافى: ج ٣ ص ٧٦ باب أدنى الحيض وأقصاه و... ح ٥

٥- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٢٩٦ ح ١١١٣ فصل ١٠ فى ذكر الرجعه

٦- فقه الرضا (ع): ص ٢١ سطر ٣٣

وليس لأكثره حد، ويكفي الثلاثة الملفقه، فإذا رأت في وسط اليوم الأول واستمر إلى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً.

{وليس لأكثره حدّ} إجماعاً، كما عن الخلاف (١) والتذكرة (٢) وغيرهما، خلافاً لما عن أبي الصلاح، (وأكثره ثلاثة أشهر) (٣)، بضميمه قوله (عليه السلام) في روايه ابن بكير في المستحاضه: «وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر» (٤)، مما يدل على أن لأكثر الطهر حداً، والذي يدل على الإشكال في كلامه أن أمر الحيض يدور مدار رؤيه الدم، والرؤيه أمر خارجي، فلا يكون لها حد شرعي.

وعن المنتهى: (إلا من شدّ كأبي الصلاح، فإنه حدّه بثلاثة أشهر) (٥)، وحمل المشهور كلامه على الغالب، وهو غير بعيد.

{ويكفي الثلاثة الملفقه، فإذا رأت في وسط اليوم الأول واستمر إلى وسط اليوم الرابع، يكفي في الحكم بكونه حيضاً} ولا خلاف في ذلك، كما ادعاه المستند وغيره، وذلك لإطلاق الأدله من دون

ص: ٣٥٣

١- الخلاف: ج ١ ص ٤١ المسأله ١١ من الحيض

٢- التذكرة: ج ١ ص ٢٧ سطر ٦

٣- الكافي في الفقه: ص ١٢٨

٤- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤٩ الباب ٨ من أبواب الحيض ح ٥

٥- منتهى المطلب: ج ١ ص ٩٩ سطر ٢

والمشهور اعتبروا التوالى فى الأيام الثلاثة.

انصراف إلى الثلاثة المستقيمه، ولغلبه تحيض المرأه كذلك، ولو لم يكن ذلك حيض لزم التنبيه عليه فى الروايات، بل هذا هو الظاهر من التحديد بالأيام، إذ لم يقيد بالخصوصيه، ولذا جرى الفقهاء على ذلك فى الحيض والطهر، وإقامه العشره، ومدته الاستبراء، وأجل المتعه، ومدته الخيار،... وما أشبه ذلك.

اعتبار التوالى فى أيام الحيض الثلاثة

ثم حيث عرفت فى المسأله السابقه أن المناط فى الثلاثة "الصدق العرفى"، فإذا رأت لا فى أول اليوم، فإن صدق إلى آخر اليوم الثالث ثلاثه أيام، حكم بأنه حيض، وإن لم يصدق ثلاثه أيام _ كما إذا كانت الرؤيه فى الظهر أو العصر _ احتاج إلى إكمال الثلاثة من اليوم الرابع، وفى المسأله أقوال:

القول الأول {و} وهو ما ذهب إليه {المشهور} كما نسبه إليهم الذكرى والمسالك وشرح المفاتيح، بل عن جامع ابن سعيد: (إن الكل على خلاف روايه يونس) (1)، أى ما يدل على عدم اشتراط التوالى، بل عن السرائر والروض: الاتفاق عليه. و{اعتبروا التوالى فى الأيام الثلاثه}، فاللازم أن يكون الثلاثه الأول متواليات، أما ما زاد عنها كالرابع والخامس، فيمكن فيها التوالى بالاتصال مع الثلاثه الأول، كما يمكن فيها عدم التوالى، وهذا أحد الأقوال فى المسأله.

ص: ٣٥٤

القول الثانى: كفايه الثلاثه فى ضمن العشره، فلو رأت اليوم الأول والخامس والعاشر كانت الأيام الثلاثه حيضاً _ وإن لم يكن النقاء المتخلل بينها حيضاً بل طهراً _، وهذا هو المحكى عن النهايه والاستبصار والمهذب، وظاهر الأردبيلى، وصريح كاشف اللثام.

القول الثالث: كفايه الثلاثه، ولو فيما زاد عن العشره، إذا لم يتخلل بينها نقاء عشره أيام، فإذا رأت يوماً ثم بعد تسعه أيام يوماً ثانياً، ثم بعد تسعه أيام يوماً ثالثاً، كان الكل حيضاً، وهذا هو الذى ذهب إليه صاحب الحدائق، بل استظهر منه إمكان حصول حيضه واحده فى ضمن أحد وتسعين يوماً، بأن ترى فى رأس كل عشره يوماً، فيكون مجموع زمان حيضها عشره، وهى أكثر الحيض، والأقوى هو القول الأول، وذلك لإنصراف الثلاثه إلى المتواليه.

نعم ثبت بالنص والإجماع عدم اعتبار التوالى فى ما زاد عن الثلاثه، إذا رؤيت فى أثناء العشره، والانصراف المذكور موجود فى كل عدد مجموع، فإذا قال: بقى زيد فى المسجد ثلاثه أيام، أو فى المستشفى خمس أيام، أو سال الماء عشره أيام، أو ما أشبه ذلك، انصرف التوالى، وربما أشكل فى ذلك بأن العدد إنما يدل على ذاته، ولا يدل على الزمان الذى هو ظرف له إلا بقرائن خارجيه، ولذا يصح أن يقال: صام زيد ثلاثه أيام، فيما إذا صام متفرقات، لكن فيه: إن الظاهر التوالى، وإنما يحتاج عدم التوالى للدلاله، فإن

العدد إن كان في مقام الثبوت قابلاً للتوالي وعدم التوالي، إلا أنه في مقام الظاهر ظاهر في التوالي، ومن يشك في ذلك فليرجع إلى العرف، فإذا قال المولى لخدمته: إبق في داري ثلاثة أيام، أو قال المالك للفلاح: إزرع أرضي ثلاثة أيام. أو قال صاحب الدكان لصديقه: إبق في دكاني ثلاثة أيام، أو قال إنسان: سأسافر ثلاثة أيام، أو ما أشبه ذلك، فلا يشك العرف في ظهور التوالي من الألفاظ المذكورة وأشباهها، ألا ترى الظهور في قوله سبحانه: (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً) (١)، وقوله تعالى: (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ) (٢)، وقوله سبحانه: (وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ) (٣) إلى غير ذلك.

هذا ويؤيده، بل يدل عليه: (الرضوى المنجبر ضعفه بالشهرتين _ كما في المستند _ «وإن رأيت يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات») (٤).

ومنه يعرف أن إشكال المستمسك في الرواية بقوله: (لا جابر له لعدم اعتماد المشهور عليه) (٥)، محل نظر.

استدل للقول الأول: بالأصل، وقد أطال بعض الفقهاء في

ص: ٣٥٦

١- سورهاالأعراف: الآية ١٤٢

٢- سورة الحاقة: الآية ٧

٣- سورة الفجر: الآية ١، ٢

٤- المستند: ج ١ ص ١٣٨ سطر ١٦، وانظر فقه الرضا: ص ٢١ سطر ٣٦

٥- المستمسك: ج ٣ ص ١٩٥

تشيده، لكن لا حاجة إلى ذلك بعد الدليلين السابقين، فلا حاجة إلى الإطالة.

استدل للقول الثانى: بإطلاق أدله الحيض الداله على ثلاثة أيام، بدعوى أنها أعم من المتواليات وغير المتواليات، وقد عرفت ما فيه.

وبمرسله يونس القصيره: عن الصادق (عليه السلام) المرويه فى الكافى، قال: «أدنى الطهر عشره أيام، وذلك أن المرأه أول ما تحيض ربما كانت كثيره الدم، فيكون حيضها عشره أيام، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثة أيام، فإذا رجعت إلى ثلاثة أيام ارتفع حيضها، ولا يكون أقل من ثلاثة أيام، فإذا رأت المرأه الدم فى أيام حيضها تركت الصلاه، فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام فهى حائض، وإن انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصلّت وانتظرت من يوم رأت الدم إلى عشره أيام، فإن رأت فى تلك العشره أيام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام، فذلك الذى رآته فى أول الأمر مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشره فهو من الحيض، وإن مرّ بها _ من يوم رأت الدم _ عشره أيام ولم تر الدم، فذلك اليوم واليومان الذى رآته لم يكن من الحيض، إنما كان من عله إما من قرحه فى جوفها، وإما من الجوف، فعليها أن تعيد الصلاه تلك اليومين التى تركتها، لأنها لم تكن حائضاً فيجب أن تقضى ما تركت من الصلاه فى اليوم واليومين، وإن تم لها ثلاثة أيام

فهو من الحيض، وهو أدنى الحيض، ولم يجب عليها القضاء، ولا يكون الطهر أقل من عشرة أيام»^(١)، الحديث.

وهذا الحديث حجه سنداً لروايه الكافي له، ولأن يونس رواه عن بعض رجاله، الظاهر منه أنه من الرجال الذين يعتمد عليهم، فليس من قبيل المراسيل، والظاهر أنه هو "يونس بن عبد الرحمن"، لأنه المنصرف منه حيث أطلق، بالإضافة إلى أن يونس ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، كما أن الحديث صريح دلالة، إلا أن إعراض الأصحاب عنها حتى الشيخ الراوى لها _ فقد أفتى فى كتبه الفتاويه بالمشهور، بل ناقش جمع فى نسبه هذا القول إلى بعض من نقلناه عنهم، فراجع المطولات لتجد تفصيل ذلك _ يوجب وهنها.

ثم إنه استدل لهذا القول أيضاً بجمله من الروايات:

منها: موثق ابن مسلم، عن الصادق (عليه السلام)، قال: «أقل ما يكون الحيض ثلاثه، وإذا رأت الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، وإذا رأت بعد عشره أيام فهو من حيضه أخرى مستقبلة»^(٢).

وكحستته، عن الباقر (عليه السلام): «إذا رأت المرأة الدم قبل عشره أيام، فهو من الحيضه الأولى، وإن كان بعد العشره فهو

ص: ٣٥٨

١- الكافي: ج ٣ ص ٧٦ باب أدنى الحيض و... ح ٥

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٢٢ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١١

من الحيضه المستقبليه»(١١).

وكصحيح إسحاق: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المرأة الحبلية ترى الدم اليوم واليومين؟ قال (عليه السلام): «إن كان الدم عبيطاً فلا تصلّ ذينك اليومين، وإن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»(١٢).

بتقريب: أن المراد بالموثقه والحسنه الإطلاق، فسواء كان ما رأته أولاً ثلاثه أو أقل هو حيض، إن رأته بعد ذلك في أثناء العشره، وأن المراد بالصحيحه أن الدم حيض إن رأته بعد ذلك في أثناء العشره.

ويرد على ذلك: أن لا إطلاق في الموثقه والحسنه من هذه الجهه، وإنما هما بصدد بيان حكم الدم الثانى، كما أن الصحيحه ساكتة عن الدم الثانى، وهل أنه شرط أم لا؟ وإذا كان شرط فهل أنه شرط على أن يكون متصلًا؟ أو يكفى فيه أن يكون منفصلاً؟ فلا يمكن الاستدلال بها للمقام.

وقد استدل لهذا القول أيضاً بالأصول، كأصل البراءه واستصحابها عن الأحكام الثابته بأدلتها على عامه المكلفين. وقد تقدم أنه لا مجال للأصل مع وجود الدليل، بالإضافة إلى وضوح المناقشه فى الأصلين المذكورين.

ص: ٣٥٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٤ الباب ١١ من أبواب الحيض ح ٣

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٣ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ١٣

نعم بعد توالى الثلاثه فى الأول لا يلزم التوالى فى البقيه، فلو رأته ثلاثه متفرقه فى ضمن العشره لا يكفى،

استدل للقول الثالث: بأنه إذا لم يشترط التوالى، فلا فرق بين عدم اشتراط التوالى من جهه الأيام أو من جهه الساعات، وبعدم الفرق بين ساعات الحيض المتخلله فى أثناء العشره بعد ثلاثه أيام متواليه؛ وبين ساعاته المتخلله بدون ثلاثه أيام متواليه، بعد ما تحقق عدم اعتبار التوالى، نعم يشترط عدم تخلل أقل الطهر للدليل الخاص.

وفيه: إنك قد عرفت اعتبار التوالى، بالإضافة إلى أنه لو رفع اليد عن هذا الشرط فلا يمكن رفع اليد عن مطلق التوالى، لأن ظاهر أدله القول الثانى: لزوم اتصال بعض اليوم ببعضه الآخر، وأما كفايه الساعات فى أثناء العشره فهو للدليل خاص.

{نعم بعد توالى الثلاثه فى الأول لا يلزم التوالى فى البقيه} لما عرفت من وجود الدليل الخاص على أن كل ما يرى فى أثناء العشره حيض، كما سبق أنه على مذهب المشهور.

{فلو رأته ثلاثه متفرقه فى ضمن العشره لا يكفى} فى الحكم بالحيضيه، بل هو استحاضه _ وإن كان بصفات دم الحيض، أو كان فى وقت العاده _ أما "قاعده الإمكان" فلا تجرى فى المقام، للزوم أن يكون الدم ثلاثه أيام أو أكثر.

وهو محل إشكال، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه وتروك الحائض فيها.

وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثه ولو في فضاء الفرج، والأقوى كفايه الاستمرار العرفي، وعدم مضرّيه الفترات اليسيره في البين،

{وهو} أى ما ذهب إليه المشهور {محل إشكال} لما عرفت من بعض الروايات، كروايات يونس القصيره، وإطلاقات أدله أن أقل الحيض ثلاثه، مما تقدم في الاستدلال على القول الثانى.

{فلا- يترك الاحتياط بالجمع بين أعمال المستحاضه وتروك الحائض فيها} فيما إذا رأّت ثلاثه متفرقه في أثناء العشره، بأن يتجنبها زوجها وتترك هي المحرمات، وتأتى بالعباده بقصد الاحتياط.

{وكذا اعتبروا استمرار الدم في الثلاثه ولو في فضاء الفرج} بأن يتلوث الكرسف، ولو تلوثاً ضعيفاً كلما وضعته، وإن كان متقطعاً عن الرحم، وذلك لما تقدم من دعواهم ظهور الأدله في الاستمرار.

{والأقوى كفايه الاستمرار العرفي}، وذلك لأن العرف كما هو المرجع في فهم الألفاظ كذلك هو المرجع في فهم التطبيقات، لأنه هو الملقى إليه الكلام، كما تقدم تفصيله.

{و} العرف يرى {عدم مضرّيه الفترات اليسيره في البين}

بشرط أن لا ينقص من ثلاثه، بأن كان بين أول الدم وآخره ثلاثه أيام ولو ملفقه، فلو لم تر في الأول مقدار نصف ساعه من أول النهار، ومقدار نصف ساعه في آخر اليوم الثالث، لا يحكم بحيضيته، لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلاً، والليالي المتوسطه داخله، فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً، بخلاف ليله اليوم الأول

ولكن {بشرط أن لا- ينقص} الدم {من ثلاثه، بأن كان بين أول الدم وآخره ثلاثه أيام، ولو ملفقه} لما سبق من كفايه التلفيق {فلو لم تر في الأول مقدار نصف ساعه من أول النهار، ومقدار نصف ساعه في آخر اليوم الثالث، لا يحكم بحيضيته، لأنه يصير ثلاثه إلا ساعه مثلاً} وكذا إذا لم تر نصف الساعه في أوله، أو نصف الساعه في آخره، لأنه يكون حينئذ ثلاثه إلا نصف ساعه، هذا ولكن مقتضى كفايه الثلاثه العرفيه الحكم بالحيضيه في الأمثله المذكوره، وهذا غير بعيد.

الليالي المشموله للحكم المذكور والليالي غير المشموله

{والليالي المتوسطه داخله، فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً، بخلاف ليله اليوم الأول} وذلك لصدق الأدله على أن الحيض أقله ثلاثه أيام، فإنه مثل أن يقال: بقى فلان في البلد الفلاني ثلاثه أيام، أو كان مريضاً ثلاثه أيام، أو ما أشبهه، مما ظاهره ثلاثه نهارات مع اللياليتين أوسطها، ولعل هذا هو الظاهر من كلماتهم، صرح به المستند والجواهر وغيرهما، فلا يشترط ثلاث ليال أيضاً،

وليله اليوم الرابع،

يادخال الليله الأولى {وليله اليوم الرابع} وهناك قولان آخران متقابلان:

أحدهما: إشتراط ثلاث ليال أيضاً، لأن الظاهر من ثلاثه أيام فى الروايات الأيام الكامله، واليوم الكامل هو النهار والليل، ويؤيده ما عن الدعائم: عن أبى عبد الله (عليه السلام). قال: «أقل الحيض ثلاثه ليال»^(١). ويؤيده أيضاً: إن أقل الطهر عشره أيام بلياليها، ففى حديث الدعائم، عن الصادق (عليه السلام): «وأقل الطهر عشر ليال»^(٢)، إذ لا يراد الليله المجرده فقط، فمثل ما يراد من الطهر يراد من الحيض.

وثانيهما: كفايه ثلاثه نهارات فقط بدون الليلتين المتوسطين، لأن الظاهر من اليوم هو النهار، ويؤيده روايه الدعائم حيث إن الليل لا يطلق على النهار، فالمراد كفايه ثلاث ليال فقط.

ويرد على الأول: عدم تسليم الظهور المذكور، بل الظاهر النهارات المستمره الحاصله من ذلك الاستمرار بالليلتين المتوسطتين، ولذا نقول بعدم صحه يومين وثلاث ليال بأن رأيت أول الغروب من الليله الأولى إلى الصباح من النهار الثالث، حيث إن المنصرف لزوم

ص: ٣٦٣

١- دعائم الإسلام: ج ٢ ص ٢٩٦ ح ١١١٣ فصل ١٠ فى ذكر الرجعه

٢- نفس المصدر

فلو رأَت أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى.

النهارات كما ذكروا مثله فى أيام الإقامه، والإعتكاف، والخيار، والعهده، والمتعه المؤقته بأيام خاصه إذا عقدها أول الصبح إلى خمسه أيام مثلاً وأطلق، بأن لم يلتفت إلى خصوصيه دخول الليله بعد النهار الأخير، أو عدم دخولها إلى غيرها.

أما روايه الدعائم، فلم يقل بظاهره أحد من كفايه ثلاث ليال ويومين متوسطين، وكونه كنايه عن يوم كامل ليس بأولى من كونه عباره أخرى عن روايات ثلاثه أيام الظاهره فيما ذكرناه، فيحمل ما فى الدعائم على تلك، بالإضافة إلى ضعفه سنداً.

ويرد على الثانى: إن ظهور الروايات فى الاستمرار يمنع عن ما ذكره، ولذا قال فى الجواهر: (فما عساه يظهر من بعض مشائخنا من التوقف فى ذلك فى غير محله) (١).

وقال فى المستند: (بل لولا عدم الخلاف فى دخول الليلتين فيها لكان الاقتصار على النهار خاصه محتملاً) (٢) انتهى، مما يظهر منه عدم الخلاف فى ذلك.

{فلو رأَت أول نهار اليوم الأول إلى آخر نهار اليوم الثالث كفى} أما إذا رأَت أول ليل اليوم الأول لم يكف، إذا لم ترفى النهار

ص: ٣٦٤

١- الجواهر: ج ٣ ص ١٥٩

٢- المستند: ج ١ ص ١٣٩ سطر ٢٢

الثالث، ومع ذلك ففي عدم كفايه هذه الصورة تأمل، وذلك لوحده المناط.

ثم إنه لا فرق بين طول النهار وقصره، وإن كانت مدته الدم في النهار القصير أقل من مدته في النهار الطويل، مثلاً لو كان النهار عشر ساعات كان المجموع مع الليلتين المتوسطتين ثمان وخمسين ساعة، أما لو كان النهار أربع عشر ساعة كان المجموع اثنتين وستين ساعة.

أما الآفاق الملقهه، كما إذا سافرت بعد يوم من حيضها إلى مكان آخر مما أوجب طول نهارها الأول. مثلاً كان في بلدتها بعد ساعة الليل فصار في البلد الثاني بعد عشر ساعات الليل.

وكذا الآفاق غير المعتدله، كما لو كان كله نهار، أو كله ليل مثلاً، فالاعتبار في مدته حيضها بالأفق المعتدل.

ص: ٣٦٥

(مسأله ٧ _): قد عرفت أن أقل الطهر عشره، فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضيه،
وأما إذا رأت يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق،

(مسأله ٧ _): {قد عرفت أن أقل الطهر عشره، فلو رأت الدم يوم التاسع أو العاشر بعد الحيض السابق، لا يحكم عليها بالحيضيه}،
أما أنه ليس حيضه ثانيه فلعدم الفصل بأقل الطهر _ الذى هو عشره _ بين الدمين، وأما أنه ليس من الحيضه الأولى لأنه يشترط
التوالى بين أجزاء الحيضه الواحده، بمعنى لزوم كون المجموع فى أثناء العشره، والمفروض أن مجموع الدم فى المقام ليس فى
أثناء العشره، فإذا رأت أول الشهر ثلاثه أيام ثم رأت يوم العاشر بعد ثالث الشهر _ أى ثالث عشر الشهر _ لم يكن مجموع الدم
فى عشره.

ومنه يعلم أنها لو رأت الدم الثانى، ولما تحض من أول الدم الأول عشره أيام يحكم بحيضيته، كما إذا رأت _ بعد ثلاثه أول
الشهر _ خامس الشهر أو سادسه أو سابعه أو ثامنه أو تاسعه أو عاشره، أما بعد ذلك، كما إذا رأت حادى عشر فليس الثانى
حيضاً، فقول المصنف: "يوم التاسع أو العاشر" من باب المثال.

{و أما إذا رأت يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق} كما إذا رأت أول الشهر ثلاثه أيام، ثم انقطع دمها عشره أيام، ثم رأت

فيحكم بحيضيته إذا لم يكن مانع آخر، والمشهور على اعتبار هذا الشرط، أى مضى عشره من الحيض السابق فى حيضيه الدم اللاحق مطلقاً، ولذا قالوا: لو رأت ثلاثه مثلاً ثم انقطع يوماً أو أزيد، ثم رأت وانقطع على العشره، إن الطهر المتوسط أيضاً حيض، وإلا لزم كون الطهر أقل من عشره.

الدم فى يوم الرابع عشر من الشهر {فيحكم بحيضيته} لقاعده الإمكان {إذا لم يكن مانع آخر} كما إذا صادف أيام اليأس، فإنه رافع لقاعده الإمكان، وإن كان بين الدمين فصل عشره أيام.

{والمشهور: على اعتبار هذا الشرط، أى مضى عشره من} انتهاء {الحيض السابق، فى حيضيه الدم اللاحق مطلقاً} أى إن المشهور قالوا: لا يكون الطهر أقل من عشره، سواء بالنسبه إلى حيضتين، أو بالنسبه إلى حيضه واحده، فإذا رأت الدم الأول ثلاثه أيام، ثم رأت دمًا ثانيًا بعد نقاء ثلاثه أيام، لم يكن النقاء فيما بينهما طهرًا، {ولذا قالوا: لو رأت ثلاثه مثلاً، ثم انقطع يوماً أو أزيد، ثم رأت وانقطع على العشره، إن الطهر المتوسط أيضاً} كالدمين الذين فى طرفيه {حيض، وإلا} يكن الطهر المتوسط حيضاً {لزم كون الطهر أقل من عشره} خلافاً للفخر والشهيد الثانى، وتبعهم صاحب الحدائق، فقالوا: (النقاء الواقع بين جزئى الدم أيضاً طهر) (١).

ص: ٣٦٧

والحاصل: إن المشهور يقولون: النقاء الواقع بين جزئى دم واحد حيض، والحدائق يقول: أنه طهر، أما النقاء الواقع بين الدمين المستقلين: فالإجماع واقع على أنه طهر.

وهناك خلاف ثان بين المشهور وصاحب الحدائق، وهو أنه: لو رأت الدم خمسه، ثم رأت النقاء خمسه، ثم رأت الدم خمسه، فالمشهور يقولون: إن الدم الثانى طهر، لأنه لو كان حيضاً لكان الطهر الواقع بين الدمين أقل من عشره، والحدائق يقول: إن الدم الثانى حيض، فمجموع حيضها عشره، وخمسه النقاء طهر، أما النقاء الواقع بين الخمستين، فالإجماع واقع على أنه طهر.

والحاصل: إن صاحب الحدائق _ حيث يرى مطلق النقاء طهراً _ يقول بأمرين:

الأول: إنه إذا رأت بين جزئى الدم _ فى العشره _ نقاءً فهو طهر، والمشهور يقولون: بأنه حيض.

الثانى: إنه إذا كان الدمان وما بينها أكثر من عشره _ كخمستين من الدم بينهما خمسه نقاء _ فالدمان حيض واحد، والنقاء طهر.

والمشهور يقولون: إن الدم الثانى طهر.

استدل للقول الأول _ المشهور _ بإطلاقات ما دل على أن الطهر لا يكون أقل من عشره، فإن إطلاقه شامل لما يكون بين الحيضتين، ولما يكون بين أجزاء الحيضه الواحده، بمعنى أنه:

ينحصر الطهر بما بين الحيضتين، ولا يكون بين الحيض الواحد طهر أصلاً، فهو نقاء بحكم الحيض، ولعل السرّ في ذلك: إن الدم باق في محله مستعد للخروج، فما دام لم ينقطع من المادة _ الكاشف انقطاعه بعدم عوده في العشره _ يحكم بأنه حيض، كما أن المبتلى بحمّى الغبّ يحكم بأنه مريض، وإن كان في يوم خلوه عن الحمّى.

وكيف كان فمن تلك المطلقات صحيحه محمد: «لا يكون القرء في أقل من عشره أيام، فما زاد أقل ما يكون عشره من حين تطهر إلى أن ترى الدم».

ومرسله يونس: «أدنى الطهر عشره أيام».

وفيها أيضاً: «ولا يكون الطهر أقل من عشره أيام».

وروايه الدعائم: «أقل الطهر عشر ليال».

أستدل للقول الثاني: _ وهو كون الطهر أقل من عشره إذا كان بين أجزاء الحيضه الواحده _ بجمله من الروايات:

مثل مرسل يونس، وفيه: «فذلك الذي رأته في أول الأمر

مع هذا الذى رأته بعد ذلك فى العشره، فهو من الحيض» حيث قصر الإمام (عليه السلام) الحكم بالحيضيه على خصوص أيام الدم، الظاهر فى أن النقاء بينهما ليس حيضاً.

وفى موضع آخر منه: «ولا يكون الطهر أقل من عشره أيام، فإذا حاضت المرأة وكان حيضها خمسه أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشره أيام، فذلك من الحيض تدع الصلاه» فإن ظاهره أن الدم الجديد من الحيض، لا النقاء بينهما.

وموثق محمد، عن الصادق (عليه السلام): «أقل ما يكون الحيض ثلاثه، وإذا رأت الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه الأولى، وإذا رأته بعد عشره أيام فهو من حيضه أخرى مستقبليه» (١).

وجه الاستدلال بذلك: أن إطلاقه أنه إذا لم تمض عشره أيام من الدم الأول، فمجموع الدمين حيض واحد، فإذا كان النقاء بينهما حيضاً لزم أن يكون الحيض أكثر من عشره أيام، مثلاً: رأت ثلاثه أيام، ثم تسعه أيام نقاء، ثم ثلاثه أيام، فإن حيضها حينئذ خمسه عشر يوماً، بخلاف ما إذا قلنا: بأن النقاء طهر، إذ يكون حيضها حينئذ سته أيام.

وروايه عبد الرحمن بن أبى عبد الله، قال: سألت الصادق

ص: ٣٧٠

(عليه السلام)، عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون هي أملك بنفسها؟ فقال: «إذا رأَت الدم من الحيضه الثالثه فهي أملك بنفسها»، قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها؟ فقال: «إذا كان الدم قبل عشره أيام فهو أملك بها، وهو من الحيضه التي طهرت منها، وإن كان الدم بعد عشره أيام فهو من الحيضه الثالثه، وهي أملك بنفسها»^(١). فإن ظاهرها إمكان كون الطهر أقل من عشره.

وروايه يونس: قلت للصادق (عليه السلام): المرأة ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال: «تدع الصلاه»، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أو أربعه؟ قال: «تصلى»، قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال (عليه السلام): «تدع الصلاه»، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال (عليه السلام): «تصلى»، قلت: فإنها ترى الدم ثلاثه أيام أو أربعه؟ قال (عليه السلام): «تدع الصلاه تصنع ما بينها وبين شهر، فإذا انقطع الدم عنها، وإلا فهي بمنزله المستحاضه»^(٢). فإن ظاهرها أن كل نقاء في البين طهر، وإن كان أقل من عشره.

ونحوها روايه أبي بصير، وروايه داود، عمن أخبره، عن أبي

ص: ٣٧١

١- الوسائل ج ١٥ ص ٤٣٣ الباب ١٧ من أبواب العدد ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٧٩ باب أول ما تحيض المرأة ح ٢

عبد الله (عليه السلام) قلت له: فالمرأه يكون حيضها سبعة أيام أو ثمانية أيام، حيضها دائم مستقيم، ثم تحيض ثلاثه أيام، ثم ينقطع عنها الدم، فترى البياض لا صفره ولا دمًا؟ قال (عليه السلام): «تغتسل وتصلى»، قلت: تغتسل وتصلى وتصوم ثم يعود الدم، قال (عليه السلام): «إذا رأيت الدم أمسكت عن الصلاه والصيام»، قلت: فإنها ترى الدم يوماً وتطهر يوماً؟ قال: فقال (عليه السلام): «إذا رأيت الدم أمسكت، وإذا رأيت الطهر صلت، فإذا مضت أيام حيضها واستمر بها الطهر صلت، فإذا رأيت الدم فهي مستحاضه»^(١)، ودلالته على كون الطهر أقل واضحه.

وروايه يونس الطويله، حيث إن فى ذيلها: إن امرأه من أهلنا استحاضت، فسألت أبى (عليه السلام) عن ذلك؟ فقال: «إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاه، وإذا رأيت الطهر ولو ساعه من نهار فاغتسلى وصلى»^(٢).

ويرد على مرسل يونس: أن لا دلاله للجمله الأولى _ المذكوره _ على عدم حيضيه أيام النقاء بين الدمين، إلا بمفهوم اللقب الذى ليس بحجه، وحيث إن بعد هذه الجمله، قوله (عليه السلام): «ولا يكون الطهر إلا فى أقل من عشره»، فلا بد أن يقال: إن

ص: ٣٧٢

١- الكافى: ج ٣ ص ٩٠ باب جامع فى الحائض والمستحاضه ح ٧

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٣٩ الباب ٣ من أبواب الحيض ح ٤

مراده (عليه السلام): كون النقاء أيضاً حيضاً، لأنه أقل من عشره، ولعل وجه تخصيص الدمين بكونه حيضاً مع عدم ذكر النقاء في اليبين أن المتوهم عدم كون الدم الثانى حيضاً، ويؤيده قوله (عليه السلام): «من الحيض» الظاهر فى أن كلاً- الدمين بعض المحيض، مما يدل على أن النقاء بينهما أيضاً حيض.

أما الجملة الثانية: فإرد عليها:

أولاً: إن فى بعض النسخ المعتبره: «من يوم طمئت» لا- «من يوم طهرت» فالنسخه مضطربه، فتكون دلالة هذه الجملة، كدلاله الجملة الأولى.

وثانياً: إن ظاهرها أنه لم تكن أيام الطهر المتوسط بين الدمين عشره أيام، «فذلك» أى الدم الثانى «من الحيض» أى الأول، فى مقابل ما إذا كان بعد عشره أيام الطهر، حيث إنه من حيض آخر، وفائده قوله (عليه السلام): «من الحيض» الأول إنه ليس حيضاً مستقلاً، فيكفى فى الحكم بتحيزها رؤيه الدم ولو ساعه، ولو لم يسلم ظهورها فيما ذكرناه فالروايه مجمله.

ويرد على الموثقه: ما ورد على الفقيه الأولى من روايه يونس، ومنه يظهر الجواب عن روايته الأخرى، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «إذا رأَت المرأه الدم قبل عشره أيام فهو من الحيضه

الأولى، وإن كان بعد العشرة فهو من الحيضه المستقبليه»(١١).

ويرد على روايه عبد الرحمن: أن اللازم تقييدها بما دل على أن أدنى الطهر عشره، بحملها على ما كان مجموع الدمين والنقاء لا يزيد على العشره.

ويرد على روايه يونس: أن الروايه إما أن تحمل على بيان الحكم الواقعي، ويلزم منه إما أن يكون كل واحد حيضاً مستقلاً، وهذا خلاف النص والإجماع، من أن أقل الطهر بين الحيضين عشره أيام، أو أن يكون كلها حيضاً واحداً، وهذا خلاف النص والإجماع من أن أكثر الحيض عشره أيام، وإما أن تحمل على بيان الحكم الظاهري، بأن يكون ذلك وظيفه المرأه المذكوره من حيث تحيرها واحتمالها الحيض عند كل دم، والطهر عند كل نقاء، إلى أن ينكشف أمرها، لا أن كل ما تراه من الدم هو حيض في الواقع وكل ما تراه من نقاء فهو طهر في الواقع.

وعلى هذا الذي ذكرناه، من أنه حكم ظاهري للمتحيره، فلا دلالة في الروايه على أن الطهر بين الحيضه الواحده يكون أقل من عشره، كما ادعاه صاحب الحدائق.

ويرد على روايه داود: ما تقدم في روايه يونس، بكون اللازم

ص: ٣٧٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٤ الباب ١١ من أبواب الحيض ح ٣

وما ذكروه محل إشكال، بل المسلّم أنه لا يكون بين الحيضين أقل من عشره، وأما بين أيام الحيض الواحد فلا، فالأحوط مراعاة الاحتياط بالجمع في الطهر بين أيام الحيض الواحد، كما في الفرض المذكور.

حملها على الحكم الظاهري، وهذا هو المحمل لروايه يونس الطويله.

هذا كله بالإضافة إلى ضعف السند في بعض الروايات المذكوره، وإعراض المشهور عنها قديماً وحديثاً، مما لا يمكن الأخذ بها.

ومما ذكرناه في وجه قول غير المشهور، تبين وجه قول المصنف: {وما ذكروه محل إشكال، بل المسلّم أنه لا- يكون بين الحيضين أقل من عشره، وأما بين أيام الحيض الواحد فلا} فيمكن أن يكون الطهر بين أيام الحيض الواحد {فالأحوط مراعاة الاحتياط بالجمع في الطهر} الذي {يبين أيام الحيض الواحد} بين تروك الحائض، وأعمال الطاهره {كما في الفرض المذكور}، والله العالم.

(مسألة ٨ _): الحائض إما ذات العاده أو غيرها، والأولى إما وقتيه وعدديه، أو وقتيه فقط، أو عدديه فقط.

والثانيه: أما مبتدئه: وهى التى لم تر الدم سابقاً وهذا الدم أول ما رأته،

(مسألة ٨ _): {الحائض إما ذات العاده أو غيرها}.

{والأولى} ثلاثة أقسام: {إما وقتيه وعدديه} كما لو رأته أول كل شهر واستمر بها الدم خمسة أيام مثلاً، ولا فرق فى ذلك بين الأشهر الهلاليه أو الشمسيه، أما الأشهر الموضوعه فلا اعتبار بها، لأن الدم دائر مدار الشمس أو القمر، أما الاصطلاح فلا دخل له فى المزاج.

{أو وقتيه فقط} كأن ترى أول كل شهر لكن يختلف الدم عدداً، بشرط أن ترى أقل الدم وهو ثلاثه.

{أو عدديه فقط}، ولا فرق فى الوقت والعدد بين البلاد، فالاعتبار بالزمان شروعاً وانتهاءً، مثل كل خمسمائه ساعه مره، ويدوم اثنتين وسبعين ساعه، سواء كانت الشمس موجوده أو مفقوده أو مركبه منهما على مختلف أقسام التركيب.

{والثانيه}: وهى _ غير ذات العاده _ على ثلاثة أقسام أيضاً:

{إما مبتدئه، وهى التى لم تر الدم سابقاً وهذا الدم أول ما رأته}، والمراد بالدم دم الحيض، فلا ينافى رؤيتها دم القروح أو

وإما مضطربه: وهي التي رأت الدم مكرراً، لكن لم تستقر لها عادة، وإما ناسيه: وهي التي نسيت عاداتها، ويطلق عليها المتحيره أيضاً، وقد يطلق عليها المضطربه، ويطلق المبتدئه على الأعم ممن لم تر الدم سابقاً ومن لم تستقر لها عادة، أى المضطربه بالمعنى الأول.

العذره سابقاً.

{وإما مضطربه، وهي التي رأت الدم مكرراً لكن لم تستقر لها عادة} لا وقتاً ولا عدداً.

{وإما ناسيه، وهي التي} كانت لها عادة و{نسيت عاداتها، ويطلق عليها المتحيره أيضاً} باعتبار تحيرها {وقد يطلق عليها المضطربه} باعتبارها نفسها أو باعتبار دمها {ويطلق المبتدئه على الأعم ممن لم تر الدم سابقاً، ومن لم تستقر لها عادة، أى المضطربه بالمعنى الأول} فهذه أقسام سته يأتى أحكامهما فى المسائل الآتية، إن شاء الله تعالى.

ص: ٣٧٧

(مسأله ٩ _): تتحقق العاده برؤيه الدم مرتين متماثلتين،

(مسأله ٩ _): {تتحقق العاده} فى أقسامها الثلاثه {برؤيه الدم مرتين متماثلتين} بلا إشكال ولا خلاف إلا من نادر، بل عن غير واحد: دعوى الإجماع عليه، كما أن الإجماع قائم على عدم حصول العاده بالمره الواحده.

قال فى المستند: (واشتقاقها من العود يرشد إليه، والأصل يوافق، وفى ذيل المرسله الطويله... تصريح به) (١)، انتهى.

ويدل عليه: مطلقات العاده، وجمله من النصوص الخاصه:

مثل مرسله يونس الطويله: «فإن انقطع الدم لوقته فى الشهر الأول، سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث، فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً، تعمل عليه وتدع ما سواه وتكون سنتها فيما تستقبل إن استحاضت» إلى أن قال (عليه السلام): «وإنما جعل الوقت إن توالى عليها حيضتان أو ثلاث، لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) _ للتى تعرف أيامها _: دعى الصلاه أيام أقرائك، فعلمنا أنه لم يجعل القراء الواحد سنّه لها، فيقول: دعى الصلاه أيام قرئك، ولكن سن لها الأقراء وأدناه حيضتان فصاعداً» (٢)، الحديث.

ص: ٣٧٨

١- المستند: ج ١ ص ١٤٥ السطر ما قبل الأخير

٢- الكافى: ج ٣ ص ٨٨ باب جامع فى الحائض والمستحاضه ذيل ح ١

فإن كانتا متماثلتين في الوقت والعدد، فهي ذات العاده الوقتيه والعدديه، كأن رأت في أول شهر خمسة أيام، وفي أول الشهر الآخر أيضاً خمسة أيام.

وإن كانتا متماثلتين في الوقت دون العدد، فهي ذات العاده الوقتيه، كما إذا رأت في أول شهر خمسة، وفي أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلاً.

وموثقه سماعه، قال: سألته (عليه السلام) عن الجاربه البكر أول ما تحيض _ إلى أن قال: _ قال (عليه السلام): «إذا اتفق الشهران عدّه أيام سواء، فتلك أيامها»^(١).

والرضوى: «فإذا دخلت المستحاضه في حد حيضها الثانيه تركت الصلاه»^(٢)، الحديث، بناءً على أن المراد أنها دخلت في حيضها الثالث في حده الثاني، فيكون قد سبقها الدم مرتين {فإن كانتا متماثلتين في الوقت والعدد فهي ذات العاده الوقتيه والعدديه} ولا يضر الزيادة والنقصان اليسيران في ذلك {كأن رأت في أول شهر خمسة أيام، وفي أول الشهر الآخر أيضاً خمسة أيام} وقد دل على هذا القسم مرسله يونس المتقدمه.

{وإن كانتا متماثلتين في الوقت دون العدد، فهي ذات العاده الوقتيه، كما إذا رأت في أول شهر خمسة، وفي أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلاً} وهذا مما لا ينبغي الإشكال فيه، بل عن جامع المقاصد

ص: ٣٧٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٩ الباب ١٤ من أبواب الحيض ح ١

٢- فقه الرضا: ص ٢١ سطر ٣٢

وإن كانتا متماثلتين في العدد فقط، فهي ذات العاده العدديه، كما إذا رأت في أول شهر خمسه، وبعد عشره أيام أو أزيد رأت خمسه أخرى.

نسبته إلى كلمات الأصحاب، وفي المستند دعوى الإجماع عليه، ويدل عليه إطلاق ما دل على التحيض برؤيه الدم في أيامها، فإنه يصدق بتكرر الدم في وقت معين مرتين، ويؤيده عدم القول بالفصل بين المرتين والزائد عليهما، ويستأنس لذلك بمرسله يونس وبالرضوى.

ثم إنه لا يشترط في الوقتيه تساوى الطهرين الواقعين بعد الدمين، وذلك لصدق أيامها بدون التساوى، ولا يشترط في الاعتقاد بأقسامه الثلاثه لون الدم ولا ثخائته ولا سائر كفياته، لعدم الدليل على ذلك، وما في جملة من الأدله من ذكر الأوصاف لا يوجب التقييد لأنها جاريه مجرى الغالب.

{وإن كانتا متماثلتين في العدد فقط، فهي ذات العاده العدديه} كما في الموثق المتقدم، ويؤيده الرضوى، ولا إشكال ولا خلاف فيه من هذه الجهه، {كما إذا رأت في أول شهر خمسه} وفي شهر ثان في وسطه خمسه أخرى.

أما إذا رأت في أول شهر خمسه {وبعد عشره أيام أو أزيد رأت خمسه أخرى} ففي تحقق ذات العاده بذلك إشكال وخلاف ينشأ من أنه هل يشترط الشهر الهلالى في تحقق العاده العدديه _ كما هو

ظاهر الموثقه والمرسله _ أو لا- يشترط، لصدق «أيامها» المذكوره فى النص؟ والأقرب الثانى، لنزول الموثقه والمرسله منزله الغالب حسب ما يفهم منهما العرف، إذ يرى العرف كون الاعتبار بصدق العاده، ولذا قال فى الجواهر: (اشتراط الشهرين ... ضعيف، لصدق اسم العاده وتصريح كثير من الأصحاب به) (١).

وعن المنتهى إنه قال: (إذا عرفت المرأه شهرها صارت ذات عاده، وهو إجماع أهل العلم كافه، والمراد بشهر المرأه المده التى فيها حيض وطهر، وأقله ثلاثه عشر يوماً عندنا) (٢) انتهى، وقد اختار ذلك الشيخ المرتضى وغيره من الأعاضم، وقد تقدم صدق العاده بالأشهر الشمسيه أيضاً، فإشكال بعض المعاصرين فى ذلك محل منع.

ص: ٣٨١

١- الجواهر: ج ٣ ص ١٧٣

٢- منتهى المطلب: ج ١ ص ١٠٢ السطر الأخير

(مسأله _ ١٠): صاحبه العاده إذا رأَت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الأولى، تنقلب عادتها إلى الثانيه، وإن رأَت مرتين على خلاف الأولى لكن غير متماثلتين، يبقى حكم الأولى.

(مسأله _ ١٠): {صاحبه العاده إذا رأَت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العاده الأولى، تنقلب عادتها إلى الثانيه} لصدق «أيامها»^(١٢)، ولأن ما دل على تحقق العاده بالشهرين أولى في انطباقه على العاده الثانيه من العاده الأولى، في نظر العرف الذى هو المخاطب، وهذا هو المراد بما عبّر به بعض الفقهاء من اعتبار الفعلية التى تتحقق بالثانيه دون الأولى، ولذا ادعى عليه المنتهى الاتفاق، فالقول: بعدم الانقلاب لتعارض العادتين وعدم الدليل على تقديم أحدهما على الآخر، فاللازم سقوطهما والتماس دليل آخر، ولو شك كان اللازم الرجوع إلى استصحاب العاده بالنسبه إلى العاده السابقه، لا وجه له.

أما رؤيه الدم على خلاف العاده مره واحده، فالظاهر عدم إيجابه بطلان العاده، ولو شك في الإبطال فالاستصحاب هو المحكم، {وإن رأَت مرتين على خلاف الأولى لكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى} لإطلاق ما دل على «أيامها» على هذا الفرض بعد أن لم يأت ما يبطلها من عاده ثانيه، أو ما يزيلها من اضطراب في الرؤيه، وربما

ص: ٣٨٢

نعم: لو رأَت على خلاف العاده الأولى مرات عديدة مختلفه، تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربه.

يتمسك لذلك بالاستصحاب، ولا بأس به، وإن أشكل فيه بعض.

لا يقال: أى فرق بين رؤيه مرتين متماثلتين فى تغيير العاده، وبين رؤيه مرتين غير متماثلتين فى ذلك، فإن المرتين لو أوجب تغيير الغير فى الثانى إلى المضطربه، ولو لم توجب تغييراً لم تغيير فى الأول؟؟؟

لأنه يقال: الفارق العرف، فإنه يرى التماثل موجباً لتغيير العاده السابقه، ولا يرى ذلك فى غير التماثل.

{نعم لو رأَت على خلاف العاده الأولى مرات عديدة مختلفه، تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربه} لشمول دليل المضطربه له، بعد انصراف دليل ذات العاده عنه، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون بعضها مطابقاً للعاده أو لا، كما إذا رأَت خمس مرات مضطربات وكانت مره منها مطابقه للعاده.

(مسأله _ ۱۱): لا يبعد تحقق العاده المركبه، كما إذا رأت في الشهر الأول ثلاثه، وفي الثاني أربعة، وفي الثالث ثلاثه، وفي الرابع أربعة.

أو رأت شهرين متوالين ثلاثه، وشهرين متوالين أربعة، ثم

(مسأله _ ۱۱): {لا- يبعد تحقق العاده المركبه} كما عن المحقق والعلامة والشهيد في بعض كتبهم وغيرهم، وذلك لإطلاق الأدله، مثل قوله (عليه السلام): «أيامها»، فإن موثقه سماعه (۱)، ومرسله يونس (۲)، والرضوى (۳) يشمل المفروض، خلافاً للمحكي عن الشهيد في الذكري، وتبعه الجواهر بدعوى عدم الصدق لا شرعاً _ لانصراف الأدله عنه _ ولا عرفاً، إلا إذا تكرر ذلك مراراً متعدده بحيث يثبت بها الاعتقاد العرفي، وفيه: المنع عن عدم شمول النص، والانصراف لو كان فهو بدوى كالمنع عن عدم صدق الاعتقاد عرفاً.

{كما إذا رأت في الشهر الأول ثلاثه، وفي الثاني أربعة، وفي الثالث ثلاثه، وفي الرابع أربعة}، أو رأت في محرم أول الشهر، وفي صفر آخر الشهر، وفي الربيع أول الشهر، وفي الربيع الثاني آخر الشهر، وهكذا بالنسبه إلى العاده الوقيه.

{أو رأت شهرين متوالين ثلاثه، وشهرين متوالين أربعة، ثم

ص: ۳۸۴

۱- الوسائل: ج ۲ ص ۵۵۹ الباب ۱۴ من أبواب الحيض ح ۱

۲- الكافي: ج ۳ ص ۸۸ باب جامع في الحائض والمستحاضه ح ۱

۳- فقه الرضا: ص ۲۱ س ۳۲

شهرين متوالين ثلاثه، وشهرين متوالين أربعة، فتكون ذات عاده على النحو المزبور.

لكن لا- يخلو عن إشكال، خصوصاً في مثل الفرض الثاني، حيث يمكن أن يقال: إن الشهرين المتوالين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الأولى، فالعمل بالاحتياط أولى.

شهرين متوالين ثلاثه، وشهرين متوالين أربعة { أو أنها كانت ممرضه، فتري في حال المرض أول الشهر، وفي حال الصحة آخر الشهر، أو تری في الحر أول الشهر، وفي البرد آخر الشهر، أو تری في موطنها الأول ذي المناخ الحار أول الشهر، وفي موطنها الثاني ذي المناخ البارد آخر الشهر، إلى غيرها من الفروض .. كما إذا كانت تری في حال زواجها أول الشهر، وفي حال خلوها آخر الشهر، فيما إذا اعتادت أن يستمتع بها، {فتكون ذات عاده على النحو المزبور}، كل ذلك لصدق العاده المعبر عنها في النص "بأيامها" ونحو ذلك، ومثله: لو كانت تری في الشهر الأول من أوله، وفي الشهر الثاني من ثانيه، وفي الشهر الثالث من ثالثه، وهكذا ..

{لكن لا- يخلو عن إشكال خصوصاً في مثل الفرض الثاني، حيث يمكن أن يقال: إن الشهرين المتوالين على خلاف السابقين، يكونان ناسخين للعادة الأولى { ولا عاده عرفيه {فالعمل بالاحتياط أولى} وإن لم يكن لازماً، لما عرفت من الصدق شرعاً وعرفاً.

نعم إذا تكررت الكيفيه المذكوره مراراً عديده، بحيث يصدق في العرف أن هذه الكيفيه عاداتها وأيامها، لا إشكال في اعتبارها، فالإشكال إنما هو في ثبوت العاده الشرعيه بذلك، وهي الرؤيه كذلك مرتين.

{نعم إذا تكررت الكيفيه المذكوره مراراً عديده، بحيث يصدق في العرف أن هذه الكيفيه عاداتها وأيامها، لا- إشكال في اعتبارها} للصدق قطعاً، وإن أشكل فيه المستمسك أيضاً {فالإشكال إنما هو في ثبوت العاده الشرعيه بذلك، وهي الرؤيه كذلك مرتين} ثم إن التركيب يأتي في كل أقسام العاده، بل الظاهر أنه يأتي في المركبه من ذات العاده وغيرها، كما إذا اعتادت أن ترى الدم شهرين متماثلين، وتضطرب في أربعه أشهر، ثم ترى الدم شهرين متماثلين وهكذا، فإنه مركب من العاده والاضطراب، ولا فرق في المركبه بين العاده الوقتيه أو العديديه أو كليهما.

ص: ٣٨٦

(مسألة _ ١٢): قد تحصل العاده بالتمييز، كما في المرأه المستمره الدم إذا رأَت خمسَه أيام مثلاً بصفات الحيض في أول الشهر الأول، ثم رأَت بصفات الاستحاضه، وكذلك رأَت في أول الشهر الثاني خمسَه أيام بصفات الحيض، ثم رأَت بصفات الاستحاضه، فحينئذ تصير ذات عاده عدديه وقتيه، وإذا رأَت في أول الشهر الأول خمسَه بصفات الحيض، وفي أول الشهر الثاني سته أو سبعة مثلاً فتصير حينئذ ذات عاده وقتيه،

(مسألة _ ١٢): في ثبوت العاده أقوال:

القول الأول: ما ذهب إليه المصنّف بقوله: {قد تحصل العاده بالتمييز، كما في المرأه المستمره الدم} مطلقاً، أو في بعض الأوقات، كما إذا رأَت في كل شهر خمسَه عشر يوماً، أو رأَت سته أشهر مستمره، وستَه أشهر لم تر أصلاً، أو رأَت متقطعه مثلاً {إذا رأَت خمسَه أيام مثلاً بصفات الحيض في أول الشهر الأول ثم رأَت بصفات الاستحاضه} أو رأَت خمسَه أيام أسود، والبقية أحمر مثلاً، ولو كان بصفات الحيض {وكذلك رأَت في أول الشهر الثاني خمسَه أيام بصفات الحيض، ثم رأَت بصفات الاستحاضه، فحينئذ تصير ذات عاده عدديه وقتيه} لوجود التمييز بالنسبه إلى العدد والوقت معاً، {وإذا رأَت في أول الشهر الأول خمسَه بصفات الحيض وفي أول الشهر الثاني سته أو سبعة مثلاً، فتصير حينئذ ذات عاده وقتيه} فقط

وإذا رأت في أول الشهر الأول خمسه مثلاً، وفي العاشر من الشهر الثاني مثلاً خمسه بصفات الحيض فتصير ذات عاده عدديه.

{وإذا رأت في أول الشهر الأول خمسه مثلاً، وفي العاشر من الشهر الثاني مثلاً خمسه بصفات الحيض، فتصير ذات عاده عدديه} فقط، وهذا هو القول الأول في المسألة، وقد ادعى الشيخ المرتضى: (عدم الخلاف في ثبوت العاده بالصفات) (١). وحكى عن المنتهى أنه قال: (لا نعرف فيه خلافاً) (٢). واعترف في الجواهر بنفي الخلاف في المسألة إلا أنه بعد نقله عن المنتهى قال: (فإن تم إجماعاً وإلا فلننظر فيه مجال) (٣).

القول الثاني: عدم ثبوت العاده بالصفات.

القول الثالث: التفصيل بين الجامع للصفات فتثبت العاده بها، وبين غيرها فلا تثبت بها العاده، فإذا كان الدمان أحمر أو أسود، تثبت العاده، وإلا بأن كان أحدهما أسود والآخر أحمر فلا، وحكى هذا التفصيل عن التحرير، وعن الذكري: التردد في الثبوت بذلك، والأقرب هو القول الأول.

ص: ٣٨٨

١- كتاب الطهاره للشيخ الأنصاري: ص ١٩٩ سطر ٨ نقل بالمضمون

٢- منتهى المطلب: ج ١ ص ١٠٣ سطر ١١

٣- الجواهر: ج ٣ ص ١٧٨

استدل للقول الأول: بأن الدليل دل على ثبوت العاده بذلك، فكما تثبت العاده بالحيض الوجداني لدى تكرره، كذلك تثبت العاده بتكرر ما ثبت حيضته بالصفات، بل وبقاعده الإمكان _ كما سيأتي _ فإن الدليل دل على أن تكرر الحيض يوجب العاده، ودليل آخر دل على أن الحيض يثبت بالصفات، والجمع بينهما يقتضى حصول العاده بالتكرر بالأوصاف.

استدل للقول الثاني: بأن الأدله الداله على تحقق العاده بتكرر الدم مرتين متساويتين _ مثل الموثقه (١) والمرسله (٢) _ منصرفه عما ثبت حيضيه الدم بالصفات، وعليه فاللازم اتباع الصفات ما دامت موجوده، فإذا فقدت الصفات فى الدور الثالث، كان المرجع إطلاق أدله الصفات فيحكم بعدم الحيضيه، لا أدله العاده حتى يحكم بالحيضيه.

وفيه: إنه لا وجه للانصراف المذكور، فإن قوله (عليه السلام): «حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً» (٣) يشمل تواليهما وجداناً أو شرعاً بالصفات، أو بحسب الشهود العدول مثلاً، وإذا ثبتت العاده

ص: ٣٨٩

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥٩ الباب ١٤ من أبواب الحيض ح ١

٢- الكافي: ج ٣ ص ٨٨ باب جامع فى الحائض والمستحاضه ح ١

٣- نفس المصدر

تقدمت على أدله الصفات، لأن الصفات محكمه في غير ذات العاده.

نعم إذا ثبتت الصفات لدم آخر في شهر متتالين صارت عاده ناسخه للعاده الأولى.

استدل للقول الثالث: بأنه مع اختلاف الصفات لا يكون الثاني كالأول حتى تتحقق العاده.

وفيه: إنه بعد كون الثاني محكوماً بالحيضيه شرعاً، لا وجه لعدم ثبوت العاده بذلك.

إذا تحقق ذلك نقول: لا فرق في إثبات العاده بالوجدان، ولا بالصفات، ولا بقاعده الامكان، وقد ذكر غير واحد من الأصحاب ذلك، وذلك بالتقريب المتقدم وهو: أن إطلاق الموثقه والمرسله دل على الحيضيه بقاعده الإمكان، فيشملة قوله (عليه السلام): «حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث...» إلى آخره.

نعم لا- ينبغي الإشكال في عدم ثبوت العاده بالرجوع إلى الروايات، أو إلى عاده الأهل والأقران، لأنهما حكم المتحيره، فما دام التحير باق يبقى حكم الرجوع إليهما.

(مسألة _ ١٣): إذا رأَت حِيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين، فهل العاده أيام الدم فقط، أو مع أيام النقاء، أو خصوص ما قبل النقاء؟ الأظهر الأول، مثلاً: إذا رأَت أربعة أيام، ثم طهرت في اليوم الخامس، ثم رأَت في السادس كذلك في الشهر الأول والثاني، فعادتها خمسة أيام لا ستة ولا أربعة.

فإذا تجاوز دمها، رجعت إلى خمسة متواليه وتجعلها حيضاً، لا ستة، ولا بأن تجعل اليوم

(مسألة _ ١٣): {إذا رأَت حِيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء في البين، فهل العاده أيام الدم فقط، أو مع أيام النقاء، أو خصوص ما قبل النقاء؟} ذهب إلى الأول صاحب الجواهر وتبعه المصنف فقال: {الأظهر الأول}، وذهب إلى الثاني كثير من الأصحاب _ كما نسب إلى ظاهر عبارتهم _ ، وذهب إلى الثالث شارح البغيه، {مثلاً: إذا رأَت أربعة أيام، ثم طهرت في اليوم الخامس، ثم رأَت في السادس كذلك في الشهر الأول والثاني، فعادتها} على القول الأول {خمس أيام} أيام الدمين، {لا ستة} بإضافه النقاء في البين كما هو القول الثاني، {ولا أربعة} كما هو القول الثالث.

{فإذا تجاوز دمها} في الشهر الثالث عن العشره {رجعت إلى خمسة متواليه وتجعلها حيضاً، لا ستة، ولا بأن تجعل اليوم

الخامس يوم النقاء، والسادس أيضاً حيضاً، ولا إلى أربعه.

الخامس يوم النقاء والسادس أيضاً حيضاً حتى تقضى الصلاة والصيام عن اليوم الخامس، وإذا واقعها زوجها في الخامس لم تجب عليه الكفاره، أو إذا علمت بأن دمها يتجاوز وجبت عليها الصلاة يوم الخامس، وهذه الأمور الثلاثة هي الفارق بين قوله: "رجعت إلى خمسه متواليه" وبين قوله: "ولا- بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء والسادس أيضاً حيضاً"، فإذا كانت نذرت أن تصوم اليوم الخامس إذا لم تكن حائضاً، فعلى الخمسه المتواليه لم يجب القضاء، وعلى كون الخامس يوم النقاء وجب القضاء، وكذلك على الخمسه المتواليه وجبت الكفاره على الزوج إذا واقعها في الخامس، دون ما إذا كان الخامس يوم النقاء.

وهكذا إذا علمت بتجاوز دمها، وجبت عليها الصلاة والصيام، ولم تحرم عليها المحرمات في الخامس بناءً على أن الخامس يوم النقاء، بخلاف ما إذا بنى على الخمسه المتواليه .. إلى غير ذلك.

{ولا} ترجع {إلى أربعه} أيام.

وكيف كان، فقد استدلل للقول الأول:

بقوله (عليه السلام): «كلما كبرت» في السن «نقصت» (١) أيامها. وقوله (عليه السلام): «فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول

ص: ٣٩٢

١- الوسائل: ج ٢ ص ٥٥١ الباب ١٠ من أبواب الحيض ح ٤

سواء، حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث، فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً» (١).

بتقريب أن المنصرف من هذه الروايات خصوص أيام الدم، لا ما كان محكوماً بحكم الحيضيه من أيام النقاء.

ثم إنه حيث كان أيام الدم خمس، فاللازم مراعاة الخمسه متواليه لا متفرقه، بجعل الخامس بعد يوم من الأربعاء أيام فى المثال، لانصراف ذلك من المماثله بين الشهر الثالث والشهرين السابقين، مثلاً إذا بقى إنسان ضعيفاً عند إنسان أربعة أيام، ثم يوماً آخر، ثم قيل: إنه فى المره الثانيه بقى ضعيفاً بمقدار المره الأولى، فالمنصرف بقاؤه خمس أيام متواليه لا متفرقه، ولذا قال المصنف: "ولا بأن تجعل اليوم الخامس يوم النقاء".

واستدل للقول الثانى: بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «تدع الصلاه قدر حيضها» (٢)، وقوله (عليه السلام): «دعى الصلاه أيام أقرائك» (٣)، بتقريب أن "قدر الحيض" و"أيام الأقرء" ظاهر فى المده المحكوم عليها بالحيضيه، سواء ترى الدم أو لا.

هذا بالإضافة إلى أنه لو حكم بالحيضيه على النقاء صار ذلك

ص: ٣٩٣

١- الكافى: ج ٣ ص ٨٨ باب جامع فى الحيض والمستحاضه ح ١

٢- نفس المصدر: ص ٨٤ صدر الحديث

٣- نفس المصدر: ص ٨٨ ذيل الحديث

حاكماً على أدله رؤيه الدم كحكومه ما دل على أن الصفره حيض، على ما دل على أن الحيض أسود، وهذا القول هو الأقرب، واختاره السيد البروجردى فى تعليقه (١).

واستدل للقول الثالث: بأنه المستفاد من النص والفتوى، وكان وجهه أن الأربعة المتواليه حيض، أما النقاء فى البين فهو محكوم بالحيضيه، لا- أنه حيض، واليوم السادس حكم الشارع بحيضيته من باب أنه فى أثناء العشره المنقطع عليها الدم، فلا ينسحب حكمه إلى الدم فى أثناء العشره إذا لم ينقطع الدم عليها، وفيه نظر واضح.

ص: ٣٩٤

١- تعليقه السيد البروجردى على العروه: ص ٢٥

(مسأله _ ١٤): يعتبر فى تحقق العاده العدديه تساوى الحيضتين، وعدم زياده إحداهما على الأخرى، ولو بنصف يوم أو أقل،

(مسأله _ ١٤): هل {يعتبر فى تحقق العاده العدديه: تساوى الحيضتين وعدم زياده إحداهما على الأخرى ولو بنصف يوم أو أقل} وحتى بساعه، كما ادعى أنه هو المتيقن من مورد نصوص العاده، أو: لا يضر الاختلاف بالزياده والنقصان بيوم كامل، كما هو المحكى عن الذكرى والمنتهى. أو: لا- يضر الاختلاف ببعض يوم، كما عن كاشف الغطاء. أو: لا يضر الاختلاف اليسير كالساعه دون ما عداها، كما هو ظاهر المشهور، إحتتمالات وأقوال:

استدل للأول: بأنه القدر المتيقن، وبأن التحديدات الشرعيه حقيقيه، كالكر وغيره، فاللازم الحمل على التحقيق.

استدل للثانى: بصدق أيام الأقرء على الأقل المتكرر فى العدد والوقت، أو فى أحدهما.

واستدل للثالث والرابع: بالصدق العرفى، مع منع القول الرابع الصدق على التفاوت ببعض يوم.

والأقرب هو الثالث، إذ يرد على الأول: ما ذكرنا غير مره، من أن المفهوم والتطبيق مرجعهما العرف، والعرف لا- يرى وجوب التساوى الدقى العلقى، بالإضافة إلى شهاده أحوال النساء، فإنها غالباً _ إن لم تكن دائماً _ لا تكون محدده بدقه، مع وضوح أن أحكام

فلو رأَت خمسة في الشهر الأول وخمسه وثلث أو ربع يوم في الشهر الثاني لا تتحق العاده من حيث العدد، نعم لو كانت الزيادة يسيره لا تضر.

وكذا في العاده الوقتيه: تفاوت الوقت ولو بثلاث أو ربع يوم يضر،

ذات العاده قد وردت لهنّ، لا للنادر الملحق بالمعدوم.

وعلى الثاني: بعدم صدق الاستواء والاستقامه الوارده في النص على ما اختلف بيوم، ولذا رده جامع المقاصد والروض والجواهر والشيخ المرتضى (رحمه الله) وغيرهم ..

وعلى الرابع: بأن التحديد بالساعه ونحوها غير تام، إذ الصدق العرفي أعم من ذلك، ألا ترى أنه لو جاز إنساناً بالبقاء في داره ثلاثه أيام، كان ظاهره في مقابل أربعه أيام، لا في مقابل ثلاثه أيام ونصف ونحوه؟

وعلى ما اخترناه {فلو رأَت خمسة في الشهر الأول وخمسه وثلث أو ربع يوم في الشهر الثاني، لا} تضر الزيادة المذكوره، وكذا مثلها من جهه النقصان، بل {تتحقق العاده من حيث العدد} على الأقوى.

{نعم لو كانت الزيادة يسيره لا تضر} قطعاً، {وكذا في العاده الوقتيه: تفاوت الوقت ولو بثلاث أو ربع يوم} لا {يضر}

وأما التفاوت اليسير فلا يضر، لكن المسأله لا تخلو عن إشكال، فالأولى مراعاة الاحتياط.

سواء كان بالزيادة أو النقصه على الأقوى، {وأما التفاوت اليسير فلا يضر} قطعاً، {لكن المسأله لا تخلو عن إشكال} لمعرفت
{فالأولى مراعاة الاحتياط} والله العالم.

ص: ٣٩٧

(مسأله _ ١٥): صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضاً أم لا، تترك العباده بمجرد رؤيه الدم فى العاده

(مسأله _ ١٥): قد تقدم فى بعض المسائل السابقه أقسام الحائض من ذات العاده وغيرها، كما تقدم بيان ما به تتحقق العاده، والكلام الآن فى هذه المسأله فى وقت تحيض الحائض، سواء كانت ذات عاده أو غير ذات عاده، فنقول: {صاحبه العاده الوقتيه سواء كانت عدديه أيضاً أم لا: تترك العباده} وتتوظف بسائر وظائف الحيض {بمجرد رؤيه الدم فى العاده} سواء كان الدم بصفه الحيض أم لا، بلا إشكال ولا خلاف، بل دعوى الإجماع عليه مستفيضه، وعن جامع المقاصد: دعوى تواتر النصوص عليه.

كمرساله يونس القصيره، وفيها: «كلما رأت المرأه فى أيام حيضها من صفره أو حمرة فهو من الحيض، وكلما رأتة بعد أيام حيضها فليس من الحيض»(١).

ومرسالته الطويله، وفيها فى حكم المضطربه أنها: «لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفه لون الدم، لأن السنه فى الحيض أن يكون الصفره والكدره فما فوقها فى أيام الحيض إذا عرفت حيضاً كله»(٢).

ومرسل المبسوط: روى عنهم (عليهم السلام): «أن الصفره فى

ص: ٣٩٨

١- التهذيب: ج ١ ص ١٥٧ الباب ٧ فى حكم الحيض و... ح ٢٤

٢- التهذيب: ج ١ ص ٣٨١ الباب ١٩ فى الحيض و... ح ٦

أيام الحيض حيض، وفي أيام الطهر طهر»(١١).

وصحيح محمد بن مسلم: عن الصادق (عليه السلام)، عن المرأة ترى الصفرة في أيامها؟ قال (عليه السلام): «لا تصلى حتى تنقضى أيامها، وإن رأت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلّت»(١٢).

وفي خبر ابن جعفر، عن أخيه (عليه السلام)، عن المرأة ترى الصفرة أيام طمثها كيف تصنع؟ قال: «ترك لذلك الصلاة بعدد أيامها التي كانت تقعد في طمثها»(١٣)، إلى غيرها من الروايات..

وفي طهاره الشيخ: (الاستدلال لذلك بالعمومات الأمره بالقعود عن الصلاة أيام الحيض)(١٤)، مثل قوله (عليه السلام): «دعى الصلاة أيام أقرائك»(١٥)، وأورد عليه المستمسك وغيره: (لظهورها في الحكم الواقعي للحيض لا في التحيض بالرؤية)(١٦)، وفيه تأمل، إذ الظاهر منها أن ما صدق عليه أيام الأقرء، يكون حكمه ترك الصلاة فيها، ولا شك في صدق أيام الأقرء على أيام العاده، فالإشكال عليه غير وارد.

ص: ٣٩٩

١- المبسوط: ج ١ ص ٤٤

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٥٤٠ الباب ٤ من أبواب الحيض ح ١

٣- قرب الإسناد: ص ١٠١

٤- كتاب الطهاره للأنصاري: ص ١٩٩ سطر ٣٠

٥- الكافي: ج ٣ ص ٨٨ باب جامع في الحيض والمستحاضه ذيل ح ١

٦- المستمسك: ج ٣ ص ٢٢٠

{أو مع تقدمه} بيوم أو يومين أو أزيد على وجه يصدق عليه تقدم العاده وتعجيلها، وهذا أحد الأقوال في المسألة، وعن جماعة: إطلاق الحكم بأنه حيض من دون تقييد بالتقديم قليلاً.

القول الثاني: إنه إنما يحكم بحيضته بشرط أن يكون بصفه الحيض.

القول الثالث: إنها تلحق بالمبتدئه، فتستظهر بالصلاه إلى الثالثه.

القول الرابع: إنها تستظهر بالصلاه إلى مجيء عادتها.

والأقوى هو الأول، وإليه ذهب المشهور، بل عن الجواهر: استظهار دخول هذه الصوره في الإجماع المحكى، وفي المستمسك: (اتفاقاً في الجملة، كما عن المنتهى) (١)، ويدل عليه جملة من النصوص:

مثل: صحيح إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في المرأه ترى الصفرة؟ فقال: «إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، وإن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» (٢).

١- المستمسك: ج ٣ ص ٢٢٠

٢- الكافي: ج ٣ ص ٧٨ باب المرأه ترى الصفرة قبل... ح ٢

وصحيح الصحاف، عن أبى عبد الله (عليه السلام): «وإذا رأَت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل، أو فى الوقت من ذلك الشهر، فإنه من الحيضه» ((١)).

وموثق سماعه: عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها؟ فقال: «فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجّل بها الوقت» ((٢)).

وخبر على بن أبى حمزه، عن الصادق (عليه السلام): عن المرأة ترى الصفرة؟ فقال: «ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، وما كان بعد الحيض فليس منه» ((٣))، والرضوى مثله ((٤)).

وخبر معاوية بن حكيم قال: قال: «الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، وبعد أيام الحيض ليس من الحيض، وهى فى أيام الحيض حيض» ((٥)).

ومرسل الفقيه: روى فى المرأة ترى الصفرة أنه «إن كان ذلك قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، وإن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» ((٦)).

ص: ٤٠١

-
- ١- الكافى: ج ٣ ص ٩٥ باب الجلبى ترى الدم ح ١
 - ٢- الكافى: ج ٣ ص ٧٧ باب المرأة ترى الدم... ح ٢
 - ٣- الكافى: ج ٣ ص ٧٨ باب المرأة ترى الصفرة قبل... ح ٤
 - ٤- فقه الرضا: ص ٢٢ سطر ٤
 - ٥- الكافى: ج ٣ ص ٧٨ باب المرأة ترى الصفرة قبل... ح ٥
 - ٦- من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٥١ الباب ٢٠ فى غسل الحيض والنفاس ح ٥

والرضوى: «ربما عجل الدم من الحيضه الثانيه»(١).

وظاهر هذه الروايات التقدم قليلاً- بحيث يصدق التعجيل ويصدق تقدم العاده، فلا وجه لإطلاق الحكم كما تقدم نقله عن جماعه، إذ المطلق من الروايات لا بد وأن يقيد بمقيدها.

استدل للقول الثاني _ المنسوب إلى المدارك _ بما دل على انتفاء الحيضيه بانتفاء الصفات الظاهره فى أن الحيض دائر مدار الصفات وجوداً وعدمًا خرج منه أيام العاده، وبقي غيره تحت إطلاق هذه الأخبار.

وفيه: إنه لا بد من تخصيص تلك الأخبار بأخبار تعجيل الدم، كما تخصص بأخبار العاده، لأن أخبار المقام تقول: إن التقديم عاده، وأخبار العاده تقول: لا اعتبار بالصفات، هذا بالاضافه إلى تنصيب أخبار المقام بأنه يحكم بحيضيه ما تعجل وإن كان فاقد الصفات، كخبر معاويه وغيره.

واستدل للقول الثالث _ المحكى عن المحقق والشهيد الثاني _ بحمل أخبار المقام على صورته امتداد الدم، بقريته ذيل صحيح محمد بن مسلم: «وإن رأيت الصفره فى غير أيامها توضأت وصلّت».

وفيه: إن ظاهر أخبار المقام الحكم بالحيضيه بمجرد الرؤيه من

ص: ٤٠٢

أو تأخره يوماً أو يومين أو أزيد، على وجه يصدق عليه تقدم العاده أو تأخرها، ولو لم يكن الدم بالصفات، وترتب عليه جميع أحكام الحيض.

دون الاحتياج إلى شيء آخر، كما هو كذلك في الوقتيه، ولو كان للصحيح إطلاق لزم تقييده خصوصاً وفي هذه الأخبار دلالة على ما ذكرناه بالنص، مثل خبر معاويه.

ثم إن مقتضى الأخبار المذكوره: الحكم بالحيضيه إذا كان يصدق التعجيل ولو أكثر من يومين، فما ذكر فيه العدد إنما هو من باب المثال.

{أو تأخره يوماً أو يومين أو أزيد، على وجه يصدق عليه تقدم العاده أو تأخرها، ولو لم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع أحكام الحيض}، وقد فسروا التأخر بتفسيرين:

الأول: إنها لم ترفى أيام العاده أصلاً بل بعدها، كما لو كانت عادتها أول الشهر إلى الخامس منه، فرأت في هذا الشهر في السادس أو الثامن مثلاً، وهذا هو الظاهر من إطلاق كلماتهم، بل صرح به غير واحد منهم.

الثاني: إنها لم ترفى أول العاده بل بعد يوم أو يومين منها، فإذا كانت عادتها أن ترفى في أول الشهر إلى الخامس، رأت في هذا الشهر من يومه الثاني أو الثالث، وهذا هو الذى ذكره شارح النجاه، وقد أورد عليه بأنه خلاف ظاهر النص والفتوى لعدم الإشكال عندهم،

فى أن ما ىرى فى أيام العاده حىض كقوله (علىه السلام): «كلما رأء المرأه فى أيام حىضها فهو من المحىض»، وكذلك عبء الفقهاء: "من غير إشكال".

ثم إن الحكم بحىضيه المتأخر وعدمها، فىه احتمالات:

الأول: الحىضيه مطلقاً.

الثانى: عدم الحىضيه مطلقاً.

الثالث: التفصىل بىن ما كان بصفه الحىض فهو حىض، و بىن ما لم يكن بصفه الحىض فلىس بحىض.

استدل للأول بأمر:

الأول: الاتفاق الذى نقله المستند عن بعض الأجله.

الثانى: قاعده الإمكان.

الثالث: إن تأخر الدم ىزىده انبعاثاً، كما عن فوائد الشرائع، وغيره.

الرابع: إن «أىامها» كما ىصدق على المتقدم، كذلك ىصدق على المتأخر، كقولهم: هذه أىام الربىع أو أىام الفاكهه، ولا ىراد بذلك الدقه، بل التقرب الذى لا ىنافى مع تقدم يوم أو يومىن، أو تأخر يوم أو يومىن.

الخامس: قوه احتمال أن ىستفاد من تعلىل الحكىم بالتعجىل فى الموثق حىث قال (علىه السلام): «ربما تعجل بها الوقت»، وفى

الرضوى، إناطه الحكم بمطلق التخلف كما فى طهاره الشيخ المرتضى (رحمه الله)، ويؤيده بل يدل عليه: ما فى الكافى والتهذيب من تقرير الإمام (عليه السلام) لقولها، قالت: إن أيام حيضها تختلف عليها، وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة، ويتأخر مثل ذلك، فما علمها به؟ قال (عليه السلام): «دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة»^(١)، الحديث.

استدل للثانى: بالروايات المتقدمه الداله بالصراحه على عدم كون المتأخر حيضاً، وهى لا تدع مجالاً لقاعده الإمكان، ولا لسائر الأدله المذكوره فى القول الأول، والاتفاق المنقول غير حجه، للمناقشه فى كبراه وصغراه.

استدل للثالث: بأن الواجد للصفات داخل فى إطلاقات أدله التميز، وبالإجماع الذى ادعاه غير واحد على أن الواجد محكوم بالحيضيه، بل جزم بعض بالتحريض هنا فى الواجد، وإن لم يحكم به فى المتقدم.

إن قلت: بين أدله الصفات وبين أدله نفى الحيضيه فى المتأخر، عموم من وجه، لأن الأولى أعم من المتأخر وغيره، والثانيه أعم من الواجد وغيره، ولدى التساقط فى محل الاجتماع يكون المرجع أصاله الطهاره ونحوها.

ص: ٤٠٥

١- الكافى: ج ٣ ص ٩١ باب معرفه دم الحيض من... ح ٣. التهذيب: ج ١ ص ١٥١ الباب ٧ فى حكم الحيض و... ح ٣

فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام، تقضى ما تركته من العبادات.

وأما غير ذات العاده المذكوره، كذات العاده العدديه فقط والمبتدئه والمضطربه والناسيه: فإنها تترك العباده وترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات.

قلت: الإجماع المقطوع به من غير نقل خلاف من أحد، يوجب تقويه جانب الحيضيه، فلا- تصل النوبه إلى الأصل، وهذا هو الأقرب، لكن شهره الفتوى بإطلاق الحيضيه حتى على الفاقده المؤيده بالأدله الأخر: كقاعده الإمكان وصدق «أيامها» وما أشبه...
توجب الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال الطاهره.

{فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً، لانقطاعه قبل تمام ثلاثه أيام، تقضى ما تركته من العبادات} سواء كان ذلك فيما حكمت بالحيضيه قبل أيامها أو بعد أيامها، لوضوح اشتراط الثلاثه فى كل حيض، كما تقدم.

{وأما غير ذات العاده المذكوره، كذات العاده العدديه فقط والمبتدئه والمضطربه والناسيه} وذات العاده الوقتيه التى رأت الدم قبل أيامها بكثير كعشرين يوماً، أو بعد أيامها ولم يحكم بحيضيه ما رأت حكماً ناشئاً عن أدله خاصه، كأدله التعجيل {فإنها تترك العباده وترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات} خلافاً لما يظهر من الشرائع حيث قال: (ذات العاده تترك الصلاه والصوم

وأما مع عدمها: فتحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه، إلى ثلاثة أيام.

برؤيه الدم إجماعاً⁽¹⁾، فإنه حيث لم يقيد بها بالوقتيه يظهر منه أن ذات العاده العدديه مثل ذات العاده الوقتيه، ولذا استأنس الجواهر للحكم المذكور بجمله من المؤيدات، لكن الأظهر أن مراد الشرائع خصوص الوقتيه، لأن جماعه من الفقهاء على خلاف كون ذات العدد كذات الوقت، فكيف يدعى مثل الشرائع الإجماع على خلاف ما عليه جماعه؛ فتأمل.

{وأما مع عدمها: فـ} في المسأله أقول:

القول الأول: إن {تحتاط بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضه إلى ثلاثة أيام} فلا يحكم بالتحيض بما كان فاقداً للصفات، وهذا القول هو الذى ذهب إليه المدارك والجواهر، وتبعهما الشيخ المرتضى وجماعه آخرون.

القول الثانى: هو التحيض بالرؤيه مطلقاً وإن كان صفره، وهو المحكى عن المبسوط والوسيله والمهذب والجامع وجمله من كتب العلامه والذكري والروضه، ونسبه فى محكى كشف الالتباس إلى الأشهر، وفى محكى الرياض إلى الشهره.

القول الثالث: هو الانتظار مطلقاً، ولو كان الدم بصفه الحيض،

ص: ٤٠٧

وهو المحكى عن الكافى وابن الجنيد وعلم الهدى وسأار، والسراثر والمعتبر والتذكرة وجامع المقاصد.

استدل للقول الأول: أما على التحيض برؤيه الدم إذا كان مع الصفات، فبجمله من الأخبار:

كمفهوم صحيحه ابن الحجاج، عن الكاظم (عليه السلام): عن امرأه نفست فمكثت ثلاثين يوماً أو أكثر، ثم طهرت وصلّت، ثم رأت دمًا أو صفره؟ قال (عليه السلام): «إن كانت صفره فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاة»^(١)، فإنها تدل بمفهومها أنه إن كان دمًا تمسك عن الصلاة، مع أن المروى فى التهذيب: التصريح بالمفهوم، حيث زاد فى آخره: «وإن كان دمًا ليس بصفره، فلتمسك عن الصلاة أيام قرئها، ثم لتغتسل ولتصل»^(٢)، لكن هذا الذيل يخرج الحديث عن محل الكلام، حت يدل على وجود أيام الأقرء.

وكإطلاق صحيح ابن المغيرة: عن الكاظم (عليه السلام) فى امرأه نفست، فتركت الصلاة ثلاثين يوماً، ثم طهرت، ثم رأت الدم بعد ذلك؟ قال (عليه السلام): «تدع الصلاة، لأن أيامها

ص: ٤٠٨

١- الكافى: ج ٣ ص ١٠٠ باب النفساء تطهر ثم... ح ٢

٢- التهذيب: ج ١ ص ١٧٦ الباب ٧ فى حكم الحيض والاستحاضه والنفس ح ٧٥

أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس»^(١١)، وظاهر كون ما رأته "دماً" صفراً، فإن إطلاقه يشمل المبتدئه والمضطربه والناسيه وغيرها.

وكالأخبار الداله على التحيض بالرؤيه فى واجد الصفات، بناءً على إطلاقها وعدم اختصاصها بصوره التردد بين الحيض والاستحاضه _ أى الدم المتصل بأيام الحيض، ولا يخفى أن هذا المقدار كاف فى الحكم المذكور، بالإضافة إلى المؤيدات التى منها:

بناء العرف على أن الدم الواجد للصفات حيض، فيشملة قوله تعالى: (فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي المَحِيضِ)^(٢) ونحوه... من الأدله الداله على الحكم بأعمال وتروك خاصه للحائض.

ومنها: خبر إسحاق بن عمار، فى الجبلى ترى الدم اليوم أو اليومين؟ قال: «إن كان دمًا عبيطًا فلا تصلّ ذينك اليومين، وإن كانت صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»^(٣)، ولا يضر جعله الحيض يوماً ويومين، إما لأنه مقيد بما إذا صار المجموع ثلاثه أيام، وإما لإمكان أن يقل حيض الجبلى عن ثلاثه، وإما للتكليف فى الحجيه فى خبر

ص: ٤٠٩

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٠٢ الباب ١٩ فى الحيض والاستحاضه والنفاس ح ٨٣

٢- سوره البقره: الآيه ٢٢٢

٣- التهذيب: ج ١ ص ٣٨٧ الباب ١٩ من الحيض والاستحاضه والنفاس ح ١٥

واحد إذا دل عليه الدليل، كما فصل في الأصول.

ومنها: قاعده الإمكان، كما سيأتى تفصيلها، هذا كله فيما كان دمها بالصفات.

وأما إذا لم تكن بالصفات، فيدل على ما ذكره من الاحتياط أمور:

الأول: أصاله عدم الحيض بعد عدم شمول الأدله المتقدمه له، لأن ظاهر الروايات المذكوره: "الدم المتصف بالصفات"، وقاعده الإمكان لا مجال لها، لعدم استقرار الإمكان _ على ما يأتى تفصيله عند البحث عن القاعده _، ولا مجال لاستصحاب بقاء الدم إلى الثلاثه، لأن ظاهر أدله الاستصحاب أن يكون الشك في الحال والمشكوك في الماضى. لا أن يكون الشك في الحال والمشكوك في الاستقبال، وربما رد الأصل الشيخ المرتضى (رحمه الله) بأن الأصل عدم حدوث الزائد عما حدث، لا أن الأصل بقاء الحادث، وفيه: إن أصل عدم الزائد يصح فيما إذا لم يكن أمراً واحداً ممتداً، مثل ما لو شك في أنه هل اقترض عشره أو عشرين؟ أما إذا كان أمراً واحداً ممتداً فالأصل الامتداد، ولذا أجروا أصاله بقاء النهار والليل في شهر رمضان ونحوه، ولم يجروا أصاله عدم الساعه الزائده المشكوكه.

الثانى: مفهوم صحيحه حفص، عن الصادق (عليه السلام): «إن دم الحيض حار عيبط أسود له دفع وحراره، ودم الاستحاضه أصفر بارد، فإذا كان للدم حراره ودفع وسواد

ص: ٤١٠

فلتدع الصلاة»^(١)، حيث إن مفهومها: إن ما لم يكن فيه الصفات ليس بحيض.

ومثله: منطوق روايه إسحاق: «إن كان دمًا عبطياً فلا تصلى ذينك اليومين، وإن كانت صفره فلتغتسل عند كل صلاتين»، بناءً على التعدي عنه بالمناط.

الثالث: ما دل على أنها إن رأت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلّت، لكن فيه: إن ظاهره في بيان حكم ذات العاده التي ترى الدم في غير أيام عادتها، كما أنهم استدلوا بروايات أخرى، لكنها محل إشكال، هذا كله من جهة لزوم العباده.

أما من جهة لزوم تروك الحائض عليها، فقد استدل له بأمر:

الأول: قاعده الإمكان.

الثاني: ما دل على أن الصائمه تظفر بمجرد رؤيه الدم.

الثالث: ما دل على كون الاعتبار بالصفات بناءً على عدم الفصل بين الواجد والفاقد، كما عن الوحيد والرياض.

الرابع: جملة من الروايات، كمضمرة سماعه: سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين، وفي الشهر ثلاثه أيام ويختلف عليها، لا يكون طمثها في الشهر عده أيام سواء؟ قال (عليه السلام): «فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشره»^(٢)

ص: ٤١١

١- التهذيب: ج ١ ص ١٥١ الباب ٧ باب حكم الحيض و...

٢- الكافي: ج ٣ ص ٧٩ باب أول ما تحيض المرأة ح ١

وموثقه ابن بكير: «المرأه إذا رأته الدم فى أول حيضها فاستمر الدم، تركت الصلاه عشره أيام» (١).

وصحيحه ابن المغيره: فى امرأه نفست، فتركت الصلاه ثلاثين يوماً، ثم طهرت، ثم رأته الدم بعد ذلك؟ قال (عليه السلام): «تدع الصلاه، لأن أيامها أيام الطهر، قد جازت مع أيام النفاس».

قالوا: وحيث إن الدليلين متضادمان، فلا ترجيح لأدله عدم حيضته على أدله حيضته، ولا العكس، فاللازم الاحتياط.

أقول: يرد على الأول: ما سيأتى من الإشكال فى إطلاقها.

وعلى الثانى: إن الروايات وارده فى مفطريه ما علم حيضته، لا مفطريه ما شك فى حيضته.

وعلى الثالث: بأنه كيف يمكن دعوى عدم الفصل مع ذهاب غير واحد إلى الفصل؟ بل عدم الفصل خلاف النص، ولذا أشكل على عدم الفصل الجواهر والشيخ المرتضى وغيرهما.

وعلى الرابع: إن الروايات لو سلم إطلاقها فاللازم تقيدها بصحيحى ابن الحجاج وإسحاق المتقدمين، ففى الأول: «إن كان صفره فلتغتسل ولتصل ولا تمسك عن الصلاه»، وفى الثانى: «وإن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين».

ص: ٤١٢

فإن رأت ثلاثه أو أزيد تجعلها حيضاً.

وعلى هذا فالقول بعدم الاحتياط، بل الحكم بالطهاره أقرب، واختاره المستمسك والسيد الجمال وغيرهما.

ومما تقدم ظهر وجه بقيه الأقوال فلا حاجة إلى تفصيل الكلام حولها، كما ظهر أن من يقول بالانتظار مطلقاً وإن كان بصفه الحيض لقاعده الاشتغال وأصالة عدم الحيض وأصالة بقاء التكليف بالعباده، لا وجه له بعد وجود الأدله الاجتهاديه.

فتحصل: أن هذه الأقسام من النساء المذكوره في المتن والشرح _ وهن غير ذات العاده الوقتيه _ تتحيضن برؤيه الدم إن كان بالصفات، وإلا فلا يحكم عليها بالحيضيه بمجرد رؤيه الدم، بل هي محكومته بأحكام الطاهره، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه، لكن عدم الحكم بالحيضيه إنما هو إلى ثلاثه أيام.

{فإن رأت ثلاثه أو أزيد تجعلها حيضاً} قال في المستمسك: (لأن الأصل في الثلاثه المتواليه أن تكون حيضاً بلا إشكال، كما في الجواهر، وعن التذكره: «إذا رأت ثلاثه أيام متواليات فهو حيض قطعاً» والإجماع عليه صريحاً وظاهراً من غير واحد، فيما لو رأت الدم ثلاثه ثم انقطع، ثم رآته قبل العشره، وفي محكى المنتهى، وطهاره شيخنا الأ-عظم: دعوى الاتفاق عليه صريحاً في المبتدئه، بل هو ظاهر كل من تعرض لنقل الأقوال حيث لم ينقل أحد منهم القول بعدم التحيض فيها) (1)... إلى آخر كلامه.

ص: ٤١٣

١- المستمسك: ج ٣ ص ٢٢٩

أقول: استدلووا لذلك بأمور:

الأول: الإجماع الذى ذكره المستمسك وغيره.

الثانى: قاعده الإمكان.

الثالث: جملة من الروايات، كصحيح يونس: المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة؟ قال (عليه السلام): «تدع الصلاة»^(١).

وصحيح ابن سنان: عن الحبلى ترى الدم، أتترك الصلاة؟ فقال: «نعم، إن الحبلى ربما قذفت بالدم»^(٢).

ومرسله يونس: «فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام، فهي حائض»^(٣)، إلى غيرها.

لكن ربما يورد على الكل:

أما الإجماع المدعى، ففيه: إنه مخدوش:

صغرى: بذهاب المقنع والمقنعه إلى عدم الحيضيه، وأشكل فى الحكم المستند.

وكبرى: باحتمال الإستناد، ثم إطلاق الإجماع لكل أقسام من ترى الثلاثة محل إشكال، بل منع.

وأما قاعده الإمكان: فقد عرفت الإشكال فيها، كما سيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى.

ص: ٤١٤

١- الكافي: ج ٣ ص ٧٩ باب أول ما تحيض المرأة ح ٢

٢- الكافي: ج ٣ ص ٩٧

٣- الكافي: ج ٣ ص ٧٦

نعم لو علمت أنه يستمر إلى ثلاثه أيام تركت العباده بمجرد الرؤيه، وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته.

وأما الروايات: فبأن أخبار الصفات حاكمه عليها، فلا يمكن الأخذ بإطلاقها.

وعلى هذا ففي الجزم بالحكم تأمل واضح، نعم: لا محيد عن الاحتياط، ومن ذلك تعرف وجه قوله: {نعم لو علمت أنه يستمر إلى ثلاثه أيام تركت العباده بمجرد الرؤيه، وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته} مما يكون له قضاء، كما أنها إن علمت من أول الأمر بعدم الثلاثه كانت فى حكم الطاهر ظاهراً، فإن تبين الخلاف تقضى الصيام ونحوه، وتبين بطلان طلاقها، إلى غير ذلك من الأحكام.

ص: ٤١٥

مسأله ١٦ صاحبه العاده المستقره ترتب أحكام الحيض إذا رأت العدد في غير وقتها

(مسأله _ ١٦): صاحبه العاده المستقره في الوقت والعدد، إذا رأت العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت، تجعله حيضاً، سواء كان قبل الوقت أو بعد الوقت.

(مسأله _ ١٦): {صاحبه العاده المستقره في الوقت والعدد} كما إذا كانت ترى في أول كل شهر خمسة أيام {إذا رأت العدد في غير وقتها} كما إذا رأت الخمسه في وسط الشهر {ولم تره في الوقت} وسيأتى حكم ما إذا رأت في الوقت وفي غير الوقت أيضاً، فقد يكون الكلام في أنها هل تتحيز بمجرد رؤيه الدم، أو بعد مضي الثلاثه، وقد تقدم في المسأله السابقه، وقد يكون الكلام في أصل تحيزها في غير وقتها، والكلام فيه ذكره هنا بقوله:

{تجعله حيضاً، سواء كان قبل الوقت أو بعد الوقت} أما إذا كان بصفه الحيض فلا إشكال فيه ولا خلاف، بل يدل عليه النص والإجماع، كما تقدم في المسأله السابقه. وأما إذا لم يكن بصفه الحيض فالمشهور عندهم الحكم بحيضيته، واستدلوا على ذلك: بالإجماع وبقاعدته الإمكان وبعض النصوص كقوله (عليه السلام): «ما كان قبل الحيض فهو من الحيض»^(١)، حيث سأله عن المرأه ترى الصفرة؟

وفي خبر آخر: عن المرأه ترى الدم قبل وقت حيضها؟ فقال:

ص: ٤١٦

١- الكافي: ج ٣ ص ٧٨ باب المرأه ترى الصفره..

«فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت»^(١)، لكن عن المبسوط: (إنه لو تأخر عن العاده بأكثر من عشره أيام لم يحكم بحيضته)^(٢)، وقد عرفت المناقشه فيما إذا لم يكن بصفه الحيض مطلقاً، إلا إذا كان فى أيام العاده _ والله العالم.

ص: ٤١٧

١- الكافى: ج ٣ ص ٧٧ باب المرأه ترى الدم..

٢- المبسوط: ج ١ ص ٤٣، نقل بالمضمون

- مسألة ٦ _ احتلام المرأة كالرجل ٧
- مسألة ٧ _ ما لو تحرك المنى فى النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج إلى خارج.... ١١
- مسألة ٨ _ جواز إجناب الشخص نفسه..... ١٤
- مسألة ٩ _ مع الشك فى حصول الدخول أم لا..... ٢٠
- مسألة ١٠ _ عدم الفرق فى كون ادخال تمام الذكر أو الحشفه.... ٢١
- مسألة ١١ _ الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل
والوضوء..... ٢٢

فصل

فيما يتوقف على الغسل من الجنابه

٢٣ _ ٢٨

فصل

فيما يحرم على الجنب

٢٩ _ ٧٨

- مسألة ١ _ حكم من نام فى أحد المسجدين واحتلم..... ٥٤
- مسألة ٢ _ عدم الفرق فى حرمة دخول الجنب فى المساجد بين المعمور منها والخراب ٥٨

مسألة ٣ _ المكان المخصوص للصلاة في المنزل لا يجري عليه حكم المسجد ٦٠

مسألة ٤ _ حكم ما شك في أنه جزء من المسجد كالصحن

والحجرات ٦٢

مسألة ٥ _ ما يجب على الجنب اجتنابه من الآيات ٦٣

مسألة ٦ _ عدم دخول الجنب المسجد وإن كان صبيًا أو مجنونًا... ٦٥

مسألة ٧ _ عدم جواز استئجار الجنب لكنس المسجد ٦٧

مسألة ٨ _ ما لو كان جنبًا وكان الماء في المسجد ٧٣

مسألة ٩ _ لو علم إجمالًا جنبه أحد الشخصين ففي جواز

استيجارهما ٧٦

مسألة ١٠ _ الشك في الجنابه ٧٨

فصل

في ما يكره على الجنب

٧٩ _ ٩٧

فصل

في كيفية الغسل وأحكامه

٩٩ _ ٢٠١

مسألة ١ _ الغسل الترتيبي والارتماسي ١٥١

مسألة ٢ _ موارد تعين الغسل الارتماسي والترتيبي ١٥٣

مسألة ٣ _ كيفية الغسل الترتيبي ١٥٤

ص: ٤٢٠

- مسألة ٤ _ كيفية الغسل الارتماسى..... ١٥٦
- مسألة ٥ _ اشتراط طهاره الأعضاء قبل الغسل..... ١٥٩
- مسألة ٦ _ التيقن من وصول الماء إلى جميع الأعضاء..... ١٦٣
- مسألة ٧ _ الشك فى شىء أنه من الظاهر أو الباطن..... ١٦٤
- مسألة ٨ _ الموارد التى تعتبر فيها الموالاه فى الغسل الترتيبى..... ١٦٦
- مسألة ٩ _ جواز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب..... ١٦٧
- مسألة ١٠ _ جواز العدول عن الترتيب إلى الارتماس..... ١٧٠
- مسألة ١١ _ حكم الاغتسال من الحوض الغير بالغ كرا..... ١٧٢
- مسألة ١٢ _ شرائط صحه الغسل..... ١٧٦
- مسألة ١٣ _ ما لو خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه..... ١٨٥
- مسألة ١٤ _ ما لو ذهب إلى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك فى أنه اغتسل أم لا ١٨٧
- مسألة ١٥ _ ما لو اغتسل معتقدا سعه الوقت فتبين ضيقه..... ١٨٨
- مسألة ١٦ _ لو كان قصده عدم إعطاء الأجره للحمامى..... ١٩٠
- مسألة ١٧ _ لو كان ماء الحمام مباحا ولكن سخن بالحطب المغصوب ١٩٣
- مسألة ١٨ _ الغسل فى حوض المدرسه لغير أهله..... ١٩٤
- مسألة ١٩ _ الماء الذى يسيلونه..... ١٩٦
- مسألة ٢٠ _ الغسل بالمرز الغصبى..... ١٩٧
- مسألة ٢١ _ ثمن ماء غسل المرأه من الجنابه والحيض وما إلى ذلك ١٩٨
- مسألة ٢٢ _ حكم من اغتسل ارتماسا نسيانا وكان مجنبا..... ١٩٩

- مسأله ١ _ الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه..... ٢٢١
- مسأله ٢ _ الاستبراء بالبول قبل الغسل..... ٢٢٢
- مسأله ٣ _ ما لو اغتسل بعد الجنابه بالانزال ثم خرج منه رطوبه... ٢٢٤
- مسأله ٤ _ لو خرجت منه رطوبه مشتبهه بعد الغسل وشك فى أنه استبرأ أم لا ٢٣٤
- مسأله ٥ _ عدم الفرق فى جريان حكم الرطوبه المشتبهه أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار ٢٣٥
- مسأله ٦ _ حكم الرطوبه المشتبهه الخارجه من المرأه..... ٢٣٦
- مسأله ٧ _ عدم الفرق فى ناقضيه الرطوبه المشتبهه الخارجه قبل البول ٢٣٧
- مسأله ٨ _ ما لو أحدث بالأصغر فى أثناء غسل الجنابه..... ٢٣٨
- مسأله ٩ _ ما لو أحدث بالأكبر فى أثناء الغسل..... ٢٤٤
- مسأله ١٠ _ الحدث الأصغر فى أثناء الأغسال المستحبه..... ٢٤٩
- مسأله ١١ _ ما لو شك فى غسل عضو من الأعضاء قبل الدخول فى العضو الآخر ٢٥٢
- مسأله ١٢ _ ما لو ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك..... ٢٥٦
- مسأله ١٣ _ لو انغمس فى الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل ٢٥٨
- مسأله ١٤ _ لو صلى ثم شك فى أنه اغتسل للجنابه أم لا..... ٢٦٠

مسأله ١٥ _ ما لو اجتمع عليه أغسال متعدده..... ٢٦٤

مسأله ١٦ _ صحه غسل الجمعه من الجنب والحائض..... ٢٧٧

مسأله ١٧ _ ما لو علم أن عليه أغسالا ولا يعلم بعضها بعينه.... ٢٧٨

فصل

فى الحيض

٢٨٣ _ ٤١٩

٢٨٣ صفات دم الحيض.....

٢٨٧ سنوات الحيض.....

٢٩١ حد اليأس.....

٢٩٥ المراد بالقرشيه.....

٢٩٨ الشك فى كون المرأه قرشيه.....

مسأله ١ _ الدم ذو الصفات من مشكوكه البلوغ..... ٣٠٠

مسأله ٢ _ عدم الفرق فى حد اليأس بين الأفراد والحالات..... ٣٠٨

مسأله ٣ _ اجتماع الحيض مع الحمل..... ٣٠٩

مسأله ٤ _ اجتماع الحيض مع الحمل..... ٣١٩

مسأله ٥ _ المناط فى جريان أحكام الحيض..... ٣٢٢

٣٢٤ الدم المشتبه.....

٣٣٥ وجوب الاختبار عند اشتباه الدم.....

٣٣٨ تعذر الاختبار عند اشتباه الدم.....

٣٤٠ اشتباه دم الحيض بدم القرحة.....

اشتباه دم الحيض بدم آخر..... ٣٤٦

مسأله ٦ _ أقل وأكثر الحيض..... ٣٤٨

ص: ٤٢٣

أقل الطهر..... ٣٥٤

اعتبار التوالى فى أيام الحيض الثلاثة..... ٣٥٦

الليالى المشموله للحكم المذكور والليالى غير المشموله..... ٣٦٤

مسأله ٧ _ أقل الطهر..... ٣٦٨

مسأله ٨ _ تقسيمات الحائض..... ٣٧٨

مسأله ٩ _ تقسيمات العاده..... ٣٨٠

مسأله ١٠ _ انقلاب تقسيمات الحيض..... ٣٨٤

مسأله ١١ _ العاده المركبه..... ٣٨٦

مسأله ١٢ _ حصول العاده بالتمييز..... ٣٨٩

مسأله ١٣ _ العاده أيام الدم فقط..... ٣٩٣

مسأله ١٤ _ شروط تحقق العاده العديده..... ٣٩٧

مسأله ١٥ _ ترتب جميع أحكام الحيض بمجرد رؤيه الدم..... ٤٠٠

تقدم العاده أو تأخرها ولو لم يكن الدم بالصفات..... ٤٠٢

غير ذات العاده الوقتيه تحتاط إلى ثلاثة أيام بمجرد رؤيه الدم..... ٤٠٩

فى أحكام غير ذات العاده الوقتيه إن رأت دما ثلاثة أيام أو أزيد ٤١٥

مسأله ١٦ _ صاحبه العاده المستقره ترتب أحكام الحيض إذا رأت العدد فى غير وقتها ٤١٨

ص: ٤٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩